

٢١٧٢  
ن. ب.

النوازل ، تأليف ابوالقاسم بن احمد بن محمد البلوي  
القيرواني ( ٧٤١ - ٨٤٤ هـ ) . بخط سليمان بن علي  
البحيري ، ٩٨٢ هـ .

٢٥ × ٨ سم  
٣١ س  
٦ صج  
نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، ناقصة بعض اوراق  
من اولها .

٣٢٣٥

الاعلام ٦ : ٦ ، بروكلمان ٢ : ٢٤٧  
١ - العذهب العالكي ، فقه العذاهب الاسلامية أ -  
البرزلي ابي - والقاسم بن احمد - ٨٤٤ هـ  
ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

PCMO







صاحبه محمد بن  
البحري والمدني  
درب السركه

وانتم كن حذرا في  
انتم رهل بيوتهم وجوه  
ما يزوج به وذهب الى الزوجه على هذه الصفة  
في ذكر النكاح اذا خاف على نفسه ولم يجد ما ينسوي به وله قدرة على النفقة والمهر وزنا  
كرو مع الحاجة وقلة التكسب فيعز بالمرأة ويضرها في الاسولة المنسوبة للزواج  
المصير من النكاح وان ينفق عنه ان لم تستر بالمه نفسها خير من مهله لمشفقة ولما ولي  
من مكافئة بالحقوق وغير ذلك من سوء خلقها والصبر على هذه الامور وانكابت مشقة اخبر  
من الصبر على النار بالوقوف في الزنا ان لم يصبر **قلت** هو الذي اشار اليه ذكر  
في بعض الاشار من قوله خير لم يجد المائتين خفيفة الظير قيل من خفيفة الظير يا رسول الله  
في من لا اهل له ولا ولد وفي الشهاب خفة الظير احد اليسارين وتقدم قول يحيى  
سلام وباني من الله وحكي القوي عند قوله تعالى ان يحددون الناس على ما اتاكم  
من فضله الابيه ورده تعالى بقوله فعدا بيتا آل اسراهم الابه في الاخبار ان سلما  
عليه السلام كان اكثر الانبياء نسا وافية ذلك انما اعطى قوة اربعين نبيا ليكون اكثر  
نكاحا واد بكثره النساء لثمة العتار في حق جهة كل امرأة فيلثان من جهة ابها وامها  
نكاحا في احدى شهره من غير له لسقوف شهوة غير الحقة في اعضائه من الحس والنظر وغير  
سنة والزوج احدها وهي مجموعة في الحقة فيكون اكثر نكاحا وعن ابي بكر الوراق في شهوة  
تتم القلب الطامع فانه يصعب القلب ولهذا كان الانبياء يبعثونه **وقال** عفت البصر  
وتحسين البصر والاطلاع على معظم هذه من لذات الجنة وكثرة النسل له عليه السلام سئل  
سأله اقاكي مكاشركم الايام يوم القيامه وفي الترمذي النكاح من سنن المسلمين وقوله  
عليه السلام من رعب عن سنن فليس مني بعد ان ذكر له سبب منع النكاح والاحذ بالنبيل  
وقال انما هذا في الزمن الاول وحسب الاعانة على ذلك واما الان فلا تفرد اولى لكثرة النكاح  
وتقدم راسخين في عليه السلام خيركم بعد المائتين خفيفة الظير قيل ومن خفيفة الظير يا رسول  
الله قال من لا اهل له ولا ولد وفي الشهاب خفة الظير احد اليسارين وفي كتب المتصوفة عن ابي  
ابن ادم كتمان نكاح من استعان بالنساء فله ان يفلح وعن يحيى بن زكريا عليه السلام  
قيل له لا يزوج فيكون له الولد فقار سالي وطلب ما اذا عاش كدني واذا مات مدي  
وقيل لعيسى عليه السلام لا يزوج فيكثر نسله فقيل انما احب النكاح في دار البقا وحب  
اداب المدين والديار جماعة النكاح في هذا الزمان فانظره وحسن على نكاح الودود والولود وقيل  
عليكم بنكاح الابكار من اغضب الله بها وانما يبيروا في الحايض ولا تنكحوا بكم  
ولا يماونوا على ايمان من المصيبة او من اللبس وكوه عمران بن زوح الرجل البكر من النكاح الذي  
والشيخ البكر وفي طرود ابن عات عن محمود بن الخطاب بنبت عشر سنين لشيوخ الناطقين وبنت  
لعشرين سنة لثمة نكاح بنبت ثلثين سنة سمى ابن وبنت الاربعين ذات بنات وبنتين

هذا الحديث في النكاح  
والزواج في سنن الترمذي  
والبيهقي وغيرهما  
والله اعلم بالصواب



وبنت الحارث بن جويش النابرس بن قلد وكنت في هذا اللقط في بيتا شريفاً  
الخطيب بنية للفاغين **قلت** ورأيت خطيباً في بيتا شريفاً  
دخل العزقة على عبد الملك بن مروان فقال له صفت النساء من العشق الى الحماة فقال له

- من قلن بنت العشر قد نضت نكاحها • كلوة الغواص لها زوج جديد
- وصاحبة العشر بن لاشي شلها • فكل التي يلومها مستفيد
- وبنت الثلاثين الشفا حدتها • من الموت لم تمر ولم يزل غودها
- فان تلقي بنت الاربعين فغيطة • وحار نشا الاربعين ولودها
- وصاحبة الحارث بن فينا بنية • لمقتض ان شاحبت عودها
- وصاحبة السرا قد رقت حدها • وفيها متاع للمدي قد ريدها
- وصاحبة السبعين لا خير عندها • ولا لفة فيها لمن يستفيد
- وذات الثمانين التي قد تحقت • من الكبر الفاني ولا ريدها
- وصاحبة التسعين قد عوي بها • اذا الدليل ارجى مال منها مجودها
- فان يتبع الاخرى فلا عقل عندها • نظن بان الناس طرعا عبيدها

**وقال اخوة اعمار الرجال**

- ابن عشرين من السنين غلام • هذا اللعب مولع بالانصرام
- وابن عشرين مولع بالانوار • لا يلبس ملازمة الدوام
- والذي يبلغ الثلاثين عاماً • فضروب لدى الوغا بالانصرام
- فاذا اجازها بعشر سنين • كان قسط لدى الرد او الحرام
- وابن ستين للنواب يرتج • ولتفتي الامور والاسرار
- وابن سبعين قد نوى وارك • وسكن في فناء من قنار
- والذي يبلغ الثمانين عاماً • خافته العقل وادامة الاسقام
- وابن تسعين ليس يدعي محي • ان تسعين غايصة الاعوام
- فاذا اجازها بعشر سنين • كان الموت راحة والسلام

وفي احكام ابن سهل عن بعض المتأخرين فرائض النكاح ثلاثة الولد والصدقة وشاهدان  
وسنة الظهار والوليمة والدخان **قلت** وزاد ابو يعلى العيد في خمسة في الاول  
وكون الصدقات ربع دينار او ثلاثة دراهم ولا يشترط اخفاؤه والاعجاب والعتوق  
وخلو العقد من عيب يفسده وفي مسائل الرماح الربع دينار سنة جدد في نفسه وذكر عن  
شيخنا الامام اقله سبعة جدد في نفسه وحل كل طهر تكلم في روم زمانه والرجل  
النسبة في الدرهم الشرح وفدره وتقدم في الزكاة وقال ابن الحاجب الزكاة الصبيبة التي  
والزوج والزوجه والصدقات وفيها ايضاً ابن عتاب لا يفتي على الزوج بالعرس والاجار  
المتعارفة عندهم ان استخ من ولا يومر به ولا يجاز ابن سهل والصدقات عندي

النيقيني

ان يفتي عليه الزينة **قلت** وعليه السلام لعبد الرحمن بن عوف اولم ولو نشاء مع امة العادة  
عند الحامية والعامية ابن رشد الوليمة على مذهب مالك واصحابه وجميع اهل العلم موافق  
فيها منه وبالياسوا اهل الظاهر لقوله في الحديث اولم ولو نشاء هو واجب وجوب  
سنة على الزوج لا يفتي عليه واحق فيها للزوجة وهذا مثل جواب عتاب بن قنينة عن  
الطور **قلت** وفيه ما يحفظ لابن رشد انه يفتي على الرجل ان يفتي عن ولده وفي  
سنة فليكون هذا الجواب ابن سهل الا ان يكون يرى ان لا يفتي اكد فله وجه ويفتقر  
الحديث او يكون عنده هذا اخطاب مشافهة فتصنع له قميصه وفي الطور ايضاً عن ابن  
الحاجة في المولفة رايته مشافهة من اهل العلم ياخذون في نفي العرس يقول ابن القاسم  
وفي حديث ابن عمر ولو نشاء وهو حسن وليس يوجب والوليمة هي العرس نفس  
الامة لا يفتي عن بعض المتأخرين في حاله في الهبة ان ياخذ معناه دابة وليتبعها في  
حرها الى زوجها اذا كان معها هو او امر ولا يلزم الزوج غير طعام النسا اللواتي يقدرن  
على العرس على قدر طاقتهم عن بعض المتأخرين يجوز الاكل من الطعام الذي يعمل من فقه  
المخرج من غير سرف **قلت** يريد لانه مما استخرج عمله وفي الطور رايته في بعض الكتب  
شكك بعضهم عن شرا الرق الذي يكتب فيه الصدقة واجرة الكاتب على من تكون قال  
الذي يتولى نفسه وهو ولي المرأة **قلت** في المدونة لاياس ان يستاجر اهل  
مورث او مخرج فاسما بوضايم واجر القاسم على جميعهم ممن طلب لستم او اباه وكذلك اجور  
لا يفتي عليه قاله مالك في قوم ارادوا اخذ مالهم عند رجل فيستأجرون من يكتب لهم  
كتاباً يتولى لهم فاجره عليه وعليهم فعلى هذا يكون اجرة الصداق وحق الرق على جميعهم  
او على الزوج والزوجة لانهما كالباع والمشتري ويكون على عدد دروسهما ويؤخذ من سداد  
المدونة الاولى اذا اجمع الورثة على اثبات وفاة ويؤخذ ذلك فاجر بها على جميعهم على عدد  
الورثة من المتب ولحد وكذا قيمته الوثيقة ومضى من حقوق الجميع فكل من طلب نسخة فله  
ذلك بالقبض خلاف ما لو اقامها احد منهم حتى يتم حقه فليس عليه ان يعطي وثيقة منها ليعطي  
الابرمناه لانه حقه وحده وقد نزلت بنو نسي وحكم بذلك ووقع الفتوى به كما قلناه  
وفي الطور ايضاً اجرة الماشطة على المتعارف بين الناس لابن سهل لا يفتي على الزوج  
الماشطة على الجلوة ان استخ من ذلك ولا باجرة صارب حق ولا كبر **قلت** فالعادة اليوم  
ان اجرة كانت الصداق على الزوج وكذلك ما يعطيه لكاسية الحلي اذا رتبته له واما الحد  
وضرب الطبل وما يترتب على ذلك فلا يجب الا بالسطر وهذا اذا لم تكن في ذلك مفسدة خرج  
عن السنة فان كان ذلك فلا يجوز ولا يجوز الاظهار والوفاء بها ففي الاحكام لا يجوز اجرة المعينة  
الجمعا انظره في حديث كسبة الجماع واختلف في اجرة القابلة وسياق الكلام عليها **قلت** في  
عن الزهري في الرجل يريد ان يزوج المرأة فلا يأس بالنظر اليها لقوله تعالى ولو اعجبك حسن  
بن عبد الغفور وهذا يدل على ان النظر ليس الى الله والمعصية لانه لا بد عوه اليها وعن



الشافعي وحيفة بنظر الى كذا ومعها وعن الثوري بنظر الى كذا وعن  
 الاوزاعي بنظر الى كذا وعن حماد بنظر الى مواضع اللحم وعن احمد واسحاق لا بأس به في النظر  
 يومها محرما وقيل ذلك ما لا يفي روية ابن القاسم وعن الاسدي اذا استأذن عليها ودخل  
 عليها وعليها شيئا فلا بأس به وانما ان يغتسلها فلا وعن الطحاوي ابن شعبة قال خطب  
 امرأة فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انظرني اليها قلت لا فتا انظر اليها فانه لو  
 بدوم بينكما **قلت** نقل شيخنا اكثر هذه الاقوال عن المذهب وقال في سماع علي بن  
 ترويع امرأة النظر اليها باذن ابن رشيد الى رشدها المازوك ويديها وكذا ما لا  
 يغتسلها واجاز ابن وهب فيل اصبح رواه قال بل رآه وعن محمد بن يحيى لا بأس بنظر  
 عليها شيئا وروى ابن القاسم لا ينبغي الباطن لعله يوجب غفلا واختار ابن القلان في النظر  
 اليها مندوب اليه للحديث بالاسوية وقد مطلق النظر اليها لغير علم المذهب  
 الاجابة في تزويجه واختار قول ابن وهب ومالك الاجواز النظر الى جميع البدن سوى السوء  
 وزيفه نقل جواز النظر اليها من داود قال وروى قاسم بن اصبح فيسنده وذكره ابن  
 الخطاب رضي الله عنه خطب الى علي ابنة فذكر له صغرها فقيل له انك ردها فقام فقال  
 له على ابنتها اليك فان رضيتا في امر انك فارسل بها اليه فكشف عن سائرها فقال  
 له من لولا انك امير المؤمنين لظمت عينيك وكانك ام كلثوم هذه ولدت قبل وفاته  
 الله صلى الله عليه وسلم وروي القصة عبد الرزاق وفيها قالت ارسل فلولا انك امير المؤمنين  
 لمسكت عينيك ويبريد فيها اهل الاخبار انه بعثها اليه بثوب وقال قولي في ثوب  
 الذي قلت له عليه فقال لها عمر قولي له رضيت به فلما ادبرت كشفت عن سائرها فقال  
 له ما ذكر في الحديث الاول فلما رجعت الى ابيها قالت بعثني الى شيخ سوء فوالذي لا اله الا  
 زوجك يا بنه وذكر القصة ابو عمرو وفيها فبعثها اليه بهرد وفيه لولا انك امير  
 المؤمنين لكسرت انقائه وفيه فاجعالي مجلس لها حين في الروضة وكان خطيبا فيها  
 الاولون فجلس اليهم فقال زفوني فقالوا ام ذابا امير المؤمنين فقال تزوجك ام كلثوم  
 على بن ابي طالب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لكل نسب وسب وصاحب  
 قطع يوم القيامة الا نسبي وسبي وصهري فكان لي به صلى الله عليه وسلم السب  
 والنسب وارتدت انا جميع اليه الصهر فزفوه قال وذكر ابن وهب بسننه وذكر ان عمر  
 ام كلثوم هذه على امر اربعين الفا وفي الطور ايضا سبعت الخليفة يوم الجمعة بعد  
 العصر وذلك لقربه من القتل وسكون الناس فيه ونكره على صدها النهار لما فيه من الفقر  
 والانتشار وتسبب في شواله والابتنا فيه لا عابشة حكاه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تزوج ما في شواله وانه عليه السلام كان يستحب النكاح في رمضان قال البركة وانه عليه السلام  
 تزوج عائشة فيه ابو عبيد والاول اصح وفي الاستحباب وغيره الخطبة في النكاح مستحب  
 خلا قاله او دل قوله بوجوهها دليل الا قوله قد رويها بما عمن القرآن ولم يرد

في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح

حله ولا بد من لا ينفق عليه اصله الا طارة ملك ومضى من الاموال القديمة  
 وما قال منها هو افضل وقد خطب الى ابن عمر فلما فرغ الخطيب لم يزد ابن عمر على قوله  
 قد انكحناك على امسالك المعروف او شرع باحسان وفي الواضحة كانوا يستحبون ان يحد  
 الله الخاطب ويصلي على محمد بنه صلى الله عليه وسلم ثم خطب ثم حجب الخطوب مثل  
 ذلك من روى الله والصلاة على نبيه ثم يذكر اجارته وعن ابن الماجشون لا بأس ان يغتسل  
 السابح وروى المرأة التي لرجل الصالح او الشريف ان بعد النكاح وكان يغتسل فيها مضي وقد فرغ  
 في ذلك عروق فخطب واخبر فقال الله عز وجل محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خطب ولا  
 ولانه وقد زوجته اياها على بركة الله تعالى وبشرطه هو امسالك المعروف او شرع باحسان  
**قلت** وانظر على هذا بل يفوض اليه في النظر اليها على ما امر له وينزل منزلة  
 ابيهم في ان لا يلبس فقط وقد نزلت وتكلمنا فيها هل ينزل الوكيل منزلة الموكل على  
 عذر في الاصول لم لا لان هذه اعملا تقع فيها النيابة وانما هو الجواز لا تقدم في الاصول  
 ما لم يخف عليه مفسدة من النظر اليها وهذا اذا لم يخطب الا لمن بعثه وان خطب لنفسه  
 معه ابنه فما فعل عمر رضي الله عنه وفي حديث من بين المرأة نكحها بالبيت ذكر  
 خالد بن سعد في زواجه وهو قول للمحدثين ثابة وكان من اهل الحديث والمعروف بطريقه والراجح  
 او حذفي ذلك لا نظير له **قلت** كان تقدم لنا ان فيها معنى الفوج بعد النكاح  
 كما هو في تارويل الرواية **وفي** دليل على غبطة المرأة بزواجها ونكحها له والله اعلم وسالت  
 شيخنا عن نكاح المرأة **فاجاب** بان ما يودي الى الضرر والبلطج والترغيم عليه او يودي  
 الى افساد الطعام وفيه فلا يجوز وانما ما زاد على الشبع مما لا يودي الى هذا فالصواب  
 جواز لا من كان المتقدمه على حايته وسمعته يقول مرة كثره لم المرأة لا خير فيه لا بد  
 نقول في الحياة فوات بعد وفي حديث ابن عمر ما يدل على جواز مطلق الشبع وفيه خلافا  
 شتمين لكان للاعياد الذي لا يودي الى الضرر الحيوان جاز وحكام عياض عن الجمهور  
 ابن سعبان وكراهه وفيما ذكرنا من المقدمة كفاية فتراجع الى ما سمناه **وسئل** ابن شد  
 في المذموم ما يلزمه ان يطلب من جاسم رجلا وامرأة يطلب النكاح من الشر وطول الوقت  
 فخير بعد وهل يثبت ذلك عند القاضي فيجوز له بعد او مكنتها شيئا عنده وهل يباح  
 الاجرة من الزوجين او احد منهما عند نكاح العتق **فاجاب** الذي يلزم صاحب  
 اذا جاء رجل يريد عقد نكاح امرأة ان يعرف انها عتق ذات زوج ولا في عدة منه وان لا ولي  
 لها اولها ولا غائب وان الزوج كفوها وان المذموم من صدق مثلها ان كانت بكر ايتيمة  
 فان فوض اليه الا ان كان في قومه شيئا قد عتقه والافلا يصح له ان يزوجه حتى يثبت  
 ذلك عند القاضي فله **قلت** لم يملك على الاجرة وجواها ان كان جعل له في العقد  
 الا نكحه فلا يجوز له اخذ الاجرة لانه اخذ على الحزم وهو ريشة وان لم يكن اليه في اخذ  
 الاجرة ويكون على الزوجين او احد منهما حسب ما يبرك ذلك اولي وتقدم في احكام الشعي

في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح



عن أبي رزيد عن القاضي عيسى بن مكي قال سألته عن رجل كان في بلد من  
 يعرف كتب الأحكام إلا القاضي هل يوفى من ماله في عدم الكتب له وإن كتب يأخذ أجره  
 كتبه ما اعطى من أجره **فالجواب** لو أن القاضي أفهم من رجوا أنهم لا يفتن عنه و  
 ما يكت ويبدعه يكتبه ويتفقد ما يكت ويبدعه فيه وينفق ما كان يراى له ولو كتب ما زاد  
 كل ما زاد على أجره على المدة والكتابة ولكن في بعض الأحيان يفتن أو يكتسبه من ماله  
 يكتسب سوا ما يوفى عليه ولا يلزم القاضي جعل نسخة الحكم في ديوانه ولكنه يستحسن إذا قد  
 يحتاج إليها أو ما قوله لا يمنع له العقد حتى يثبت ذلك عند القاضي لأنه وكل مخصوص على القاضي  
 فلا يوجب على ما جعل له شيء أو اختلاف في قضاء الأمور هل هو السبب عنه وفيه العذر  
 أم لا فلا يبعد جرد الله عليه وفي وثائق العرف على الحاج إليه في عقد النكاح تسمية الزوجين  
 وعدد المداق وصفه ومثلي سكة هو وحلول النكاح وقصده من ذكر من يزوج  
 له عنه أو مطلع القاضي بعمامة وعدد الكلى واجله والعقد أربعون سنة ويدين  
 تزوجها بكلمة الله سبحانه وسنة محمد بنبيه عليه السلام وعلى ما أمر الله تعالى به من مسائل  
 معروف أو شريح بأحكامه وتسمية الولي وتوقيعها إليه عقد نكاحا وقد قيل أنه لا  
 يكن والد أو قريب الأولياء أو أحسبهم خلافا لاجتناب المتعوضين ويذكره في بعض  
 وعلى ما ذكره امرنفسها أم لا وأنه كونهما وسلامتهما وخلوها عن الزوج والعقد ووضاها  
 الزوج في الصدق واختلاف في رضى المجهور بالمعدا فان كانت بنته ذكرا أو غلاما أو  
 كانت غيبا لم تكن حرة وأما بنت عشرة أعوام زاد في الطرر وأما بنت ثمانية أعوام  
 لها ابغايه وتعد قوله وإن الأول لها يعني عن ذلك وزاد الفصل في وثائقه أنها حرة وذكر  
 أصبح في كتاب الفتن إذا علمها بموكة الساجي وهذا على قوله أشبه أن الناس بين حرة  
 وعلى قول ابن القاسم أنهم حرة فلا يحتاج وحكي ابن أبي رزمين عن بعض المؤمنين أنه لا بد من  
 اثبات الكفاة في البيت كالحرة وحكي عن ابن رشد مثله ويأتي التنبه عليه في ذكر النكاح  
 المسبعة على الطوع وعلى الزوج والعشرك وأما دام الولد والمحب والأصل والرسالة  
 والزيرة وعقد يمين أو طلاق أو عقد الشهادة على الزوج والولي إن كانت المرأة  
 والأذونات فان كانت بكرا فتعفى الأشهاد حمورا الاستيثار وأعلامها فان كان لها صبي  
 ومعايتها صامتة واختلافان بكرا أو صمكت فان الولي وصيا صمكت معروفة ذلك  
 السداد والكنو ولد أن ليقط ذلك الوصي وإن كان قاضيا **قال** بعد أن ثبت  
 عنده ما أوجب ذلك ثم تخرج **وسئل** ابن رشد عن أمير مدية كتب إلى الأمير الأعلى  
 في قديم قاض وعين رجلا كتب إليه بتولية في كل وقت له صكامة على أمير الأمير الأعلى  
 فحكم في ذلك ولي صاحب مناح فحكم بطول حياة القاضي وهو يعين الأميرات القاضي وفيه  
 المناكح على خطه وطريقته من شهادة الفقهاء عنده والأعلام بذلك فيما رجع للنكاح والطلاق  
 قال يحترم أحكامه بعد موت القاضي أو يفسخ **فالجواب** لا يفتن أحكامه بموت القاضي

لا يفتن أحكامه بموت القاضي

على خطه حتى لم يزل بعد الأول وفعله لا جازم صحيح **قلت** لأن من القاضي الأول  
 مطلع على قضاة هذا فكانه قد مره ومثله مقدم القاضي على مجر إذا عزل القاضي فلو قدم على  
 لا يعبر لأن ما فعله القاضي غيره ونظر حكمه فانه ما من يعاينه عدله ولا موثقه وبوجد  
**مسألة** وقت وأفتى ما شيخنا الإمام وهو أن المجور إذا كان بيع وشراى وبأخذ  
 ويعطى بوجوه المجور في كل حال على أنه هو الذي فعله وكذلك وقع الحكم بذلك بولس  
**وسئل** أيضا عما وقع ولد ونة من قوله أن الله ولا تكن مسمارا في كتاب الله وما عرفت  
 الم حار وما عرفت قوله في كتاب الله أي في حكم الله أو غير ذلك **فالجواب** في الكلام بعد  
 وتأخير واجب الدين وتعد بوجه أن الله في كتاب الله ولا تكن مسمارا رأى في جمع أي أن الله  
 وكذا به ففعل فعله بالتحليل فلي يفعل ذلك سببا للجمع كالمسار الذي جمع بين اللوحين  
 حرمه الله مع ما في الآثار إلا أن يعذر الله لك ذلك **قلت** ظاهره أن الخطاب بذلك  
 التحليل خاصة وهو المعروف من مذهب مالك وفي كتاب ابن الموارز لا يضرب الزوجة  
 ولا الزوج الأول ابن جيب يجب على المحلل أن يعلم الأول قصده العليل ليمتعه نكاحا وفي  
 الثاني لم الأول وحمله سوا وقيل أن علم قصده الثاني أحلاله فيدعي له نكاحا وقيل أنه  
 أحد الثلاثة بالتحليل فسد النكاح وهو مشدود قال شيخنا كذا نقل المصنف وظاهره أنه  
 في المذهب ولم يعزه في الاستدلال لا للغة والحسن ابن جيب لوفاته في نفسه أن وافق  
 أمسكتها والأكت احتسب بحليلها لم يحل له المقام عليها ولم يحل له متى ما خالطت بنته  
 شأ من المال وفي تعلية عبد الحميد لوروى التحليل دون سوره لم يحلها عند مالك وقال  
 غير واحد من أصحابه حلها وهو ما جاوز **قلت** وكذا نقلها في الطرر وهل حلها من خلاف  
 لغيره من على إسناده فتر وجهه إياها فيه ثلاثة أقوال ثالثها أن أشبهت منحلها بقدمها  
 ابن رشد وغيره الحجة عن مالك لوفاتها لها تزوج فلانا فانه مطلقا حلت بزوجها وتحلل  
 أن تزوجها عن سبب عاللة أنه لا يربح حبسها على القول بفساده لأجل أنه ويقضي نكاح المحلل  
 أبدا وحكي ابن يونس عن رواية محمد حب إلى أن لا ينكحها أبدا وفيما ذكرناه كفاية **وسئل**  
 ابن رشد أيضا عما وقع في الواضحة أن الوصي لم يكن من كان الوصي وليا له من الأوصياء أو  
 قلوبات المولى عليه قبل يقي ولاية الوصي على ذوق قرأته في النفع وليها لورشد مجوزته  
 ثم تحت هل يكون وليا له أم لا ورايت أن الوصي إن تزوج بنات مجوزة هل يكون وليا أم لا  
**فالجواب** ما وقع في الواضحة صحيح وهو لا ين القاسم ومعناه في الوصي المطلق وهو قول  
 فلان وصيق ولا يربح على ذلك وقيل لا يكون وليا لمن لا ولاية له عليه وقيل هو ولي والولي  
 منه بالعقد والوصي على شخص معانة من رجل أو امرأة فلا تعدى ولاية ما جعل له ولا  
 تعدى ولاية لشئ من قرابات المجور حيا كان أو ميتا وأخلاف في هذا غير أن ابن القاض  
 قال أن زوج واحدة منهن معنى وهو بعد ولوقا وصي على نفع بنات لعقد على جميع بناته  
 ولو كان ما كانت أمران منهن فزيت ثلاث حقائق فخره الأحكام كما تقدم وإنما لورشد المجور

لا يفتن أحكامه بموت القاضي



فلا علم في رواية والدي بتمتية النكاح ولا في سقطه في المال الموصوله  
 وليا لها كايه بل جعله اياه كنفه واما ما روايت من انه يترك بنات محجور فوجها راي من النكاح  
 عن مالك ومعناه في الايكاد ومن لم يترك من سنن امر نفسه وجهه انه راء وصيا عليه  
 وكافين وموديل سماع ابن القاسم من نذورا لعنبيه وعن بعض الشيوخ لا يكون سبيلا  
 ولد محجوره لا يتقدم السلطان عليه لا يزوج احد اهل بيته واما ما في سقطه فلا خلاف في عدم ترك  
 عليها فعل هذا يزوج محجور بعينه خلاف ويزوج بنات محجوره على اختلاف غير المال كالتام  
 انفس من ولا يزوج من ملك من سنن امر نفسها او غيرها من قرابته فان فعله على امر  
 لابن الهندي **قلت** زاد في طريق ابن عات اذا قال وصي سبيلا وكان الى نظر العايل محجور  
 اجني فانه لا يدخل تحت هذا اللفظ انتهى كلامه وهذا بين ان لم يوصى في قالوا في الا  
 على الرهن لا يكون ورثته اسما فيه وكذا ايا في الوصي به لتعريف كانه لا يكون له  
 لا يورث احكامه عمومه لكل ما دخل تحت خلاف الوصي العام فيجوز ايضا له ان يورث في الا  
 كالوكيل الموقوف اليه يجوز له ان يورث غيره عنه على الصحيح من مذهب المتأخرين وحكمه ان  
 في البصايع فيه خلافا وكذا المادون والشريك المفاضل واما الوصية الخاصة في الشخص  
 معين فقد تقدم قصورها عليه على حسب ما شرط الوصي في اسناده الى غيره خلاف فيكون  
 من كتاب الوصايا من مسئلة تعدد الاوصيا والله اعلم **وسئل** ايضا عن قدس  
 على اولادها من جهة الفاقح ثم تزوج احد بناتها بتقدم اخيهما خاله الا ولادته قد تم  
 وكانوا على سبقة يومين فلا رادوا فصح نكاح الام وزعموا انها سقيمة وايضا عن رجل  
**فجاب** النكاح صحيح جايوا الا ان يثبت الاوليا عدم كفاه الزوج وان تزوجا من غير  
 نظر مبينة عادلة ونعذوا الى الزوج والام بينهما فلا يكون عندهما من **قلت** يفي  
 على مذهبه كان يقول يكلف اثبات الكفاة عنده وان كان يقول وان كانت امها  
 فانها اذا دعت الى غير فقول لم يلزم من ان نعيها على ذلك ذكر ذلك في الطور والاول  
 ابن سهل **وسئل** ابن زرب في صغرة سبعة وسبعين وثلاث مائة عن ولية له  
 نكحها وجعل طاري من اهل الفساد والشر فانكر ذلك عليها اولياؤها وذهبوا الى فسخ النكاح  
 كان قد بناها فقال لا سبيل الى فسخ النكاح ان كان قد دخل بها **فجاب** له فلو لم يدخل  
 فوقف وقال الذي لا شك فيها اذا دخل لم يفسخ ووقع لا يصح في النوادر انه اذا زوج  
 الاب البكر من رجل سقيم فاسق لا يورث عليها لم يحجروا له الامام وان وصيت به وفي  
 الوصي نحوه في اخر نوازله انتهى واذا اميت في هذه المسئلة فاحرى هذه الالة عقد ثابت  
 عن مقدم الفاقح وفي المدونة انه يقوم مقام الوصي في جميع امور الاول من الولي على  
 ظاهر المدونة والنص وكذا في خارجها خلافا لابن حبيب ان الولي اقل منه وفي الطور وجه  
 الاول ان الفاقح مع الاوليا ولو لم اول منه فاذا قدم وصيا فقد تم انما هو بغير حكم  
 واجتهدا لمنا اعتقد الاب من التفرع عليها فخل مقدمه محال مقدم ابها اذا لم يكن في

ابها اذا لم يكن مقدم وحكي ابن مغيرة في وثايقه ليس الى الوصي من الاتحس سى اذا كان لها  
 ولي ومثله الحق وغيره وبه قال ابن مندر بن سعيد الفاضل واجتهدت لا نكاح الاب ولو  
 هب في ذلك وليا الاية والوصي ليس بولي ولو جاز ان يقوم مقام الاب لجاز له تزويج  
 المتعارفين بناته والعرض متعة من ذلك **قلت** له التزامه اذا نكح عليه وهو المحرف  
 من المذهب اذا نكح على الاجبار وفيه اضطراب ومثاله ظاهر المدونة اخي ابن عتاب  
 ويقول ابن حبيب اخي ابن القطان **وسئل** عن رجل ارشده عن مات وقد قدم على ابنته  
 رايته رجلا واشرف احقر فاعليه لا ينفذ امره فمستورته ثم مات المستوف فزوج  
 الوصي ابنته وقد تم لعقد نكاحها اخاها وهو محجور ثم مات الزوي فبطل النكاح فطلب الوصي  
 الميراث والميراث فيه ورثه الزوج وقالوا النكاح مفسوخ لاجل عدم الميراث او من  
 كفاة فلا ينفذ انه يكونه فصح قبل البناء ولا ميراث لفساده وفي النوادر في المرحوم  
 ها وليان فزوجها كل من رجل فالتزم بول كذا واحد منها صاحبه فهو مفسوخ وان كان كل واحد  
 لصاحبه فالنكاح لا يملك الا ان يدخلها الثاني محمد في الوصيين والسيد بن  
 المدونة وغيرهما اذا زوج احد السيد بن بغير اذن الآخر فصح ابدان وان اجازة الآخر  
 كحد الوصيين كذلك كما سوى محمد بينهما ففساده على هذا العقد وما هو كذا فلا  
 شي فيه اذا فسخ قبل البناء على ما في ثالث نكاح النوادر في احكام النكاح الفاسد **فجاب**  
 ليس الوصيان والسيد ان كالمشرف مع الوصي لان كلا من الاولين ولي فان انفرد واحد  
 منهما بطل العقد كعدم الولي وليس المشاور بولي ولا وصي وليس له من ولاية العقد  
 شي وانما له المشورة خاصة فاذا شاور واستبد الوصي بالعقد دون توكيل اذ لا ولاية  
 من محال عقده دون اذن المشرف فالعقد صحيح الالة موقوف على اجازة المشرف  
 اورده كالسعية والعصا ويؤثر وجاه بغير اذن الاب او الوصي والولي زوج ثم من اول  
 من على مذهب من جعل له الرد والاجازة فالنكاح في المسئلة المسؤول عنها ليس بفساد  
 لكنه متوقف على رد الفاقح واجازته ما لم ينعك بالموت فاذا مات الزوج سقط محل النظر  
 وثبت الميراث والميراث ولا نظرية رد النكاح اذ هو يسقط ما وجب من الميراث والطلاق  
 ولو كان العقد فاسدا الموجب الميراث ايضا على راي من يرى الميراث والطلاق  
 في العقد الفاسد المحكف فيه ولو طلق قبله لوجب لها نصف الميراث المسمى على هذا القول  
 فيجب جميعه بالموت ونصفه بالطلاق بنص القرآن فاذا لم يسقط الميراث المنفق على  
 وجوبه الا بالنفقة من كفاة فكل اجمع الميراث في الموت او نصفه بالطلاق واجمع الالة  
 على لزومه الا في عقد منفق على فسادده وما وقع في النوادر ليس خلاف لما اصدناه والعرف ان  
 الزوج في الفسخ مطلوب على الفراق بخلاف الطلاق كالذي نحن او سجدتم قبل الدخول فيفسخ  
 بينهما ولا شيء لها من المسمى واذا وجب النصف بالفساد قبل البناء فله نصف ما فرضه فلا  
 وجوبه ولا يسقط الا بيقين وما لا يتناق على فساد العقد ولما لم يوجد في الأصول نص في

فلا علم في رواية والدي بتمتية النكاح ولا في سقطه في المال الموصوله



نصفه الصدق عند النسخ قبل الدخول فالأصل سقوطه إذا لم يرد الدية الأبينة ولا  
 اعرف نص رواية في سقوط الصدق في النكاح المفسوخ لعقده فإذا لم يرد عليه  
 حتى مات على مذهب من يرى الميراث بينهما والعيسى في سماعه من النكاح في زوج  
 على أن لا ميراث ولا نفقة فيه هذا النكاح المفسوخ لعقده فلهذا لا يرد عليه  
 الصدق إذا طالع بعد الدخول صدق المثل المسمى وروى عن بعض فقهاء في صدق  
 أنه راعى التسمية الفاسدة فأوجب صدق المثل إذا مات الزوج قبل الدخول فكذلك  
 إذا ضم له لعقده الصدق صحيح ولقد سئل عنها من مدعي واجب بوجوب الصدق  
 والميراث وكان في السوال زيادة بقوى وجوب الصدق **وسئل** عن مجوز زوج  
 وبه عت ومي ومشرقا ولم يشهد عليهما حتى مات المجرى هل يثبت الصدق والنفقة  
 أن أحدهما أو لا يثبت شيء منهما وكيف أن اثبت عليهما ذلك هل يكون كالنكاح  
 أم لا وما المعمول عليه من أقوال للمسئلة **فأجاب** الذي يحصل بينهما ثمانية أقوال  
 والذي اختاره ونقله الفتوى به أن ينظر إلى النكاح فإن كان فيه عبطة مما يحل به الزمان  
 نظرا فيكون لها الميراث والصدق وإن كان على غير هذه الصفة فلا ميراث والصدق  
 إلا أن يدخل لها فيكون لها ما تستحق به وإذا لم يحصل الوصي في العقد وانصل به العلم  
 بعد فلم يقض بشيء حتى مات فهو كمن لم يعلم حتى إلا أن يدخل بعلمه فيكون إجازة له  
**قلت** تقدم أن ما فعله المجرى فحضر الوصي وعدم إنكاره فكانه فعله ولا يبعد  
 أن يجري على أحكام إذا أعطى ما لا اختيار حاله وفيه قولان في المدونة في حاله  
 والذي يحصل من أقوال الخلاف في المسئلة عشرة أقوال ذكر الشيخ منها ثمانية ووجدت  
 منها قولان من أقوال الفقهاء **وسئل** مسألة تشبه هذه المظن وأما وقع عقد  
 على يمينه مملو وشهد الشهود على رضاها واعتراها بالبلوغ فلما دخلت أنكر الزوج  
 وأدعت أنها غير بالغوا بها لم يشهدا وصدفها هو في عدم المسيس فرجع امرؤ إلى  
 فنظرها القوال فنظرت كما ذكر من عدم البلوغ والمسيس في كم يفسخ نكاحا بطلاق  
 لكونه لم يستوف شروط تزويج اليتيم قبل البلوغ وسأله القاضي سيدنا الفقيه  
 الإمام رحمه الله وكان ما هيئنا من أيضا فافتي بأن لا صدق لكونها مغلوبا على عقله  
 قبل البناء بعد ذلك سجن القاضي المذكور الزوج في الصدق أو في نصفه الشك مبي  
 وسمعت أنه استند في حكمه هذا الأخير إلى أخينا الشيخ الفقيه قاضي الجماعة أبي مهادي  
 عيسى العنبري أكرمهم الله ولا أدري لما استندم هل يكون النكاح من المظن فاحذر بالاحوط  
 أو حصلت صورة الدخول ولم يعمل على قول القوال ووجه الفتوى الأولى وما والى كان  
 نظرا إلى أنه في قبل البناء حكم فاض فهو مغلوب على فهمه كما أسس ابن رشد في المسئلة الثانية  
 كدوت الجونة والحد أم قبل الدخول أو وقع الحكم بالنسخ فهو ابطال للعقد فلازم  
 للخلاف إذا وقع الطلاق قبل النسخ لأن العقد لم يترك فويا حين الطلاق إذا لم يقع

عليه فصح ولا يبطال وما هو الظاهر على أقوال المذهب لأن مراعاة الخلاف مما تكون  
 إذا المجرى المحمدي على مذهبه للفتوى وإنما إذا أقام مذهبه حتى وقع الفسخ ففسخ  
 مراعاة الخلاف فيها هو حتى الله تعالى وصار العقد كالعقد إذا ابطاله إذا المجرى ومشرقا  
 كالمجرى ومشرقا والله أعلم ويذكر عليه ما يأتي في بعض الأسوله التي فيها خلاف أصبح **وسئل**  
 عن أو مجزى أبوها أمته فتوفيت ولم يولد من أحد أفزوج وتوفيا قبل البناء **فأجاب**  
 أن ثمانية أقوال أحكامها أنه لا ميراث ولا صدق وعكسه ولها الميراث وينظر إلى الط  
 ونكاحه فإن كان عبطة مما يحل به الزمان فيكون لها الميراث والصدق وإن لم يكن فيه عبطة  
 لا صدق وهو لا يصح والأولان لابن القاسم جريان على الخلاف هل هو على الإجازة حتى  
 يرد أو عكسه وقد ارتفع النظر بموت ولو تزوج بعد ثبوت إسناده عند القاضي في حكم  
 وهو ما جاز في المذهب أف والميراث قول واحد أو الحكم ما من لا يرد بشهادة من شهد  
 به ولو كانوا عدل لحكم القاضي بشهادة الأولين وفات موضع الفسخ على أن  
 يشهد بتم سعيه في المستقبل لا من يوم حكمه بفسخه إلى يوم يفسخه أو متى جازيه  
 في يوم السعة والروايات التي ذكرت صحيحة ولا معارض مما تقدم لنفوذ الحكم بالفسخ  
 وتعيين ما بينهما المتفرقة بطول لا يحصل إلا بالمشافهة **وسئل** عن الأمة بين الشاهدين  
 تزوجها أحد من العبدان شريكه أو العبد كذا فبين لنا وجه المصواب فيهما **فأجاب**  
 لا يصح أن تزوج العبد أو الأمة بين الشاهدين إلا باذن السيدين معا فإن زوج  
 العبد بأذن أحد سيديهما أو زوجته أحد سيديها دون إذن الآخر فيهما فالسيد  
 الآخر بالخيار بين الإجازة أو الرد فيمضي مع الإجازة وإن رده وهو قبل الدخول بطل  
 الصدق ورد إليه إن دفعه فبقي بيد مالا أن يشأ أتمه فإن أكلته الزوجة أو  
 استهلكته عزمه أن كان لها مال وإن لم يكن لها مال فإن تزوج هو بعبد أو أحد  
 سيديها ابتعت به ديناً في ذمتها ولا شيء على الأذن منه لعدم عزمه وإن زوجته  
 أعتقت فلغير الأذن تضمين الأذن جميع الصدق فيبقى بيد العبد كما كان ويبيع وهو  
 المرأة وإن شأضمتها النصف وابتاع المرأة خاصة لا بتمه بتر أمهينها ولو تخلى  
 بالصدق وعلمت بعدم الأذن عزم الصدق والجهاز لها وإن لم ينف الجواز  
 بالصدق وهي عزمه فالحكم فيما نقص كما تقدم إذا استهلكته وإن لم يعلم بالشريك  
 شئت الجواز ولا عزم عليها وهي محمولة على عدم العلم حتى يثبت وتختلف إذا ادعى عليها  
 العلم وتضمن الأذن النقص أن زوجها ولو تعد به بعد ماذنه ولو لم يعلم النكاح  
 حتى دخل فزده فمما تزوج على المرأة بجميعه يبقى بيد العبد كماله ثم إن كان شهود  
 المتزوج بأذن أحد سيديها أو زوجته الأذن وأعلمها بأن له شريكاً فلا شيء لها على الأذن  
 إلا حصته من الصدق متى اقتسماه أو اقتسم مال العبد وإن تولى العقد ولم يعلمها  
 كنهما السيد الآخر رجعت عليه جميع الصدق ولها استماع العبد إن شأبت جميعه وإن

فإن كان الزوج  
 سبيها  
 فإذا تزوج  
 العبد  
 بأذن  
 أحد  
 سيديها  
 أو  
 زوجته  
 أحد  
 سيديها  
 دون  
 إذن  
 الآخر  
 فيهما  
 فالسيد  
 الآخر  
 بالخيار  
 بين  
 الإجازة  
 أو  
 الرد  
 فيمضي  
 مع  
 الإجازة  
 وإن  
 رده  
 وهو  
 قبل  
 الدخول  
 بطل  
 الصدق  
 ورد  
 إليه  
 إن  
 دفعه  
 فبقي  
 بيد  
 مالا  
 أن  
 يشأ  
 أتمه  
 فإن  
 أكلته  
 الزوجة  
 أو  
 استهلكته  
 عزمه  
 أن  
 كان  
 لها  
 مال  
 وإن  
 لم  
 يكن  
 لها  
 مال  
 فإن  
 تزوج  
 هو  
 بعبد  
 أو  
 أحد  
 سيديها  
 ابتعت  
 به  
 ديناً  
 في  
 ذمتها  
 ولا  
 شيء  
 على  
 الأذن  
 منه  
 لعدم  
 عزمه  
 وإن  
 زوجته  
 أعتقت  
 فلغير  
 الأذن  
 تضمين  
 الأذن  
 جميع  
 الصدق  
 فيبقى  
 بيد  
 العبد  
 كما  
 كان  
 ويبيع  
 وهو  
 المرأة  
 وإن  
 شأضمتها  
 النصف  
 وابتاع  
 المرأة  
 خاصة  
 لا  
 بتمه  
 بتر  
 أمهينها  
 ولو  
 تخلى  
 بالصدق  
 وعلمت  
 بعدم  
 الأذن  
 عزم  
 الصدق  
 والجهاز  
 لها  
 وإن  
 لم  
 ينف  
 الجواز  
 بالصدق  
 وهي  
 عزمه  
 فالحكم  
 فيما  
 نقص  
 كما  
 تقدم  
 إذا  
 استهلكته  
 وإن  
 لم  
 يعلم  
 بالشريك  
 شئت  
 الجواز  
 ولا  
 عزم  
 عليها  
 وهي  
 محمولة  
 على  
 عدم  
 العلم  
 حتى  
 يثبت  
 وتختلف  
 إذا  
 ادعى  
 عليها  
 العلم  
 وتضمن  
 الأذن  
 النقص  
 أن  
 زوجها  
 ولو  
 تعد  
 به  
 بعد  
 ماذنه  
 ولو  
 لم  
 يعلم  
 النكاح  
 حتى  
 دخل  
 فزده  
 فمما  
 تزوج  
 على  
 المرأة  
 بجميعه  
 يبقى  
 بيد  
 العبد  
 كماله  
 ثم  
 إن  
 كان  
 شهود  
 المتزوج  
 بأذن  
 أحد  
 سيديها  
 أو  
 زوجته  
 الأذن  
 وأعلمها  
 بأن  
 له  
 شريكاً  
 فلا  
 شيء  
 لها  
 على  
 الأذن  
 إلا  
 حصته  
 من  
 الصدق  
 متى  
 اقتسماه  
 أو  
 اقتسم  
 مال  
 العبد  
 وإن  
 تولى  
 العقد  
 ولم  
 يعلمها  
 كنهما  
 السيد  
 الآخر  
 رجعت  
 عليه  
 جميع  
 الصدق  
 ولها  
 استماع  
 العبد  
 إن  
 شأبت  
 جميعه  
 وإن



تزوجها ولم يعلم بالسيد الآخر ولدي لم ياطن له اسقاطه عنه على اختلاف قيل  
 ما يسيطره عن ذمته الا السلطان واختلفت اذا رجع عليها بالصدوق قيل لا يملكها راجع  
 دينار وموقوف ابن القاسم وروايته اولادها ومولاهن الماحسون وابن حبيب وروي  
 عن مالك مثله وقال مومنا لمسيده **والامة بين الشريكين** بزوجها السيد  
 غير اذن شريكه فلا بد من صحته وان اجازته الاخر فان كان قبل الدخول بطلان لم يرد  
 ورد الصدوق ان دفعه وان استملكه او خضعت به ولا يسوي القيمة ضمنه العاقد  
 بعبده بالشركة وان دخل بها فصح ايضا بطلان كنهه ان اجازته فله نصف المسمى والى  
 تجزؤه فقيلا كذلك ومولاهن القاسم وهذا لا يكثر من هذا او من نصف صدوق المسمى  
 وموقوف المدونة ولا يصح عن القاسم مثله ويرجع الشريك بالزنا يدعي الذي غتر ان لم  
 يعلم وهذا اذا رخصنا قيمته فان لم يرضها قيمته والى المسمى من غير ان يحل  
 فلامنة صدوق المثل على ما من مذهب المدونة ويبقى بغيرها فاذا افسدها  
 بفساد النصف على الذي عقد عليها ان اعلمه ان معه شريكها وان ادعى ان جميعها له  
 رجع عليه بجميع الزيادة التي غتره منها **قلت** حكى الفقيه قولين عن مالك ان السيد  
 اذا اجاز نكاح امته فانه ماضى وقد اختلفوا في كونه عقد من له شريك في الولايه  
 وخرج عليه اجازة الاب في ابنته البكر اذا عقد عليها غيره وكان مجرى لنا في المذكرات  
 هل الترخيص احرى ولا ان استيلا السيد على امته اقوى من استيلا الاب على ابنته البكر  
 فيه نظر لزيادة الامه وسقوط البكر الحرة **وسئل** عن تزوج امرأة نكاحا اسما  
 لعقده الا انه يقع فيه الطلاق والميراث الخلاف فيه كالشغار والحرم ان مات احد  
 الزوجين فيه قيل الفسخ ما يلزمه فيه من الصدوق وكذا الوضوح **فصل** في الاستد  
 على ضماني لصدوقه ويعقده فالاول الصريح من المذهب الاشعي فيه الا الدخول وروي  
 عن اصبح ان من تزوج بغير ثم مات قبل البناء ان لها صدوق المثل وان طلق فلا شيء لها  
 فزاعا السخنة الفاسدة وجعل ذلك نكاحا التقويضا اذا وقع الموت قيل البناء على  
 مذهب من يراه وليس معروفا في مذهبنا والفاسد لعقده على ضماني شقيق عليه  
 ويختلف فيه فالاول مثال ذوات الحارم وفي عدتها وعلى امها وابنتها او اختها او غيرها  
 او خالتها فانه لا صدوق فيه ولا ميراث وانما يوجب الصدوق الدخول والخلاف  
 فيه فسمان الاول لا تاثير لفساده في الصدوق والثاني له تاثير فيه فالاول مثله  
 نكاح المحرم ونحوه فقيلا لا طلاق فيه ولا ميراث والفرقة بغير طلاق وقيل يلزم الثلاثة  
 لمراعاة الخلاف فيجب على هذا المسمى في الموت ونصفه بالطلاق ولا يورث احد بين  
 الميراث والصدوق فيوجب لحد مسمى لا يورث الا ان الله تعالى نص على وجوب الصدوق  
 للزوجة كما نص على الميراث بينهما واجمع الامه عليه ولا خلاف في بيان العلماء ان نصف  
 المسمى يجب بالطلاق وجميعه بالموت ان لم يدخل بها كالاخلاق في وجوب الميراث واسم

هذا هو المذهب  
 في الميراث  
 في الميراث  
 في الميراث

ما فيه قبل الدخول فلا خلاف اعلمه الاشعي لهما من الصدوق وان كانا المنقسمين بطلاق  
 الفرقة اذا وقعت قبل البناء يجب لهما ان لا ينقسم بينهما كمن يخدم او حرم لهما من  
 الصدوق وفي قول اصحابنا للمنفقة وان لم يدره المصنف فذلك مما لا مقام للزوجة  
 معه واما ما نسبناه فانما هو في الصدوق كالحال وعلى ان ولدها حرم والاميراث  
 وشبهه فقيلا فيه صدوق المثل لفساده وقيل المسمى به صحيح فعند الفساده اما  
 احده الزوج فيه قبل البناء فلا شيء فيه على قول من يوجب صدوق المثل الاعلى ما من لا يصح  
 للزوج بغيره وعلى ما ذهب من يوجب المسمى فلا امر محتمل والظاهر الاشعي لهما ان لا يورث  
 وليس الصدوق عوضا عن البضع كما قلت وانما هو بخلافه فوضها الله للزوجات لا عن  
 ومن استتمت عليها فهو والمباينة بينهما واحدة قال الله تعالى وانكحوا  
 عبادكم من بناتكم ومضى عبارة عما لا يخاص عليه فما وجب الميراث فالمسبي واجب ولو  
 في **فصل** هذا الفصل كله يخرج على ما فتح من النكاح بطلاق او بغير طلاق  
 بين المختلف فيه والمتفق عليه وهذا يراعى كل خلاف او يراعى وهو المشهور وهو  
 اما ما كثر قايلاه وما تولى دليله ونفا رايه في امهات المالكين لشبهة مشهورة وفيما  
 تقدم كناية وهذه المسئلة تقوى ما اخترناه وافق به شيخنا الفقيه الامام في المسئلة  
 الواضحة وقد بينا عليه وبالله التوفيق **وسئل** عن تزوج امرأة طلقها رجل  
 قبله ثم استراها في امه فكما قال تمام العدة فما زال يسلمها حتى اعترفت انه يزوجها  
 بعد حيفتين وقد كانت قبل ذلك حذرت وخرفت في ان يزوج حتى يتم عدتها من  
 رجل اخر خطيبها فيها فلما ثبت اعترافها بتكر رسواله اياها اعترضا وشاور العلماء  
 بطلاقها وانما لا يحل له وشهد عليه بذلك عدلان وعلى اعترافها كذلك وفككت قبل  
 تزوجه اياها اعترفت بانقضائها لأمورها تسالها عن ذلك فقام الزوج ان يطلب  
 الصدوق وقد ماتت له شهادات تسالها عن عوفتها ان ذلك لا يجوز وان لا بد من تمام  
 العدة وان من اجرهما من الحالة بل الم **جواب** اذا لم يثبت ان المصاهرة لها  
 فلا ربح اعلمت ان العدة ثلاث حيض واعتقدت ان العدة اقل فادرك ان خلاها بها ما  
 علمت ان العدة ثلاث حيض ولا تزوجت فلانا الا وهي ظن ان عدتها من الاول قد  
 انقضت فان حلفت في الجامع على ذلك فلا يجب عليها رد شيء من الصدوق وان تكلمت ردت  
 الاقتر وما يسكن به وبالله التوفيق **قلت** ولو ثبت اعلامها بذلك واعترفت  
 انها قد انقضت عدتها لم تزوج ثم ادعت ما قالت قطا هو المذهب الا يقبل قولها  
 لانما تزويده فسخ النكاح بما سبق دليل لهما في دعواها الا ان يصدر منها الزوج في دعواها  
 فكانه التزم فسخ النكاح على الوجه المذكور والله اعلم **وسئل** عن تزوج ابنة  
 خمسة عشر عاما بولاية ابن عمها وليس لها غيره ووافقت امها على ذلك وذكر انها بالغ

الزوجة  
 البنت  
 البنت

المسئلة  
 في







المساكين فكل ملحق به اولاده وبرؤن ماله ام لا واذا ورثوه قبل يعزم المفقى القدر فبما  
 بعد من الميراث والمحاق ام لا **والجواب** النكاح قبل الاستبراء من الزنا فاسد بفتح  
 بغير طلاق واما الطلاق بعد النكاح الثاني فيصح لصحة الثاني فان كان قبل البتة  
 منصف الصدق دون الميراث وبعد البتة ثبت جميع الصدق وبرئ ما لم ينفق العدة  
 الا ان يكون الطلاق بآيها واولاده احقون **والسبب** على كل حال ولا يجوز من اقامهم بعد  
 الميراث شيئا لانه عود بالعدول واما من اقامهم ونسور على ميراثهم وتصدق فبهم دون  
 ثبت ولا امر واجب فيضمون **قلت** يريد الشيخ النكاح الثاني فيصح اذا اوفقه  
 بعد مدة الاستبراء من الزنا والنكاح الفاسد لعقد فلو كانت مقترا للاستبراء كالزنا  
 وكذا لما يثبت عليه من الميراث وكذا ارباب لابن الحاج قد احاط اصبح من محمد ان كانت  
 مروجة بعد الاستبراء ثلاث حيفن في صحبه وان كان قبل لا سبب للميراث  
 ليس بركي ثلاث حيفن ثم نكحها بعد ذلك نكاحا صحيحا ان احبها ومثل ذلك الحاج وان  
 وما اقي به من خوف الولد بكل حال معناه اذا انت به لستة اشهر من يوم عقد النكاح  
 الاول فاكثر وان انت به لاقل من ستة اشهر من يوم عقد النكاح الاول فلا يلحق به  
 ولا ميراث لانه للزنا الا على طريفة العاودي اذا اصابها من غيره حكاها عنه المحقق  
 امها ما لا خلاف قال اذا لم يثبت سفيه اجماع ولا سنة وفي احكام الشيعي من اقول  
 مثال ان يجب عزم بفتواه فيحكم به ولم يكن عليه وجب على المفقى عزمه من ماله لا يفتقر  
 اتلاف المال وهذا ليس بخلاف كلام ابن رشد لان القاضي حكم بقوله اذا كانت  
 اليه ومعه في الاحكام عليه وكان القاضي نايبه وعلى ما روي عن سحنون من الماشي ما  
 فيلزمه ما اختلف بفتواه مطلقا وهو احد القولين عندنا من العزو وبالفتوى وعلى  
 القول بان العزو وبالعمل لا يلزم ايضا ومي احدك الطرفين فيه لا يجوز ما القاضي الا ان  
 ينفذ الجور فيكون كالتعاصب والخلاف في هذا اجر على الخلاف في الجدة بخطيها العزم  
 خطابه ام لا وفي هذا الاصل مسائل مشهورة تحمله فيما يكون في المسئلة ثلاثة اقوال  
 سببها ما مر **وسئل** عن حنفية الزوجة من ابنها وابنتها هل يحل لزوجها  
 مات عنها او طلقها **فاجاب** ان دخل فاحرمت بآيها وبآيات تفتها وبآيات  
 وان سفان وكل من لزوجته عليه ولادة في حرام ولا خلاف في هذا **قلت** الذي  
 فتاريخ المدونة لا يزوج الرجل بنت بنت امواته ولا بنت ابنتها من غيره بغير وجه  
 داخلون في جملة الرمايب **وسئل** عن تزويج بكر او لم يشترط عدل الكي العاد  
 عند العامة ان الكرمي لعدرا التي لا افه لها هل هي بمنزلة ما لم يشترط ذلك ام لا  
 وما الحكم فيه ان نزل **والجواب** عن ذلك اختلف في هذه المسئلة فلم يعمد  
 لهذا الجدل حين لم يثبت وسئل هل ينفقه حين يعتقه هذا افرا الى الشرط بالبيان  
 لا ينفقه الا بشرط انما عذرا او تبين في الشرط مثل قوله ان لم اجدها بكر اردتها ولا

هذا هو الصحيح  
 في الميراث

هذا هو الصحيح  
 في الميراث

هذا هو الصحيح  
 في الميراث

مذهب سحنون لانه سئل عن يدوي جاهل سأل تاجرا عن عيب غلام وقف بالسوق فقال  
 هو قبيح العينين فاستراه على ذلك ونفقه المثل ثم سأل عما قايما العينين فقال هو الذي  
 لا يصرف لم يمدح بالجل والزمه المثل ولقد عاود عليه السؤال غير مرة فابا الا  
 ذلك وعن اصبح انه بعد راجل ولا يكون له رد ما انتم عاودوا والذي على مذهب  
 ابن القاسم ونسبته اليافوتة يظهر ان ذلك فيجدها فيجدها عاودها له رد المبيع خلاصا  
 لرواية اسهب وهو اظهر القولين واولاها بالصواب **قلت** قول ابن القاسم  
 جار على اعتبار العرف وقوله اسهب جار على لغوه من مسئلة اذا امره باشترا اجارية او  
 يثبت فاستراى ما لا يلحق بالموكل فلم يلزمه ابن القاسم والزمه اسهب والصواب مولا  
 العرفية انه ظاهر الالية واصل المذهب في الايمان والله اعلم وفي قول ابن رشد او  
 يكون في الكلام ما يدل على الشرط مثل قوله ان لم تكن بكر اردتها فالتخيخ فيه نظير  
 لان لفظا لم يكره لم يدل على عذر امتثال لم يدل عليه منفي ضرورة ان المنفي لا يغير  
 ما وضح اللفظ له **قلت** انما دل عليه من حيث ان العرف في العامة اذا ذكرت  
 كرا على معنى الشرط فالمراد به عذر الالة مقصود منهم ولو لم يشترطوه لكان اللفظ  
 مخالفا للعرف فيجوز على الخلاف اذا عارض العرف واللفظ والاولان حقيقة عينية  
 خاصة بلفظ الشرط ولو بشرط انما عذر او فوجدها يثبت ردت بانفاق ولو وصفها الولي  
 بعد رادون شرط فيهما ابن رشد على القولين من وصفها وليته بالمال والمال فلم يرد  
 كمال ولو بشرط انها بكر فيكون ابن قسح عن المذهب وهو قول ابن العطار فلهما الرد وقاله  
 لصبح لا يرد وعليه جماعة المتأخرين وغيرهم وحكي ابن قسح عن الباجي لو بان انها بنت  
 من زوج فله الرد المتأخرين ورجع على الولي في هذا لانه لا ينبغي ان يحوز بذلك احد الا  
 مستحسنا على المرأة بشرط ذلك عليها ان علم ذلك منها بفا حشة ونقله ابن عات عن  
 اصبح وفي الغنية عنه **سئل** اشترى من تزوج امرأة على انها بكر فوجد  
 بها واقراوها انها كانت نكس البيت فنزل لها شي اذهب عن ربتها ورد على الزوج  
 فهو فقل يرجع الاب فياخذ ما رده للزوج ولا شيء له قال اصبح لا يجزيه ان كان  
 شرط طاعليه في كسها البياض وصحة العيين وان طامسا فلها الرد وان لم يكن اشترى  
 في العدة فقدم دفعه الاب طاعيا فلا رجوع له بالجملة ولا يصدر في حال على انه اراد  
 الاستر منه لان ذلك يكون به وقره ويرجع به المرأة على ابنتها ان اخذه منها واعطا  
 اياه ابن رشد **والشرط** في النكاح هو ان يزوجها على انها على صفة كذا او على ان لها  
 كذا الرد بفوت الشرط اتفاقا وانما قاله اسهب بالزومة ولا يرد له لان البكر في اللسان  
 من لم يكن لها زوج وان لم يكن لها عذرة ولم يرد له بل بالجملة والزمها اياه حتى يشترط  
 بداعدا وفيما تقدم كفاية **وسئل** عما وقع للمتأخرين ان اشترطوا لزوجته  
 في العقد يفسخ النكاح قبل البتة هل المتقدم من في ذلك شيء ام لا ولم يقع لهم الاما في مثلها

يا فتى

طا

هذا هو الصحيح  
 في الميراث



من اشترط النفقة وقيل اذا اشترط نفقة مثلها ولا فرق بينهما لما في البين خلاف  
 اشترط الوصية في النفقة ولا فرق بين الخدمة ونفقة المثل ولا بين المدة في جواز الزنا  
 النفقة والخدمة كذا الطوع فيها وقوله ابن العطار فيهما على الطوع اصح يستعمل بالطلاق  
**فاجاب** ما نظرت به صحيح عندي وقد اختلفت في الجواز عن الاقدام هل تطلق منه  
 المرأة كالنفقة وهو قول ابن الماحشوق ولا تطلق به وهو قول ابن القاسم ولا يصح  
 لا يجب الاقدام الا بغيره ومضى ذات قدر فان سقط احداهما سقط الاقدام الا ان يكون  
 من قوم لا يجهلون نساهم بالخدمة فلا يجب للخدمة ولا يصح اشترطه في العقد وعلى عدم  
 الجواب لا يصح اشترطه ان وقع له تأثير في صحة العقد وطوع الزوج به بعد العقد يجوز  
 باقتضائه **وسئل** عن يكتب الشروط على الطوع والعرف فيصير شرطيهما  
 قبل ما هو للشرط ام لا **فاجاب** اذا اقتضى العرف شرطيهما فيزول على ذلك  
 ولا ينظر لكتبتها على الطوع لان الكتاب بينا هل يكون فيه وما هو خطا لمن فعله **قلت**  
 والذي اصح به ابن الحاج ان الحكم المكتوب لا للعرف وتقدم ما يؤخذ منه القولان  
 اذا اشترطت ان يكونا بغيرها بغيرها والعرف يقتضي ان يكونا في العدم او في المدة  
 على قول ابن رشد من مسألة كتاب الحالة من قوله ولو ان الناس كتبوا خلاص النفقة  
 في وثايقهم يقصدون به التوثيق انه يجعل على الاصل لا على المكتوب لكن يؤخذ منه جواز  
 فعله خلاف ما قال ابن رشد انه خطا منهم **وسئل** المازري عما كتبت بالمهر  
 وزوجه من غنم ولا نفقة ويكتب في صحيفة غير كتاب المهر على عقد النكاح  
 اجاب السكنى للزوج على الزوجة او على ابويها او على احدهما ما دام زوجا من غير  
 كرايت به الزوج وتقرأ الصحيفة المكتوب فيها الاسكان المذكور بعد قراءة المهر  
 بايام بيديه وربما قرئت بعد انقضاء من قرأه بعد ثلث ايام او في باقي بقا ذلك او  
 اليوم الثاني له ونحن نعلم ان اكثر هذه الاجابات انما تنفع مقارنة العقد النكاح وسكنى  
 الزوج عليها في ذلك وعليها يقع العقد وان كان الاستهاد يقع بغيره فهو المعلوم  
 من حال المهردية وزوجه من سنة سنين تقدمت هذا السؤال وكذا الالة وتفاوت الالة  
 وهو الفالسة الالة في ايقاع السكنى وقام الان محسب به لئلا يبدل عن ذلك لرغبته في اقامة  
 الحق ونفي الشهادة عن مناح المملين لعل يجب فسخ كل نكاح انعقد على مثل هذه الصفة  
 امر لا يتبع لما جاز **فاجاب** ما قال امر الزوجية بين الزوجين مجزولة  
 لا بد من متى يقع الطلاق او الموت فلا كان مجزولة وقارنا العقد فالصدوق المبدول  
 لجمته عوضا عن الاسكان لان السكنى من الاعراض المالية في حال ان لا يجعل لها حصة  
 من الصدوق كما ان من الحال ان يشترط رجلان سلعتين فلا يجعل احداهما عوضا عن  
 الثمن واذا ثبت ان ذلك بما ليا وض عليه الزوج وهو مجهول ففسخ العقد به وكان  
 عقد النكاح به فاسدا فيجب فسخه قبل الدخول على المهور المعروفة في المذهب

والفصل في النفقة  
 ١٤١ ب السفر الزوج  
 من المهرية او من غيرها  
 في المهرية او من غيرها

اداء النفقة  
 في المهرية او من غيرها  
 في المهرية او من غيرها

فان

فان دخل في فسخه اختلاف مشهور والعقود الفاسدة من المنكر الذي يجب ان يغير  
 وتغير المنكر من امم امور الشرع وقد خطبه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بريدة  
 حرصا على المبالغة في تغيير الشرع الفاسد وابانة احكامها وهذا مما يجب تغييره  
 وانكاره وان عثر على نكاح محقق انعقاده على هذا الشرط فيلحق بفسخه على ما رتبناه وان  
 كان اشترطه في العقد لا يجوز فانهم منعون من كتب هذا ويجوزون منه وان علم ان هذا  
 من خطا طهرهم على عقده لا يجوز فانهم منعون من كتب هذا ويجوزون منه وان علم ان هذا  
 هو الغالب في عقود البلد المشترط فيها هذا الشرط وان الاسكان لا يقع بعد العقد  
 على حال وان وقع فاما يقع نادرا في احد لا يبرود ولا يمتبطون فلا يمكن منع هذا الشرط  
 للفاسد لان المدة المدة ومنع الجميع فيمنع الجميع من ذلك وقد قال اهل الاصول كمالا  
 ما لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب وعن مالك في مسألة بنا الامر فيها على ذلك  
 ان مع ذلك من ماله لم يمنع من غيرهما وقد رايته ما لكا واصحابه منعوا بيع ثوب بدينار  
 الى شراؤه اشتراه بنصف دينار فعدا وان كان صورة البيع لا فساد فيها فافوا ان يكون  
 ز ربيعة الى الحرام فغفوه جملة على الاطلاق وقد جاز الشئع بمنع اكل شاتين احدا منهما ميتة  
 لا حلالا لحرام بل لال ومن قال بحامه الزرايع باء الى انكار مثل هذا وحسم المادة  
 فصح الكتاب والشهود والتقدمه اليهم ويورج زمن النكاح ان اعتدروا بحكم الحكم  
 فيما فعله حتى يعلم من ينع بعد مخالفة النبي في مخالفة ما امر به **وسئل** هذا  
 بخوفه عن ابن رشد وزاد بانه منكر يجب تغييره وحسم مادته بالمنع الكلي وعلى فتوى ابن  
 الحاج وظاهر المدة مائة سائر الامور على ما هو عليه لان تغيير المنكر من شرطه ان يكون  
 مجمعا عليه او مخالفا للاصول والقياس والحج وعونه واما قاعدة ما لا يتوصل الى الواجب  
 الاله فغيره خلاف بين الاصوليين احكام ابن الحاج في منتهى السؤل وغيره وخلافه في  
 ايضا احكام ابن بشير في مسائل كغسل يسير من الرأس مع الوجه وامساك بعض الليل في  
 التحريم الصوم ويجوز ذلك وفي سواد المازري منع اخر من احتقاع النكاح والاجاره غير  
 كونها فاسدة على خلاف في ذلك ايضا والاجاره خارجة عن عقد النكاح ويأتي بيان اذا كانت  
 داخله فيه ويأتي في بعض صور الشروط ما يقرب من هذا ويصح فيه مثل ما جرت عادة  
 الاله ليس من كسوة الرجل يخرج مع الجواز ويجوز ذلك ويصح ستمرة عندهم ولو سكنت عنها  
**وسئل** ابن رشد عن تزوج امرأة على ان يبي عرسه لها ببيان امره وظاويك  
 بينهما نصفين فقال **فاجاب** فيها من مسألة الجعل طرف وفيها الاجارة في الشيء الذي وقع به  
 النكاح وهو جاز على اصل ابن القاسم لانه يجزى البيع والاجاره في نفس الجميع اذا عرف وجه  
 خروجه وامكنت اعادته فاذا اجاز على ان يبيع البعثة وبنيتها البايع وان تزوج المرأة  
 على ذلك جاز التزوج على نفس بقية على ان يبيها ببيان امره وظاويك ويكون بينهما **فاجاب**  
 الموصوفين هنا العرسه وبارها فلا يتخرج فيها الخلاف في النكاح بالمناقع فقط لان هنا

والفصل في النفقة  
 ١٤١ ب السفر الزوج  
 من المهرية او من غيرها  
 في المهرية او من غيرها

والفصل في النفقة  
 ١٤١ ب السفر الزوج  
 من المهرية او من غيرها  
 في المهرية او من غيرها



امرا الى خارج النافع وهي العروة الا ان يعرف من انها لا تساوي ربع دينار حتى لا يكمل  
الابل نافع هذا مما ينطوق به وظاهر حديث النكاح ما جعل من القرآن بقوى القول به  
الحواز وكذا اظهر القرآن في قصة شعيب عليه السلام لانه ورد ما يويد ان شرعه في هذه  
شريع لنا الحديث المذكور **وس** ايضا عن توفيق بن جعفر بقعة محدودة على ان يبيعها  
بنينا ما موصوفان تكون بينهما نصفين ايضا **فاجاب** النكاح جائز على مذهبنا  
القاسم لاجازته البيع والاجارة في نفس المبيع اذا عرف وجهه ووجهه فاذا اجاز بيع  
على ان يبيعها البائع والنكاح كذلك جائز على النصف من ذلك لان النكاح ان لم يبي  
المبيع على المبتاع جائز على اصله في المدونة في مسألة الله ورواها رضي الله عن وجه  
حزونها ما كانت ساقا لهما نصف العروة مبدئية اذا لم تكن مبدئية ثم جوازها  
ومسألة المدونة في الرجل يكرى الارض في العلم المعتدل وله فيها الزرع ذلك العام  
اجازها ابن القاسم ومثلهما ابن الماحشون لانه حجج على نفسه بيع ارضه وانصرف  
فيها ما يجوز لذكر المدونة ملكه من هبة او غيرها وكذا في هذه المسألة جواز الزوج على  
نفسه بيع هذه البقعة لا بعد بنائها اجمع وهو جائز على اصل ابن القاسم ولو اشترى  
نصف بقعة على ان يقسمها ولا يبيعها ويشترى كان في حرثها جازا لبيع وبطل الشرط فاذا  
لم يفسد البيع من جهة الشرط فاحرى ان لا يفسده النكاح الذي يوجب العقد اذ قد و  
امثلا لا يجوز شرطها في العقد ويوجب الحكم ما لا يفي بالعقد ولا يفسده **فمن** باع  
من رجل سلعة على ان اخر عليه بالخيار ان شاء ان ياجدها اشترى به هذا او وزنه احد  
فقد لا يجوز ولو اشترى شعفا كان شفيعا بالخيار من حكم الحكم في الاخذ او الرد وقيل  
اجازوا ان يعامل الرجل على بيان الرضا الحزبة او البيت الحزب بالحزمنة والقوة  
قبل البناء او بعد والثاني اشترى الحزب بغيره فمن النقص فلافق حذره بل ان يبيع  
جميع البقعة على ان على البائع بنائها او نصفها على ان عليه ببيان الجميع فلا يمنع الا من  
جهة النكاح وهو مدعى عند ابن القاسم خلافا لابن الماحشون **فد** لما نظرت  
بعضها من بعض **مسألة** المجلد اذا باع له نصف ثوب على ان يبيع له النصف  
الاخر وفيها الخلاف في المدونة وكذا الثياب الكثيرة **مسألة** اذا باع له حطة  
على ان على البائع طمها وفيه تفصيل وخلاف او واجره على دبع جلود او صنع عزله بنصف  
ذلك قبل الدبع والشبع او بعد ذلك او على حال طعام بنصفه قبل الحمل او بعد او بيع طعام  
بلد اخر بغيره وله اجرته في بيع النصف او واجره على طمها بنصفه او على رعاية غنم بنصفها  
او على تعليم عبد صنعة بنصفه او عمله الغلام سنة او لفظ الزيتون بنصفه فطلب الاق  
بنصفه ويجوز ذلك واصولها كلها في كتاب المجلد وكان يتقدم لنا ايضا بيع نصف الثوب  
للمزار على ان يبيع له النصف الاخر واختار شيخنا في هذه المنع لقوة النكاح **مسألة** باع  
الشجر على ان يجعله نخلا او مشركة في الزيتون على ان يبيع النخلة على ان يبيع النخلة

الاجارة

او الاجارة على اجنا التين ويحوى بنصفه كما يفعل في راس الخوف وهذه مأخوذة من  
المسائل السابقة **وس** ايضا عن تروحت بعد دسمن من مواشي ومن ارض  
مسماة عرقها المرأة فان لم يوف حملها من ارض عرقها **فاجاب** ان اختلاف  
الارض في الكرم او بناء عدو في ارضه فالتكاح فاسد للمجلد ما يحصل من الارض الاخرى  
او لا يحصل لها منها شيء وما ذكره عن بعض الفقهاء من انه مجمل في الاجل ان لم يذكري  
نفع الاجل فالأمر فيه محمول على الحال ولو كان السكوت عن وقت الاجل مجمل لكان  
النكاح على ذرع كذا من موضع مسمى غير جاز او كمال كذا من صيرة معينة غير جاز  
حتى يذكري وقت الكيل والزرع واجمعوا على جوازه واما ان اتفقت المواضع في القرب  
والكرم فصح العقد على قول ابن القاسم وغيره في مسألة كذا الارضين من المدونة قلت  
وكذا اشتملها في كتاب التسمية وقوله انه محمول على التقيد هذه الاصل الا ما وقع في السلم الثاني  
ان اسلمت في طعام ولم يفسد لراس المال احلها فترقا قبل القبض هذا احرام الا ان يكون على  
التقيد عيانا لعله لم يكن عندهم عرف راس مال السلم التقيد والافتقار في السلم التقيد وان  
لم يبين عليه وذهب ابن محرز الى انها محمولة على النكاح ابو عمر ان قول مالك لعبد لا يال  
بين الله وان افترقا اذا قصده بعد يوم او يومين انظره الى اخوه وكان يتقدم لنا في المسألة  
وقعت موجلة لكنهما لم يضرها احلا بدليل قوله لم يضر راس المال احلا فذلك حملت  
على الفساد من اصلها ولو وقعت على السكوت كانت جائزة وحملت على التقيد لغيرها كما  
قال ابن رشد وهو في ما ذكره يجوز لكونه معينا لانه خلاف راس مال السلم فانه في الذمة  
في يوم وفيه انه محمول على الدين بالدين والله اعلم **وسال** ابو عمر وان من ميسر في سبابة  
وقعت في عقد النكاح وهي وساق النكاح فلان لزوجته فلانة دارا بقرية كذا او بقرية كذا  
مدى من ارضه نصفه في الارض البيضاء ونصفه في الزيتون وفي السؤال انه لا يعرف النكاح  
بقرية الزوج ولا هو جازع من معنى فصل السياقة الذي اقوله به فيها انها جائزة على  
حسب ما يري والعدو صحيح وقد وقع تفصيل من الكتاب حتى لم يذكري معرفته بعد **مسألة**  
المدى ولا معرفة الزوج ولا الزوجة بارض الزوج في القرية ولا ذكر طيبها من رديها ولا بطلها  
من سقيها ولا جودة الزيتون من رداه ولا صفافيه من خفته وهم محمولون على المعرفة  
بذلك كله حتى يظهر حملهم به فيكون حينئذ كما لو فسد نصفه او فسد في هذه المسألة  
تكسر سدس المدى في ارض تلك القرية ثم تكسر ارض الزوج وتكون شريكة بعد السدس  
المدى كور فيها ما بلغ في جميع ارض الزوج الكائنة بالقرية المدونة في ارضها وسقيها ورديها  
وجديرها على الاشاعة وكذا في الزيتون بالقرية ايضا يوم عقد النكاح يكون شريكة  
فيه بالسدس على الاشاعة على حسب ما سوي ولا يلتفت الى محال ذلك البلد بوجه تكسر المدى  
اذ لا يوجب حكما سوى ما ذكرناه ولما ساق في الدار فلم تعين في رسم المصداق ولم يحدد والذي  
اقله مما قاله العلماء فيها ان كان للزوج دار في القرية وان لم تكن على تلك القرية



فرضي بغيره دار في النوبة المذكورة على الصفة المذكورة في اوسط موضعها اعلاها ولا ادنى  
فلما وقف ابو مروان على الجواز في هذا الجواب فقال ابن جواز ما وقع في الواضحة في  
اختصاره في باب مهور النسا ونصه ومن العور في الصدق ان يزوج الرجل  
المرأة بارضن للزوج ولا يبي موضع الارض واحدا في اياها ولا ذرعها ولا يعرف بعينها  
او يصفها لها ويبيع به عقد النكاح قبل البناء ويثبت بعده بصدق مثلها ولا يعطى  
من الارض وسوا الصدق منها الرضا وسكت او قال ارضا للزوج بقرينة فلائمة ولم يقل  
تخارها فان عرفها او عرف ذلك ابوها وهي بكر فوجاب وتكون شريكة في ارض  
قريته بارضن زوج ان كانت ثلاثة ازوج فلما التفت وان كانت زوجين فلما التفت  
وهكذا **فصل** بان قال قول ابن حبيب الا ان يقول ارضا للزوج بقرينة فلائمة  
ارضا للزوج من ارضي بقرينة كذا والاستثناء يعود على اقرب مذكور فذهب الى انه ان  
قال ارضا للزوج من ارضي بقرينة كذا فيجوز ان لم يقل تخارها ولا يجوز ان قال ذلك  
وتكون في الاول شريكة بغير ارضا للزوج منها على سبيل ما من عدد الارض حسب ما هو  
على ما هي عليه من بعل او سقا او جودة او رذاة ونحوها على حسب ما تقرر من شرائب  
من شيا بختارها وهي مختلفة ويختارها الا ان تكون الشياب مستوية والاستثناء في الارض  
تختلف في بواحيها وعليه قول الغير في كتاب الارضين منها ان شرا الارض لا يجوز بل ادع  
ويخرج على اصل ابن القاسم في الرجل يزوج المرأة بارضن مختارها من ارض مختلفة فلو ان  
الجواز قياسا على ثوب مختاره من شيا وبعضها افضل من بعض ان كانت على رقيم  
واحد والمنع على ما وقع له في كرا الارضين ان كرا الارض بالادع لا يجوز مع اختلاف الارض  
والمعنى فيها على ان يختار في اخذ من اي موضع شيا ويقوم الاختلاف في المسئلة ايضا  
من الخلاف في جواز القسمة الارض المختلفة في الطيب والكرم واما لو اختلفت بالبعال  
او السفى العين او المنهج فلا يجوز فيها النكاح مادام على ان تختلف الاعلى مذهب عبد الغنى  
في المدونة وان لم يقل تخارها فجوز عند جميعهم اختلف الارض بالطيب والسقي والبعال  
اولا وتكونا شريكة ببلغ الزوج من جميع تلك الارض على الاشاعة **فصل** كان شيا  
يقول في فتوى ابن رشد نظير من وجهين الاول في السؤال النص على ان تكسر مبدرا لمدي  
في القرية مجهول ومعناه ان قد رخصه مجهول واذ كان مجهولا كان النكاح على وجه  
قد رخصه وهذا يوجب فسخه قبل البناء قال وظاهر المدونة وغيرها فساد النكاح  
غير معلوم ولا موصوفه الثاني قوله ان لم يكن له بالقرينة دار لزمته القسمة الى اخره  
فالنكاح على هذا التقدير على دار ليست في ملكه فيصير من نكح على دار فلان وهذا يجب  
فسخه قبل البناء وان حملها على انها موصوفة فكذلك حسب ما مر فاما ما فقعت ابن  
مليسة ان اراد به هذا فواضح على انه يعيد من لفظه والافقية نظرا له ولا ينعى  
سئل ابن زريق عن نكاح امرأة على دار يقيمها في قريته ان كانت له ارض يقيمها

في قريته

في قريته جاز النكاح وبنائها دارا متوسطة وان كان لا ارض له لم ينعقد النكاح بخلاف النكاح  
على خادم ولا خادم له لان التسليم يجوز في الخدم لا في الدور **فصل** ويلزم على ما نقل  
عن اشتهب من حواز السلم في قد ادن ان يجوز لها ان البيع موقوف في الدور او في البقاع غالبا  
كالسلم في مخوفة كبرية بل الاشرافا اسهل لان عوض النكاح سهل ولعله الخامل  
لان رشد حتى اجاز المسئلة السابقة وفي احكام ابن حدير **فصل** عن الرجل يصدق  
انكاحه ذهبا معجلا وموجلة ومع المعجلا امة غير منعونة واسماه بقيمة ولا موصوفة  
وسط فهل يجوز وتكون من وسط وحسن الرقي في ذلك البلد الى ذلك الا حال كما قال في  
المدونة في غيرها ام لا **فصل** اصنع بن محمد النكاح جازير مع ضرب الاجل في الامة  
وان كانت غير موصوفة ولا مدونة بقيمة ولا ذكر وسط لانه اذا جاز مع نكاح الاجل مع  
الاجل احوز **فصل** ابن رشد لما يقع في هذه البلاد يسوق في صدقة سياقة  
مما وجدت غير محدودة ولا مقاربة فخرج به الصدق **فصل** النكاح جازير  
لا يفسخ من احل امهال العقد بين في الصدق والمحلون على المعرفة ولم يخلوا على غير  
**فصل** هذا جاز على اصله المتقدم ويدخل فيه ما دخل والصواب ما ذهب اليه  
كنكاح التفويض وهذه الثواب والسهولة عوض النكاح ودليله ما في المدونة ومن نكح  
على بيت او خادم طارز ولها خادم وسط والبيت ان كانت من الاعراب فلم يثبت قد  
عرفها وان نكحها على بيت من بيوت الخضر او شوارب جاز اذا كان معروفا وشور  
الخضر لا تشبه شورة البادية عياض فانظر هل العرف مما يزوج الزوجان فيكون كانه  
المقدر في العقد او ما يكون عرفا عند الناس وان جملة في العقد ظاهر لفظ المدو  
ابن القصار كنكاح التفويض فيه وجهان وهل يراد بالبيت شورة البيت وموتاهيل  
عياض وابن محرز او بيت يمينه وما ونقل ابن يونس عن ابن عمر ان قال ويجوز على بيت  
يمينه لها ان كان مسفحة معينة في ملكه ووصف بناء وقد رده ابن حزم لا يجوز على بيت  
مضمون بيمينه ابن يونس انه يصبر الى السلم في معين وموتاهير الواضحة وفي الموازية  
خلافه وتقدم مخرجه على قول اشتهب **فصل** ابن رشد عن نكاح امرأة وساق  
اليها نصف جميع املاكه بقرينة كذا ثم باع حقا مقيما منها وزعم انه افاده بعد السياقة  
وخالفته المرأة وقالت هو داخلة السياقة وذهبت الى اخذ نصفه بالاسم مخاف  
وبقيته بالشفعة وكيف لو ادعى انه احدث ملكه ولم يبيع هل الامر ان سوا من يكون  
القول قوله او يقول بان الاول قد علق بما حق لظن في خلاف الثانية وهل يتخرج فيها  
من الخلاف ما في مسئلة ذكرها ابن حبيب من قال ثلث مالي صدقة على فلان عشت او  
ثم مات فادع ورثة الموصي انه افاد الموصي اموالا بعد الصدقة وقال الموصي له لم ينفذ  
شيا **فصل** عليه اقامة البينة في المسئلة التي جميعا فان لم يثبت حلفت واستحقت  
النصف واحدت بالشفعة في الجميع ولا يدخلها خلاف المسئلة التي ذكرت لان الثلث







بعد موت دومة الاستقلال سبعة اعوام لجهابها ان تزكت ذلدا على وجه التوسع والزوج  
بالزوج ولا رجوع لها والاطلاق انما لم تزك هذه المدونة الا انها تقوم بحكمها ولم توسع  
عليه والابتن من جميع الغلال شيئا ولا قدمت زوجها على النظر لها ورجعت عليه مستقل  
ما لها وكذا الرضا **وقد** ايضا من اشهد عند حرم ابنته لزوجها انه امتها بارس  
وتيباب وحل بعد ثلاث سنين او اكثر يقوم الاب او زوجته طالبين الابنة فيما اشهد به  
اخرجه معها فانكرت الاستماع ولم يكن دليل الا شهادة الاب خاصة فقال يعقل قوله  
امر ولا يخلو ان كان القول قولها جوابا لغيرها ولا يعقل قول الاب حتى يعلم قوله  
بأمر او بينه وهو معنى قوله ابن القاسم **وقد** ابن رشد عن مات وترك زوجة  
كان ابوها ساقيها عند عقد نكاحها ساقي دارا فاعلى المال وسكن الدار ثلاثة  
عشر عاما منذ ابنتها فذهبت تطلب من التركة ما لقتل زوجها من ربحها وكذا ما سكن  
فصل لما ذل ذلك وليس لها شيء اولها ذل المدونة حرمها وسفرها اذ هي ذات اب وهي لا يعرف  
سكن الدار من غيرها امر **اجاب** لها طلب ما اعتل من ربحها مطلقا قبل ربحها  
او بعده وتطلب من سكن الدار ما كان قبله ربحها لا ما سكن بعد على ما يجري به العال من  
احد قول ابن القاسم في المدونة وفي احكام ابن الحاج من تزوج امرأة لها دار فاباح له الدار  
او امها او وصيها السكن طول امد العشرة دون كرا والنزاع احد من ضمنان الدرك في مدونة  
ثم توفي ارضا من فدى الزوج الى ما يوجب الحكم في تزك النكاح من فلو اوجب ان يوقف من  
تركته بقدر اقل الزوجين عمدا كمشكلة الاخدام والموصى بوقفه لرجل واحد منه لآخر  
وانظر صدر الوصايا الثاني وسبابيل الخدمة حيث وقعت في المدونة واحسن من هذا  
ان يلزم المرأة الاباحة ولا ترجع على الزوج ولا على الولي بشي ابد الا ان ذل يعرف جاز  
هذه الاخير مثال ما حاكمه في التبنيات في النكاح الثاني في العفو عن بعض الصدقات جازا اذا  
رضيت قال ابي حنيفة في مسئلة اذا ذهب الحجر لسكنى زوجها معها في دارها وانفقتا  
على نفسها رغبة في الزوج وخافة من طلاقها وعبطتها به وانما ان فارقتا رجعت تسكن  
دارها وتتفق على نفسها وتقدم ما ترعنه من زوجها ان ذل لها اذ اطلبته وبه ابي حنيفة  
الاندلسيين ابو القاسم بن عات وهشام بن احمد الفقيه والقاضي محمد بن محمد بن عات  
وهو الذي يوجب النكاح في ذلك في اسقاط النفقة ابو المطرف الشعبي قال ويلزم  
عليه اذ اطلب شيئا من مالها وساعدته عليه خسية فراقها ان عصى عياض ولا يلزم  
والفوق انما يقول في الوجه الاول ان فارقت سكنت داري واكملت من مالي ولا يزوج  
فتقاي مع زوجي اولى به وعبر ذل من مالها بان طلفت او بقيت **قلت** انه كلام  
ابن المطرف اذ اطلبها في مال والاظهرها فتري ان تغاه مع اعطاء هذا المال خير من  
فراقها وتاكل ما اعطته الا ان يقال قد يموت قبل تمام هذا المال خلافا لاولي فله وجه  
وهذا كله اخبرنا عثمان الدرك الواقع في السؤال انه ضمنان للمال وان قلنا ضمنان

هذا هو الوجه الثاني  
في المدونة  
في النكاح  
في التبنيات  
في العفو عن بعض الصدقات  
في النكاح الثاني  
في العفو عن بعض الصدقات  
في النكاح الثاني  
في العفو عن بعض الصدقات

الدرك هو العهدة فيما يلحق من درك الحجر فيستوفى في هذا حينئذ هل هو ملاح لها ام لا  
وذكر عثمان الدرك وان فيه وجهين في هذا الباب فانظره وفي نسخة رابن عاتقال في تاريخ  
النفقة لمحمد بن حارث في اخبار القاضي سليمان بن اسود عن ابن لياية قال كنت جالسا  
عند سليمان بن اسود فاجل خامم خنته وكانت الابنة في ولاية الاب وكان الزوج  
يسكنها معها في دارها فطلب الاب من الزوج ان يرسل ابنته من دارها وان يكونها فتنفع  
بكرائها فقال سليمان بن اسود للزوج ان ذل دار فقال لا وصدة ابو الحارثيه فقال  
القاضي لا في الحارثيه ولا كرامة ان يخرج ابنته من دارها الى دار حرم مع زوجها فتشتي  
بفواستها على عنتها من دار الى دار فتمتلك سترها ليس هذا من حسن النظر لما كان في  
لباية يحبه ذل من نفقته سليمان فانظره في مقالات ابن مغيث وفي باب سكنى الرجل  
دار زوجته **وم** سأل ابن دحول ابن عن شرط من دارها ان تطلبه  
بالكر افعاله ذل جاز فقال له وان طلب بكرها فيما مضى فقال لا يلزمه ان كانت الزوجة  
مالكة امر نفسها عالة بالشرط فان كانت مولى عليها اخذ بكرها ما مضى ولم ينفعه ما شرط  
فقال له ابن دحول فاذا كانت ذات اب ومي في ولايته واباح له سكنى الدار لا في شيء  
الاب الكرا وتجل محل الهبة فقال ليس فيه والكرا على الزوج ولا شيء على الاب ووقع على هذا  
وليس للاب ان يهب مال ابنته او واده انظره كتاب ابن سهل في باب شرط لزوجته  
ان لا يتسكن عليها وما صل الطرة قبل هذا وقصة سليمان بن اسود وعن الباجي ابن  
مغيث خلافا لما قال ابن زرب في المائكة امرها وانها تاحذه بالكر او لا يسقط عنه  
الشرط **وقد** ابن رشد عن تزوج ابنته من رجل فتم العقد بينهما فبقيت  
مكة وتوفيت قبل الدخول فطلب الاب بورثته من المصداق وما يلزم زوجها من  
النفقة والكسوة وطلب الزوج بورثته مما اكتسب لها مما يثورها به قبل ان يكون  
لكل واحد ما طلبه من صاحبه او احد مما اولاشي لو احدى منهما **اجاب** ان كان في  
الاب اسقى ابنته ما يجزها به وبه فلا يزوج ميراثه منه وكذا ما سمي لها من المصداق  
فقوت عنها ولا شيء على الزوج من نفقة ولا كسوة وفي الطر عن بعض الكتب في رجل زوج  
ابنته ابكر او اخته او وليته بنقده وكالي وهو يه مسماة ولم ينقده بينهما صدق  
فلما كان بعد عام او عامين توفي في العروس قبل ان يدخل بزوجته فقام الولي الذي اليه  
النكاح فوقف الشهود الذين شهدوا ذلك فقالوا نحن نعلم ان زوج وليته على نقد وكا  
وليسنا نفقه على الاجل ولا ما ربحه ويعلم المدعية فتنازع الفقهاء ختم من قاله يكون الحجر  
نقد او منهم من قال غير ذلك فقال المشاور والمرأة الميراث ولا حق لها ولا مصلح **وقد**  
ان ربح مالها ومي شريكه وانفع به ومي حصة فطالبت به بالكر اكان ذل لها وكذلك  
ان اكرى مالها ومي ساكنة تنظر فيه ثم طالبت بالكر اكان ذل لها ايضا ورجعت مة عليه  
من اجبت لان مال احد لا يطيب الا عن طيب نفس مة والمرأة في ذل وغيرها سوا

زرب  
من دارها  
ان تطلبه  
بالكر  
افعاله  
ذل جاز  
فقال له  
ابن دحول  
فاذا كانت  
ذات اب  
ومى في  
ولايته  
واباح له  
سكنى الدار  
لا في شيء  
الاب الكرا  
وتجل محل  
الهبة  
فقال ليس  
فيه والكرا  
على الزوج  
ولا شيء  
على الاب  
ووقع على  
هذا  
وليس للاب  
ان يهب مال  
ابنته  
او واده  
انظره كتاب  
ابن سهل  
في باب  
شرط لزوجته  
ان لا يتسكن  
عليها  
وما صل  
الطرة  
قبل هذا  
وقصة  
سليمان بن  
اسود  
وعن الباجي  
ابن مغيث  
خلافا لما  
قال ابن زرب  
في المائكة  
امرها  
وانها تاحذه  
بالكر  
او لا يسقط  
عنه  
الشرط  
وقد ابن  
رشد عن  
تزوج ابنته  
من رجل  
فتم العقد  
بينهما  
فبقيت  
مكة  
وتوفيت  
قبل  
الدخول  
فطلب  
الاب  
بورثته  
من المصداق  
وما يلزم  
زوجها  
من النفقة  
والكسوة  
وطلب  
الزوج  
بورثته  
مما اكتسب  
لها  
مما يثورها  
به  
قبل ان  
يكون  
لكل  
واحد  
ما طلبه  
من صاحبه  
او احد  
مما اولاشي  
لو احدى  
منهما  
اجاب  
ان كان  
في الاب  
اسقى  
ابنته  
ما يجزها  
به  
وبه  
فلا يزوج  
ميراثه  
منه  
وكذا  
ما سمي  
لها  
من المصداق  
فقوت  
عنها  
ولا شيء  
على الزوج  
من نفقة  
ولا كسوة  
وفي الطر  
عن بعض  
الكتب  
في رجل  
زوج  
ابنته  
ابكر  
او اخته  
او وليته  
بنقده  
وكالي  
وهو يه  
مسماة  
ولم ينقده  
بينهما  
صدق  
فلما كان  
بعد عام  
او عامين  
توفي  
في العروس  
قبل ان  
يدخل  
بزوجته  
فقام  
الولي  
الذي اليه  
النكاح  
فوقف  
الشهود  
الذين  
شهدوا  
ذلك  
فقالوا  
نحن نعلم  
ان زوج  
وليته  
على نقد  
وكا  
وليسنا  
نفقه  
على الاجل  
ولا ما ربحه  
يعلم  
المدعية  
فتنازع  
الفقهاء  
ختم من  
قاله  
يكون  
الحجر  
نقد  
او منهم  
من قال  
غير ذلك  
فقال  
المشاور  
والمرأة  
الميراث  
ولا حق  
لها  
ولا مصلح  
وقد  
ان ربح  
مالها  
ومى  
شريكه  
وانفع  
به  
ومى  
حصة  
فطالبت  
به  
بالكر  
اكان  
ذل  
لها  
وكذلك  
ان اكرى  
مالها  
ومى  
ساكنة  
تنظر  
فيه  
ثم طالبت  
بالكر  
اكان  
ذل  
لها  
ايضا  
ورجعت  
مة  
عليه  
من اجبت  
لان مال  
احد لا  
يطيب  
الا عن  
طيب نفس  
مة  
والمرأة  
في ذل  
وغيرها  
سوا

الدرك















وليس السنة في ذلك بطول ولا رواج تصدق بنت ولا تكذب بها ان كانت بكر او ان كانت ثيبا  
 ولا قيام له عليها وسائر الروايات في البكر والبكر مثل الاب في البيت والاجنب في الاجنبية رواه  
 كله ابن حبيب عن كاشف من ادب مال ذلك **قلت** ما وقتت منه جسرنا امرأة  
 ابنتها في جبالهم ماتت البنت بعد الدخول نحو السنة اشهر فادعت الام العارية او  
 ماتت الام فادعى الورثة ذلك فاسيضا الامام انما يقول الاب يقبل قولها او ورثتها فاضته  
 يقول ابن حبيب هذا الوقت في السنة وارشد الى الصلح توفيق الصلح مع الزوج والنسوة  
 ما وقع هنا ان لا يقال لها الا ان يكون ومسا او على ما قال في المدونة انه استحسنان يؤمى بولدها  
 في المال اليسير كالسنة دينار فيكون القول قولها في هذا العقد راوي يري ان الام بخلاف  
 غيرها به لئلا اعصمها وما وهبها في حياة الاب بشرطه والله اعلم **قال** واما ان قلنا  
 عليها ابوها لم يطول من الزمان فلا يقال له لان طول حيلها يطرح دعواه فيها رواه  
 اصبح عن ابن القاسم **قلت** ذكرها ان السنة قريب ومثرومه ان اكثر منها طول  
 وهي تجري على مسئلة الشفعة فيكون الخلاف في مقدار زيادة الاثني عشر كالثلاثة وثلاثين  
 مما يصيرها طولا وقد اشار في الطر الى اختلاف ابن عات وابن الفضل في الاربعه اعوام  
 وقوله عن ابن سهل وهذا القول يخرج عندي على القول به في الشفعة ايضا والمشهور فيها  
 ما تقدم من عبد الغفور عن محمد بن عبد شون يري ذلك الى السابع لا غير حديثي بذلك  
 بعض اصحابنا وانما هذا اذا بقي من جهتها ابنة وقابا لم يروا ولم يبق قولها فلا قول له اخذ  
 عارضة او تركها ثم قال وهذا ما لم يشهد عند النسا انما عارضة فان اشهد كان القول قوله  
 وان طال زمانه ولا ينظر الى اصل الاحتجاج عرف للاب او لم يعرف وليس له ان يخذل اما وجد  
 ولا يبيعها بما لم يست او انكف لا ينف في ولاية ابيها ومواله في سائر ما عليه من الاستغناء  
 ولا بن القاسم في الدسوطية ان الاب انما يصدر في فيما ادعى من جهتها ابنته بعد النسا  
 عارضة لها ولو كان فيما بقي وقابا لم يروا اذا كان على اصل العارضة بينة والمشهور ما في  
 الكتاب وانظر في سماع اصبح من الشرح قوله يصدر في العارضة والكذب عند النسا  
 ما يري ذلك بعد ما يفي لدعواه فيها عارضة كذا كان اشيا خا يفوت به وفي  
 يجري على مساهل جدد في المحرقة من حكمها حكم المسغة ومي من زوجة وافق في شحنا الامام  
 اذا قام يطلب الجهار بعد عام ونصف من الدخول الامقال له فيه وما يجري على قوله  
 من سبيل الشفعة من **الحكم** ابن الحاج من زوج ابنته وحضرها بنتها وغيرها  
 وكان فيما جازها به غفارة ونوب وان ما يتشاجر الزوج ووالد الزوجة فادعوا  
 بجوارها الا قدر نفقتهما بحسب بالغفارة والرازي الذين لهم النفقة امر لان ذلك لا ينفق  
 للزوج **فاجاب** ما نه لا يحسب في المنفعة بل في مثل الغفارة والرازي ولا ينفق  
 لحكم من حكم بان ذلك من **الحكم** تقدمت الاشارة اليه **وسئل** المازري  
 عن صاهر قوما ودعوه الى النسا فابا الا ان ياتوه من الرجال مما يشبهه منه احد واحد

الشفعة  
 في المدونة

عليهم ان اكثر العدد اق انما كانوا سمعة **ولما** لا يقبل قول الزوج انه سمعة الا  
 ببيته وفي بعض الروايات او كان ذلك عرفا منه فان لم يثبت ذلك ببيته او عرف  
 يقبل قوله بعينه خلافه ويختلف في خلافه العاقد الذي هو الاب في البكر على ذلك واسا  
 الدخول فان جاز فقام الذي اعتمد فيه الدخول فان حقه ان يحكم الا على قدر ما ينفق  
 صدق من الجهار وهذا ان خاص في الجهار وخوم في الدخول او النفقة حكم لكل واحد منهما  
 ما اوجب فيه وعليه ان امكن ذلك وان كان الخصام في الجهار يطول فليس من حقه ان يترك  
 ذلك لما يجب عليه من النفقة او من دخوله لا ان الخصام فيه خصام في حطيطه الصراف  
 في ذلك لا يتعلق له بالدخول على احد القولين في المذهب وهو من الواجب ان يحط من الصراف  
 ما يعود للجهار المطالب له وهو الذي تقدمت به احوبتي **قلت** تقدم من رشده  
 ان كان قبل البناخير في الدخول كذا في تمام المدان او يطلق ولاشي عليه وبعد النسا  
 ليقط عنه ما يري انه زاد في الصراف لاجله **وسئل** ابن رشده عن له ابنة في  
 حجر لها اصل ورثته عن امها فزوجها ودخل بها زوجها فزعم ابوها انه باع نصيب ابنته  
 من امها في شورها وادخلها به واراد ان يبعها ما انفق وكساها به من يوم موت امها الى  
 دخوله زوجها لها وقد استحال المال وله قدر كبير في الغلة **فاجاب** ينظر الى ما استحال  
 والى ما انفق وكساها به بان لم يشر له شيء رجع عليه صاحبه ونفقة وكسوته عليها  
 بحسبها به في غلتها وفي **الحكم** اوى ابن عبد النور عن زوج ابنته وشورها وادخلها على  
 زوجها ونوم الشورة عليها او بعد ذلك الا لا يحاسبها به في الميراث فاجاب بان ذلك  
 للاخ ولا يجوز ذلك للاب **قلت** انه كان ميراثه قد رجع قطاهر وانما لم ير رشده  
 ان الاب يحاسب بذلك وقد مر تفصيله وان كان لم يزوج فلا يحاسب بشيء ولا من نفقة الاخ  
 بمنزله من النفقة على يمين واشترط ان يرجع عليها اذا دأب فلا يلزم ذلك وعلى اصل الشهاب  
 يلزمه ذلك ان كان سدا دأبها وريثا كالنفقة على البتيم على المدة **وسئل**  
 ابو القاسم بن مشكان عن صبوية في حجر جدتها امها وافق سن البالوغ ولها اب غايب عنها  
 منعت رايه وكبره وظهر منه عدم النظر لمصلحة مال ابنته ولا ما يولد على ما يحسن به  
 لها وفي حجر اشيا من مالها مشهودا عليهم بها وحبها انظر لها ولمصلحة ما موفته عليها  
 وعلى مالها فهل للفقهاء هذه الشهادة النظر لهذه الصبوية في جميع ما يصلح بها او ينظر في  
 ذلك القاضي بما يصلح امر هذه الصبوية **لامر** **الحكم** اذا كان الامر على ما ذكره  
 نظر في ذلك من يقول امر الحليين فاذا اخشى على مال الصبوية الثلث فله من مالها وانما  
 عنه من يوثق به حتى يصرف في مصالح الصبوية وفي الطر حكي عن ابن مسعود انه قال  
 ما اشترط من حجر وحرم وغيره فلا زمر وهو للمرأة وكاله ان اطلق قبل النسا فنفقة  
 الزوج وان تبارها لزمها ان تصنع به طعنا لانه عرف الناس وعليه بشرطه وهو ان يطلق  
 قبل النسا كالمهر وكذا يلزمها ان يصنع بالعصمة ثباتها لانه في ذلك شرط وفي مسائل

في غير بنية



الواجب الفرض ما شرط الابن في وزيت في النكاح فلا يجوز ان ياخذ منه عوضا لانه بيع القطع  
فلا يصح وما شرط الولد اخذه من الزوج غير الصلح فهو للزوجة وللحال له اخذ  
والنكاح صحيح **قال** كذا في الغنية ومعه اذا تزوجت له زيادة كما يبعثه الباق  
في ما تاتيها من شيئا يبي العامة ويدفعها لزوجها كشيء عليها ولو كان يملك لها نفقة على العرس  
والزوج بعض الجاهل كما هو عادة اهل القرى فانه محاسب فان بقي لها شيء طلبة ان شئت  
وعن بعض القرويين المنعنيين ان ادعى ابو الزوج العارية في شباب العصفري بعد السأو  
قله فله اخذها وللزوج القيام في العصفري قال وانما له ما زاد الصبح في الشباب فان لم يزوج  
شيئا او نصفه فلا شيء ولا يزوج العصفري الا بشرط وليس كالعرس ولو قال قال له  
يلزمه اذا كانت سنة البلد لكان قولها محققا وفي **الحكام** ابن حنبل يفتي فيمن قام على والد  
زوجته في حلة عليها عند عقد نكاحها معه عدتها اربع مائة من مال بعد تزويجها اياه  
على ذلك وانه لم يدفع من الغلة الاسورة بحسب من ثقلها او ربع الاب انه دفع جميع ذلك اليها وصرف  
بما ياتها في ذلك فاما لم يكن الاب دفع ذلك **قال** ابن حنبل بان الحق واجب  
للولد على الوالد وبالحكم اذا ثبت المال على الاب ورضي بمال الابنة وزوجها والاب على  
لزمه الاداء وان اثبت عدمه لم يلزمه الاداء حتى يستفيد ما لا ولا وجه لحبس الاب عن المال  
اذا كان ذا سن وسعة فان لم ينضم للانصاف وعرف لده وظله فالمال لم يلزم  
فيحبس حينئذ حتى ينصف وعن ابن زبيل حبس الوالد في دين ولده او اه عيسى عن ابن القاسم  
وينضم الوالد الى الانصاف في دين ولده مما لزمه ويحرم عليه حيل يوجهه ان لم يجد حيلة  
بالمال وعن ابن حنبل ليس الحق للابنة فقط بل للزوج فيه حتى التكمل والطلب لان الحلة  
عليها بدل الزوج الصداق فلا بد ان يقيم الاب حيلة بالمال فان اتى به ضرب له اجلا  
حضر اليه المال وان لم يحضر عند الاجل ولم يجد حيلة فالواجب سجنه الا ان يتبين عدمه  
ملايد في الابنة ولا تزوجها فيه ولا يصح بن سعيين مثله وزاد للزوج القيام بالحلة وان لم  
الزوجة **قال** اخلف في حلف الاب في حقوق ولده على ثلاثة اقوال قالها جليل  
ويكون عموفا في حق الولد صغيرا فانه حليف واما في طله على ولده فلا خلاف في بحسبه  
لانه حق اه ان شئت كذا ذكر ذلك الحنفية وغيره من المواقفين وفي **الحكام** ابن حنبل ايضا  
انه قام رجل بكتاب كشف ذكر فيه ان ملكا له حدة بقرية كذا اعترضته فيه ابنته  
وزوجها وادعيا عليه انه يحمل ابنته بها فوفقت الزوجان على ذلك فذكر ان ذلك ملكهما  
وبان بهما لم يكن منه شيء لمن سبهم الاب واستظهر الكتاب ذكر ابيه ان عبد الله بن خالد ابنته  
بعد ذلك فانها اعترفت القاي المذكورة لها وقال انه ابتاع لها بذلك حليا وثيابا ومضى الى  
القوم فعمما في شراعيه وفتحت ذلك لابنته ورضيتها عن ذلك فانكر الزوجان ذلك  
ورضى الاب بما ياتها فيما ادعياه عليه فبلغ على ذلك واحضرها لده بعض المال واحلته  
في اثبات الاملاك اجلا مضى من عام وتاجر تجارتي له فاني يشاهد من قبلهما

عند ختمها  
ان

يكون احد مما قدما انه مقل وسألي عن مرة فابطلته فشهد اعترفي ان القاي  
ابتاع هذه الاملاك لنفسه وحارها وتبنت حيازتها عندي على وجه المحدثه لغير  
المدود التي وقعت في كتاب الكسب فانبت الزوج عندي لان الاب لم ير لمقراته  
ابتاع الاملاك المذكورة لانيته بالمدود التي تبنتها فقال الاب القاي المذكور انما قد  
اقر ان تكون الاملاك المذكورة صادرة عنهما من قبله فقال الزوج انما اقرنا  
بغير الحدود التي ذكرت **قال** ابن خازن بان الشاهد المذكور بالسؤال والاقرار  
دام على ذلك الى حين شهادته فمردودة وهو مدعي مال له وكثير من سائر العلما  
وان زابلية هذه الصفة من ابله ظاهرة فشهادته تامة وان سقطت شهادته بما  
يكون فوجب الزوجة الشجر لا نصام الاجل من عام وهذا كغيره وان ثبت  
شهادته فالزوجان بالخيار ان شاءوا في الشاهد المذكورين وان شاءا اقر الا  
وسا لا النظر فيما اقاماه من البينة في شراعيه الصيغة للزوجة المذكورة فان اختار الاول  
نظر فيما ياتان به من المدفع وان اختاروا ثمة النظر في شهادتهما فذلك لهما وال  
اراه ان حيز الابنة فيما عده ابوها من الاقرار على نفسها به اشترى الصيغة لها بالحلة  
فان شئت قبلت ذلك واسقطت عن ابنتها الحلة وان شئت كذبته ونسكت بما وجب  
لها من مال الحلة ومادت في خصوصته وسرافعته عن الارض ولست اري قولها انما صار  
اليها بعير سببه مما عيها ان فاخذ باقره لانه اقر ان يقتضي عودا عقده على نفسه  
فانه اقر لها بالصيغة بشرط سقوط الحلة فوثر رضاه بذلك لها وبقي رضاه بذلك على  
ان ثبت ماله على قولها ان الصيغة في بعير سببها وهو مسبب بطلب الصيغة وفقد  
عده على نفسه الرضى بالحق عليها بسقوط عنه الحلة عنه ولم يرد واذ ذلك الاقرار عليه  
بغير ان اقاموا عليه البينة بذلك وذلك بعد ان خلفت ابنتها ما علمت ما فزوايتها  
لعلها اقامت البينة عليه في الحين الذي ظهرت بالبينة الشاهد لها بما شهدته به  
من امارته و**الحكام** سعيد بن احمد بن عبد الله بان يوفقت الزوجان فان رضيا  
بما اقر به عبد الله من ابتاع الصيغة ومثل من له فان رضيا به لم معنى ذلك وسقطت  
الحلة عن الاب وان كان شاعر راضية اخذت بما في حلفها بعد ان حلفت الزوجان على ما اقر  
الاب انه اشترى لها من الحلي والشروع **قال** ابن مسعود بان الشاهد ان كان  
بالحالة الموصوفة حين الشهادة عندك فقول ما لك فيها واذكره ابن الحارث والواجب  
تخير الاب لطول النكاح ولو كان الشاهد بعير الصفة التي ذكرت حين شهادته وجب  
الاعتذار الى الزوجين فيما شهدا فيه من المدة المخالفة للحدود في الكسب ان كانا عريان  
فيه والا لم تجب عليهما اعتذار ان لم يكشفا عنه ولا ذكر لهما اعترافا فيه الا ان حازت  
البينة شيئا مما في ايديهما وان كنت قبلت شاهدين على اقرار الاب بما ابتاع من بالحلة  
وقعت الابنة على ذلك فان رضيت به معنى ان لم يكن عندها شيئا مدفع في البينة وان لم

3  
2



نؤمن اخذت باقية خلتنا بعد سبعة اشهر ما ادعاه ابوها عن ما اشتراه لها من الخبز  
والشباب وعنه اصبح بن سبعة اذني اقول به ان كانت الزوجة رشيدة فانكارها ان يكون  
صار اليها من هذه الاملا لا بسببه مذهب لم يودها الذين قامت بم عندها وان كانت  
تجوز فافترار ايها لازم اذ لا يلزم منها قولها الاول في دم الزوج وسكون واحد الاملا في  
الحل والى ان ليس في اكتشفه الذي قام به فان كان كذلك كشفت عنه ونشأ ورثته  
ذلك **فصل** ما ذكره من فتوي اصبح بن سعيد ما اخرج في قاعدة من اندر شيئا فقام  
عليه البينة فقام بنية بما يوجب استلطاء الضمان وفيه اقول ذكرها ابن رشيد في الشرح وفي  
هذا الاصل ما ذكره في الطر عن ابن ابي زيد فبين تزوج امرأة وتوفيت وتركتهم ايها  
وامها فقام الابوان في ميراثها فقام الزوج كنت دفعت اليها الخلة فقام في لها فان كان  
ذلك فقام الزوج البينة فادعيا انها جعلها في الشورة فلا يصح فانه لا تكارهما وتقا  
الزوج من ذلك فان قال ما لك في شئ ادعيا جعلها في الشورة نظرفان كانت كفافان  
فذلك وانما نصت فاصهما الزوج بالنقصان من الاستعانة في الحلوى **فصل** ابن  
عن زوج بنية وموعدى عليها واشترط زوجها الا اهدى لها مما جرت العادة باهدها  
ثم اهدى لها بعد ذلك ومجتمعا فادعيا بطلب الدمل ومعدا الوصى لكونها بنية **فاجاب**  
هذه به النكاح عند اهل العلم اذا وقع الطلاق لانه اذا وقع الفسخ لم يفسد به بريدانه حبري  
الاول اختيارا لكن جرت العادة اليوم ان الناس يطلبون الهدية ويراجعون فيها لكونها  
تقع على معاوضة واسباب وما ادرك في الامر عندكم فان لم تكن عادة فلا امر ما تقدم  
**وفيه** ايضا لو ساق الزوج سبابة وجرى عرف البلد بما رز شورة لمن ساق سبابة  
ثم لم يبرز اليه عند الباشي كان للزوج ان يحل النكاح عن نفسه انشا وفي اجتهاد ابن حنبل  
من لما مع زوجة ثلاث اشهر اعوام او نحوها تزوجها بكرة واحلها مستقيمة لم يظهر لها سقمه  
ولا جرح عليها جرح وبيت عند فاحي البلد رشدها فقام ابوها واراد تنقيف شورتها  
كانت من عنده وطلب كاليها والابنة وزوجها كارهان ذلك **فاجاب** اصبح بن محمد  
ان حكم القاضي برشدها لما ثبتت عنده فليس لا يبرها عليها لتصور بوجه وان لم يحكم بذلك  
الى الاب فيما ثبتت عنده فان كان عنده مدفع نظرفية بما يوجب طلق ويكون الاثر موقوف  
في خلا له ذلك وان لم يكن عنده مدفع حكم القاضي باطلا فقام من الولاية ولم يكن سبب اطلاق  
شئ من احوالها **فاجاب** ابن رشيد لاب مادعي البينة ذلك اذا كان ما موافا عليه ما لم  
تزوجها القاضي من ولاية مما ثبتت عنده من رشدها **فصل** في الجارية على قول ابن القاسم  
وعلى من يقول برشدها بعينها فلا ينسور الاب عليها في شورتها اذا حصل رشدها بما  
رسمه كل قائل والله اعلم وفي الطر عن ابن عبد الغفور اعلم ان الخلة اذا كانت متمسكة  
بسيكها الاب فلا يتم الا بزوجها عنها وانتقاله بنفسه ونقله منها وهو الحايض وان كان  
مما لا يسيكها الاب فحياته لها حيازة وهو القابض لها حتى تبلغ مبلغ القبض لنفسها على

هذا

من احرت الفتوي عند شيوخ فوطية بخلاف قول فضل بن سلمه من قوله لا بد في الخلة التي  
يقتضي عليها النكاح من حيازة وهو قول ابن عبد الغفور فوطية بوجه وعن ابن عيسى قول البينة  
والصدوق والخبر اذا وقع النكاح بينهما ممن كان لم يخرج الى حيازة عاش الوهاب او ما  
وذكر روح طلبها على ما احب في او كرهت ولا يصحصر الوهاب ابا كان او اما ابن ابي بركات فقام  
به في عقد النكاح لم يخرج الى حيازة وللزوج ان يقوم فيها بعد سنتين او ثلاث سن وقت بنايتها  
بها من غير وكالة منها لانها حقته ومن لم اصدقها وبطل لها فان طال ذلك بعد لم ينفذ الا بولا  
من المرأة ان كانت رشيدة والا فلا للزوج القيام بها ابد حتى ترشد ونحو زاموها وفي قضية  
ابن زياد وللزوج ان يملك الاب عن البينة في الخلة ان يخلد ويخفي لها الزوجته وعن الشاور  
نحوه ليس به ما دفع ومداقها وكذا ان طال به يا حبس حتى انقضى وقتها له الخلة فيه من المنفعة  
قال وليس له ذلك في سائر ما لها ان دفع عنه صدقها لانه ليس شيئا بعينه **وفيه** اذا  
كانت الخلة منصومة في الصدوق فاختلعه هل يقتضي الى حيازة ام لا فعن ابن رشيد لا يقتضي  
الى حيازة وعن غيره انها تقتضي اليها واختلعه هل فيها منفعة ام لا فقال بعضهم فيها منفعة  
الباقي رايه على ابن ابي غنيمه الا شفعة فيها وميتي ميراث الهبة وانما يكتسب الناس وعلى  
ذلك بدل النكاح يريدون استمالة الحيازة لا غير وميتي كالهبة والصدوق لا شفعة فيها اذا  
كانت مشاعة وروي ابن عبد الحكم عن مالك فيها الشفعة وليس عليه العمل وخطبت  
في مسألة الخلة اذا انعقد عليها النكاح الى الثبوت الى ان يرد ان القاسم وابن عبد الرحمن  
فقال فيها الشفعة على الاختيار وذلك قال ابن عبد الرحمن وعلى مذهب مالك لا شفعة  
فيها ومثله قال ابو حنبل وعن بعض اصحابنا من اهل فوطية ان الشفعة في ذلك بالقيمة  
**فصل** ابن عبد السلام احمد شيوخنا عن ابي ابن وابنه ان دخلت الكبيرة على بعليها  
ثم بعد رجوعها بحمل ثلاثة اعوام توفي الاب وبقيت الابنة على لا يبرها الموقوف ثم توفيت البنت فقال  
النساء فطلب بعية الورثة تحطيم في الحل والاسباب التي تحت يد الابنة المذكورة فزجت  
انها اياها جملها ما به فاستظهر الورثة بوسم يفتقر ان العادة الجارية بيلد مع حتى الان  
الرجل اذا جهر ابنته على او غيره اعلم على معنى العارية والمحمل بيد الابنة وان طالت  
السنة وانتهى منها اراد استرجاع شئ منه استرجعه وان كانت له ابنة اخرى حمل عليها  
بغير فانيات ورث عنه مع ان هذا الاب المذكور كان في مدة حياته يتصرف في الحل والاسباب  
المذكورة بالعارية فلا يقضي ببيعة الورثة الورثة تحطيم من الحل مما يولاهم وابيهم المذكور  
**فاجاب** اذا ثبت الرسم المتضمن للعادة الجارية وجب الاعذار في شهوده الى الابنة فانه  
يجوز اوسلت على مقتضاه والله اعلم **فصل** ابن عبد الرحمن عن تزوج امرأة وادع  
على وليها انه شرط في عقد نكاحه ان لو ليته عروضا او عطايا سماها وانكر الولي ذلك فطالبه  
بالبينة على ذلك فكل هل جعله الزوج فحب ذلك لها وكيف يجيز في شئ وليستحقه غيره **فصل**  
الذي عنده في ذلك انه نكل الولي عن البينة تحطيم الزوج وترجع الى صدق في مثلها ويرجع هو



فما زادت التسمية على صدق الحمل على ولها وتأخذ في الصدق كما لا مثل الذي لم يولد  
في وليه ما باحة الصدق حاملا ويرجع الزوج على من غلبه ذلك ما هنا فاحذر الزوجية  
جميع الصدق ويرجع الزوج على الولي الساكن بما زادت التسمية على صدق الحمل فقله وثاني  
ان يغيب قلبه وانظر اذا ادعى الزوج على حقه انه حامل ابنة حلة انعقد عليها النكاح فان  
الطعن فاليمين جنب على الحن في ذلك كله فان نكل حلف الزوج واخذ ما حلف عليه فليطرح  
مسائل ابن سهل ونقل ابن بوش قول ابن عبد الرحمن وقال هو من رايه ان الزوج يحلف اذا  
نكل الولي ويستحق ذلك لزوجته وليس قول ابن بكويش ارايت ان زاد صدق مثلها على  
التسمية انزى ذلك المأزور في حديث نكل المرأة لها الى الحرة طاهر هذا اجمل من نكل  
انها اذا رفع الزوج وجهه اوها لسيارها ولا يتسوق الى بيته من الجاهر ما جرت عادة امثالها  
به وحق الامر خلاف ذلك ان الزوج مقل في ذلك وحط من الصدق الزيادة التي اراها  
لاجل الجواز على الاصح عندنا اذا كانت المفصولة من الجاهل في حكم النكاح لا سيما ان البهنة من  
استأجر سلعين فاستحق الا في منهما اذا ما يتفقن به في وقد استحقه خاصة وفيه  
ابن هذامن مسئلة شر العبد بماله اذا لم يحل له فسطا من الثمن ويعلم يقينا ان يسار  
مما يربح المأزور فيه ويريد في الثمن من اجله وان عدمه بعكس ذلك والنكاح من باب الكافة  
لان باب المعاونة المحضة التي تطلب فيها الاتك مع ان خط السيد في ماله عبده اكثر من  
خط الزوج في مال زوجته ما يتزوج السيد ولا يتزوج الزوج وفيه عن ابن قتيبة اذا وقع  
الطلاق قبل البناء ان الخلة تنفذ للفقير له واما لو فاض الفسخ الى ان دخلها اهلها ولا  
فرق بينهما وفي الحديث وي سئل ابن النخعي عن زوج ابنته البكر وشورها واراد حسمها به  
من ميراث لها من امها فقال الزوج بل ميراثها غير شورها والصدوق يقابل الجميع قال له  
حسمها من ميراث امها ام لا **فاجاب** ليس من النظر احزاجها من اصل المأزورة الا  
ان يكون شيئا يسيرا فليحلف انما اتفق ليحاسب في الميراث من يوم وقع الميراث وعن اصيب  
ابن خليل من اراد البنا بزوجته فليس لوليها حبس شي من جهتها الا ما كان من عقار وعالم  
ونافذ **مسئلة** المأزور في ميراثها بزوجته وبقي معها نحو شهرين او اقل ثم فاحذره  
لزوجته وحده وحزوقه امسكت ذلك ومنعه منه وقالت خفاف ان يورث وتبقى بلامه وقيل  
الزوج انما يقيم ولا يورث وان اذا المهر لا يلزمه الا ان يورث غيره المأزور لنا الحكم  
في ذلك **فاجاب** المهر يلزم اذا بناها وكان مكتوبا بمهر او ما انما جعل بالبناء والذي  
وقع لسحون انما هو لعمادة كانت عندهم وليس كذلك العادة ثابتة عندنا لان واذا حكم  
لها ما لم يكن فان كان الزوج مليا لا يخاف منه سلمت اليه حواجره وان خيف ان يحمل وسلمت المهر  
حواجره وان كان فقيرا غشيا منه ولم يات بحمل ولا شيء له غيرها عقدت عليه حتى يطرأ الذي  
وجب عليه من الصدوق ويتوكل له من الثياب ما ترك للفلس وعن ابن حنبل اذا ادعت  
المرأة في هذه الصدقات التي تحل بالبناء انما لم يقبض وان كتبها صانع وفلان بعدت

مسئلة في ميراث المأزور  
في ميراث امها ام لا

مسئلة في ميراث المأزور  
في ميراث امها ام لا

مسئلة في ميراث المأزور  
في ميراث امها ام لا

الزوج

الزوج فان ادعت ما ينسبه من المهر اذ كان المهر فقلنا في انها لم تنسبه وحلف على ذلك  
كله ويستحق قال وكذلك يقولون الذين هم معه احب في الوقت على ما سئول الذي يقوله  
ان الزوج لا يورث بالصدوق بان لا يورثه لم يدخل على هذا وانما يرفع في الصدوق لعلمه  
انه لا يورثه هكذا في الوقت قال الشيخ من امده هي فيها اذا رأت انهم فعلوا ذلك انما  
بالزوج اخذت بقول سحون وان كان ليس على وجه المهر ولو كان المهر من قبل الزوج  
يؤخذ به مما لا وسالت شيخنا الامام هل يقضي به اليوم فقال اخلف الشيوخ فمتم  
من قال يقضي به لظاهر المدونة ومنهم من قال لا يقضي به ويقول جرت العادة بانه لا  
يطلب الا الى موت او فراق والزم عليه فساد النكاح والعادة كالشرط فالتمه قال  
وفرق بين ما جرت العادة بما خيره وبين ما جرت العادة بان المرأة لا تقوم بطلبه  
قال واللفظ ان ما دونك فيها فليطأ لمراره وذكر عن ابن مسيق انما اختلف فيها وهو  
من المعقولة ليس بذلك ويعرف مسائل في المنطق ونحوه **مسئلة** ورايت شيخنا الفقيه  
المذكور يعني بانه اذا خرج للمنفق والمساكين ويحرم يقضي باخذه ووقع ذلك للطوطي  
التاجر وسجن فيه زمانا حتى وداه وقصدت بذلك زوجته مصرته فيحصل على هذا  
الحكم به اربعة اقوال فاما **مسئلة** انما رشت عن نكلت ابنتها عند عقد  
النكاح فقال فطلبها الزوج عند سرور الخلة بميراث البنت من امها وقالت ما يورثها  
به فقال لها الخلة عطية وهي عنما استحقته من امها فقل رشت عن رشت عن رشت  
فلم يعثر بها بعين شيوخنا وافق بالزاهما المالين قال عياض شاركي فيها القاض ابن منظور  
وكان الحاكم فيها فقلت الى عندها لان الناس اليوم لا يعرفون معنى الخلة الا القليل بل  
يعلمونها انما مال من مالها قال الى ذلك ورايت بعد ذلك لعنف المرأة انما ارادت  
بالخلة الامير انما وكان الزوج ابن اخه ونزلت عندي فاروت واكن العلي فهاور  
خل بعهم ولبنه حلة واشهد عليها فاذا اوردها كبتها صيده فاذ اخبر عليه قال هو  
الذي اردت **مسئلة** ما سمع به القاضي بشارت ان يصح عندي وبه اقول فان ذلك  
فيها موقفا معانا ان شاء الله تعالى والام على الفقهاء لقاض ورحمه الله وبركاته قلت  
خلاف ذلك المسئلة تجري على معاوضة العرف مدلول اللغة والمهور تعدد العرف  
كما حكم به القاضي دارقطنه الفاضل وله نظاير من الاميات والبيوع وغيرها نحو مسئلة  
قوام العيينين والوكالة على شر اجارية او ثوب او غير ذلك فاستأجر ما يصح بالموكل  
ولا يصح الى غير ذلك **مسئلة** ايضا عن نكل ابنه ثلث مستغل املاكه حيثما كانت  
خلة انعقد عليها النكاح فبقي الناحل والمخول مستغلا في ذلك عشر اعوام ثم توفي الناحل  
فقام الورثة وارادوا منه ذلك فقالوا انما كان ذلك حياة ابيه وقال المخول بل جاز  
ولم يكن في عقد الخلة شي من ذلك وذكر ان الخلة وقت الهبة لا غلة فيها ما يجب في هذه  
المسئلة **مسئلة** الذي اقول به في هذه المسئلة ان له ثلث استغلا لجميع الاملاك

مسئلة







وعن عبد الوهاب اذا نكحت على شوارب شوارب البلد قاله في التلخيص وكذلك ان اختلف  
الزوج والبراءة في المدة او في المدة والبلد واما في المدة فانه قول الزوج وعنه  
ابن الخطاب يطر لعدة البلد في التلخيص وغيره الشعبي اذا نكحت المرأة حمارها عند البناء  
بها حتى يفحصه فعن اصبح بن خليل ان النكاح الزوج ضمان لزمه ولو اراد الولي حبس بعض حمارها  
عنه عند البناء فليس ذنب له الا مثل الغفارات والعفوات والناسخ والهرج في الطرر انه  
اذا استغنى من الضمان فله ذلك ولا ضمان عليه ويقضي عليه من الجمار بما لا يزيد على ما عند  
انظارها وفي الطرر عن المشاور اذا عقدت المرأة النكاح على زوج على ان يخله ابوهم  
ليطير ولها ثمة النكاح ثم اراد الزوج صدقها او مبيتها او مبيتها فليس لها منه بشرط  
ومخافة افلاسها الا ان يكون عليه دين من مهر او غيره او يكون سفيها او ما لو عجز عن التفتة  
كما ذكرنا الزوجية فله بعد التلوم وفيه ايضا عن ابن دحون فحين نكحت ابنتها عند  
عقد نكاحها مع زوجها دارا واستثنت منها عرفة تسكنها حيايتها فاذا توفي لم ينفك العروة  
بالعلة وهي اقل من ثلث الدار ان الخلقة والنكاح فاسدان للعرول بنا اذا العقد عليها  
النكاح جري مجرى البيع في الاستحقاق وسقوط الحيازة وغير ذلك وسواء كان استثناء فكيلا  
او كثيرا او ترد العلة وتفسخ النكاح قبل الدخول وبثبت بعده بصداق المثل ان سهل  
وفي غير ذلك نظرونا في النكاح لابن يونس فله انما كان فيه نظروا لانه ليس بمحض بيع  
والا كان من اجتماع البيع والنكاح وفي كلام ابن يونس ما يدل على ذلك ومن شرط فيها الحيازة  
ولو كانت في اصل العقد فواجب اجراها مجرى المبة وبطل العقد فلا يفسخ النكاح بها وفيه  
ايضا اذا كان في الوثيقة ان الدار التي تسكنها مع ابنته فلانه كان قد خلها اياها عند عقد  
نكاحها مع زوجها فعن ابن عمر الاشجبي انه جاز ما قد ولا يحتاج الى حيازة وعن ابن زريق  
ذلك ولا يفسد الحيازة لانه يحال لاسقاط الحيازة مع بقاءه في الدار ان سهل وهو الصواب  
واذا اختلف في الحيازة فيها ابدا وان كان ضعيفا فيقول عليها في هذا الموضع وفيه  
ايضا اذا اخلت ابنته عند عقد نكاحها ثلث ماله وعليه دين ثم مات فقال ورثة المثلث  
الثلث بعد دينه وقال المصنف بل ثلث ماله كله وفي التلخيص منسوخ لدينه فعن ابن عطاء  
ان كاد الدين قبل العلة فهو مردود للمخول ثلث ما بقى وان كان بعد العلة فله ثلث المبيع  
والدين بعد ما في التلخيص الا ان ينصر عن الدين فيستحسن استتمامه من ثلث المخلية  
لان اذا الدين فرض واجب والعلة ان كانت في العقد فقال كثير من العلما لا يكون الا حيازة  
وعن ابن الخطاب اذا كان المالك معاوما في وقت عقد العلة فله ثلث ماله للمخول ويخرج الدين  
بعد ذلك وعن ابن مالك انما له ثلث المالك بعد الدين لان الدين ليس بماله له انظره عن ابن  
الخلع فيهم مجرى مال مي من قبيل المعاوضات او الهبات وابن عثاب يوسط في ذلك  
من الحساوي من نكح امراة اصلها لم يلزمها ببيعها وتشيور به وكذا لو كانت عبدا الا ان يشاء  
في المكس فبيعته وتشوورها ولو نكحها ثوبا قيمته مائة دينار فلا يلزمها ببيعها وتشوورها

بالتلخيص

بالتلخيص له ولو اوصد قمارها ما او عروضا شيئا كلها المزوج به لزمها ببيع ذلك وتشوورها به  
ابن الخطاب لا يلزم الزوج المبيع انما يطار وجهه اذا اختلفت ويلزمها مبيع المبيع انما يطار  
اذا نكحها ثوبا وتزوجها على انما يكون كانت مالكة اسرها والاحلف ابوها ان كانت تجوز  
ولا حد عليه في قوله ولا لعان ابن الحاج عن ابن الطلاع من تزوج بكر او جدها شيئا فان قال  
وجدها ثمة فتمتة فهو قدوف وان قال لم يجدها بكر او ليس بقدوف لان العدة قد توفى  
بالعقوبة ويحرمها وطير منه جميع المصداق ولا يطرها المصداق ان النساء ومثله اشبه الا  
فيما طاع برد المصداق ولها نظير وعن الفخري قول الرجل لم يجد ما عذر الاشئ عليه لانه  
يذهب بالوثنية والحقيقة والتفليس وعن ابن زريق اذا اقرت الحاربية بعد دخول زوجها  
بما ادها جنونا او غير عذر الا تصديق وكذا الواشيط عذرهما وادعى انه لم يجدها ذلك  
ومدقته لم يقبل وعليه جميع المصداق قال استشهد لاشئ للزوج ولا يصح الزوج ردها  
بذلك ولا يجزي قول استشهد اذا طهر حذام المرأة المشروط صحنها بعد دخولها بسنة  
فقال لاب حادث وقول الزوج في كل النكاح فعليه المية بذلك وعن ابن زريق ان كان المي  
فيكدم حلف الاب وان كان لا يحدث مثله ردت على الاب اذا تزوج بكر او جدها ثوبا  
من رجلين ان دخل لها مضي النكاح بمصداق مثله وان كان قبل البناء خير بين الاقامة  
ولزوم كل المصداق ولا يلزمه شي من تزوج بكر او فم بين يها حتى غصبت على نفسها واستشهد  
ذلك المعروف الاوقيا فلا يثبت من المصداق شي وبني مصيبة تزلت به فاما ما ورد  
جميع المصداق او طلق وودا نصف المصداق **فصل** وينفخ على ما قال الفخري مسئلة  
المخلوط فما ان ينفق من المصداق ما زاد صدقها على ما نقصها الاغتصاب  
وان اخذت الغصب شيئا كانت احري ان ينقص عنه ذلك وكانها اخذت بعين ما وجب  
له والله اعلم وفيه اوجب المصداق للمستكرهة ما يد وجاعة من العلم وعلى الشعبي  
واصحاب الراي اذا ضرب الحد بطل المصداق **فصل** المأثورة اذا قطع في السرقة  
وما وعد ثم اوخل العدم في ثمانية الاممال فيما بين السرقة والقطع عداونا وعن  
ابن عبد الحكم اذا قال الزوج للابا قلني في ابتك فاقاله في طلبة ولا ينجع بمصداق  
ان لم يرد فعه ورده الاب ان قبضه وهذه ابيد البنات من خلع النواذر ابن الحاج ولو كان  
بعد البناء في اقاله في العمة ولا ينجع بمصداق ان لم يرد فعه ورده الاب ان قبضه ويلزم  
الثلث **فصل** تقدم ان ظاهر المدة وشه لزوم الثلاث مطلقا من قوله وحيث  
وردت الى اهلل وتقدم لا يبي عات فيها قوله انه يفسخ بغير طلاق وفي الطرر عن ابن  
سهل ان الاب يخلع بمينا لفضا عن ابنته البكر ويستحقه بيمينه وقال في ذلك في ان  
للولي عليها الاختلف بين القضاء ورحا الى انطلاقتها فان نكحت ردت ما اخذت فمأمله  
ابن الحاج اذا كتب في المصداق او في عقود الاشوية كذا او كذا ادنيا وامرا بطيبة طيبة  
فالعقد فاسد حتى يقول من ضرب مدينة كذا لانه لا يدري بما يوجب في الاستحقاق



ويوجب هذا التساوي في المثل في المدخل **فإن** كان مختلفا من جهة الحساب  
التي هي انما تختلف في رعاها بحسب البلدان فمنها ما لا يقبل في كل بلد الا بديناريه  
المعروفة في زمن العقد حتى اذا كثرت لم يقبل الا بها في العقد وان كانت المداخيل مختلفة  
امنا فاما في ضاربها وصفها فتختلف ما لطيف والرداءة فكذلك وان لم يختلف الا بالنسبة  
الى الاموال وصفها في العقد والصفة واحدة في مسألة ماله وابن القاسم في كتاب الصرف  
يختلف الصرف فيها وان اختلف الصرف بحسب اختلاف ضرب البلاد باختلاف كثيرا استغ  
التعامل بها الا بعد البيان كما قال وان كان يسيرا احدا يمكن الجواز لانه غير مفسد  
الى البيع المصحيح الذي قال ان يجوز اعنه على ما افعله الفقهاء وفي سؤلة الفقيه اجابني  
عبد الحميد الصايغ من باع على صفة ما ذكرته والاحسان في مختلفه الا ان منها الذي عند  
جملة الناس ولا يختلف الا في ارض في اليد فيكون عند قوم منهم افضل في بيعه ما من لانه  
قد دخل على ان المشتري لا يعطيه الا الا الذي قد دخل على دنائير معلومة **واجاب**  
الفتي اذا كان سعر كل دينار في الصرف لو بيع بدراهم فانفراده سواء افضل بينهم وبينهم  
التي البير التي لا يتحسن في البياعات مثله كان البيع جائزا وان تباين ما بينهما كان فاسدا  
وهذا في البيع يقع بدنيار او ديناريا قلنت لان الغرر فيها يسير ولو كثرت الدناير  
فكثرت الغرر من باضا فلهذا بعضه الى بعض ولا يبعد جرمها على تعدد الويات والخففات  
وما به دينار الامانة دراهم على ما حكى فيها عن كتاب ابن الموارن من الخلاف وعلى هذا يجري  
احكام البياعات في زماننا من الدناير المغربية والاميرية والحامية وغيرها من السكا  
وفي البلاد المشرقية من الدناير المخرجة والمغربية والفروانية فاذا اختلفت الصفة  
منع البيع حتى يبين وقت العقد او ثار به حازا البيع لان المقصود التناقض وهذا اذا لم  
يختلف العادة بوجه وان كان بعضها غلب ففي جواز البيع على السكت ويبقى بالاعقاب او  
السداد حتى يتجه العادة خلافا مشهورا ما حوز من الاكرية وغيرها **وسئل** شيخنا  
ابو القاسم العزبي رحمه الله عن رجل سئل ان يقرضه بوزر ويومعهم بها خط  
الكره رجل من اهل بلاده ابنة عنده بوزر وبديل لها فتراها دراهم ثوبه ومي يكر  
صغيره في حجر ابيه ما وكتبا من المهر في الصدق ان دراهمه سكية بونسية ولترينولا  
عشره واثمانية ونوفي الزوج وطلب الاب مدياق ابنته فاعطوه من الزكاة على حساب  
ما ادعى على انها عسمية ثم قاموا عليه وقالوا انما هي ثمانية **فاجاب** ان كانوا اعطوه  
صدقا ابنته بعد علمهم بما كتمته الشاهدان من ايهام عدد الدناير عدم بيانها  
في الصدق فلا قيام لهم في استرجاع شيء منه بعد ان سلطوه له ومكثوه منه عالمان بذلك  
الا ان تكون لهم حجة غير ذلك فينظر فيها والله اعلم **وسئل** ايضا عن بومة وتركها  
فاستظرت بتمرها عليه ونصه في الكتاب ثلاث مائة دينار دراهم سكية ولم يقصر شيء  
هل هي عشرية العدة او ثمانية فادعت الزوجية انها عشرية فضمة وقال بنية الويد

انها

انها ثمانية فضة قد تعود ذمة الميت بالاقبال والاكثر وفي امه ملاح الناس اليوم ان البيع  
اذا وقع بعشرة دراهم مطلقا في عبارة عن ثمانية دراهم حديدية فضة الا ان ينع  
على اكثر من ذلك لكن في كتاب المهر زيادة سكية فلهذا تباين في زيادة القدر او لا  
وقد يوجد في بعض الصدقات كذا كذا دينار دراهم فضة حديدية الصرب عشرية  
العدة او ثمانية العدة حديدية كوفية سكية وهذا المهر والمختلف فيه الادراهم سكية  
بخاصة لا غير ذلك ولم ينع الاختلاف بينهم هل يقضى بعين الفضة او صرفها من الذهب  
وانما وقع هذا الدناير عشرية فضة او ثمانية فضة **فاجاب** تقدم جوابي مرارا  
عن هذا السؤال واجب تكرره عدم تحسب السواد ولولا كان محسنا لكان حرا به مرة واحدة  
ومع هذا هذا السؤال ايضا فاحذر من تحسبه ان يبين هل كل واحد من المرأة الورثة  
محقق دعواه او يجهلون ذلك او يجهل البعض وتحقق البعض وعدم هذا فيه انما  
للحجب الذجب عن كلها واذا ذكر بعضها تكلم عليه فقط وتقدمت اشارتي ان لها تعلقا مسئلة  
اختلاف المحتالين المدة كونه في تعين الصانع فلا اقل من الامتثال الى ذلك ووقع في  
الكلام انهم ليسوا هل يقضى عين الفضة او صرفها كما في اجبت عن ذلك ولم يسأل عنه  
عن ذلك ونصه هل يحل ذلك على الفضة وان فقه ذهابا كان بحسب الفضة صرفا  
او محمولا على الذهب دون اعتبار صرفه ولفظية السكية ليس لها تأثير في زيادة العدة  
لانه السكة انما هي عبارة عن علامة تميزها والعشرية مسكوكة والثمانية كذلك  
راينا دراهم ولا دنائير الاسكوكة وقوله وقد علم في اصطلاح الناس اليوم غير نافع انما  
النافع ما كان في اصطلاح يوم كتب الصدق وفي يومه والحاصل من ذلك ان المرأة  
وورثة يجهل ان حقق كل منهم دعواه بان تقول المرأة كان حساب عشرة دراهم فضة  
لكل دينار وقال الورثة ثمانية لكل دينار فالقول قول الورثة بيمين وان حقق احدهما  
وجعل الآخر فالقول قول مدعي التحقيق مع يمينه وان جعل الجميع حلف الورثة انهم لا يبيعون  
ان السكاج وقع بعشرة وحلفت المرأة انها لم تبيع ان السكاج اتعده ثمانية ولها صدق  
امثلها على مثله ما لم يزد على عشرة فلا يزد او يفتقر عن ثمانية التي رضى بها الورثة فلا  
يفتقر **فلس** قوله ما راينا دراهم ولا دنائير الاسكوكة يريد في بلاد المغرب واسيا  
المشرق لا يقره عندهم شتم دراهم وقد تكون غير مسكوكة **وسئل** ايضا عن رجل  
كانت عليه فروة فترعا وحطها عند رجل وقال ان لبسها احد فبى بصيية فلبسها رجل  
عنده مصيبة فاراد صاحب الفروة اخذ (بنة التي لبس الفروة في رجل لبسها فشهد  
عليه بلبس الفروة رجلان احد مما فقير والاخر عا على كل عرام **فاجاب** صاحب  
الفروة رجل حال من الحار اذا يصدر فعمله من قلب عامر بنقوي الله تعالى واذا  
كان لبس الفروة لا علم عنده بما قال لصاحبها فلا يلزمه في لبسه شيء سواء اقر بلبسها او  
تحك ولو قام عليه على لباسه لما ماله شأه فلا يلزمه تكاح **فلس** اجاب على



الوجه الواضح فاشكالاً في إذا أخذها فصد الدنك والذي سمعناه من شيخنا الفقيه  
الاسام وحده الله وقوله في مسألة من ركب فرس فماتت ابنته وأخذت شيئاً في يده  
بابه أنه لا يلزمه شيء وأخذ ذلك من قوله إذا جاءه فقد راجعاً لم تكن هذه رخصة  
لأنه استثنى للمستقبل والنكاح بغيره عنه شبه النكاح إلى أجل كقوله في المدونة إذا ركب  
شراً فأنما تزوجت في صبيته ويوليها هذه النكاح باطل لا يقيم عليه وصنام من اجرائها  
على مسألة من طلع هذه الجارية فله كذا أو مسألة كذا أن أسلمت فله كذا وإن لم تستم  
فله كذا أو قد نكح عليها ابن رشيد في الصدقات والهبات ومنهم من فرق بين أن يعاقب  
العقد على ما ينفع في الزم ولا ينفع في الزم وانظر مسألة الصبيبة أن قام ابن الخضر يركب  
مع ابنته ففقد زوجته ابنته ومسألة المدونة وأما في بعض روايات من  
مروى فقد روي عن أبيه من فلاق وقوله أصبح فيها أن فيها المعز ولكننا من وصايا  
المسلمين وقوله سبحانه في تفرقة بين موته بقرب أو بعد انظر التنبيهات فيها والله  
الموفق **مسألة** في الميسور يضمن تزوج بمصدق جميعه حال وسواء في حين العقد  
النصف نقد والنصف مهر فالنقد منه يدفع قبل الدخول والمهر وهو نصف المهر  
يدفع بعد الدخول وليس للدخول وقت معلوم فله يجوز هذا النكاح **مسألة** في  
أن كان لا يعرف الدخول وقت بل يختلف اختلافاً كثيراً فالنكاح فاسد **مسألة** في  
ما تزي في أهل قصور قصصه عدا تم في بد حالهم أن الصدق يكون بد ما يورثها حال  
لا يدفع قبل الدخول على حال لكن عادة الجميع أن الدنانير المتقاة التي تدفع قبل الدخول  
لا تعتبر المرأة ولا أبوها ولا ولها دنانير وإنما ياتي الزوج بكسوة وحلي ذهب يقر  
أشرب هذا البكر وهذا البكر أو كان أهل قصصه أو بعضه قصصه وبعضه ذهب  
فيحسب ذلك من الصدق المتقد الحال للدخول قبل البتة العادة مستقرة في جميع  
فقال هذا يوجب فساد النكاح ولم يسل عن تأخير المهر إلى موت أو فراق لأن هذا العبد  
في القياس الدخول في النكاح بسبه وأما ما سألنا عن فسخ النكاح وصحة ما عاين في أوقات  
الزوج بالكسوة والحلي وما كانت الكسوة مختلفة والحلي كذا **مسألة** في النكاح  
فاسد فيما وصفت قلنا لأنه فرض أن ذلك يختلف في الكسوة والحلي ولو لم يظن به  
فيه اختلاف لكان جائزاً إذا كان معروفاً وشورة الحصة لا يشبه شورة البادية وما  
ذكر من الدنانير يزيد بها في المصنف وعليه نكاح بادية في تقيية في وقتها هذا يعطيا  
على أن يكسوها ويدخل عليها فإن كان ذلك معروفاً عنه كالقوم وعادتهم فالنكاح جائز  
والأفلا **مسألة** التي عن أنكح ابنته من رجل بمائة دينار ذهباً منها عشرة دنانير  
وعشرة من مهر أمه إلى أجل معلوم فدفع الزوج العشرين النقد للحالة إلى والد الزوجة  
لأنها بكر ولم يشهد عليه الزوج بذلك بعينه ثم بعد سنة وشهر دخل بها الزوج في دار  
وأقامت معه سنة وقد كان حملاً بها أبوها حين البتة بأسر وسوء وفرش بجو النكاح

ديناراً

ديناراً تنقص قليلاً أو تزيد قليلاً والعادة المستمرة في بلادهم أن مثل هذا الرجل يشترط  
أبنته بجو الختان ديناراً أو أكثر وما يدفعه الزوج من نقد فيشترط به حلي أو  
يصوغه عند الصالح قبل العقد أو أكثر ولا يشترط به شيئاً من الجواهر سوى ما ذكر من الحلي  
خاصة وهي عادة دائمة مستمرة لازمة من قديم الزمان وليس في كتاب الصدق ذكر  
النقد لكن العادة المستمرة أنه لا يدخل حتى يدفع النقد فطالب الزوج مهره لما ثبت  
في هذه العادة فقال الأب ابنا ابنته له بدد البتة المدونة ولم يدخل بشيء  
الحلي وقال لا يلزمه شيء غير ذلك وكيفية لو أنكر الأب القيد للصدق والحالة هذه  
**فاجاب** إذا كان الأمر على ما ذكرت فعلى الأب عدم العقد وميثاري به حلياً إلا أن  
يكون رشداً فيكون الراي فيه اليها وليس للأب أن يسأل ذلك ويقول النقد في الشرار  
لأنه كان عليه أن يشترطها بشورة مثلاً وليس له دفع ذلك في شوارها ويدخلها فقير وليس  
يقول مثل ذلك الصدق يكون القائل لعدم العقد ما يكون قدره عشرة دنانير الشعبي  
أفتى أبو صالح في امرأة ذهب صداها لاسيما في أيام الفتن فطلب زوجها بالكلية أو يوت  
فيطلبه ورثتها وقد عرف أنها زوجته ولا يمين لها فيقول الزوج ما طاعني شيء وقد  
أفتى مفت ما لها صدق المثل فقال إذا كان البلد معروفاً بالكلية فمن ادعى من الزوج  
ما لا كالي مثلاً فالقول قولهم مع ميمته وهو يجري على الاختلاف في أثمان السلع وصداق  
المثل في النكاح الفاسد خاصة وعن ابن ليا به فقال للمرأة أفتي البتة على أن زوجها  
لوجت على نفسه كاليا فإن لم تقم فلا شيء لها إلا أن بين الزوج أن كان باقياً  
لعله يريد إذا لم تقم والعادة ما كالي فيكون الزوج مدعي عليه ولو تفوت العادة  
به لكان القول قولها فيما يشبه كفوات السبعة وقد تقدم لا يحفظ مثل ذلك وعن  
ابن العطار لا يدفع المرأة كتاب صداها إذا قبضته في طلاق أو موت إلا أن تطوع بذلك  
لما فيه من الحق إما الشرط فيه وبين من طلاق الملائسة والحق نسب في بوسة وحياة بخلاف  
الدين إذا قبضته فللمدين بعض فبعض العقد وتقطيعه قلنا ذكر ابن رشيد الحلاق في  
الجميع وأخذ من كتاب المديان عدم دفع الوثائق ويعطى براءة من الدين أنظره والذي  
معه حوت به الفتوي أنه يجب في أثناء الوثيقة المرفوع ويبقى بيد الطالب وحكي الخلاف  
أيضا إذا وجدت الوثيقة بيد المطلوب كالزمن كذا في دليل براءة أو الجوارز أو  
أوسر قنما والله اعلم الشعبي عن ابن المكوي لا يحتاج في كتب الصدق إلى ذكره لو أن الزوج  
وفي عزوعدة من وفاه من واصل النكاح على السلامة والعمه كان سؤاله عن صداق بكر  
في حجر أبيها وهي شريفة في قدرها **مسألة** المازري عن أنكح البادية والعادة  
عندهم أنهم لا يسمون صدق قائم ولا يهدون عليها وقت العقد ولكن عند البتة لكن  
العادة أن الصدق عندهم معروف مقرر لا يواحد الجمل ونحوه ولا ينقص لمع ونحوه  
فما حكمه ككتاب النفويض ليستط في الموت ويوجب الميراث وليسقط في الطلاق قبل البتة



اسر لا يكونه مفرا عندهم من حركته كالشمية **ما جاء** ان انتهت العادة ما بها  
ما سكتا عن التسمية الا للعلم بها وبما هما ان كانا واحدة **ما جاء** ان انتهت العادة ما بها  
النكاح فليس ينفويهن وهو نكاح سمعوا فيه وان سكتا عن التسمية والزواج غير مدغم اليها  
بل فوض الصدق اليه او اليها فيفرض صدق المثل وهو المحدث الذي اشهر اليه  
فقد احكمه كالتقوية في الصدق والميراث في الموت والطلاق واختلاف اذ وقع الموت  
قبل البناء في ثبوت الصدق واستفراجه بعض شيوخنا من المذهب وليس السؤال عنه  
حتى ينسب الكلام فيه ولو اشكل الامر في قصدهما فلا فصل انه تقويهن اذا زعم ان ذلك  
ولم يقع مدغم له وامكن قوله والاصل في الزاوية والجملة **ما جاء** عن عبد  
الرجل الوعد لا يطلب له فيفسد سريده لخدمته فهل يرى من وجهه ما يراه عبد هاهنا  
ام لا **ما جاء** في ذلك وعن ابن عبد الحكم متفق ان يدخل عليها عبد هاهنا فيفسد زوجه  
اخرى وروى عن ما دار ما ظاهره الجواز وسبب اختلاف الظاهر القرائن بقوله او ما ملك  
الامانة ففي الجواز الاناث يجوز نظر المرأة للمرأة والعبد لا يجوز له الخلوة بها  
ولا بينهما مخزن ثم فيفسد لك عنها والحيطة على عدم الشهوة فيها ولا تأثير للعبودية  
في صرف الشهوة وربما كانت المعصية مع عبدها اسهل تناولا لخلق الحر الذي لا يكاد  
تخفى امره معها فوجب المنع وتخصيص الآية بهذا الاسما مع عطف اولها بين بعد جملة  
من الذكور دون المحارم فكانه قطع الكلام في الذكور وابتدأ في ذكر الاناث ومن لم يخص  
العموم اباح ذلك مع انظر ان المرأة الى تصرف عبدها عليها فهو يولد العموم والفتوريات  
تقل الاحكام وما تقدم يقتضي التسوية في القبيح والجميل لكن منع الجمل عمارة للذكر  
واما عبده الزوج فيتناوله قوله تعالى ليسا ذلكم الذين ملككم انما انكم الانية ونظرة الله  
يشال الذكور ان ولو اراد الاناث لقاد اللاتي فوجب اعادة ذلك في عبده الزوج ويؤكد  
اقتضاه لمن يتصرف عليه في داره وخارجها والصناعات بجميع الخطورات وكان الاخرين  
يحلوا الآية على عبده انفسهم خاصة لان الآية ما سبق فيها الا ذكر ما ملككم الايمان مع ساداتهم  
ولا شيء من عبده الرجل مملوكا لزوجته فوجب عدم دخوله كالاخا **ما جاء** في الدوا  
ان مكاتبها كعبدها لا باس ان يرى شعرها ان كان وعنده او هو عبده مادام في الاذا وان  
كان لها فيه شريك فلا يري شعرها الخ **ما جاء** في عبدها وعندها لا يجزيه رجل عليها  
ويرى شعرها واختلف ايضا في العبد الخفي فعن مالك لا باس ان يري العبد الخفي الوعد  
شعر سريده وعندها وان كانت له منظره فلا احبه واما الحر فلا وان كان وعنده او في  
العبيبة عن مالك لا باس ان يدخل على المرأة خفية او ارجوان يكون خفي زوجها خفيها واكر  
خفيان غيره وقال ايضا لا باس بالخفي والعبدان يدخل على النساء ويرى شعورهن ان لم  
يكن له منظره فاما الحر فلا فجعل الخفي في القول الاول كغيره ممن لم يخفى فبغده الا ان يكون  
لها ولا منظره واباحة في القول الاخر اذا كان لزوجها وان لم يكن وعندها لم اجازها وان كان

انتهت العادة ما بها  
ما سكتا عن التسمية  
النكاح فليس ينفويهن  
بل فوض الصدق اليه  
فقد احكمه كالتقوية  
قبل البناء في ثبوت  
حتى ينسب الكلام فيه  
ولم يقع مدغم له  
الرجل الوعد لا يطلب  
ام لا  
اخرى وروى عن ما دار  
الامانة ففي الجواز  
ولا بينهما مخزن  
في صرف الشهوة  
تخفى امره معها  
من الذكور دون المحارم  
العموم اباح ذلك  
تقل الاحكام  
واما عبده الزوج  
يشال الذكور ان  
اقتضاه لمن يتصرف  
يحلوا الآية على عبده  
ولا شيء من عبده الرجل  
ان مكاتبها كعبدها  
كان لها فيه شريك  
ويرى شعرها واختلف  
شعر سريده وعندها  
العبيبة عن مالك  
خفيان غيره وقال  
يكن له منظره فاما  
لها ولا منظره واباحة

لاجني

لاجني واجاز دخول الخفي عليها وان كان حرا قالوا الاصل في دخول عبدها المرأة عليها قوله  
تعالى ولا يبدن زينتهن الا لغيرهن في ذكر ما تقدم الما زكي وقيل في الآية الاولى ان الانا  
لا الذكور ان ذكره ابن سلام في كتاب التفسير والاول احسن للانية الاخرى وقيل كان يدخل  
على عائشة المكاتب حتى يقضي كتابه ولو كان ممنوعا لما اجاز ذلك والتفريق بين الوعد  
وعنده حمائية وقوله ان عبد الحكم محتمل حمل الآية على الامانة والصواب اليوم المنع لانهم  
لها ولا باس به لانها الزوج مع حضوره ومنع عبد الاجني مطلقا ولا فرق فيما يقتضي منه  
بين الحر والعبد وانما الجمع عبدها وعندها لغيره ونقص فحماها وما لم يخفى فان كان  
يؤيد الذهاب والمقتضين فهو قوله السلام واما المسجوع فدخل تحت قوله غير اولي  
الاربع فقد قيل في الحفي والحشا والشيخ الحرم ثم ذكر حديث الحشا الذي كان يدخل على  
ازواجه عليه السلام ثم ذكر قصته قال فلم يتزوجها فدخل فبأن يسمع منه ما سمع وان كان  
حر او محمل الذي بعد ما سمع على الكراهية اذ لم يسمع ما يدرك انه اراد ذلك لنفسه وكراهه  
مالك اذا كان حرا لماله تكن صرة تدعو اليه وليس بالبين لانه الخفي وان لم يكن لها  
وليس مما تدعو اليه صرة ودخوله الخفي الحرام من دخول العبد الخفي ان الحاج  
نظرا للرجل الى المرأة والعكس مخطو والاعدا الصرة كالشهادة ونظرة لها لغيرها  
من هذا الباب ولم يجزها مالك وكراهه واباحه غيره ومنه ايضا نظره للامة ليتبعها  
وهو سباح **ما جاء** في المدونة في الخيار وفيه وجود للتقليد قال ابن حجر رطا  
وهذا اليوم جواز تحريم الرقيق عند الشر ليطهر اليها وليس كذلك وانما معناه انهم  
يفعلون ذلك وليس بصواب من فعلهم وظاهر ما حكى هذا الشيخ ان النظر اليها سباح  
على حد ما يجوز في الخراير وقد مر ذلك قبل هذا واشهد من ذلك ما يفعلون في هذه الزنا  
انه يحبس صدها وتذللها وما شدد من النظر لما تقدم في الصيام ولا يجوز باتفاق فيما اعلم  
لا سيما من حصن من لا يتقى الله ابن الحاج ونظر المرأة للمرأة كخطر الرجل للرجل وقيل ليجل  
المرأة ان تنظر من المرأة شيئا كالرجل لانه عورة والاول احسن واسبه وانظر حديث  
مصعب بن ثياب لما مع حديث اعميا وان استأفيل خصوص ما بين ام مكثوم وتحمل انه اباح  
ومنع الثياب خاصة **ما جاء** في جناب التثنية ما يجوز لذوات المحارم ان يرين من زي  
الحرم ما يجوز للرجل ان يراه من الرجل واما العكس فلا يرى منها الا اعالها من الراس والشعر  
والذراعين وما فوقه الخ ولا يرى منها ما تحته درعها وازارها وقوله في المدونة في موت  
الاجني مع غيره ذكروا في حرم فتنميه الى المرفقين عجم به من يرى انه لا يحل للمرأة ان ترى من الاجني  
الا ما يراه الرجل من ذوات محارمه وموبين من هذه المسائل وقيل ان حكم المرأة فيما تنوءه من  
الرجل الاجني حكم الرجل فيما يري منها وهو ان تعف الاقاويل فليس له وظاهر الحديث  
الثاني ابن الحاج من تزوج امرأة ودفع نقد امجلا ودعية وسكت عن عدد الكال واجله  
ونية ما ذكره ثم توفي الزوج قبل دخوله بزوجته فبأن الميراث والصدوق المعجل والحدية

لاجني واجاز دخول  
تعالى ولا يبدن زينتهن  
لا الذكور ان ذكره  
على عائشة المكاتب  
وعنده حمائية  
لها ولا باس به لانها  
بين الحر والعبد  
يؤيد الذهاب  
الاربع فقد قيل  
ازواجه عليه السلام  
حر او محمل الذي  
مالك اذا كان حرا  
وليس مما تدعو اليه  
نظرا للرجل الى المرأة  
من هذا الباب  
وهو سباح  
وهذا اليوم جواز  
يفعلون ذلك  
على حد ما يجوز  
انه يحبس صدها  
لا سيما من حصن  
المرأة ان تنظر  
مصعب بن ثياب  
ومنع الثياب خاصة  
الحرم ما يجوز  
والذراعين وما فوقه  
الاجني مع غيره  
الا ما يراه الرجل  
الرجل الاجني حكم  
الثاني ابن الحاج  
ونية ما ذكره ثم توفي



وجب ذوقها بالموت ويسقط الكال بسبب السكوت عنه **قلت** لعل هذا انه لم يتصور  
لصحة عرفه الكال ولو تفكر حتى لا يختلف فيه ثبت ذلك على ما تقدم المازكي وظاهري  
كلام النبي انه يتوهم انه ذكر ان قول ما نكح على عدم العادة فان كان يوم لهم عادة لا يحط  
لغيرهم وقبح ولا يبريد ولا يسار ومجال حملوا على عادة ما كمل البادية اليوم انتهى فظاهر  
انه لا يثبت الا بالبدول او التسمية وعادة البادية عندنا اليوم ان المهر معلوم والكسوة  
تختلف على قدر الرجل ونحوه وقد روي عن النبي فيكون الامر بالعكس على ما تقدم من الحاج  
وتنوي على ما تقدم النبي وغيره وفوق ابن الحاج في ثباته المعجل والمعدن واسقاط الكال  
ظاهريه بخلاف ما ذكره ابن بوشين عن ابن الحواز ونحوه واذا نكح على ان لها مائة دينار  
او على انه مفوض اليه في بقية مهرها لم يبرأ منها فمما فرض لها ولا يبرأ منه الا من مدها  
مثلا حتى فارق فله اخذ العتق ولا يلزمه شي ولا يبرأ منها وكذا الوتر وجماعا على تنويها  
ماله دفعه الى اميرها خاصة ثم طلق قبل البناء فعليه المهره وباخذ من الاب كمالا اعطاه انتهى  
بكلامه الا ان يقال اننا لا نسلم ان هذا نكاح تنويص لانه نص هنا على انه فوض اليه او تنويص  
وهذا شبه نكاح الحكيم وهذا اظهر ان كان رسم نكاح التنويص ان لا يسمى مدها المهر  
واذا كان نعم دخلت فيه هذه الصورة ونقل ابن بوشين ايضا من روايته عيسى عن ابن القاسم  
فيمن تزوج فبعث الى امها شي فخطوه فقال فان لم يمددوا فمطلها ثم طلق ولم يدخل بها  
مدها في المثل وفي كتاب ابن المراز عن ربيعة فيمن فوض اليه فبعث شيابا ومسا فادخلت  
عليه ثم ماتت فليس لهم الا ما ارسل اليها قال يحيى بن سعيد اذا كان قد فكه وادخلها ابن  
من زوج ابنته المصاهرة ثم مات فطلب الزوج بها فده فمهرها الام اليه فغضت المصاهرة  
فما اعطتها امها لغيره حتى ونقضت درهما والمصاهرة غير موهبة من فكه ابنتها من غير بدل المصاهرة  
فقام الم بطلب حق القيمة فله يجوز فكه الام ومهره **فاجاب** لا يجوز فكه الام  
والطلاق يلزم الزوج للمصاهرة طلب حتمها من الزوج ويرجع به موهبة الام **قلت** هذا  
يجري على احكام خلع المولي عليه وفيها تفصيل واختلاف ينظر في النكاح الثاني من الامهات  
ومن كتاب الخلع ايضا **وفيه** من اشترى امه حاملا فولدت جارية وكان له ولد فاض  
وكبرت الجارية فاراد ان يتزوجها فله جواز ما كان حلالا لان الرجل عاينها  
تزوج احبته فكذلك اخوت ولد وفيه من وطئ امه ابتاعها وابنتها فلما لم يمت  
البت وطئها ايضا حرمنا عليه معا ولا يجد في وطئ البنت ولا عدل بولد **وفيه** من وطئ  
جارية ملكه ثم وطئ ابنتها لغيره لم يبرأ ويباح ما بينهما عليه ان لم يحمل وان  
حمل واجلها فلا عقوبة عليه ولا بيع وتبقيان عنده محرمان عليه **وفيه** انعقد في  
صدها ان لم يزوجها فلا بد ان كان طلقها لا تحل له ابدا لا بغير زوج ولا بعد مدة حياته  
فطلقت الخلوفا لها فاراد مراجعتها الخلوفا عليها فنعته الخلوفا لها حتى ما في الصداق  
لعود لشهود الطلاق فلعلم عندهم في اشهاد الزوج ما يتيسر به على ما يقع به البناء وافئ

هذا هو الصحيح  
في النكاح الثاني  
من الامهات

علمين

عيان انه يجوز له ان يتزوجها قوله ذلك كونه مته **قلت** ان يمتد من نكاح الاول فلا يصح  
لها **قلت** فان لم يوجد لها الشهود حلا فيجعل حرمها عليه لان الطواغيت منه بالبرهان  
كالزوج فهو بمن قال امرها بغيرها وقال اردت واحدة وقالت الزوجة بل ثلاث وعمل خلف  
الزوج انه ما اردت بالزام الشرط المذكور بخبرها وليس بقطع عنه الشرط المذكور **قلت**  
عندي انها مقترحة على مسددها اذ وقع الحرام على سبب ولم يقع المصاهرة بذلك قوله تزوج  
فلا بد فقال له في حرام وتقدم ان ظاهر المدونة لزوم مدها سائر اجها فقال في  
طائفة ابد او اختلاف في الشيوخ فيها ففصل عن ابن قدام انه لا يلزم لان العامة لا تعرف  
المعقوب وبه كان يفتي شيخنا الشيخ الفقيه القاضي ابو العباس بن حنبل وافتى شيخنا  
الامام ابو بكر بن محمد بن احمد بن حنبل في قوله ان العامة لا تعرف ان يعقوب بن العتق  
ولكنه مقصود منها ثم رجع في وسط ايام فتياه واخرها الى الاول فكان يفتي به رحمه الله  
نقل في كذا هذه الصورة لان كلامه في سياق عقد النكاح كسياق جوابه في سوال سائر اجها  
والله اعلم **وفيه** تزوج امرأة عوفها على ما حال قبل استبراءها فبقي مدها ثم طلق ثم تزوجها  
ثم طلقها ثم راجعها ثم لام نفسه على المقام على هذه الحالة قال له استبراءها وحده نكاح  
غير الاول امر **فاجاب** اصبح بن محمد ان كانت مراجعتها بعد الاستبراء بثلاث حيض  
فهي صحيحة وان كان قبل الاستبراء فليطأ حتى يمس ويبتلى بثلاث حيض ثم نكحها نكاحا  
صحيحا ومثله لابن الحاج وابن رشد **قلت** ويخرج فيها ان الاستبراء حيضة واحدة  
حكمه الخلوفا في النكاح على فساد الزنا ويخرج في نكاحها عليها الخلوفا المذكور  
اذا طرأ النكاح على الما المجمع على فساد فله الاستبراء **وفيه** من الشامل لابن العباس  
اذا ادعى الى وليين فان سبق احد منهما فدمه والا جاب اقربهما اليه جواز لقوله عليه  
السلام اذا اجمع داعيا فاجب اقربهما اليه بابا فان سبق احد مما فاجب الذي  
سبق **قلت** محتمل ان يكون الذي سبق من باب الاول كما ذكر في الصابغ اذا اجمعت  
له مصنوعات فيجوز التقدم ما لم يرد الى صدر الاول فيجب لكن يصبغ الاول فاول  
**وفيه** اذا ادخلت على الرجل امراتان في ليلة فيقال يزوج بهما قلت ومنه من  
كانت له امراتان فماتت في ليلة واحدة في العدة والادخال للمهر وقد روي عن معاذا انه تزوج  
ببنتين في هذا وهذا على وجه الكمال اذ قد ارتفع حق السوية بالعدة بنفسه طوت كما اذا  
ماتت الكافرة المسلم فانه قد ارتفع عنه حق الاموال لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معرو  
وقد يخرج ذلك على مسدده اذ وطئ زوجته الميتة هل يجوز امره وفيه قولان للشافعيين او على  
مسدده الكفر على من يكون وعلى غسل المرأة زوجها والله اعلم **وفيه** اذا قالت عتمة  
صبيبة تزوجت ابنة اخي قبل البلوغ وقال ولها زوجها بعد البلوغ فانه ينظر الى المصيبة  
تنتال من الشقاق فان شهدتا انها اشترى المبلوغ لم يسخي نكاحها زاد غيره وانها قد انبتت  
**قلت** محتمل ان يكون هذا على قول سحنون اذا اختلفا في الاصابة وعلى اصل المدونة



القول قول من ادعى الإصابة اذا كانت خلوة اهـ واشار اليه في الطرر وتحقق ان يكون هذا  
 متفقاً عليه لانه راجع الى الصحة والفساد على القول بان نكاحها من غير ذلك الباطل يلزم  
 الفساد وفيه انزال حكمها ان رتبته وهذه المسئلة نظائرها اذا شهد على امرأ  
 اربعة مالزنا فشهد النساء انها رتقا او بكر قال **محمود** بها اذا شهد اشان بان زيدا  
 قتل عمرو او يوم كذا فشهد اخر ان انه كان يولد مثلاً وفيها خلافاً ايضاً ومسئلة  
 السرقة اذا قهر السرقة اشان بربع دينار وقوة ما احزان باقلاً ومسئلة العمة  
 والمجنون والبرص والفسخ وبثوث العيب وعدمه الى غير ذلك من النسخة يروى حكمها  
 ثلاثة اقوال انظرها في مجلدنا وفيه في بكر بيمينه زوجها عما يصدق في محل وموحد فلما  
 اراد الزوج الدخول بها فترت اشده فقار وزعمت انها اجبرت على النكاح ولم تكن رضية  
 بهذا الزوج وذكر السامعان منها انها كانت في حالة الاستيذان باكية ولم تعلن  
 بالرضا ولا تطلقت به جواز النكاح بلزم الزوجين ولا يخل من اجل انها لم تغل بالرضا  
 ولا تطلقت به ولو خلى الزوج سبيلها حتى وقعت الكراهة او الفقرة كان حسناً ومن  
 الغل ولا يجبر على ذلك قلت وفي الجلاب ان نفرت او قامت او ظهر منها دليل كراهتها  
 لم يكره واما لو بكت فقال ابن الخياط ليس برضى وعنه عن مسئلة حكاة الحيطي وقال ابن  
 مغيث ما روى في المدونة اذا عبت او قطعت فليس فيه دليل رضى فاخذ منها ان بكاه  
 فليل على عدم الرضى ووجه الاول انه محال على ان يكون اياها حتى احتاجت للوقوف  
 بنفسها واما محكمها فهو دليل الرضى واعرف المحرر في شرح الرسالة عن بعض المسائل  
 انه ليس بدليل رضى لاحتمال ان يكون ارضاها على من يريد نكاحها وفيه عن الفكار  
 مسئلة استيذان البكر ان يقول لها الشاهد ان فلان خطبك على صدق كذا  
 المحمل منه كذا والخبر كذا او ان يزم من الشرط كذا او عقدا النكاح عليها وليك فلا بد فان  
 رضى فاصح وانكرته ففكر في ان صحت لزماً ذلك ولا بد للترتيب من الكلام وقد  
 يستغنى عن ذكر الشرط اذ من طوع الزوج ولو شرط لم يجز النكاح ولا يجوز دفع الصدق  
 الى البكر المصلحة ولا نكاح من يقبضه وذلك الى السلطان لو كان من يقبضها وليس في  
 حمارا وان اشترى الولي والزوج بذل حمارا لها واحضر شهودا واحضر بكت لسانها  
 فذلك جائز قاله مالك ويري الزوج منه ولو دفع اليها عن امرائها ان ذلك وكان لها عليه  
 القيام ايما لم يخل مكنها معه مثل السنة وهي ساكنة غير طالبة فلا قيام لها ويرى  
 من قولهم في البكر اذا طالته اقامتها مع زوجها ثم قال واري السنة طول اقامة **قوله**  
 في المدونة فسكت قد لا يمتنع رضى قال غيره اذا كانت تعلم ان السكوت رضى فيكون رضى  
 او خلافاً الوقت ثلاثة اقوال وكذا في استحباب اعلامها انه رضى ووجهه قولان حكاهما  
 الباج وعياض وعنه مما يكره ذلك مرة وعن ابن شعبة قال قال لها ان رضى فاصح  
 وان كرهت فانتظري ثلاث مرات وفي النوادر عن ابن الماجشون فيجب ان يطرأوا الملك

في المدونة  
 في النكاح  
 في البكر  
 في الرضا  
 في الطهر

لها

عليها

عندها فليلا وروي محمد ان انكارها لا يكون الا بالقول وتقدمت مسئلة اذا اجابها غيره  
 فان صحت اولاً انكرت ثانياً فانكرت ثانياً فاعلم في اصل المدونة وفيها ان زوج البكر  
 البتة ولها ما يرضاه وقبضه او لم يجز قبضه عليها ان يكون وصيا الحيطي ولها  
 في بيع الزوج به ابن ابى زينة الا ان ينفي زماناً طويلاً ساكنة لا تطلب شيئا ابن القضا  
 ولا يبرى الزوج دخوله بها لانه ان ادعى الدفع اليها قبل البتة قد دفع الى المحرور فلا  
 يبتغى به وان افترق ولا يمين له عليها وكذا الوادي بعد البتة وقبل معنى عام ولا يمين ايضاً  
 وان ادعى الدفع اليها بعد عام من وقت الدخول حلفها فان نكلت حلف وبوي وفيه  
 رضى البكر مما تها في مسائل اذا سبق العقد المستبد ان وكذا ان تزوجها عبد ومالك  
 او مدبر او زوجها ولها ولا اب لها فلا بد من كلامها اذ هو عيب تلزمه او تكون بكر امعتل  
 فومى عليها واذا سبق للبكر البتة ما لا تنسب معرفته اليها والبكر المحرورة قاله البا  
 في وثائقه ولا يمين لباية ان سكوتها رضى اذا قيل لها ابوك زوجك من فلان الا ان يكون  
 صدقها عوضاً فلا بد من كلامها وان نكلت فلا بد من حلفها ان سكوتها لم يكن رضى واختار  
 ابن لباية ان سكوتها رضى اذا عرفت شيئا وفيها ساكنة رضى والصواب في  
 المحرورة البتة ما في النكاح بالسكوت وفي البعض والمعتدة اذ زوجها ابوها على روا  
 عبد الرحيم **قوله** ومنهم من يزوي اذ ازوجت قبل البلوغ للحاجة فلا بد من نظرها  
 وكذا اذا زوجت من ذي عاهة والى عصاتها ولها فرفع امرها الى القاضي وقر في معظم  
 سائر المعيشة ان يكون بيمينه فلا بد من السطوق لها وان كانت ذات اب فبوي على الخلاف  
 في غيرها واما المفتات عليها وهي الاولى فذكر ابن بونس انما اعدت ان صحتها رضى فيجوز  
 في القاضي فيه نظر وفيه ايضا السماع في البكر ان ينظر الى وجهها ولا يهرج عليها في  
 ذلك الضرورة ويؤخذ انهما اولعيرهما ان فلا تخلفك فان رضى فاصح والافكر  
 فان صحت لزمها ومثله ان صحت وان بكت فتنازع فيه الامحباب وعندي انه رضى  
 ونزلت وحكم فيها بامضاء النكاح وكانت بوعب وقالت لعارض به قد بره ونحو الشها  
 عليها وان لم يعرفها ادا اثبتا شخصها **قوله** ظاهره ان لا بد من معرفة عينها او  
 تخمها ومثله لما ذكر في العتبية انه لا يجوز الشهادة عليها الا على عينها ونزلت بنونس  
 بنونس بيات المدل لبعض المدوك وحضر فيه شيخنا الفقيه الامام وشيخنا الشيخ الفقيه  
 ابو القاسم احمد الغزوي فطلبه الثاني الاطلاع على عينها فانكر ذلك عليه شيخنا المحدث  
 ورئيس الدولة الشيخ ابو محمد بن نورا حين رحمه الله وقال يقبضها مثل بيات القضا  
 وخومهم ولو لا صحة كانت له نكاح به قال والصواب في هذا ان المعروفة كان من حضر  
 ويظن به الصدق مثل الحسيان وخومهم وسمعت شيخنا الغزوي المذكور قال كنت  
 لما جلست للشهادة بين الناس بنونس وانطردت الى المعروفة بالمواة نزل من  
 يظن به العلم والاستغفار مثل الاطفال والحرم وغيرهم ولحقنا زكريما يا نوله به من



المعروف في قضية الدلسة والند كان قصده هو الجاري على قول مالك في المسئلة لكن قد يكون  
من قرأين الأحوال ما يدل على معرفته الشهود عليها فحق له فيه وأبعد من هذا ما جرى  
العرف في زماننا من التفسير في الباب وهي خلفه ويحتجرون بذلك ولا أعلم أحدا يقول به  
وقد في مثل هذا مع بعض شهود يوشن من جهة في الطلب ينسب اليها فلم يحتج به  
لكن وعرف بها من يغلب على الظن أنها مي وطلبت كلامها لأنه سيئ في بعض الجواهر  
وكان ذلك الملع في التعريف وأما التعريف بما من الجاهل فلا أعلم بحري وأما من يغلب  
الظن بتعريفه أنه كذا لله أو على صفته ففي ذلك خلاف حكاية ابن عات في طهره وزاد في حكم  
ابن حبيب أنه إذا عين المعرف بالشهادة ضعيفة واختار شيخنا في محضه أن التعريف  
بالصفة ضعيف وانظر المخرج منها في الطر والله أعلم **فصل** في ما من زوج ابنة  
فصل البلوغ وهي غير محتاجة ثم ما من زوجها وليس بمومي ولا حاضر فانه تارة **فصل**  
في نفسه أنه ككناح عقدته المرأة وهو من المختلف فيه ثم إذا كثر ما مع ابن رشد ولا يهازو  
لأنه يقطع الميراث عنها إلا بيقين وليس حضور الأخ ورضاه بعقد الخالطة الميراث العقد  
يثبت وحضوره كغيره إذا ان يتولى الولي العقد أو ما يربطه وأما توليته غيره  
بغير استخلافه وإن كان حاضرا فله عدمه **فصل** في هذا الخلف للقاعدة المتقدمه أن  
كأنما يتصرف به المجرور في حجه ومعرفة فانه محمول على أنه بولاه وهو في المدونة  
إذا عقد الأخ على اخيه بغير امرأته فلا يجوز هذا النكاح إلا أن يكون الأب فوض اليه  
إلى آخر المسئلة ومسئلة الاضحية وكذا المسئلة إذا زوج ابنته وهو حاضر مصامت  
إلى غير ذلك من المسائل وهو الجاري على مسئلة أن ذلك حق له على العبد لا يستطع حقه  
لغيره هذا إذا قدم غيره معنى والله الموفق **فصل** في امرأة زوجت ابنتها التي إلى  
نظرها وقد مكثت العقد النكاح إذا التيممة ومومي جرحها أيضا فافتي ابن حنبل في بيع  
النكاح وقد مكثت النكاح شربها في الخطر وراى ذلك إذا كان الولي صالح الحال والطريقة  
أمضا النكاح ولو كان مجورا **فصل** في عدم كلام ابن رشد في بعض حضور هذه المسئلة  
وحاصل الخلاف في عقده على ابنته فيه أربعة أقوال قول بالغامية مطلقا وعكسه ولا  
لولي وثالثها يعقد باذن وليه وهو أول منه ورابعها وليه أول منه وعكسه في  
مضيه إن وقع وكان صوابا أو الخيار لوليها حكاهما الباجي وفي كتاب محمد أن كذا غير  
ودين وسفنه في ماله فله العقد والخير وليست حسن مطالعة لوصيه وإن كان فقيرا العقد  
فيها كعدمه وإن كان فافضل للغير خصم بالنظر في تعيين الزوج وصيه وزوج ابنته  
كيتيمه ومختلف فيمن على العقد وغير المولى عليه يتطرق في عقده الباجي عن اشتهاب وابن  
وعب اخته كابنته وعن ابن الصطار لا يزوجها الأوصية أو السلطان فإن عقد فسخ ابن  
التي كان المولى عليه لا رأي له منع عقده وإن كان غير مولى عليه وهو ذوري جاز اتفاقا فيهما  
**فصل** في عصبية المرأة ولدها خلافا للشافعي فإنه الأب عنه مقدم قاله ولا ولاية

الولد إلا أن يكون من عصبية الأم مثله كونه ابن عمها أو مولى لها ثم الأب ثم الأخ للأب والأم  
ثم لولدها وعكس الشافعي وقال مالك وإن كان مقدم على الأخوة ثم الأخ للأب والأم وهل  
هو والأخ للأب متساويان روايان عنه ما وعنده الشافعي وكذلك عند بعض أصحابه  
مسئلة على الجبارة وتحمل العاقلة وأما الميراث والولاء الوصية الأقرب فهو مقدم عليه  
فأول واحد أو لو كان أبنا عم أحدهما أخوها لأبها وأبها أو ابن عمها فهل يقع التزويج  
بدون قولان عنه ناسيا على ما ستر في الأخوة وما ورد في الخبر في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم  
لحكاك المرأة فأنه لا يفتقر إلى ولي أو لأنه كان الأمام ولا ولاية للأخ للأم وعن ابن حنيفة  
روايات **فصل** زاد المصنف من رواية على أن زوج الأخ للأم معنى وزاد الباجي عن رواية  
المدرسين أن الأب والأم من الأب كالمشافعي وزاد عن المعيرة أن الحد الأول من الأخ وإن علا  
وزاد الفقيه عن رواية ابن القصار يجوز لك أخ النكاح أحد مع وجود الأب ومومي عوب  
والمولى الأعلى له ولا يذو في الأسفل روايات عن مالك وفيما ذكرناه كفاية وفيه إذا  
تزوجت المرأة بولي ثم ظهر أنه غير ولي وسخت مي وهرب العاقد فنجها هو وأنها  
والزوج إذا حلفت على عدم الأذن سقط أدبه ولو نكل وجب الأذب ويفرق بينهما ولا  
يؤاخذ حيض وجب لها السكنى عليه حيث كانت ولو كانت في غير من فقال وليها أحلها  
عنده فافتي أنه ذلك ونزلت وذكر أنها كانت في فندق فافتي بهذا **فصل** في محفل  
أنه غير ولي خاص وغير ولي بالطلاق كزوجته ذات الجبر أو ليس له مدخل في المولادة  
والأولى وقعت في المدونة ومحصل فيها في ذلك القدر نحو تسعة أقوال وفي غير  
ذات القدر روايات وأما الأبعد مع الأقرب فيحصل فيها أربعة أقوال تنظر كلها في  
الإمهاة وأما إذا زوج ذات الجبر وأصحاب الجبر الأب في ذلك الصغار وفي الأمهات  
الأبكار والسيدة عبيده ذكورا كانوا أو إناثا والوصية في بنته الصغرى دون الأنثى حتى  
تبلغ وترضى فإن زوج الأمه تميز أنه فلم يجز ردوان أجاز فروايات عن مالك وإن كانت  
بجرا فلم يجز ودوان أجاز أيضا رد وجرح النجى الرواية الثانية في الأمه فيها من  
نار انتباه من باب أحري لقوة الملك ومنهم من منع الجري لأن الأمه شبه الدنية لذل  
كان يتقدم لها في المرات وفي العبد وذكورا البنات تفصيل واختلاف ينظر في المطول  
**فصل** في امرأة اعتقت خادما فالعتقت الخادما مالا وصار لها قدر نفوسه لمولاهما  
فوكلت مولاهما من يعقد نكاحها من غير عصبية الخادم فلا يجوز ذلك وإنما يجوز أن يوكلا  
كل من وكلته المعتقة جاز عقده عليها فخير يجوز وكالهما وللسيدة المومنين اليها في عقد  
النكاح أنه تجل للوكيل توكيل من رأي توكيله إلا أنه يضمن فصل الأشهاد من العداق  
من يعرف ما بها مولاهما أو مولاة مولاهما بولا العاقلة فهو أحسن ولو ماتت السيدة  
لم يولد المعتقة الأعصية السيدة إلا لأجاب فإن لم يوجد أحد فالسلطان **فصل**  
عن ابن أبي زيد في المختصر المرأة الوصي على ابنتها أو أجنبية فلا تملك عقد النكاح ولو كلاً

سترا



رجلا يذبح ولها ان تعقد نكاح من ثلث من الذكور وكذلك لا يعقد على ما  
لا يعقد على نفسه يوم ما وليس لها ان تقدم عددا منها ولو على النكاح استنابا ونزلت  
وحكم فيها بانه لا يجوز ولا يجوز تقدم عددا على عقد النكاح مطلقا لعدم استبداده وللحكمة  
تزوج عددا لانه كسعة وليس لها ان تعقد على استنابا بنفسها وقوله في المدونة  
تعقد على احد من الناس يعني من النساء والعبيبة مفسر لمجال المدونة وعليه حمل ابن  
وحنبل الخلاف لما في المرأة من نقص الاثنية الا نوي اننا لا نؤم الى غير ذلك **فان**  
ذكر في التنبهات قولا بالتعظيم كظاهر المدونة وذكر الزنا في ان في بعض روايات  
المدونة على احد من النساء كما في **ومد** من قام على بكر وزعم ان اياها زوجه  
اياها واشتد ذلك فترى بها الوفا ثم مات الزوج قبل ان يتوصل اليها فلا يبرأ من النكاح  
حتى تزوج الى الاقرار بالنكاح كمن اقر له رجل حتى ولو ينكره وانظر باب الاحصان وطلا  
السنة والايان بالطلاق من العتية قلنا وارضا السنور والشهادات والزيهون  
وعبر ذلك ويحصل فيه ثلاثة اقوال ثالثا التراجع الى قول حنبل احمد والافلا انظرها  
في الامهات **ومد** اذا هربت البكر المتزوجة فانها توثق فتسفل عن سبب ذلك  
فان قالت لم يشهد الشهود على ذلك الخارج ولا رضى هذا النكاح **فان**  
ويرجع الامر الى اجنبها في نكاحها انتداسه او من غيره ومي كسيلة المدونة من قولها  
ما وكلت ولا رضى وان قالت ما ذكر من الشهادة على وقد كان ورضيت بالنكاح واما  
قالت لم اسمع ولم ارض لا كراه اخي اياي على ذلك وانا الان راضية كانت او اصدقت  
وسبق النكاح والذي يظهر فصح على كل حال خلاف المال للاحياء للدورج ابن الحجاج  
وكت افي يجهلها انها لم يسمع منها ولا رضى فيسقط عنها او تكل فيلزمها النكاح على  
ما في العتية قلنا لعل هذا فيما اذا زوجت ومي غايته عن مجلس الشهود فيكون فيها  
هذا التفصيل ودليل ما ذكر من مسئلة المدونة والعبيبة ومي مسئلة اذ وقع النكاح  
وعملت الولية محضتها ثم قالت لم ارض وانظرها من ابن يونس واما لو شهد الشهود  
على عينا او تكون معلومة عندهم بحيث انهم شهدوا عليها بالمعروفة فيلزمها ولا يقع  
هذا التفصيل ولو كان بالغيرين كما هو الواقع في كثير من النكح **فان** ما في امر مشكلا  
اذ لم يوثق بالمعروف ولو وثق به لكانت منزلة من شهد عليه حتى وانكر ان يكون هو  
المشهود عليه فنكر ابن رشد ان الاصل انه هو اذ كان موافقا لما في الوثيقة حتى  
ان ثم غيره على صفته ونسبه فيكون حينئذ الاشياء على المالم في تعينه دون غيره  
واحفظه بعض نوازله ابن الحجاج انه يلزم الحق بجمع من كان على تلك الصفة **احسب**  
وتعدد فكون هذه المرأة على ما حكى ابن رشد ولا يتأتى ما حكاه عن ابن الحجاج  
هذه لتعده في النكاح اذ لا يكون الا على شخص معين مقدرا لخلاف الديون اذ قد تولى  
على جماعة على الاساعة والله اعلم **ومد** فيمن زوج ابنته ولها ان تستأنف

على الزوج بقارها عنده اليه سنين ثم رفع الزوج امره لبعض الحكام ليرضى سنين فحكم  
للزوج بانه يدخل عليه فلما نزل بها جفا عليها بالانصب خيف عليها من حاسرة عقوبتها ونفسها  
فراجع الزوج الحاكم فلم عليه بالخلع ورد جميع المجل من المهر والهدية واستقاط الكال جوا  
فحكم الحاكم بتجديد الباقية المدونة خطا لان الاخلاق في الشاخير من اجل الصغر او السيفر  
موجب معقول بما كاد اجاب الرواية وكذا حكمه بالخلع حقا والواجب رد ما اخذ وانما  
الكال الى اجله وليس تغفر الله الحاكم لتعديه في الحكم فهو اهل التقوى واهل العقوبة  
**قلت** قوله كذا اجاب الرواية بوجوب المدونة وغيرها لقوله فان كان ذلك لصغير  
او لعتيق بها لتعديه بها فلم يرد ذلك وقوله في العتية اذا اشترطوا عليه تسعين فاد  
وتجمل الله لكل شيء قد راوونهم ولم يرد ما يجهل من قية من الزمان وهذا كله ما لم يجهل  
الا يثبت الا بزوجته فانه يحكم له بذلك ذكره في الطر ومومن باب ارتكاب اخف الضرر  
على ما ياتي ذكره ان شاء الله واما قوله الحاكم يستغفر الله ولم يضمنه فلعلم استغفر  
بغرامة من حصل ذلك كتحريمه ولو تعذر رت الغرامة لكان الجاري على ما تقدم للمشتري  
اذا اخطا المقتني مما اوجب غرامة على احد بل حكم فانه يرجع عليه وقوله في المدونة وما كان  
من خطا الامام فانه يوجب عليه الغرامة فكيف بما نسخ من جهل حكمه فيك فيه حكم الجاني  
دليله ما ذكر في تقسيم القضاة الذي قال فيه واحد في الجنة واثان في النار فانظر  
**ومد** عن عروانه قال لا تمنع النساء الا من الكفا ثم قال لا يمنع احد نكاح غيره الكف  
غير محرم وليس الكفا بشرط في النكاح خلافا لسفيان لقوله عليه السلام انكحوا البناكم  
الكفا والامر يقتضي الوجوب ودليلنا حديث فاطمة بنت قيس انها نكحت اسامة وهو  
بولى النبي صلى الله عليه وسلم وتزوج بلال لهالة بنت عوف اخذت عبد الرحمن بن عوف وحملوا  
للمرأة فون اهل الاستجاب فاما الكفا في الدين فلا بد منها عند مالك وعن بعض اصحاب  
الكفا تعتبر فيها سنة شروط الحرمة والدين والنسب والسيار والحرفة والحلوس من  
العيوب الاربعية واختلف ابن حنبل مرة الدين والنسب واستقط ابو حنيفة الصنعة  
والسلامة من العيوب وكثير غير محمد الدين الا ان تكون ممن يسكر وعزم وسحره  
الصبيان وعن بعض اصحاب لا يكا في الجماع العرب ولا العرب فريشا ولا فريش بني هاشم ومن  
مكتافون وعن الحنفية فريش بعضهم الكفا وتعلق بما روي في الحديث فريش بعضهم  
لجمن الكفا ووجه الاول حديث ان الله اختار العرب من سائر الامم واختار العرب  
فريشا واختار من فريش بنو هاشم فحن وسوا المطلب هكذا او شله بين اصابعه **ومد**  
الردي كالحايد والحمام والحارث والحامي والحبار والمفران وشبه ذلك ولا يكون كالمال  
المروان والصناعات اطلاقا وفيه السيارة عند من جهل عدم الاعتياد به وليس الفقير  
يشق لقوله عليه السلام اللهم احبني مسكينا وامتنى مسكينا والثاني انه على الموسر  
صا ولعدم قيامه مؤنتها والعادة انه نقص **ومد** حمل الوعد وحديث اللهم احبني



مسكنا الى اخره انه على التواضع فاما اهل المسكنة لا الفتن لانه عليه السلام استقام  
بالله منه وما استقام منه فليس مطلوب من الدعاء لا مقصود الارادة فالكفاة المأثلة  
والخافية مطلوبة بين الزوجين ومن لم يرضى للولي والزوجة والولي وله ما لا يرضى  
حق الله تعالى لا يصح استقامها وهل يرضى الحاد والمال او فمهما والدين اولى الحال والدين  
او الدين فقط خاصها في النسب لا المال انظرها في محضر شيخنا ابن بشير القسبي ما منع اتفاقا  
وتقدم قوله اصبح وابن زب فيه وفيه ما لا يتلخ اهل الاموال **فصل** في احوال الزوجين  
الثواني شيعية حميلة اراد رجل تزوجها وتخاصم على نفسه بسببها التت بان الشيعية  
من ربي من منهم من يفتي المفضول على الفاضل فيفصل على علي الصديق رضي الله عنهما  
فقد ارجع اليه وبين له سوء مذهبه ويقام عليه الدليل وبان له خطأه حتى يرجع من  
يفضل عليه ويبغ عنه فهو لا يخل من احكامهم ومن لم يزلوا لكفار فعليه عامة الفير وان على  
هذه الفتايا لواقعة الشيعية على قسمين موافق فالت حاله الى استنابته مع انطلق الفتا  
على ذلك سدا للذريعة واما ان يتوب ففاد له شيخ من الفتا اما الماذنوب سابقة فان  
التوبة منها فصعد المنير فقل انما التوب من ذنوبه ليجز هذا فتاها العامة لما اراد التوب  
صار وجهه كانه وجه كافر ولما تاب صار وجهه وجه مؤمن **فصل** الذي احفظه  
عن ابن سعد وكن في كتاب الناسي ان الشيعية على ثلاثة اقسام الاول والثالث الثاني  
ان جبريل اخطا في الوحي فاما الرسول على ومو كذا راجع وقسب في هذه المذاهب ارباع  
للمعروف والام لم يلاحظ عليهم الاسلام وارفع وغلب ادخلوا هذه الدخلة على الكثرة  
في الاسلام واضعفتها اسلاما وعقلا على ليعينه ذكرها وكذا احكام ابن رشيد في النيات  
اقله في الجامع وحكاها ابن شرف وذكر انه شاهد القضية وانه طلب منه الرجوع على  
الاشهاد على التمس فاني لم اطلب منه ان يرجع على ايدي الخاصة فاني لم اطلب منه ان يرجع على  
يدي العامة وشهوده وكان ادراك ابو العباس بن الشيخ الى محمد بن ابي زيد فاني وانه  
حزم لنفسه بغيره ذلك كله على صفة حكاه عنه وذكر ان له قرابة بنو شمس منهم فذلك  
قسمهم وسنح عليه بما يكون اجتماعه معه بين يدي الله تعالى وقال عياض في المداير  
والذي افتى به هو الجاري على الفقه والحق لكنهم ارادوا حسم الباب في بعض الشيعية  
لتنفع العقدة منهم بكل وجه وان عذرهم من يفضل ولا يكره ولا يثبت ليس بدعته كقول  
محمود بن زيد انظر ذنبه في الزيل لابن شوق ابو حفص اما يجوز للرجل ان يتزوج  
وان كان يقول تعالى اردها للسنة فيتم ان يموت الرجل ويتركه وله ان يكون الحضانة  
ان تزوج الام الحرة او الحالة وماي منهم فيصير الولد معهم واما في بيع الولية الزوج  
ان ذلك لا يجوز **فصل** في حال العلة شيعية من مالك شاة اهل الحرب يد الحرب فلا يملكها  
الولد فينشأ على الكفر وعلى القول بانهم كفار فواضح انهم لا يؤخذ منهم واما اعطاهم فقد  
تلا مالك ولعبه مؤمن خير من مشرك **فصل** بعض العصبية هل يجوز نكاح بنا

مسكنا الى اخره انه على التواضع فاما اهل المسكنة لا الفتن لانه عليه السلام استقام  
بالله منه وما استقام منه فليس مطلوب من الدعاء لا مقصود الارادة فالكفاة المأثلة  
والخافية مطلوبة بين الزوجين ومن لم يرضى للولي والزوجة والولي وله ما لا يرضى  
حق الله تعالى لا يصح استقامها وهل يرضى الحاد والمال او فمهما والدين اولى الحال والدين  
او الدين فقط خاصها في النسب لا المال انظرها في محضر شيخنا ابن بشير القسبي ما منع اتفاقا  
وتقدم قوله اصبح وابن زب فيه وفيه ما لا يتلخ اهل الاموال **فصل** في احوال الزوجين  
الثواني شيعية حميلة اراد رجل تزوجها وتخاصم على نفسه بسببها التت بان الشيعية  
من ربي من منهم من يفتي المفضول على الفاضل فيفصل على علي الصديق رضي الله عنهما  
فقد ارجع اليه وبين له سوء مذهبه ويقام عليه الدليل وبان له خطأه حتى يرجع من  
يفضل عليه ويبغ عنه فهو لا يخل من احكامهم ومن لم يزلوا لكفار فعليه عامة الفير وان على  
هذه الفتايا لواقعة الشيعية على قسمين موافق فالت حاله الى استنابته مع انطلق الفتا  
على ذلك سدا للذريعة واما ان يتوب ففاد له شيخ من الفتا اما الماذنوب سابقة فان  
التوبة منها فصعد المنير فقل انما التوب من ذنوبه ليجز هذا فتاها العامة لما اراد التوب  
صار وجهه كانه وجه كافر ولما تاب صار وجهه وجه مؤمن **فصل** الذي احفظه  
عن ابن سعد وكن في كتاب الناسي ان الشيعية على ثلاثة اقسام الاول والثالث الثاني  
ان جبريل اخطا في الوحي فاما الرسول على ومو كذا راجع وقسب في هذه المذاهب ارباع  
للمعروف والام لم يلاحظ عليهم الاسلام وارفع وغلب ادخلوا هذه الدخلة على الكثرة  
في الاسلام واضعفتها اسلاما وعقلا على ليعينه ذكرها وكذا احكام ابن رشيد في النيات  
اقله في الجامع وحكاها ابن شرف وذكر انه شاهد القضية وانه طلب منه الرجوع على  
الاشهاد على التمس فاني لم اطلب منه ان يرجع على ايدي الخاصة فاني لم اطلب منه ان يرجع على  
يدي العامة وشهوده وكان ادراك ابو العباس بن الشيخ الى محمد بن ابي زيد فاني وانه  
حزم لنفسه بغيره ذلك كله على صفة حكاه عنه وذكر ان له قرابة بنو شمس منهم فذلك  
قسمهم وسنح عليه بما يكون اجتماعه معه بين يدي الله تعالى وقال عياض في المداير  
والذي افتى به هو الجاري على الفقه والحق لكنهم ارادوا حسم الباب في بعض الشيعية  
لتنفع العقدة منهم بكل وجه وان عذرهم من يفضل ولا يكره ولا يثبت ليس بدعته كقول  
محمود بن زيد انظر ذنبه في الزيل لابن شوق ابو حفص اما يجوز للرجل ان يتزوج  
وان كان يقول تعالى اردها للسنة فيتم ان يموت الرجل ويتركه وله ان يكون الحضانة  
ان تزوج الام الحرة او الحالة وماي منهم فيصير الولد معهم واما في بيع الولية الزوج  
ان ذلك لا يجوز **فصل** في حال العلة شيعية من مالك شاة اهل الحرب يد الحرب فلا يملكها  
الولد فينشأ على الكفر وعلى القول بانهم كفار فواضح انهم لا يؤخذ منهم واما اعطاهم فقد  
تلا مالك ولعبه مؤمن خير من مشرك **فصل** بعض العصبية هل يجوز نكاح بنا

مسكنا الى اخره انه على التواضع فاما اهل المسكنة لا الفتن لانه عليه السلام استقام  
بالله منه وما استقام منه فليس مطلوب من الدعاء لا مقصود الارادة فالكفاة المأثلة  
والخافية مطلوبة بين الزوجين ومن لم يرضى للولي والزوجة والولي وله ما لا يرضى  
حق الله تعالى لا يصح استقامها وهل يرضى الحاد والمال او فمهما والدين اولى الحال والدين  
او الدين فقط خاصها في النسب لا المال انظرها في محضر شيخنا ابن بشير القسبي ما منع اتفاقا  
وتقدم قوله اصبح وابن زب فيه وفيه ما لا يتلخ اهل الاموال **فصل** في احوال الزوجين  
الثواني شيعية حميلة اراد رجل تزوجها وتخاصم على نفسه بسببها التت بان الشيعية  
من ربي من منهم من يفتي المفضول على الفاضل فيفصل على علي الصديق رضي الله عنهما  
فقد ارجع اليه وبين له سوء مذهبه ويقام عليه الدليل وبان له خطأه حتى يرجع من  
يفضل عليه ويبغ عنه فهو لا يخل من احكامهم ومن لم يزلوا لكفار فعليه عامة الفير وان على  
هذه الفتايا لواقعة الشيعية على قسمين موافق فالت حاله الى استنابته مع انطلق الفتا  
على ذلك سدا للذريعة واما ان يتوب ففاد له شيخ من الفتا اما الماذنوب سابقة فان  
التوبة منها فصعد المنير فقل انما التوب من ذنوبه ليجز هذا فتاها العامة لما اراد التوب  
صار وجهه كانه وجه كافر ولما تاب صار وجهه وجه مؤمن **فصل** الذي احفظه  
عن ابن سعد وكن في كتاب الناسي ان الشيعية على ثلاثة اقسام الاول والثالث الثاني  
ان جبريل اخطا في الوحي فاما الرسول على ومو كذا راجع وقسب في هذه المذاهب ارباع  
للمعروف والام لم يلاحظ عليهم الاسلام وارفع وغلب ادخلوا هذه الدخلة على الكثرة  
في الاسلام واضعفتها اسلاما وعقلا على ليعينه ذكرها وكذا احكام ابن رشيد في النيات  
اقله في الجامع وحكاها ابن شرف وذكر انه شاهد القضية وانه طلب منه الرجوع على  
الاشهاد على التمس فاني لم اطلب منه ان يرجع على ايدي الخاصة فاني لم اطلب منه ان يرجع على  
يدي العامة وشهوده وكان ادراك ابو العباس بن الشيخ الى محمد بن ابي زيد فاني وانه  
حزم لنفسه بغيره ذلك كله على صفة حكاه عنه وذكر ان له قرابة بنو شمس منهم فذلك  
قسمهم وسنح عليه بما يكون اجتماعه معه بين يدي الله تعالى وقال عياض في المداير  
والذي افتى به هو الجاري على الفقه والحق لكنهم ارادوا حسم الباب في بعض الشيعية  
لتنفع العقدة منهم بكل وجه وان عذرهم من يفضل ولا يكره ولا يثبت ليس بدعته كقول  
محمود بن زيد انظر ذنبه في الزيل لابن شوق ابو حفص اما يجوز للرجل ان يتزوج  
وان كان يقول تعالى اردها للسنة فيتم ان يموت الرجل ويتركه وله ان يكون الحضانة  
ان تزوج الام الحرة او الحالة وماي منهم فيصير الولد معهم واما في بيع الولية الزوج  
ان ذلك لا يجوز **فصل** في حال العلة شيعية من مالك شاة اهل الحرب يد الحرب فلا يملكها  
الولد فينشأ على الكفر وعلى القول بانهم كفار فواضح انهم لا يؤخذ منهم واما اعطاهم فقد  
تلا مالك ولعبه مؤمن خير من مشرك **فصل** بعض العصبية هل يجوز نكاح بنا

الظلمة

الظلمة امر لا **فاجا** يجوز نكاحها ولا ياخذ من حرام ايها شيئا ولا من حلاله ان كان  
مغفوق الذمة ولا يجوز ان يعطيهم الرجل ابنته وقد يزوج الصحابة نساء من اهل الكفر  
ويزوج محمد بن العنبر فاطمة بنت عمه عبد الملك بن مروان فقال لها عمر ردي الى بيتك  
مال المسلمين فاستعت فاطمة من ذلك فقال لها عمر اختاري اما حليدا واما عمر فاختار  
وردت الحلي الى بيت مال المسلمين **فصل** ونقد الى ان هذه الحكاية في جامع العقبة  
وزاد فيها انه امر ان يكون في اخريب المال فعمل من ياتي بعده ان لم يحج الحلي ان يرد  
اليها فاما اعطاهم فقد تقدم انه اذا كان لا يطعمها الا من الحرام فلا يجوز ان يعطي المرأة  
وكذلك اذا كان لا يصدرها الا ما يبيده وهو يستعوف الذمة فلا يسوغ لها اخذ  
وان كان اصله من ذمة من حلال له لانه يتوب عليه التبعات فقد صار من ربا على  
يذيه شرعا وبجميع المسلمين وقد افتى بذلك الا فر يعيون وهذا بين على القول  
بانه اسد من المفسر وهو قوله انه اودى وغيره من يقول انه يجوز معاملته كالمديون  
بغير المصروف على يديه فيجوز تزوجه كالمديون ان اذ لم يضرب على يديه كما ليس فيه  
لجاجة وعلى القول انه كالمفسر واخرج جميع ما بيده ثم الكسب ما لا يجوز لمان يتزوج  
منه اذا تاب كالمفسر اذا جدد المعاملة مع غيره الاولين وعلى مذهب ابن رشيد يجوز  
مطلقا لانه طيب له ما في يديه كاللغة ويأتي ان شاء الله وقد تقدم في احكام الشيعي  
ان المرأة الصالحة عند ذوى الغصبوات في الاموال تسلم طلاق نفسها فان اكلت  
من ماله والام بعنته وكما لك المأول واما التزوج منهم فيمن لانه يشهد المرأة منهم  
ويطعمها الحلال وقد تدخل على حفص فيهم فيقال الترتب منهم يوذي الى انه قد  
يلد منها ونحوه ونحو اولاده عند اهل امه ومم طلبة فيؤذي الى ان تسلم بطريق  
ويرجع اليهم وهذا معلوم بالوجدان والمصروب منهم غيبه بكالوجه وما كانت  
سيرة القرويين الاولين ولا يفترون على هذا بقضية عمرو بن عبد العزيز لان عمر ذكر  
ابن الهندي انه يفتي باحكامه وذكر قضاياء تدل على ذلك منها احتجاج مالك بقضية  
صلبه الحارث الذي نبتا وطعمته بالخربة الى غير ذلك والله اعلم **فصل** شيخنا  
الامام عن تزوج بكرا ذات اب ووهب لها خادما ثم تيسر غصبا من نظير ابليس ومي تحرم  
الزوج فاداراد تقويمها على نفسه من اجل غصبها والجدل بوجهها ومن وريه بها بسبب الخدم  
هل ذلك له ام لا فان ابيع تقويمها قبل القيمة كتمن اللقطة غصبي وليس لصاحبها اذا جاز  
القيمة امر لا وتورد الجارية على ربا متى جاز اذ لم يبع له المقوم فهل على الزوج ردها  
للواهب ام لا وكيف لو كان ردها بغير رضاها فيؤذيها او يعطيها الفقرا لان الواهب  
من عوام الاعراب وان لم يبع هذا اقل من يخدم الواهب ويحطاه عليها حتى ياتي من يستحقها  
ام لا **فاجا** لا يباح له تقويمها بوجهه والواجب فيها ان يبت غصبا من معين او مجهول  
بيينة عادلة ليس فيها مدفع في كابق رفعه الى الامام فشنه سنة حسبا قال في المدونة

الظلمة

عبد

عبد



ثم يبيها ولا حق لهما ان يقدم الا في شئنا فقط وان لم يثبت ذلك في شيء باقية بيد من يملكه فانه  
كان من الزوج عالما بغيرها ويجوز ان يثبت حرم لها الا في شئنا بها الا بوضو ولا ان يحل  
فيه ما ينقذه عليها من نفقة مثلها التي تزوج الاب الكبر عريه ولو شريفه من عزله  
جانب ومن يروي او مولى لفقره وما مولى جانب وان كانت موسرة والعرف يعرفها به  
فلما ولا يبيها منعه والا فلا ويستحب له اجتناب ذي الشلل والعرج وشبهه ويجب ان يبرأ  
البين الجرام ابن جبيب ليس على ان لا يكون له كبره مكان منها ولا تعقب سلطان  
ولو زوجها باق من مهر مثلها او من ضرير او عايب او غلى صفة او ممن هو ادنى منها حال او ما  
او من يبيع والله اعلم بعينه ولا يزوجها من يحول بخاف عليها منه ولا من ابرص مسلول ولا من  
مجد ومقطوع تغيرت راحته ولا يلزمها نكاح احد الثلاثة وتخرج من ولايته وما يورثه  
مسقط المصلحة عن ان الماحشولة وعنده ان زوجها عينا ويجوزها او خصيا نظر احرازه والام  
يعلم فخرجه فضل على عمله اياها التي يرد انكاحه اياها ويجوزها الا اذا ذهب الاثنان فعند  
ابن عاتق في جبره اياها من عيني روايات ابن عبد الغفور سمع من يبيع من يحول  
ابره او محرم او اسود او غير كفو ولو كانت مجبونة اذ قد ينفق التي ان زوجها اذا كتب  
حرام او كثر الخلف بالطلاق ونكاحه وان كان يومي به ولم يثبت استحب تركه ومن فارق  
تضيق معه او يسي من وجه يبرها رد نكاحه ومن ذي مال يدهب عن قرب ولا حرفة  
النظر تركه وانظر مسئلة سالك مع المرأة المطلقة في الامر وما فيها للاستباح المصلحة عن  
ابن زياد ولا يسل مشهود الكفارة من ان علمها قال شيخنا الامام ان كانوا من ذوى العلم  
بها ولو شهدت بنية بالكفارة وبنية بغيرها فزوج بالا حد وفيها وان تساويت فالنافقة  
وقيل المتبنة مطلقا وقيل الاول اذا سئمت وجه الكفارة وان اجمعت فالمتبنة **وسئل**  
الشيخ عن كان مكسبه ومكسب ابايد من حلاله ويبيع عيش بالحلال الكري قبالة القسطون  
بشبعين دينار ثم تزوج بغيره من امرها بالوصية وقدمت لعقد نكاحها اخا لها بعد  
لهذه القبالة المدكوكة وقال انه يبيع عنها ويبيع طلب الحلال ثم انه الكري قبالة  
الحضر وغيرها ربع مائة دينار ولدت منها سبعة وطلبه لها في الحام ولم يرد خلا بالقيمة  
الى الان فاراد اخوها وامها استخلاصها فهل لهم ذلك ام لا وهل يكون عليه نصفه لصا  
ان وقع الطلاق او لا وقدمت حوا من طلب المصداق منه حبس مكسبه **فاجاب** عن  
الام والامح النكاح على المصية من هذه الرجل عايبا يفسخ ولا يحل عليها **وسئل**  
عن وصي على بنات من قبل ابيه من ربع وديار وغلان فقام الوصي فزوج واحدا  
لها ما يقوم بها من غلة الربع والسكنى فزوجها لرجل مشهود بالخنا والورثة في ديوان بني عبد  
السنين انكحها هل يفسخ هذا النكاح ام لا ولم يدخل بها واذا فسخ فهل يثبت فيه صداق  
ويكون على الوصي والزوج **ام لا** **فاجاب** هذا النكاح لا يجوز ويفسخ بكراهه والابنة  
صداقها على الوصي لان الزوج لا ذمة له ببعض منها المصداق قلت **فقال** ان يكون هذا

عن

دخل بها فله ذلك او جبر المصداق على الوصي ولو لم يدخل فلا مصداق لانها معلوم بان عليه  
ويحتمل ان يكون مطلقا على ما تقدم لا من رشفه في هذا الفصل والله اعلم **وسئل**  
السيوري عن قوم وقعت بينهم فتنة فاحرجت احدي الغيبين الاخرى وحدثت الى قوم  
من مناجاة فصاها وروى ببعض بناتهم ثم قال ذلك المخلوبون معهم لكي يكفوا اليهم  
عنهم وقد تغالوا في المصداق من اجل الفتنة المذكورة فلما انتضت طلبوا في المصداق  
وقالوا ما فعلنا ذلك الا خيفة الموت فهل يجوز هذا النكاح ام لا ويبيح ولا صدق فيه  
**فاجاب** السيوري النكاح مفسوخ ولا يلزم فيما لم يدخل فيه صداق قلت فتوى  
الشيخين على قول من يبيح ذلك وعلى مذهب من يفسخه على حسب ما تقدم لا من رزب  
مضى هذا النكاح ان لم يقدر ان يفسخ عن نفسها ابن الحاج عن ابن وضاح الجارية  
تخل فله ان يفسخ ولا يولد الغلام حتى يخل **وسئل** تقدم الخلاف في سن البلوغ وا  
بثانية عشر سنة المازري وبالمشهور وقيل سبعة عشر وقيل خمسة عشر وابن رشد  
الخلاف في هذا الى ثمانية عشر فبقي الستة عشر فولا وتقدم لبعض شراح الرسالة لستة عشر  
**وسئل** الشيخ عن معنى قوله عليه السلام البلوغ ان يبلغ سبع عشرة او ثمانية عشر **فاجاب**  
السبعة الى السنة ما لم يدخل من اكمل سنة وخروج عنها ولو يوم لم ينسب اليها وجه  
المقول خمسة عشر لانه الغالب في معنى آدم ففقد هذه السنة يكون لبني آدم من العقل  
ما يميز وجود الاضلاع لا يولد في ذلك ولا ينقص ووجه القول الاخر انه لا يفسخ ان يولد  
الا كلام في العقل ويكون عنده ما لا يكون عنده عدمه بدليل انما يجد الرجل يكون على  
صفة من العقل فاذا خفي في عقله وهذا معلوم ان عقول الصغالي ناقصة وهو الصواب  
فاذا بلغ غاية ما ينحصر اليه ذلك علم ان ذلك لعله جسمه فلم يوجز الحكم له ابن الحاج  
عن الثوري اذا اختلف الزوجان في المسيس فالقول قول الزوج في المنيب وينظر لثبات  
اليها ان كانت بكر اعدا الزفاف وهو احسن الاقاويل **وسئل** في هذه المسئلة  
اضطراب في المدونة وغيرها انظر التبيين ومذهب المدونة على المعروف القول  
قول الزوج مطلقا وفيه اذا ادعى عايب الفرج والدنية وزعمت انه لا يقدر على  
الوطي فانه ينظر اليها النساء ويستعمل هنا قول سمعون **وسئل** من تزوج امرأة  
ودخل بها فادعى انها رتقا وادعت عنه فافق ابن عتاب ينظر اليها النساء فان صدقة  
النساء كان له فسخ النكاح الا ان يزيد الدواي فموجب سنة وفروي ابن العطار بعد كشف  
الحراير وموتن المدونة والاول موقول بمخون والقول قوله في نفي العيب ويؤخذ من  
قوله لا يجبر على علاج نفسها انه من وجدها في شئ باعه او اكرهه انه لا يجبر على علاجه  
اذا لم يمسها او المكري الخارية الرد والامضا **وسئل** موثني المدونة في بعض  
مسائل الكرا **وسئل** اذا دخل الرجل بزوجته واطلع على عيب الفرج ولم يحبس بعد  
ذلك ولا تندد وثبت العيب فله جميع المهر ويرجع به على من عذره وان كان ابنا وابنا او

عن







عليه في الغالب غير حاضرة ولا يكون في الدنيا وذكر الوعد في اتمامها للشهادة لا يكون  
الا معا واحق بقوله تعالى ان تصدق احدكما فقلوا احداهما على اخوك ولا يكون الا معا  
معاينين فكون ولا ادرك ما هذا وقد بينا التمسك بقوله الادلة في قوله فان عند **وقد**  
توزعت المداواة انها بينت ذلك عليه فوضيه فانكرا لقوله وله ردها وبشبه السكاج  
وسمائه عياض عن امرأة ادعت نكاح رجل وابنته وابنته ابنته بها وخلوة ممرها  
وجعلها منه وحسن الرجل واعترف جميع ذلك الا لجل فقال ما وطئها قط واعترف بالخلوة  
فاحتج عليه وكيل المرأة بان في عقد المداواة اشهادا على نفسه بانه بناها فقال لم اعلم معني  
البنا وظننته الزواج وبقيت ذلك عندى ووضعك المرأة حملها قبل ان يلقى بالزوج وهذا يقبل  
قوله في جعل البنا والابنة وهو من غير اهل الطلب وهذا يلاعن بالخلوة لا نكاح الوطئ او  
يلاعن على خلاف اقاربه بالبنا فمن قد لم يدع استبرأ **باب** بلزمه الولد  
الا ان ينفقه باللعان قوله في كتاب النكاح الثاني اذا قام كالمصاهرة البينة انها امرأتها  
يفتحان معناه ان الولي في العقد بين واحد فانه وقع المهر فوجب الفسخ للشك والاحتمال  
ان يثبت وصلة النكاح الاول لم توليا زوج كل واحد في ناحية ولم يعلم العقد الاول  
**وقد** شهادة السماع جارية في النكاح وصفتها فيه كون المرأة تحت حجاب الزوج فيحتاج  
الى اثبات الزوجية او موت احداهما فيطلب الاخر مورثه فيثبت الزوجية بالسماع المستفيض  
فكأن يكون في جهة احداهما فثبت انها زوجته بزوجها بالسماع لم يثبت وجوب البنا عليها  
الشهادة لان شهادة السماع انما يقع مع الحياة وهذه غير محوزة وقد يكون اصلها من احد  
قد افشاء بنود كالي اثبات النكاح بواحد وطريق ان له ان يثبت هذه الوجه كما يثبت  
له به الميراث لانه لا يتصور الا بعد صحة النكاح الا ان يكون سماعا منتظما مستفيض  
بما يعلم كما ان عايشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فيمكن الاحتجاج فيها انه بناها لانه  
اذا اطلال الامر وقدم ومات من يمكن ان يعرفه من البينة ونزلت في رجل بزوج امرأة  
فاقام احريمية على السماع بان اباهما كان اعطاها ابه ولا ينفق بها لانه لم يجازيه اباهما  
وقد يكون من واحد فلا تزول من يد من حازها مثل هذه **وقد** في العقد النكاح  
شهادة اهل الصبايع الرومية كالحايد والحمام والكفاين وجهان مذكوران في الشهادة  
**وقد** واعرف في ذلك قوله ثالثا ان كان في ذلك للمصدق به فشهدا دسه حاضرة واه  
في حدوده وكان يشترط رحمه الله في قوله ان الحياكة بحسب البلدان ومما في اولهم لغربية  
من الصناعات الرقيقة ليستعملها وجوه الناس وكذا كل صناعة بحسب رفقها او خستها  
من البلدان وفي قوله تعالى حاكيا عن قوم يوحى انهم من الله وانبعث الارضين خافي التفسير  
انهم حاكمة لكن قال السهيلي لا يثبت في هذه الا انه انما صدق من قوم كفار في يوم صالح من  
اتباع الانبياء فلا يثبت في قولهم هذه او اذن ان ابن شاسي او غيره قال انها توارث خبالا  
العقل وانما من شأن النساء فهو من التشبيه لمن وان ثبتت احديها لاني العلة

فانقول

عنه

فانقول فيها عام وان لا مستند اشرف الناس وقاد بعين اصحابنا المخالفة العيوب الا  
انما عندهم مرجوحة لا يثبت لها الا فاضل والله اعلم **وقد** عن الشافعي عن الحريص  
من النساء صوبين اسبابا في اسباب واسباب فحرم الله في القرآن اربع عشرة امرأة سبع  
بالنسب واثنان بالزنا واربعة بالمصاهرة وواحدة بمكرهم الجمع في ارادها فليطالعها  
في امرها المالكين **وقد** روي عن مجاهد كراهة تزويج الرجل امرأة ط ولجاء  
طاووس وعطاء ومبي امرأة زوج امه وفيه اقرب امرأة ومبي في عصمة زوجها اسند  
لها ولها واحد او اثنين ثم اكدت نفسها واراد المراجعة فلما ذلت بعد حلف المرأة  
ان لا اقاربا كان لامرئذ كره وان اقرب بعد تقصير العصمة فلا يصح لها المراجعة بوجه  
لوقوله يحلون خلاف الروايتين والمعنى فيها على ما قلناه **وقد** تقدم اذا علمت  
انه طلقها ثلاثا لا تكون له منها شي الا وبني كراهة وهذا حكمها مع زوجها حكم الحار  
او المطلق فيه خلاف سبني عليه اذا قدرت على منع نفسها منه ولو منعها هذا حايها ان  
تكره او يجب عليها المنع انظر ابن يونس وابن حزم في ذلك ابو حفص يوقف في قبول الدوة  
زوجها اذا علمت انه طلقها ثلاثا وهو مقيم عليها ولا يبيها لها قال قد يكون العز عليها  
او يحرقه ام لا تعرفه فليس عليه يتطرق التوقف حتى لا يطأها لاحتمال الانكاز ايضا  
والا لا يتحقق معها الطلاق منه اذا ادعى انه العز ولا يخرج عليها في الاقامة معه اذا جوزت ذلك  
والله اعلم **باب** ايضا في هذه الاطراف في احكام الله موجود قبل ما روي  
العقد كما يشهد ذلك كذا في البيع ولا يمين على الزوج لتحقيق ذلك ولا يدخله الخلاف كما يدخل  
الخلاف في عينة مع قيام الشهادة به لان حكمها دة الاطبا حكمها لقطع به على القدم وفيه  
في حديث مسلم فرائس للرجل وفرائس للمرأة والثالث للضيف والرابع للشيطان اخذته  
انه ليس على الرجل ان ينام مع زوجته في فراش واحد وانما حقها في الوطئ خاصة وفي بعض  
الاشار ما يدل انه عليه السلام كان مع اهله في ثوب واحد من قول عائشة كنت مضجعة الجدي  
ابو عمرو اخذ من حديث بريدة ما انه المرأة ليس عليها حدة زوجها لكان حسنا ابن الحاج  
وكذا في بوحته منه على ان الزوج لا يمنع زوجته من التجارة وقد نص عليه مالك في  
الخاوي عن المجموعة للمرأة ان تنجو وليس لزوجها منعها من الخروج لذلك ولا ان يقبل  
عليها الا بمرضاها وذكر في ذلك للمرأة ان تدخل المشرك في عينة زوجها وتوصي شلتها  
وكذا اخذ من المدة ومن قوله ليس له ان يمنعها من التجارة وفيه اذا حلف  
بالطلاق لا يدخل على امراته بنوها ولا يخرج من يمين في يمينه السلطان على احد الامر  
او ماما فلا يثبت الا ان يربي ولا السلطان وقيل بحديثه السلطان ان احلف في دخول  
الها ولا عتله في خروجها اليهم **وقد** الذي احفظ لابن رشيد في كتاب السلطان  
انه يجبره على خروجها اليهم ويحلف وقيل يجبره على احد الامرين اما دخوله اليها وخروجها  
اليهم ويحلف وهو قول ابن حبيب وهو يخرج على الخلاف في كراهة السلطان هل يجبره

في حديث مسلم فرائس للرجل وفرائس للمرأة والثالث للضيف والرابع للشيطان اخذته



به اول ابن الحجاج ليس للرجل منع زوجته من السلام على اخي بل ما لم يكن ذلك وكانت  
ما مونة فان لم ياذن لها اسرت بذلك ولو كانت عن مائة من اموالها ولو غاب عنها بعد  
الرجل عليها الخروج طارضا ذلك لانها مضطربة ولا تحل المرأة ان يدخل عليها وان لم يره زوجها  
ولا يقضي لها عليه بدخول الحمام الا من سفر او نفاها او اسحق بربها بالخرج الى الحمام  
ولم يرد اجرة الحمام وفي سماع اشهب اذا حلت بالطلاق والعنف الا يخرج انا لا اري ان يقضي  
عليه الخروج الى ابويها ابن سهل بنيل ابن زرب فمن تزوج امرأة وله ولد صغير  
من غيرهما فادامساكه معها بعد البتة وابته في ذلك فقال ان كان له من يدرقه  
اليه من اخيه ليخصه له ويكفله اجبر على اخراجه عنها وان كان لا اهل له لم يكف  
اخرجه واجبرته في على البقاعه ولو بناها والصبي معها ثم ارادت بعد ذلك  
اخرجه عن نفسها لم يكن لها ذلك لدخولها عليه وكذلك الزوجية اذا كان لها ولد  
صغير مع الزوج هكذا اخر فالحرف وفي سماع سحنون ابن القاسم من طلاق الستة ليس  
للزوج ان يسكن اولاده مع امه له اخري في بيت واحد ولا يسكن واحد جمعهم الا ان ترضى  
بذلك وفي سماع ابن القاسم من النكاح ان اسكن امراته مع ابيه وامه فشكك الضمير  
ذلك قال ما ذلك ليس له ان يسكنها معهم فان احب بان اباه اعني نظره في ذلك فان ركن  
صنور حوله عن حالها **وتقدم** ابن حبيب من انه لا يقضي عليه خروجها  
حتى منها من الخروج اليهم ومنعهم من الدخول اليها فحينئذ يقضي اخدا الوجهين كماله  
لا يثبت حتى يجلد على الطرفين فيثبت احدهما ابن رشد وهذا الخلاف انما هو في  
النسابة المأمومة واما المختالة فلا خلاف انه يقضي له بالخروج الى زبادة ابها وحيها  
واقا النسابة غير المأمومة في نفسها ولا اختلاف في انها لا يقضي لها بالخروج الى ذلك  
ولا الى الجرواه ابن عبد الحكم عن مالك والنسابة محمولة على انها مأمومة حتى تثبت عليها  
انها غير مأمومة ويلزم الرجل ان ياذن لاسرته في ان يدخل عليها ولو لم يرضها من  
النسابة ولا يكون ذلك في الرجال الا في ذوي المحرم منها خاصة وذكر في كتاب السلطان  
ابن الحاج حديث لا يمسوا اما الله مساحدا الله فيه دليل على ان كل مساحد كذلك من  
زيادة الابوين والمحرم لان الخروج الى المساحد ليس بواجب وفي الحديث صلواتي في  
يوهني خير فادب الله من صلاة الرحم احوي وكذا **الشيخ** **في سماع اشهب**  
من صلاة العقيقة انه يجب على الامام في من ذهب ما كان ان يمنع النساء الشواب من الخروج  
الى العمد بن ولا يستسقا ولا يمنع من الخروج الى المساحد بخروجهم اليها في الفرج  
وهذا دليل المدونة وفي تفسير ابن مزيه ان المرأة الشابة اذا استأذنت على  
نفسها في الخروج الى المسجد لم يقضي لها عليه بالخروج وكان له ان يؤذيها ويسلمها قال  
وليس ذلك خلاف لما في المدونة لان معنى ما في المدونة انما هو في المنع العام وفي المتن  
لا ين كناية ما طاهره انه يقضي عليه خروجها الى المسجد وان كان محلا لا كظاهرها

وفي الخبر للخروج منع من يمن من اهلها من الدخول في جاره لزيارتها من غير موضع وقيل  
لهم اجتمعوا معها عند ما تلبس بالان لا يشترط ذلك عليه ولا يمنع من دخول الدار  
تأمله في المقنع وان اشكى الزوج ابويها نظره فان كانا مسبيين معا من الدخول  
الا في الموضع وان كانا صالحين لم يمنع من زيارتهما والدخول عليها وله معها من زيارتهما  
اذ لم يؤمن ناصيتهما المتساو فان اتما فاسدا دها راها في كل جمعة بائنة بخصر  
معها لئلا يخلوا بها من الاستغناء **في** عنها القابلي فاجاب بان منع امها  
منها من الاستغناء الا ان يكون من في اجتماعهما فممنع من سكنها معها وفي كل يوم  
المباذلة تمنع مما لا بد منه من الاطلاع على احوالها في كل الاوقات واجاب ايضا عن مسئلة  
ما اذا تزكت صفة اقربا على ان تزور ابويها بان لها الرجوع عليه ويقضي عليه بزيارتهما  
والد بها ان كانوا في بلدها وان بعدت بلادها فله منها وسئل عنها ابو جعفر الواسطي  
**فاجاب** للام زيارته ابنتها كل يوم اثنين في الجمعة والجمعة زيارته امها في كل يوم جمعة  
**قلت** الذي وقعت به الفتيا انه الزيارة يومين في الجمعة من الجانبين وفي  
الطور وايضا ان سكنت الزوج خادم زوجته وادعى انها تنفسه عليه زوجته وسئل  
علاوة اراد اخراجهما عن نفسه وابته الزوجية لم يكن له ذلك الا ان يثبت البينة على قوله  
او يعرف ذلك جيرانه وليس شكواه شيء مخافة استعماله لذلك ويخبره في سبيل محمد  
ابن تليد فتأمل فففيه خلاف ما نقل ابن المواز ابن الحاج في زواله في نكاح المهر فلو كان  
صحة للمدونة وفي سماع الى سريه عدم لزومه وهو الاظهر لقوله تعالى لا يؤخذ بكفر الله  
بالعنف في ايمانكم الامية كايلازم الكفارة فيه فكن النكاح والبيع على المهر مثله **قلت**  
وروي عن مالك ان النكاح فاسد يقضي ابدان ابن رشد ورواه الواقدي ونقله عن روا  
على بن يوسف الباق قال ومعناه ان اقرا بالمهر ورضه شيخنا الامام رحمه الله لسماع  
ابن زياد بن القاسم من قال لمن قال له اراد استنصر هذا ابلغنا ان تخطبك اشهدك  
ان زوجته ابني مما شافنا الرجل جده ثمة اسواني فقال الاب كنت لا علمي ما  
منه على وجه النكاح ولا شيء عليه انتهى وفي الرد لهذا انظر لاحقا قول الرجل امرائي  
حق لا مهر في المدونة عن ابن المسيب ثلاث ليس فيهن لعب مهر لمن جده النكاح ما  
والطلاق والعنف واستنده في غير المدونة وجعل مكان العتاق لوجبة واما قوله  
والبيع على المهر مثله معناه في وجود القولين لا في من ذهب المدونة لان المهر  
في البيع يجلد معه ولا يلزم وفي العتبية من خطبت منه ابنته فقال له بزوجها فلان  
ثم انكر وقال كنت معتدرا لا يلزم ابن رشد فيها ثلاثة اقوال هذا اولهم والفرق  
بين ان يقوم بهذا اللفظ فقط فلا يلزم وان قام بعقد سابق واسم هذا افاضه  
يلزم **في** ابو جعفر عن قال لرجل زوجتي بنتك فقال قد زوجتها هل هو  
نكاح وكيف ان انكر الاب هل يلزمه في ذلك ليس امر ولا بينة **فاجاب** بخلافه



فان كل حبس ابدى حتى يحلف **قلت** في هذا انظر لان المهر يثبت في باب عقد النكاح  
ولو اقام شاهد ادا له من شاهد من الاطراف من الذين يثبت النكاح ما فرارهما فبكونه  
الحكم كما ذكره ولعله جعله من هذا الباب وفيه نظر من الخاف تزوج عثمان بنت الفرافصة  
واسمها نائلة قال الحسن ويضبط الفرافصة بالفتح واسلمت بعد ان عقد عليها عثمان  
رضي الله عنها وتزوجها سنة ثمان وعشرين واول خلافة سنة اربع وعشرين وقبل  
سنة خمس وثلاثين ومائة ابن ثمانين سنة في الطور الفرافصة بفتح اوله في هذه احاصة  
وكال اسم في العرب غيره فزلفه بفتح اوله حكاها ابو علي في النوار ولا في قتيبة فزلفه  
بفتح اوله لا غير وفي الافتصاب للبطلوسي هو مضم الفرافصة وبفتحها اسم رجل وفيه  
كراهة نكاح الحر بغير مهر ولا بد من المهر في النكاح كما ان الفرافصة لا يغير الطباع  
فمما في المدونة كراهة نكاح النصرانية لما تعدي به ولدها وبفتحها وبفتحها وبفتحها  
كراهة نكاح الزواني والفواجر والحفا وغيرهم كما ان الفرافصة لا يغير الطباع  
وكذا من اصله على طيب او دنية الامهات لما ورد اياكم وحضرا الوصل وهي الحرة  
الحسنة والمنتبة السوء وفي حقه العروس للحجاني سبها بالمدونة لا في غيرها يابغ طري  
فيه لغيره النفوس فاذا اكل منها الحيوانات وجعلها في بطونها ولد ايتوا فها هي  
وكذا ذكر في نكاح فريضة النسب لان في بعض الاثار ان الولد ياتي من مولا ومعه فريضة  
يؤيد انه منعت الشبهة مع فريضة والولد يكون منها والفرع مبني على اصل ياد  
الله تعالى ولد الا نوا ينتقلوا الخالد للولد ابن الحجاج قال صلى الله عليه وسلم  
من النكاح ولم اخرج من السفاح ما دون ادم ولم يصبني سفاح الجاهلية وفي الطور  
ان تزوج امرأة نصرانية ولم يعلم فلا حجة له في ذلك حتى يشترط انها مسلمة او يظن  
ولم يعلم انها انما تزوجها على انها مسلمة لما كان يسمع فيكون من الكتمان والظهار الاسلام  
فقد اكد شرط **قلت** انما المراد لان ذلك ليس من العيوب الاربعية وعلى قول  
ابن حبيب فيما ذكره من السواد والفرع وفان العور وغير ذلك من العيوب عن  
المعتادة فانه يرد هذا لان الاصل الاسلام كما ان الاصل الحرية والله اعلم دليله اذ لو  
لفيط في العورة فانه يجل على انه مسلم ولو لم يكن فيها الاسلام واحد لان الاسلام يعلو ولا  
يعلى عليه قال ان تزوج على شرط انها مسلمة فوجدها كافرة فالنكاح باطل لانه انما طاب  
نفسا بنكاح مسلمة كافر قال ولو تزوجها على انها كتابية فوجدها مسلمة فقال اكثر العلماء  
النكاح صحيح لان الرغبة في المسلمة الثمينة في الكافرة وكذلك في المشرك لانها فوق الصفة  
التي اشترط قال فاقبل فتزوج ان يكون شر او الكافرة لعمد لزمه اراد ان يرد بها  
او غير ذلك وكذا في النكاح لانه انما لم يشترط به ثم الحق فاذ المسمى الشرط لم يمتز النكاح  
والقول الاول اشهر واكثر فاقول العتق **قلت** المشاورة وان تزوج نصرانية مسلمة  
فسخ النكاح دخل امرأته وبها وبمن لم يجل ذلك من الولد والزوجة ومن حمل منها فلا عور

عبر

عليه وكذا بان لم يدخله بل تقدم الى اهل الدمة في ذلك اشهد التقدم **قلت** وانظر  
مشكلة لبيعة في المدونة انما خشي المهر عليه اسلم الى اخوها **قلت** وكراهة  
ان يعقد نكاح اهل الكتاب على شروط المسلمين وان يحضر ذلك المسلمون او يوقعوا فيه  
سبها دهم لانهم اذا اسلموا لم يلزمهم من ذلك شيء ولا عتق نكاحهم وتركه شروءا  
عند اهل العلم وقال ابن المزيدي انه يكره الكتاب بينهم لانهم كافرون لا شريعة لهم لانهم  
فقد بدوا الاجل فان قالوا ان شهادتنا لا يفي بها المسلمون فيقال انه يكون ذلك من اجل  
انه يواجر نفسه منهم ومن كفار فان كتب لهم كتب المهر وسمى النكاح والحكم وكتب البينة  
ولا يخلو ويحضر في ذلك ولا يكتب فريضة الله ولا سنة رسوله **قلت** على القول  
بان النكاح على الصحة ويأتون الى حوائيت الشهود يجوز ذلك لانهم حينئذ يصنعون  
ولو كانوا على ان يفسدوا يارهم فيجوز اعادة الصانع المختص بل يوهنا اشهد لانهم من اشركوا  
المسلمين فلا يجوز ان يفسدوا انفسهم لغرض من العتق يسير وكان شيخنا الامام رحمه الله حكى  
ان بعض الشهود الجاسين في الحوائيت ومنهم من يفتدي بهم وما كان ياتي الى ديار البر  
وتشهد في النكاح ومعاملاهم ولعله استغنى الكوافرهم اذ لا في مدينة تونس فذلك  
لم يعتبر السب واليه والمواجب منع ذلك كله لاننا غرض الاسلام والمسلمين الا ان يكون  
لديهم اريد اريد اريد اريد له عنده مثل قد لا يسلو له ويخوذ من الضرر  
كما اجاز ما لدخول دار الحرب لعلها اسير ويخوه فمما اجاز وراينا بعض العلماء  
المفتي يعم بفعله ابن الحجاج اخصها بوسعيد وما كان من شروطهم من امر مكرره  
قائه لا يثبت من ذلك الا ما كان يثبت في الاسلام ولا يفسخ من ذلك الا ما كان يفسخ في الاسلام  
واخصرها ابن ابي زيد وما كره من شروطهم لزم منها ما يوجب الاسلام وبطل ما سواه  
**قلت** ذكرنا القام في روايات اربعة فانظرها في التثبيات مع بينها وفيه سئل  
عن ابن زب عن الذميمة اذا ارادت النكاح ومعتها اهل دينها لزم السلطان ان يجبرهم  
على النكاح لان منهم لها من الظلم ويجب ان يمنع من ظلم بعضهم لبعض ولو ذهبت الى نكاح  
لم يجبرهم على العقد عليها **قلت** لانه ليس من النظام اذ قد يكون ممن لا يجبرونه  
في دينهم بخلاف الاول وفي احكام ابن حدي ان كان ما اتفق عليه عندنا وعندهم فزوجه  
النظام الذي يمنعون منه وما اختلف فيه اما عندنا او عندهم او عندنا وعندهم  
فليس من النظام الذي استعمل منه والامام محيى في الحكم بينهم او عدمه على ما ذكره في  
**قلت** ان تزوج رجل حرة فافترت لرجل انها امه لم يقبل قولها ولا يفسخ النكاح ولا يورث  
اقرارها راقا في ذريتها لانه اقرار على غير ما قال تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا رقبها  
ولا زوجيها لان اصلها الحرية من الاستعانة ابن الحجاج المهرية من تزوج في حال ردها يورث  
قولها فامته على دين ابيه **قلت** ولم يتكلم على نكاحها المنصوص انه يفسخ لان دينها  
لا تقرر عليه وحجج القمى على قول اصبح او حكاها عنه انها اذا ارادت الى دينها فانها حلت معها



مدة الاستتار **وقوله** اذا تزوج عشرة مجموعين ثم استلوا في نحو حيا منهن سنة  
فذلك اختار من الميثاق اربعاً واربعين فاجاب **قوله** ليس له الا اربع البواقي واحدة من قول  
اختر منهن اربعاً وفارق **قوله** فها هو الحديث ان من كان بواقي وبعضها من العوة  
الان له خيار اربع من الاموات فترط ان يختار الاحياء ان شاء اجازة النكاح فكما في  
الوصي المختار بعد موت الزوجة فكذلك الموصي قال وذكرها عبد الحق في كتابه الكبير وذكر  
القول **قوله** ويختار على مسئلة من خيرا ابتداء لخير دوا واما امره **وقوله**  
مسائل ولها نظائر تنطوي في الامهات **وقوله** اذا استلم عدل اربع اخوات قبل الدخول  
فأختار واحدة تكون لكل واحدة نصف من اموالها عند ابن القاسم وعلى مذهب ابن المظفر  
الفاصل انه اذا اختار من اكثر من اربع اربعاً لم يزد من فارق قبل البنا نصف الصداق فيها  
لحري **قوله** هذا على مذهب ابن حبيب وطا هو قول مالك الاشعري عليه فيمن فارق  
وفيما قول ثالث وكذا من تزوج رهنين فارتفعت عنها امرأة لفارق واحدة منهن ولا  
شي فعله فيها وفيها خلاف ايضا بنظر في المطولات **قوله** ابن رشد عن زوجه  
ابوها بكر او كبت في صداقها شرط المغيب على عادة الناس فجاب قبل البنا وانقصت  
المدة بكثر فاخذت بشرطها وحلفت بمحض جماعة من جيرانها ليعرف قول المغيب و  
نفسها ولم يكن في بلد الزوجين حاكم يثبت حدة المغيب والطلاق غير ان الامر مشهور  
في البلد قبل ما فعلت ماض ويطلب نصف صدقها وحال الزوج وليس عليها اعتدال  
لشهره امرها بالعترية بحيث لا يجعله اخذ امره وكيف ان يعذر الوصول للحاكم ليعرف  
منه هل يوهن شيئا من فعلها امره **قوله** اذا ثبت ما ذكره في الاتفاق من  
والطلاق للاسباب بالشفقة واخذ بشرطها فان لم يكن في البلد حاكم واخذت بشرطها  
وحلفت بمحض عدلين يعرفان المغيب والشرط فقد ذلك ولا يقال للزوج ان جاز ان يكون  
له مدية وان ارادت التزوج فينبغي ان ترفع الى الحاكم وتثبت عنده جميع ذلك وتكون  
للغايب قال لم يأت حكم بانقضاء زواجه وارحاله واجاب لها النكاح **قوله** ابن  
تزوج امرأة وشرط لها ان غاب عنها اكثر من سنة اشهر فامرها ببيعها ولها الفلوس  
عليه ما احب فجاب ثمانية اشهر ثم قدم فارادت اخذ بشرطها فقد اختلف فيها  
عندنا فقال بعضهم لها اخذ بشرطها واجب ما وقع في وثائق الباجي وابن الملقون وسأله  
ابن زرب في النازلة بعينها وما في سماع اصبح من النكاح ان ماتت المرأة التي تزوج عليها  
او فارقها قبل العلم فليها اخذ بشرطها وقال بعضهم لا اخذ لها ولم يستلها  
بين لنا ذلك فيما ارجح من القولين **قوله** بان من قال لها اخذ بشرطها  
بعد الحشو وليس بصحيح لان العلة ارفعته وما يبين من قوله ولها التلوم عليها اذا  
منظورة له لا يقطع تلومها بشرطها لان الشرط لا يخرج من يد هالوم الاقوام الزوج  
ولا يشبه مسئلة اصبح التي اشترت اليها لان القضا وجب لها بنفس التزوج وان

ما

مشت او طلقها لما اختار له من تزوج عليها تزهد فيها ورغبة فيما سواها وهذا البطلان  
موت وطلاق والقبض المدة في سدة المغيب لا يزوجها فيها بل قد يزني فيها ويحرم  
بعلها بل قد تشبه هذه المسئلة الامة تعاقب تحت العبد فلا يختار لنفسها حتى يعاقب  
فزوجها لا خيار لها لان العلة قد ارفعته وقد كان هذه المسئلة وموتها قول ابن تافع  
في المدونة لا قبض لها اذا قدم زوجها قبل ان تاحد بشرطها على ما رايه لبعض اصحابنا  
فلا يثبت في ما في وثائق الباجي وما سواه من القضا اصول مذهب العلماء المتقدمين وفي  
عن ابن عبد الغفور ان شرطه عليه في عقد النكاح ان غاب عنها اكثر من سنة اشهر  
الا في اذ اقرض الج فانه في ذلك مغيب عامي فغيب اكثر من سنة اشهر ولا تعلم غيبته  
انما تنظره اجرا لاجل في قلوب السنة الاشهر والعامي الى انقص الاجل الى ان  
يعقد عليه اذا خرج فامد ابعثنا يريد الج فان زادت على سنة اشهر اخذت بشرطها  
وقال غيره من شيو حنا سوا كان حريا او غيره لها اخذ بشرطها في المغيب ويحق  
بها له عليه وقيل لا يفتي عليه بعد ذلك لا يملك نفسه وقيل لا امره الاستمران  
خرج طابعا اخذت بشرطها وان خرج مكرها لم تاحد بشرطها ما اقام النفقة وان  
خرج اليهم في غير وصيفة من غير اكرام اخذت بشرطها لانه كالمتطوع بالخروج ابن عتيق  
ليست امرأة الاستمران في القرب كأمورة المفقود امرأة الاستمران لا يخرج ابدا  
اذا ان تكتصر او تعرف موضعه او لم يعرف الا ان يكون لها شرط في العينة وقد كان  
في الشرط كثير ويؤخذ من المفقود وعن سحنون وغيره المفقود والاستمران واحد وهو  
قوله الحسن وعنه احمد بن محمد لا تاحد امرأة الاستمران بشرطها لانه مكره على البقا  
لا يستطيع ان تنق لها بشرطها وبه قال المشاور ابن الحاج اذا لم يكن لامرأة الاستمران  
شرط في المغيب فلا خلاف انها لا تزوج حتى توفى نفقته او تنص طابعا ولا يردى كيه  
تنص وان كان مكي غاب طابعا او مكرها غيبة متصلة فلها اخذ بشرطها بعينه  
خلافه وان ذكرت الغيبة ولم يرد كوشيا او ذكره طابعا فرق فيها احمد بن خالد بين ان يغيب  
العد او يتعرف بالخروج وقد تقدم خلاف قوله من مسئلة المستغنة اذا سافر بعد زوجها  
وقيل معنى سنة فها في سفره عايق وفي الطر اذا غاب الزوج عن امراته مكرها في  
الشيوخ فيها خلاف فقال محمد بن عبد الله القوسي وابو عيسى بن ابي عيسى وابو محمد  
ابن ابراهيم الاصيل لا تاحد بشرطها في المغيب وعن حسين بن محمد بن نايل وابن الوبي  
وابن حماد وابن زهير شيخ ابن مغيث لها اخذ بشرطها وان لم بشرطها فان شرط  
عليه خرج من الخلاف وان خرج للعدو ومن غير اكرام فاسر فلها اخذ بشرطها لانه  
طابع وبه قال جميع شيو حنا قلت وقد تقدم الخلاف فيه **قوله** ابن رشد  
اذا شرط الرجل لزوجته ان لا يغيب عنها اكثر من سنة فيخرج يرد سفرها فاسره  
العدو واقامه يرد به اكثر من السنة المشروطة فليس لزوجته ان تاحد بشرطها وان



مسألة النفقة في الذي يجب له النفقة فخرج مسافر البعد...  
قال انفق المدة التي ينقطع فيها النفقة فيقطع امر من الله عن الرجوع في ذلك...  
شفعته وهذا اذا انفرد من الرجوع واما ان اسره العدو...  
الا ان احمد بن خالد قال فاخذ بشرطها اذا خرج مسافرا فاسره العدو...  
ظاهر المدة وفي الطرد اذا شرطت ان تخل في بيتها خلعت في مسجد بيتها وروى...  
وهو حسن والعمل وان تخل في بيتها حيث شئت وان ارادت ترك البيت...  
مصدقه بغير يمين يلزمها لم يجز في الغيب وحظر وجاز في الرجل والضرر...  
والزيادة ويقول هي صدقة فيما ادعت من الضرر في نفسها او في الرجل...  
والزيادة بغير يمين يلزمها والظاهر من وابق ابن فتحون ان التصديق في الغيب...  
دون تمام الحاضر عاملا لا زام خلاف ما تقدم وكان ابن دحون يقتضي بان من التزم التصديق...  
في الضرر فلا يلزم الا بالبدنه ذكره ابن رستم عنه في سماع عبد الملك بعد ان تقدم من قوله...  
انه لا اختلاف في اعمال التصديق في الضرر اذا لم يكن شرطا في اصل العقد واختلف...  
اذا كان المثل بشرط التصديق في الضرر في اصل العقد فروى عن سحنون انه قال...  
الحاق ان ينفق قبل البناء فان دخل فلا يقبل قولها الا بيمينه على الضرر وفي الخاوي سئل...  
ابو الحجاج بن المأمون عن زوج ابنته بكر اياها غاس عنها زوجها قبل دخولها بها فاذا ادعى...  
القيام بنفقة ابنته وتخلعه عنها وتطلقه اياها لكونها في ولايته فهل يقبل قولها...  
اياه على ذلك كالأخذ بشرطها او لا يكونه حقا ما لياها فانظر له دونها فاجاب انه يقدر...  
توكيدها اياه على ذلك اذا النفقة لا يجب حتى يدعى الزوج للبناء لكونها في مقابلة الاستمتاع...  
فاذا لم تطلبها فلا قيام عليه وحكي البعد ادبونه عن المذهب في الناشئ اذا منع نفسها...  
لانفقة لها لكونها في مقابلة الاستمتاع فكذلك هذه وان كان وقع في كتاب محمد بن الناصر...  
النفقة ولعلها اذا طلبت ذلك فلا يصح عندي قيام الاب الا بتوكيدها على ذلك واجاب...  
محمد بن يحيى قاضي المدينة ان للاب القيام بذلك دون توكيدها ليرفع نفقة بنته...  
خلاف الاخذ بشرطها لان ذلك مما يحضرها ولها استقاطه وكذا الامر عندي في النفقة...  
ان كانت مملوكة لا يقوم الاب بعد توكيدها اذا لها استقاط النفقة عن زوجها وتنفق معه ما كان...  
من مالها وكذا ان كان الزوج فقيرا او مريضا فلهما البقاء معه وان ارادت القيام...  
وتخلت ابوها اليمين المشهورة لكونها في ضمانته وعن بعض العلماء هذا الجواب صحيح...  
وجواب المأمون في اعتراف من حيث جعل طلب الدخول اليها دون ابيها والصواب...  
ان له جبرها على الدخول كابتداء النكاح وافعاله بها محمولة على الظن والساد فعد يرى...  
الشرط ليلها لزوجها وان لم تطلبه ولم ترده ولا نه بدفع نفقتها عن نفسها ولان النفقة...  
في مقابلة الاستمتاع ففيه منسوب من العوض فاشبه البيع وعوضه موقوف اليها لا هو...  
القيام والحال اذا اوجبت اليمين فكما لا توكيل لها في اعراض البيع فكذلك النفقة ولا فرق

70

بين

بين الامر وبين واما الشرع...  
توكيدها على طلب ذلك وليس لها استقاط النفقة مع غيب الزوج وهو الظاهر...  
توكيل لها فلو كانت فقيرا فلها النفقة معه اذ كانت غيبه ولا يقال للاب في ذلك لانه لو طلق...  
الخط من مال نفسه فشاكلة من مال نفسه مع بقائها معه او لم يفتقرها لطلبها ذلك...  
وتوكيدها فان قيل اذا طالب الاب ادي الى طلاقها فينفقها ذلك فيل هذا يريد على سائر...  
مالها اذا ارادت شيئا من مال الاب فلا يمكن ان يقال منع الاب من نفقات مما يتوقع من نفقة...  
فكذلك هذا **قلت** هذه المسألة في المعبر عنها هل يقتدر المحجورة ان توكيلها حقوق...  
نفسها في قضايا الزوجية او لا سيما جرمها فان تضمنت حقوقها فيما يجزمها في ذلك فلا خلاف...  
في طلب توكيدها وان كان يرجع الى امرها بما يتعلق بالزوجية فعليه الخلاق متى علم ان...  
لا تترك امرها لغيره او لها ذلك لما يقتضيه معاملة نفسها وقد اخذ ذلك من المدة...  
من النكاح الثاني انظر اليه في ذلك **وسئل** ابو القاسم بن البراء عن سائر...  
المهرية الى بلاد المشرق فاذا ماتت خمسة اشهر ولم يرد مهرها ولم ينفق عليها...  
من مال له حتى فقد ولم يوجد من ينفق عليها لاس من قريب ولا من غيره لا تسلف ولا غيره فقامت...  
ام الولد بحكمها وارادت العتيق فمال يباؤها شوهر او لا وهل يلزمها عتيق كالزوجة ام لا **قلت**...  
هذا العمل حقه بائنه ام ولده حتى اضلها وماتت وم سنفقته لها الا بيمينه بها فاذا...  
عدم ذلك مدرك امر بنفقاتها في النظر لمصلحةها من العتيق او التزوج ان ملكت له و...  
فيها لغيره اخذ الاسوس فان لم تنص للنكاح فزيت على خدمة تكونها من غير مشقة رخت...  
لغيره حادث برفع سنفقته او ما يبينها بعد هذه المدة وعدم اهتبال سيدها الجاهل...  
مومعه قضى بغيره لكن فعلا خير من تركه بحسب نظرك الاحتمال **وسئل** المازني...  
عن اثبت غيبه زوجها بعد دخوله بها وعدمه فلما خلعت استنبت حوائج قدر ثلاثة...  
دنانير ونصف وانما باعت بعد ذلك ولا نفقة ما فيها يجب عليه من ماضي المدة فهل تطلق...  
من الاثنا ويقتل قولها او يقيم حتى ما كملها فحينئذ تطلق **فاجاب** اقرارها بالثبوت...  
تركه فزوجها مقبول ومصدق في ذلك ثم ينظر فيه فان زعمت انه امرها ببيع ذلك وسفقت...  
في غيبته صدقة وان لم يامرها ببيعه فان باعته بغير حيازة حتى يبرأ ولو كان حيازة...  
رد البيع وبيع في النفقة واستأنفت الاتفاق من يوم الرق فاذ فرغ فحينئذ تطلق عليه **وسئل**...  
ابن الصابط عن زوج ابنته وكبت المداق والتفقد والعقد بشاهد واحد وغاب...  
الزوج قبل البناء وقد وطب الاب لتمام النكاح بشاهد آخر وانكر العقد فما يكلف...  
الاب لقيام الشاهد الواحد على العقد ام لا **فاجاب** لا يمين ولا يثبت النكاح الا بشاهدين...  
**وسئل** ابن البر عن غيبه عن بنته من اقر بيمينه الى البلاد المشركه من خمسة اشهر...  
ثم ذكر انه دخل بلاد اليمن ثم انقطع خبره ولم يرد رجاؤه من موته وسن الابنة عن غيبته...  
بحواله من عام فطلب الزوج فخطبها ابن خالها وهو كفت لها في المال والدين والحسب

بين



وقد كان الأب خلف دار سكنه وحجرة بازائها كروها درهما للبر نشر والطفلة المذكورة  
تسكن مع أمها في الدار وكل من عند شقيقها حسيبة في الأعوام الماضية وقد أراحت  
الأم والأخ إلا أن تزوج الابنة إماما من أهلها أو من غيره فقد أدت الأب على الوجه المتعارف  
وقد كان الأب خلف ما من حرج أن لا يولد من أولاد خاله الصبية ولا يعطى فضل جوارحها  
الطفلة من ابن خالها أو غيره أم لا وإذا زوجت من الأولاد فحسب الأب في عينه أم لا  
ليس يعطى **فأجاب** مذهب مالك إذا بعد شقيقه الأب وحياته ومكانه معروفاً لكن  
يغدر واستلامه والبيت بالغ فالإمام يزوجهما وقاله الشافعي وقال عبد الوهاب لأن  
بعد الغيبة يضرها فاشبهه العضل ولو عضلها بالخصم لزوجت عليه فكذا غيبته فعلى  
هذا تزوجهما عليه ليس بالنيابة عنه بل الضرر الذي أدخل على البيت فإذا زوجها الحاكم فلا  
حسب عليه فإذا كان ابن الخال كفواً لها لا يوجد مثله لها طالعاً في كل ما ذكر زوجها من أحوال  
للمنفرد واللاحق بينهما وتزوج خير أبيها **قلت** هذه المسئلة أصلها في المدونة ومضى  
على ثلاثة أوجه مفقود وغاب محقق غيبته بعيدة نارة ينقطع في تلك البلاد وليست طهراً وإنما  
لم ينقطع ومسئلة المدونة هي الوسط والآخر فالوسطي حصل فيها ابن رشيد أربعة أقوال  
والآخر لا خلاف أنه لا يثبت عليه فيها أن كان ينفق عليها من ماله ولا فقولان الأول أنها  
تؤلف هل هو كسر أو الحذف أو لا وما إذا خيف عليها الفساد فاتفق المتأخرون على  
نكحها وتأتي بعض أحكامها وجعل المازني غيبة الأب على ثلاثة أوجه قريب الغيبة  
بحوالع أيام فلا خلاف في عدم تزوجهما في غيبته وإن وقع فتح زوجها الولي أو اللطاف  
ومو في الواضحة والثاني أن يكون أسيراً أو فقيراً أو زوجها الإمام لعلم خلاف إذا عتق  
عنه وإن أمن الصبيعة ومضى بفقته **قلت** وتقدم قول ابن وهب قال الثالث  
الغيبة البعيدة كافر بنية أو طهية من مصر فيها أربعة أقوال وذكرها على وجه آخر  
كما ذكر ابن رشيد قال ولا خلاف أن قطع عنها النفقة وخيبتها عليها الصبيعة أنها تزوج ولو  
كانت قبل البلوغ **قلت** يورث وسنها عشرة أعوام فالتزوج وحكي غيره الخلاف ولو  
أجرى النفقة وعوزه **وسئل** السجوري عن غيب عنها ابوها ومي بكر وعجى  
عليها الصبيعة والفساد أن لم تزوج **فأجاب** سبب تزوج على هذا المكان ولا ينفق  
أبوها ما ذكرت **قلت** ظاهره ولو لم تنظر غيبته وهو ظاهر لعلة خوف الفساد  
أيضا عن ابنه قبل البلوغ وتكاف عليها الصبيعة والفساد فهل تزوج بوضاها أم لا  
صفة استبدانها وهي غيبته ولو لم ينفق عنها زوجها رجل ما مودة كوليها أم لا **فأجاب**  
إذا ثبت ما ذكر زوجت بوضاها وكانت بنت عشرين سنين ونحوها ويؤلف نكاحها فاض مانو  
أو رجل كذلك **وسئل** المازني عن رسم كتمه بعد سقوط الافتتاح قال القاضي فلا  
أين فلا حصن من مقام عنده فلائنه بنت فلان وأحضرت فلان وفلان وفلان فشهدوا  
عنده أن فلان بن فلان غاب عن زوجته فلائنه من مدينة قفصه منه ست سنين إلى

هذا الحديث في الصحيحين  
والصحيحين في الصحيحين  
والصحيحين في الصحيحين  
والصحيحين في الصحيحين

حجة الإله ليس وإن أحمد المدعي بعينه غير مرفوع من الدخول إلى قفصه وإن زوجته حجة  
على الزوج وإن عليها المصرة في بقاياها غير زوج وشهد عنه فلان وفلان أنه فلائنه الزوج  
حاجة في طلاق زوجها الرغبة الشديدة فقبلت شهادتهم لأنه لم ينعقد وأجرهما عند  
برسم العدالة وقبول الشهادة فلما أثبت ذلك حدى القام للزوجة سألني أيقاع الطلاق  
ونصت سبيلها من عصمة زوجها ونظرت في ذلك كما يجب ورأيت أن أعدل إلى الإله ليس  
يتخذ ولو جره شق غير رخصة لبعده المكان وإيقاع الطرف وعدم القام بذلك وقلة  
من يعرف خطه وينقل عنه شهادته فاستشرفت في ذلك من أتى به من أهل العلم فافني  
في ذلك إذا غاب أحمد عن هذه المرأة المذكورة وهي محتاجة إلى الزواج وحرف على العلم  
كما شهدت البينة نطقاً على زوجها لا خنياجها إلى زوج لا سيما إذا كانت حديث السن فقبلت  
قوله في ذلك وضرب أحمد الغائب أحلاماً بعد أجل وانقضت الأحكام وتلومت أيضاً بعد ذلك  
وانقضت النكاح ولم يات له خبر وأح القام للزوجة في إقامتها المصرة أدركتها فاستقرت الله  
تعالى وأوقعت عليها طهية واحدة للغيبة المذكورة تدخل طهية المدة من زوجها أحمد المذكور  
وبعدت بذلك وانقضت بعد أن تقصيب فيه الواجب عندي كما يجب واموت بكية هذا  
الكتاب نظيرتين أحمد مما يدعي أن أحكامي عدة الحاجة المي والآخرى بيد القام للزوجة  
سنة لها وحجة لليوم ولما بعد من الأيام شهده على إقامتها القاض فلان بما نسب إليه هذا  
الكتاب بعد أن فري عليه محض شهوده في مجلس فمناية مدنية قفصه وامرهم بالاشهاد  
عليه وهو القاضي حينئذ عليها وعلى سائر علمها وذلك في يوم كذا وكذا التاريخ على ما هو عليه  
**فأجاب** بقوله أما الفتوى التي تقدمت من نفاذ عارفاً ما صول الشك في مستقبل  
ما عبا علوم الشريعة وأصولها وفروعها فمعه في هذا الزمان لكن اقتصر على من ينتمي إلى  
تخصيص ويرجع إلى دين طاهر عن الهجوم في دين الله بغير تحقيق معتمد على الاستدلال المستطورات  
للأئمة الماضين رضي الله عنهم فإذا أفتى وأحال عليهم سعدت عن نفسه باب الطعن وحسم  
مواد التهم والقبح أجل أن الأمر كما قال مالك رحمه الله من معنى حازر من بقي قصارى الخبر  
الذي في هذا الزمان أن يضبط قول مالك وأصحابه في هذه الدواوين المشهورة المتداولة فإذا  
عاد الأمر بالعلم أن أبا الزمان في غيرون كلامهم ونكاح القومهم انفتح باب من الجبال لا يرق  
واسع من الباطل حرق لا يورث ما علمت أن أحد من الأئمة الذين أدركت وأخذت عنهم فقط  
نقوه بأن يطلق على غيب دخول على زوجته ثم غاب عنها وله مال ينفق عليها منه ولا سيما  
حال العصمة ستوف الضرر واللاحق للنساء من جهة عدم الوطئ وهذا كتاب الله تعالى وقد  
نطق بأحكام المولى لم يسبح بما قل من هذا المقدار في أشد الضرر ولم ينفذ الشرع  
في ما كان عمر رضي الله عنه سأل النساء في الحديث المشهور لما سمع المرأة تنشد نكاحاً  
هذا الليل وأسود جانبها الشعر المتدلى والقصبة المشهورة وفيها إشارة إلى حكم الأئمة  
ولم ينقل عنه أنه خلق على الغيب المذكورين نسائهم وبلغ هذا الحال لا يشاهد ما سمع من السعيد

هذا الحديث في الصحيحين  
والصحيحين في الصحيحين  
والصحيحين في الصحيحين  
والصحيحين في الصحيحين



ولا احد من الصحابة طاعة لهذا ولا وجهه امرأة منه وصار هذا كالا جماع من الصحابة ومن تبعهم  
بعين سبيل وقت للاصوليين والفرعيين الفاها قد استقروا فيها الاجماع على وجوب  
ما ذكرناه وما ذكرناه من الاستقراء اوضح والبعيد عن طرف الاحتمال وان وقع في فساد الحكم  
مالا لا يقدح في راجح باب اخر المولى متعدية الغيبة بانه سبحانه انه لا يطاق ظالم في غيبته على وضع  
حق امره ثم مع هذا ان الشرح لصاحبه له في العصة وامر به المدة المذكورة ثم لم يطلق عليه  
وقد سبق منه العدة وان بالحيث في غيبته فاذا انزل عنها ما ذكره فصلك المصنف فطلق عليه اذ الشرح  
ومن اطلع على ما قاله الامية فيه اذا سمع من المصنف من وجوبه مع كونه متعدية في اصل  
سمية من العدة وان لا يبينها الا بعد حصولها من الزوج موكد مما اشترنا المسير  
والعجب ممن يري ما تكاوا محابه وفي ابيه عنهم في الكتب المشهورة عنهم يقولون ان من  
وطى زوجته مرة واحدة ثم قطع ذكره فانها لا تطلق عليه وتبقى على ما كانت الايام والليالي  
وان اثنى عليها من الشباب ولا كتمان وهي تشتغل نار من الشهوة فلا يشك عاقل في طوق الفسق  
بها فكيف وهذا امر ومقطوع به لا رجا في زواله وان تزوج من غيره بالحقاق فان هذا  
قد يطلق عليه في قول شاذ على صورة فان هذا الماراه للقطع على ما يبيد الضرر وانه  
لا يوجب زواله ولا يترتب من الزوجة عودة الى ما كان وهذا العنن ضرر بواله اجملة  
ومعلوم ان المرأة تلحقها الضرر غالبا في الزيادة على اربعة اشهر على ما اشار اليه القليل  
عمر حتى انه عند طهارة العنة لم يتيسر ولا يؤمنه في ترك الوطى فلهذا اريد على اربعة اشهر  
اشهر وان اضر بالزوجة فقد ايسر على فرق ما بين المسئلة بسبب طبيعي  
وسبب اختياري فليكن من الجوز ان يكون الرجل منه من العودة الى قراره مؤقلا  
او اعتقلا عن ذلك وصره واعتقاله يوقع عنه كونه متعديا في ترك الوطى باجماع من المصنفين  
فاذا ثبت كونه غير متعد فليقل بقوله قائل انه يطلق عليه وجهه والاشارة اذا اصابه مؤقلا  
وموهم مع زوجته ومرة به الايام واحاطت ببيته وبين الوطى فصل يطلق عليه وهذا علم  
لخاص العام ان الحكم في سائر بلاد المسلمين وفي سائر الاعصار خلافة وهذا ايضا مشهور  
في سائر الامصار كثرة الاسفار واختلاف اشهر الغيبة في المقدار ثم لم يجعل من احد من فقهاء  
المسلمين ولا فضلاءهم الطلاق على غايية مجري الاتفاق ولم يقصد اليه احد من اهل جليل بيته  
وبين الوجوع الى اقراره فلو ان هذا اشار الى انه ثبت عنده ما يدل على قصده الاضمار  
بالغيب الى اجل مجرد الغيبة على الاختيار لظهر فيه نظر اخر وان راي اشارة بعض المتأخرين  
في هذا العمل ما قلناه من مراعاة قصص الصور اما بقرب بيته حال او تباعد على غالب فان راي الحام  
في قضيتهم هذا المعنى قلنا فيه نظر بطول واما ان يقول على الطريق الطلاق بمجرد الضرر  
لحق المرأة من عدم الوطى غير ملتفت لكون الزوج ممنوعا من القدوم او حال بيته  
وبينه حائل او غير ذلك من الضرورات التي لا موضع من واما حاكم مجرد الضرر خاصة  
دون بحث عن شيء مما اشترنا اليه ولزجت عليه لا طلع على ما ينبغي فقصص الضرر فان حكمه

بالحكم

40  
على ما يوجوه المذكور ولا يوي له من ذلك غلط ظاهر لم يسبق اليه سابق ممن يقول عليه  
في ذلك في هذه الاشارة التي اشترنا اليها اجتناب الغيبة على موضع الغلط ما ذكرنا ان العوا  
في ذلك على الزوجات مع الزوجات ومعلوم ان من يخلو مع الزوج على ان الزوج ليسافر  
لا يتطلب الامر راق في سائر الافاق ثم اذا غاب لما من مسافر يغيب ويروي ما به الله صالح  
وهذا اوضح من ان يحتاج الى الطناب وقد اوبنا ان استقرا الاجماع عن الصحابة وطريق الاستقرا  
عن اهل كل عصر واذا بلغ الحاكم في الموضع هذا المبلغ فلا يخشى حصوله عن بعضه بل المعاني  
على بقاها مع الزوج الثاني مع وقوع الحكم على غيبة ما ذكر من الخطا كالمعاني على الرضا فليست  
الله سبحانه من يطرده ذلك ولا يبيد رايه في هذا الحكم ووجه الى الزوج الاول بعد الاستقرا  
من ما الزوج الثاني ان كان الامر كما كتب لنا في هذا السؤال والاعمال في الطلاق على الحدود الضار  
اللاحق لها ان كان الزوج باذي العدة في احوال الغيبة وهذا ايضا في الكتابة للحاكم بقصير  
لانه دلر عن الشهود الاولين ان فلانة تتحاجم الزوج وعليها ضرر في بقاها بل الزوج  
وهذا كتابية عن الحاجة الى الوطى في الظاهر ولكن من شرط التسميم ان يقول المبيد  
انها شكت اليها الضرر بذلك فعلمنا صحتها واما قولهم عليها مضرة وهي لم يشكها  
فان ذلك لا يقع ولا يقول عليه وكذلك قول الآخر انما واغيبه في فراق زوجها الرعية  
المشردة وقد يوجب الانسان في الشيء لا يطلبه حيا منه وعلمه ووضعه وقصاري ما في الشهاد  
البيات الرعية دون طلب بايقاع ما رغب فيه ثم لم يذكر وان طلب العراق لاي  
علة طلعه وهذا انقصا من ناحية الكفاية وان كان المراد بما اشترنا اليه من المعاني  
التي هي قسمة هذا الامر ولكن الاحكام انما يجب ان تورد بالخصوص واما الحديث والرمز  
باللفظ اليسير الى جملة ليس في الكلام ما يقتضيهما فتشغل قوم اخرين فليبدل بما ذكرناه  
وليسطر في الحكم والفتا وما قلناه فيها والله يعلم المفيد من المصلحة **قلت** ما ذكره  
في القول في السادة في مقطوع الذي ذكره الخ ايضا فيمن اعترض عن زوجته بعد ان اصابها  
مرة ورد شيخنا الامام لتحقيق دوام الضرر في مقطوع الذي دون المعنوي اذ لا يتحقق  
دوامه وهو الذي اشار اليه الشيخ في هذا الجواب والله اعلم ويؤيد ما افق به الشيخ من  
عدم الطلاق ما ذكره في المدونة في قوم غابوا عن اسان والفاوا بها قاله يكتسب اليهم ما ان يتركوا  
او يبعثوا سائرهم او يطلقوا في سماع عيني اذا اقام في سفره الستين قاله قريب في ذلك  
يدل على انك لا يمشور عليه في شهوة مجرد شهوة الجماع حتى يطول جدا او ينفذ انقطاعه  
فيكبت اليه ومما يستدل به في السير والمفقود وغير ذلك من المسائل التي يقتضي الاضطراب  
مع طول المدد والله اعلم وكذلك قول من سر من العبادات لم يسهل عن بقله وفيه له اما طست  
او طقت واختلف المتقدمون بما يقتضيها فيلزم من اربع ليا لان له ان يتزوج العدة  
وفي دليله من ثلاث لان ذلك من احوال النساء وعكسه اذا شكت كثرة الجماع فاحفظ لاني  
انما كالمستباح في حال ما ذكرت عليه حكاية ابو عبد الله في الغالب وفي الاستعانة في الرجل

حب  
وعلى ما يقتضي الرجل والمرأة



على المرأة من الطاع باربع مراد في الليلة واربعه في اليوم **فصل** في النكاح  
له ولدان وزوجه في ما منعه نفسها خوفا على رضيع من ماله انه لا ينفصل  
تصل لوجود امرها معها وليس هناك امتناع وبه حاجة الى النكاح فله ان ينفذ نفسه  
للولد وما يلزمه من نفقة ابنه مع فقوه وهال اما المسكنة معها **فاجاب** انه لا  
فكرها لنفسه في الاوقات المعناده للناس في ذلك فليس لها منع نفسها منه فالحكم بان  
بغيرها اما في جسد ما او بصرفها او معها من شايء صلب الما وقت الشئ ولا يمنع له  
ومثل هذا لا يقوم به واحد فاذا كان امره اوفق اما عليها مرة واحدة اما لئلا  
فليس عليه في هذا صيرور واما اعتذارها برضاها الولد فقد روي عليه السلام انه لا يصدر  
بالطهر في هوراف بالليل وارجح به ان يصدر وانما يقال ان المادي والدين يوقفه فان عزل  
عنها باذنها لم يصح ان شاء الله فاعتذارها بالطهر غير مقبول واما على العادة غير مانوع  
فان منعه كما فيه حديث شاذ يدرج في الصحيح عنه عليه السلام قاله اذا ادعى الرجل  
لزوجه الى فراشه فابت من ذلك لعنتها الملائكة حتى تصبح فن له طاعة فليست  
الله وعلم هذا مفروم في كتاب الله فقال واللاتي يخافون نشورهن فغطوا من الاله واما  
تركها الاغتسال وتضييع الصلوات فقد عرفت على احدي معصيتي اما تركها الصلوة  
التي تؤدي صاحبها الى القتل او ترك حق زوجها الذي عظمه عليه السلام فليست امره تعالى  
ولا خبر في فعل احد الامور لكن قال تعالى فمن تاب من بعد ظلمه واصبح فان الله يتوب  
عليه وقال لمن جاءه موعظة من ربه فانتهى الآية وقال تعالى ولوا هم فعلوا اما يعظون به  
الاية كل ذلك ترغيب في طاعة الله ورسوله وتخليد من مخالفة فيما املأه الله وحققه الولد  
انما هي على من يطعمها وان لم يطعمها وقد روي عن الروجه فلا تركه عليه في ذلك وهو الذي  
من فقوا المسلمين الا الذي يرضع فعلى امه رضاعه في غسوا به مع قيامه بنفقهها  
ابو عمران وابن عبد الرحمن عن تزويج بكر امن ابها بما في دينار والعادة الحارمية امر  
اذا ابتدئ الزوج هذا العدد ان يعطيه الاب مائة وخمسين دينارا ثم مات الاب ولم يبق  
للزوج قبل البناء بالبت ثم دخل بها ثم فارقتها فطلبت منه الما قان فطلب الماينة والحسين  
لاجل العادة وعليها العقد النكاح فله ان يحبس على الزوج الماين ام لا وهل تنبئ بركة الاله  
بالمائة والخمسين ام لا **جواب** ان ذلك سبعة الماين ان لا يكتب الزوج ما سئل الماين  
اعطا الاب مائة وخمسين يكون ملكا للزوج يدفعها اليه عينا او عروضا بها فهو فاسد  
فكل وبقية بعد تصدق الماين وان كان الما يعطيه الاب ليجوز ان ينفذ النكاح جازا وللزوج  
القيام بذلك واما مسئلة فذلك فقد مات ابو الزوج وزوجه بالبناء بها فلا قيام  
بعد ويلزم الماين ان جميع صداقة **فصل** في تزويج ابنته مائة دينار  
على ان يشورها الاب مائة دينار جازا ولزوجه الماينة فان لم يكن عنده اشبع بها دينارا  
اذا قال له الاب له من الشور كذا او كذا **فصل** في تزويج امولة من

في النكاح  
فانما هو  
في النكاح  
فانما هو

وله ابنتان ادعى الاب ابنتا فلانة وقال الزوج بل الاحري ولم يسم الشهود المكروه فاجاب  
لا يثبت هذا النكاح حتى يتفقا على واحدة معينة ولا يسم عليهما وعلى الزوج نصف الصداق  
لا يملك قامت عليه بيته واختلافهما في عين المرأة لا يخرج الزوج من النكاح ولا بد من معرف  
الصداق **فصل** هذه نظائر وظاهر المدونة ان لا شيء لها قبل البناء مسئلة البت  
واما في عقد بين ولم يعلم الاولي منهما ومنها مسئلة اذا زوج المواة كالأحد من وليها  
من رجل ولم يعلم الاولي منهما ومنها مسئلة المحرمية السلم وعنده عشر سنوة فاحرازها  
فارق البواقي واختار واحد منهما او صغيرا كان فارضتها امرأة ومن رضاها  
الى غير ذلك **فصل** في الزواجر عن زوج ابنته البكرية بحجره وحدها عليها الحجر  
البناء وحجرها لهما زواجر بشيئة لها واشهد الزوج ان يحدت يده ليقسم به بوجه  
ثم اراد الاب اخذ ذلك خشية بقر الزوج في ذلك ولم ترض البنت ولا الزوج بذلك  
وقال اخذت يدي لا تمنع مع الزوجه والصداق كبير وفيه الاسباب زهيدة  
فقال الاب اخذه بعد التسليم **فاجاب** ليس ذلك له وسئل البر عن  
النكاح الموقوف وموادا زوج ابنته البالغ الرشيد الغائب عن حال العقد فقال المذهب  
فيها ثلاثة المصحة والطلاق والفرق بين ان يجزى بالقبول فيصح وان بعد ما يبينها اما  
بعد الولد او لتأخير الاعلام لم يجز ومنع قبل بطلقة ويثبت بعد وهو في المدونة قول  
مالك الذي عليه اصحابه ولورد الولد النكاح فسخ بعين طلاق ولا يثبت الى قول والى  
الزوجه ان الولد لم ينفذ عقد الاب ولا قول الزوج الثاني ان الولد رضى بما فعل الاب  
من التزكا الا ان يقوم بيته بشيئ من ذلك فيقض لها واحاسب البرجيني بان الولد  
اذا رضى بالقبول فالنكاح جائز ولو مد طول الزمان لا يصح النكاح هذا المعروف في المذهب  
وعن سخون القريب اليوم وعنه وان علم رضى الزوج ولم يعلم الشهود وقرب رضاه او  
فلا يصح النكاح اذ شوط الصحة رضاه بما يقرب فاذا لم يثبت فلا يصح ويجزى الرضى  
حصن الزوج لا طعام الطعام وتقضية على الاهلين والمعارف وهو غير منكر وهو راض  
مسلم وهذا اذا كان الطعام يقرب العقد ودعوا الاب من ترك الزوجه لان الاب لم يركه  
غير فادح لان خلال العمدة بعد ثبوتها لا يكون الامن الزوج او بواكته ولا واحد منهما  
ودعوى الرضى عليه بذلك دون شهادة لا تؤثر في فسخ النكاح اذا ثبت رضاه به فرب  
العقد بشهادة كما مر في المدونة من زوج ابنته وهو حاصرساكت الى اخوه قال شيخنا  
لا يثنى فيه الخلاف من السكوت هل هو كالأول او لا لان النكاح هنا لم يحصل اركانه بخلاف  
اذا زوج وهو ساكت ومعنى عليه زمان يمكن ان ينكر فلم ينفذ فيه الخلاف المذكور  
**فصل** البرجيني عن زوج ولده وذكر في الصداق العمل على ذلك الصداق حلالا حلالا  
وتقريبه ذممه وعليه العقد النكاح في ذكر في الصداق نفسه ان الزوج دفع النقد  
عند البناء وبقي ذمته المهر وهو كذا وكذا دينار واجبا وحققا لا رما على الحلول عليه

في النكاح  
فانما هو  
في النكاح  
فانما هو



وحمله والد كما ذكر سبيله سبيل الدين الواجب والحقوق اللازمه **باب** في  
 اذا التزم دين الصدق فالقصد اخلاصه الروح منه ومخارجه ذمة الاب فستفهم  
 وبعد وفاته كما ان الدين اللازمه لان عليه الحق بالتمكاح ولا اشكال في هذا والقصر  
 الثاني ان يلتزم عنه على سبيل الجمالة بلفظها فله حكم الجمالة والثالث قوله انا ضامن  
 فله حكم الجمال او الجمالة فزان والوجه في هذه ان يسئل اليهودي ما سوره بعد احد  
 الوجهين صريحا ليه وان لم يقصر واشيا فهو على الجمالة العرف في الصدقات ويجوز ان  
 هذا السؤال ان كله حكم الفسخ الاول ولا شك ان الكاتب يجوز في الكتابة اذ ذكر في الاول  
 انه على وجه الجمال الذي انعقد عليه التماح بمقتضى اخلاصه الولد ثم ذكر بعد ذلك  
 ان الضد افي ذمة الزوج الى اخره وموتيا فقص على الصدق **وسئل** السيوري  
 عن شرط على الزوج ايجها من يدها وعليه عمدا الله وميثاقه **فاجاب**  
 اذا ذكر من كتب العهد والميثاق في الصدق منع من حرجها بالقبض ذكره ابن الموار  
 احتجاج يظهر مع المشافهة ابن الحاج قاله عليه السلام يحرم بالرماع ما يحرم بالنسب  
 ومؤجري على عمومه في تحريم المرفوعة وذوي ارحامها على المرفوع ولا يجري في المرفوع وذو  
 رجه مجرى النسب لان المرفوعة لا تحرم على ابني ولا اخيه ولا ذوى نفسه غير اولاده واولاده  
 ما سفلوا **قال** لا يمسوا بذوي حرم من الرضاع ممن يحل له من نكته على من  
 قال استثنى العلم من ذلك مسايل والاستثناء اخرج الله اهل الصالح للذخول تحت الاول  
 ولا شيء من المسايل المستثناة بدخوله تحت عموم الحديث والله اعلم **وسئل** بعض  
 الفقهاء عن ارضعت زوجها اطفالا اراد ابن زوجها من غير ان يتزوج حفيده هذا الاصح  
**باب** قال عليه السلام الدين للخلق وسئل السيوري عن المنظر لاجل من يحرم  
 ابنته او كذا العلة ونحوها من مفدمات التماح **فاجاب** دواعي الوطى كالوطى والوطى  
 الحرام خلاف والصواب التحريم في الجميع ثم اجاب ان قصد بالنظر للذة وهو محرم الام في قوله  
 ومنه هب المدونة الفراهة وقوله بالاباحة وكلها مالم لا يقصد الله والذة والذة  
 وكذا من نظر الى امراة فاراد تزويج ابنتها قال وتقدم في المسايل اذا اصاب رجل ذكر  
 ثم تزوج امه فانظر البخاري في التماح الاول فقد حكى عن ابن عباس انه يحرم عليه ولم يصح الرواية  
 عنه **وسئل** وظاهر جواب الشيخ انه بمنزلة الاسنى ولذلك اشار الى ما روي البخاري في  
 جزي فيه الاقوال المذكورة وكذا الحفظ للمؤنسي في مسئلة اذا وقعت يده على ولد الذكر  
 انه اجرها على مسئلة اذا وقعت يده على ابنته بعد ان تزود فيها ووجه تزوده ان الذكر  
 ليس بحال لانه ففحصها باناءه والنادر لا يحكم له الا من الفاسق الذي لا يتق الله وشأنه لا  
 المذكور كحال قوم لوطي فقصير الشهوة له عادة كما قال ابن رشد في مسئلة اذا قبل ذاك من  
 للوداع او جوزه لا يتوضا ولو التذلة لانه ما در ان يكون فاسقا لا يتق الله **وسئل** عن  
 بظامة ثم تزوجت هذه بعض علمان السيوري فقلت بهذا فهل يجوز لابن السيوري

**فاجاب** لا يجوز ذلك قال السائل ووقع في الرسالة للرجل ان يتزوج بنت امراة  
 ابنة من غيره ويتزوج المرأة ابن زوجة ابينا من غيره وما علمت الموقوفين المسلمين  
 فقلت في ذلك خلافا واختلا الشيخ المنع **وسئل** في رجل كلام الرسالة على ما اذا كان الولد  
 له والبنت قبل تزويج الام فحفل بكل واحد منهما ان يتزوج الاخر واما اذا حدث الولد او البنت  
 بعد الاب اما بونه او بطلانه لهذا الحفظ ان ابن يونس حكى فيه خلافا عن العلاء واطنه في ذلك  
 فيجعل كلام السيوري عليه وتحفل ان يوافق في الرسالة او يخالفه لعموم لفظها والله اعلم ثم  
 رايه ابن حبيب من قوله ما لا يجوز لابنك نكاح ابنة زوجك من غيرك كانت زوجتك بصينة  
 عصمتك ام لا كان انكاحه ابن يونس عنه فظاهره كالرسالة مطلقا قال ويجوز لك ان تتزوج  
 ما يزوج ابن زوجتك من غير ما او ابوها **وسئل** ابن ابي هريرة عن مديده الى  
 زوجته يريد اللذة فوقع على ابنته **السب** ان لم يستقر يده عليها بل رفعها  
 من ثوبه فلا شيء عليه وان استقرت او جذا بها للذة ولم يعلم بها حرمت عليه امرها ولو علم بانثته  
 ووضع يده عليها للذة فقد اتى امر اعظيما وقد اختلفت في ذلك فله ما لا يهل بحرم عليه ام لا  
 وروى في ما لم يلق مثله في المدونة اذا شرب الخمر في نهار رمضان جعل عليه الحد  
 وزيادة العرقوبة لكونه في شربة الازمنة وكذا ان شرب الخمر من ذوات حرم من هذا المعنى  
**وسئل** عن طلق امراته رجعية ثم تزوجها بنكاح جديد بشرطه في العدة ودخل بها  
 فيها **فاجاب** تزوجها رجعية وصادق لها الا لا اوله ويرجع عليها بالثاني فقلت وقد  
 يتحقق على مسئلة من عوض من صدقة طنا ان ذلك يلزمه ان كان قائما اخذه وان فاق  
 معنى او مسئلة من صالح في ذمة الخطا الثابت لها منه طنا ان ذلك يلزمه ولا يتحقق على مسئلة  
 من فسخ راسه به لا من مسئلة لان المانع من ذلك ينول حقيقة الغسل غير حقيقة المسح  
 ولا على مسئلة من نذر العمرة فجعلها حجة انه لا يجري على المشهور خلافا لابن حبيب لان ذلك  
 عند المانع لكل واحد حقيقة غير اخرى للموقوف بين الجز والكل وهذه الخاتمة في باب المسئلة  
 فقط فاذا اتى به مع غيره فلا يصح ذلك اذا الواجب عليه وقد حصل وموتية الرجعة على  
 المشهور فقط لان التماح موقوف على الرجعة وموتية به **وسئل** عن سائر زوجته ثم طلقها  
 وادعى عدم المسيس وكان بنته فليخذه منه الصدق ثم اخذت له ذات تزويج فقلت انظر  
 بالمسيس اخذ الصدق هل يرجع عليه بنفسه **فاجاب** كذا ينبغي ان ذلك له عليها قلت  
 بحكم هذه وان رجعت عن اقرارها لا يحق لادعيها اذا اقر بقبول رجل ثم رجعت فانه لا يقبل منه  
 في حق الادعي ويقبل منه في حق المدعي ومحملي ان يكون ذلك ما لم يرجع عن اقرارها كالحديث **وسئل**  
 السيوري عن نزل على بكوفات تزويجها فبعت الفاضل رسالة فافترق بالامرارة بعث اليه عدو  
 فمالوه فقال انما فلت ذلك لتزويجها ولم افعال هل يلزمه الحد ام لا يلزمه الا الادب **فاجاب**  
 اذا صح الاقرار الاول فهو ما حوز به والتماح معسوخ اذا تزوجها قبل الاستبراء قلت هذا ابو عبد  
 الثاويلين في المسئلة التي قبل هذا **وسئل** ابن ابي هريرة عن تزويج بكوافرت غلبا



او طاعة فطلب بالصدق فقال لا اودى الاصدق اذ ثيب فانوا عليه وقالوا صدق بك  
انك فلم يفعل واحدا من الامور **باب** هذه نازلة تركت به ويلزمه جميع  
صدقها المسمى ان دخل او نصفه ان طلق قبل الدخول قلت تقدم ما فيها وجواب الشيخ  
مضى على ما حكى في العنينة ان راي ولي فاحشة من وليته فيبيع سائرها اذ لو كانت عينا لوجب  
ذكرها وهو الجاري على التولية بغيرها ويخرج على عدم جبرها او اذا نكح ومنها ذلك لغيره  
من عيوب الزوج وتنقضي بغير ذلك وقد مر **باب** ايضا عند تزوج بكرا فقال  
وحدتها ثيبا واحدا في خيته بذلك هل يجوز من الجارية على النساء ام لا يصدر عنها فاحا  
اختلف في ذلك واحب اليانظر النساء اليها فان قلن الصلح جديد لم يقبل منه وان قلن قد  
فان زوجها ابوها او اخوها فعليه صدقها ورجع به عليها وان كان غيرهما فليطهرها ويخرج  
عليها به الاربع دينار **قلت** لعنه هذا اذا اشترط انها بكر عدرا او حلالا لاني  
لما حوت العادة ان البكر على العذر وعلى مذهب المتأخرين وعلى مذهب المتقدمين لا يضر  
ما يصح به في اجاب **باب** ان كان بغير اذن اهلهما فقد اساء ولا شيء عليه فان لم يتقدمها  
لشيء تقدمها ومنعت منه حتى يتقدمها وان كان قد ما بقيت معه ان كانت بحال الوطى قلت  
وعلى مذهب من يوجب تقدم ربيع دينار ينبغي ان يوجب لانه فعل محظور او يوجب الكلام هل يسافر  
من هذا الوطى لولا والمصواب الاستبراء الا نكاح استشهد لعنه مخرج فاشبه مسئلة اذا  
كان في بيته على حثه وخرج على وطء ما امر به ومنها مسئلة العمد ينكح بغير اذن سببه  
ويطأ قبل الاجازة وفيما نزل سمعون ودليل المدونة وقول ابن القاسم ومثاله هذه الامور  
شيا غصبه ثم استحق فقال مالك انه مضارع الرنا لكن لا اقول به ولا حتى كتاب ابن الموزني  
منع نفسها حتى يعوضها الصداق وله اصل في المدونة من مسئلة المكاتب اذا قطع بيعه ثم  
استحق بخصب **باب** السيوري عن طلق زوجته وانتهى بقوله ما في مثل اتي او  
كفر اتي ثم اراد تزويجا بعد العدة هل يكره ثم يزوج او يزوج ثم يكره وفيه خلاف عليها  
ان تزوج قبل التكميل ان يطأها قبلها وكيف لو كان ماله مخصصا لغيره لشرع ليحرقه الصوم  
ام لا **باب** لا يكره قبل النكاح واذا تزوج وجب الطهر من كسبه حرام كغيره الصوم  
قلت الاول الحارثي على المشروعة تفسير العورة وعلى ان الكفارة تصح قبل الحنث ومن  
يسير العورة بغير المشهور او يرى تقدم الكفارة بحوز النكاح قبل التزوج واذا خيف عليها  
بعد التزوج ففي المدونة غنم منه ويوجب مريد ذلك **باب** عن سألته الخواص  
او يعطى سبعا بغيره لاحد منهم وما حكمه ان فعل **باب** كره ما لك من اخذهم فافهم  
والصدق واجب والولد لاحق ويصح على مذهب من يكرهه ومن ابن القاسم سمعون يريان  
تولد ذلك اذ بالهم وهم من المسلمين اذ امانوا صلى عليهم ويعطون من الزكاة مع الصباغ  
ولا ينبغي لمسلم تزوج ابنتهم لما يخاف من قتلها في حينها فتبيع مذهبهم فتقتل ولم

مخرج من الزكاة  
في سبيلها

مخرج

يخرج به الفسخ الا في قول من يكرهه **قلت** تقدم هذا الفصل في قوى التوسل في تزوج  
الشيعية ويؤم على مذهب الحنفى الذي جبر شهادتهم وروايتهم جواز الاخذ منهم واما  
الاعطاء فعليه نظروا وقد تقدم لعنه الذين ما يد له على جواز نكاح او نكاح القابل بالجملة لان علماء  
المسلمين زوجههم وروايتهم ويؤم على من يقول ينكحونهم او فسقهم ان يجزى بهم على الاخذ من  
الخواص والاعطاء لهم **باب** الحنفى عن سبيعة تزوجت خارجيا جملا فلما علمت طلبت  
فراقه فقال ارجع عن مذهبي ولم يرجع اليه **باب** ان لم يثبت فرق بينهما لانه  
يخشى منه ان يستنابا ويغيبا دينها ولو كان من يكره مذهبها فهو ابيها ويحاط له بزوج اذا  
تحال له على احد القولين وعنه ايضا في تغيير العدة ربه فلو ان فعل القول يكرهه فلا ينكح  
حلفهم جمعة ولا غيرها قلت تقدم لا يخصص بوجهه وخلاف ظاهر في السيوري لا  
أبلغ به والاول اظهر وجاز على قوله اصبح في الفاسق المجاهر **باب** ابن ابي زيد  
عن زوج عبده من امته بغير مهر وكا اشتهد فقال ان اشهر فكل النساء كان نكاحا  
مشهورا فهو جائز وينظر في المهر فان شرط استنابا فهو فاسد فيصح ابد او قبل يثبت  
اذا ابتاع بصدق المشكوك ان لم يشترط وسكت فربو نكاح تقويقن ولها صدق المثل على  
الزوج وبوديه السيد ان كان ثور ووجهه في بطنه اليها لا يثبت زوجه الا ان يطول الزمان  
**باب** السيوري او الحنفى عن بليمة زوجت من مكاتب باخذها الموصية عليها  
وولاية اخيه **باب** عتقه مما عليها غير جائز ويصح ولا يفي عليها قلت تقدم  
هذا الفصل وما فيه **باب** ابن ابي زيد عن شهيد على زوجها شاهدة ان بطلاقة  
وهي تعلم بزورها هل يباح لها التزوج امر **باب** هذا لا يعرف ابدا الا على وجه  
ان تشهد وانه طلقها يوم الخميس وتعلم مي انها لم تغاقره فيه فهذا يظهر وزعمه قال  
كذا ينبغي ان لا تزوج قلت وعكسه ان تشهد عليه انه طلقها وهو يعتق بطلان  
شهادتهم وقد وقعت واخى بها شيخنا الامام ابو محمد الشيرازي رحمه الله وقد كانت منعته  
منه انه حوز له ان ينسوي عليها ويطأها اذا خفي له ذلك وضد قوله وهو يكره  
على مسئلة من راي هلاك شواله وحده وموت الحاضرة هل يباح له الفطر اذا خفي له  
ذلك وعلى مسئلة من حوز له مال فظفر بماله المجاهد هل يباح له ذلك امر لا اذ كان  
غير ودعية عنده ولم يخف على نفسه فجاءه وان خاف على نفسه مثل الفقير بعد رعي  
امواله مستتر في الذمة بالنسور والسرقه فافى شيخنا ابو محمد الذي كوز جواز ذلك  
فكان يبيع الفقير اخذ امواله الطلقة كيف ما تاني وكان شيخنا الامام رحمه الله منع ذلك  
ابدا خشية ان يطأ عليه في ذلك الصلح وهذا الذي شافهته منه ثم يلقى عنه امته  
رجع الى جواز ذلك وهو مسئلة المخطور الى اكل مال العوان خاف على نفسه القطع ايحت  
له الحية والاجازة اخذه واما ان كان عنده ودعية فهل يسعه اخذها وفيه ستة اقوال  
حكاه ابن رشد في الشرح وذكر ابن بونسل اكثرها حيث تكلم عليها في المدونة من اخذ الودعية



السيوري عن تزوجت وهي بكر فافترت وهي بالغ انها اما ما اسقط  
كارها والصدوق خلف في ذلك **باب** اذا ثبت زوال البكارة فزوجت وانما السفيه  
ما ذلوت لغولته استأطحت وجب والكلام بين الزوج والاب فان اثنوا ب ذلك خلف  
وان افتردت واجاب ابو عبد الله بن عجمه في المسئلة وقد زيد في السؤال موت ابها  
ورجع الحكم اليها فقال متى اقصت بعين احتياها وعلم ذلك من حالها لم يخط للزوج شي  
ولا يجبر على البناء عليها ان كانت الصدة قد خلفت واجاب عن مما ان شرط البكارة  
وظهر غيرها فزوجها ما ان يدخل ولا يخط عنه شيء من الصداق واما انه يبارق ولا شيء عليه  
من الصداق **باب** هذا نحو ما تقدم وهو عندك يتزوج على طلب توكلها في حقوقي  
الزوجية وتقول قولها انه لم يظاها او يظاها اليها النساء فعلى هذا يجري اقرارها وما ذكر  
بعد ذلك كله **باب** عن امرأة المتفرد اذا اعتدت اربعة اشهر وعشرا  
استبغ لها ان يقع على الزوجية وان تبدل لها في التزوج تزوجت فقال نعم وليس ذلك  
ظافرا وهي في العدة ما لم يتزوج لانه احق لها ان تقدم بعد تزوجها ما لم يدخلها قلت  
وكذا على من يقول بقوت بالعقد وعلى من ذهب ان نافع انها خرج من عهده وان قدم  
لها ان يقع على الزوجية **باب** عن تزوج مبيعة على انها عذرا فوجدها ثيبا  
**باب** هذا متى لم يخ الزوج الوطى وشي يدخل على المرأة وهي لا تشعر املها  
الصعد لفقرة ولعب واما في الكبر من تكرر الحيض فذلك كله الحيضة ويؤيد الجواب وليس  
بجيب على كل حال قلنت في الحال فلما تقدم لان رشد وغيره ان العذر اذا استمر طويلا  
وهنا ان قدم ما عيب يرد به على كل حال وقد مر الكلام عليها **باب** عن تزوج  
امرأة في شك من صحتها بعد ايام يسيرة وقد خرج يوم التزوج ضيقة ووقع ما تقدم  
فهل يفسخ امرها وهل يكون الصداق من الثلث بعد استيفاء المرأة اية مسها ام لا اذ ادعى  
ذلك الورثة وقد اوصى بوصايا **باب** هذا كالحج في الحرم وخروجه من مكة  
لا يوجب محبة واذا دخلها دخول اهنة او ادعت الامانة قبل قولها ولا يمين عليها  
وان كان التكليف وقع فاسد او لو وجب عليها الميمن لكانت على الباطل اذا ادعت وانكرو  
الزوج ان يخلف ويوقف الى البلوغ فلما كان القول قولها على كل حال ولو كان حيا فاجري في دعوى  
الورثة والذي اراه ان يكون لها ربع دينار من راس المال وبقيته الصداق من الثلث وان  
كان موصدا في المثال كان الزايد ومبيعة لها من الثلث اذ لا تورثه قلنت هذا قول القوم  
ومذهب المدة وانه كله من الثلث مبد او وقع للمبيعة ان تملكه من راس المال وان كان قد انكر  
وجوده في كتابه وفي حراز تكاح المدينين ثانيا الفرق بين الحاجة وغيرها والمرضى على اقسام  
ينظر في الامانة التي وعده **باب** السيوري عن وطى المرأة في دبرها فاجاب  
لها منعه وله هو ان يمتنع ايضا **باب** ابو محمد عن اتيان النساء في الحلال المكروه ايضا وما  
صح من مالك فيه وكيف لو كسل ولم يترك الاعتسار **باب** قيل انه يعتسل ووطاها

هذا هو الجواب  
فيما اذا كان  
المرء في شك  
من صحتها  
بعد ايام يسيرة  
وقد خرج يوم  
التزوج ضيقة  
فهل يفسخ امرها  
وهل يكون الصداق  
من الثلث بعد  
استيفاء المرأة  
اية مسها ام لا  
اذ ادعى ذلك  
الورثة وقد اوصى  
بوصايا

هذا هو الجواب  
فيما اذا كان  
المرء في شك  
من صحتها  
بعد ايام يسيرة  
وقد خرج يوم  
التزوج ضيقة  
فهل يفسخ امرها  
وهل يكون الصداق  
من الثلث بعد  
استيفاء المرأة  
اية مسها ام لا  
اذ ادعى ذلك  
الورثة وقد اوصى  
بوصايا

في ذلك



له مباح فلا يباح لها ويعينها على معصية وان كانت نصرانية ففي وطئها خلاف مما هو عليه في الكفا  
مخاطبون بالزوج ام لا وقد اثار الى هذا المعنى في مقول المدونة في صاحب الشجة والمساكن  
يريد ولي زوجته ولا تمامهما واثارنا الى هذا المعنى من تقرره من صاحب الشجة  
**قوله** يلزم على قول ابن وهب الجواز مطلقا وان ادعى الى ان ينتقل اليهم ومنهم  
من حال المدونة على الكراهة خاصة فعلى هذا انكره ويلزم على ما قاله من الدين الجواز مطلقا  
مسئلة اذا كان يعلم انه اذا وطئها لئلا فلا تظهر الا بعد خروج وقت التمتع فلا يمتنع  
ذلك من منعته لكنه يذكرها فان اجابته فقد حصل على طائل من الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر والا فقدر ادى ما عليه واما قياسه على حصة الصوم فتصعب لان امثالها  
اذ انقضت بالمعصية فلا يمتنع له ان يقطعها عليها فكذلك الصوم ومسئلة ان يمتنع  
بالصلاة فالامر ليس من ذلك **قوله** القاسم على تزويج بكر او غيب عنها ولم يدخل  
في خمسة اعوام بصفتية وهذا ابوها وترك البنت في كفنة ومضى من اهل السور وغير  
زوجها ثوبت ابها وقيل له ان الصبيبة تزويج وتزوج وتركها وله بيع كس في مدها  
لمنعك منه **فاجاب** تزويجها الى الفاضل باطرا بالعدل فان ثبت ان المذموم لها  
في مدها فترد من يقين علمه فان طلبت نفقة من مال الزوج فلها ذلك فان وجد  
له شيء انفق عليها منه ويكتب في شأن الزوج وان لم يكن له مال وارادت الطلاق على  
فقطر فيما سمي لها من الربع في المدة ان لا يمتنع متى طلقت فانما يكون لها من الربع نصف فان  
كان لها من غير الربع فان كان نصف الربع يكون قد رخصت المهر فاقطع نصف الربع  
من الربع في النصف من المهر وان كان عليه دين حاققها فيه اذ ليس يفضل لها فذكر وان  
علم بمعدله فيه فهو موضع خفي اذ كان الطلاق قبل البناء لم يوجب لها الا النصف وبقي  
فضله لزوجها اذا الطلقة بائنة ولا عدة فيها ولا تستحب ان لا بعد وقوع الطلاق ولا  
سيلا الى وجوبها قبل وجوب وقوع الطلاق فيحسن الطلاق ان طلقته وتكون الفصولة  
كالطرا لعدده وهذا الوجه للرقعة والخلفا ومكان الشهادة والله يهدي للذي الى طريق  
مستقيم **قوله** هذا اتي على انها تلك النصف بالعقد ويجوز على هذا الاشكال  
اذا قلنا انها لا تعد شيئا الا بالمدحول وان قلنا تلك جميعه بالعقد فيمن ان النصف  
الحاصل بالطلاق للزوج كمال طرا لم يعلم به وجعل في هذا السؤال ان صفتية بعدة عن  
افريقية وهذا اما لصحاح البحر والخوف بعد ووجهه او فتنة بين الاقربين ونيل ابن رشد  
على ان هذه نصيب القريب بعد او نحوه لا يملك سهره ولو لم يكن شيء من ذلك فانه يكتب اليه  
ويعدر اليه فحينئذ تطلق عليه عليه سئل ابن ابي زيد من سافر من صفتية لا فريقية  
وله ابنة بكر ارادت ان يتزوج هل يجوز ام لا **فاجاب** اذا اخرج من النكاح وان صفتية  
فليرفع للنكاح يكتب اليه وهذا قليل فليدعم او يوكل الا ان يتبين له دمه فليرفع الطلاق  
**قوله** عن تزويج امرأة الغريب على فرسخ ونحوه فيبذلها ويحرم من يومه او بعد عدة او

انكر

لنكحته وصلى من ساعته نسفا متابع **فاجاب** ان جاز وموعلى ثلاثة ايام او اقل من ذلك  
جازا النكاح ولو بعد المهر وان رضي وان لم يرض مع القرب ثم رضي مكانه فان توفقت المواصلة  
لنفسه ثم اجاز جاز وان كان رده وداينا لم يجز وان اجازة قلنت ثم رده ان القرب يوم ونحوه  
يرمى خوفا ليجوز ما بين مصر الى القلزم ومويومان وفي جماع عيسى من الدار الى السوق في  
اذا لم يرضي وكل فرسخ اعرفه في نكاح العبد بعز او ذن سيدة واماهد النكاح فقال فيه اذا لم يرض  
فلا خير فيه وان كان ورعي فظاهره مطلقا **قوله** السيد ركنه من زوج ابنته من  
احد كثر ثم دفع النكاح وطلب الاب الا يتنا بائنة عنده فابى الزوج واعتذر بخفيق  
الدار وطلب البناء في داره فقال له ابوها انك لها دار في اوسع من دارك وترا وصا على البناء  
مدة ثم طلب الاب البناء بالابنة اعتذر الزوج بان له رجلا يفتكر للسفر به وسيعه للاعانة  
على الوليمة والى عليه الاب في الدخول لان لكبر سنهما واصلا حبا للبناء ولتجوير الشاهما و  
فاجرها من رعيها **قوله** دفع النكاح وسئل عن ابنة من اربعة اشهر وكلامه  
مع صهره في الموضع الذي يصلح للدخول وعلمه الشوارح من اهلها على العادة وملاوذه الزوج  
بالسفر وطلبه بعد وقوع ما وقع من الشهوة يقتضي ان الحق مع الاب فيما طلبه لاسيما ان كان  
السفر بعدد او يتأخر في الموضع الذي يسافر اليه القضا ما وبه فلا يرجع عن قرب ومثل هذا  
تجزم فيه بما يظهر ويثبت وان لم يثبت ما ذكره الاب والسفر قريب والزوج معه كذلك  
وحرر النكاح ولم يعلم منه فعدده ضرر ولا يتغير ما اقام من اسباب الدخول لم يمنع من السفر  
والقريب على حسب ما يثبت من ذلك **قوله** عن النكاح الفاسد يقع فيه الطلاق  
على لزوم امره والى فيه قوله ثانية ام لا **فاجاب** ابن القاسم يوقع فيه الطلاق على  
الا الجمع على كونه وعرضا ابن القاسم لا يلزمه اطلاق فيه اذ كان لا بد من فسخه وان اختلف  
فيه وما قول ابن المحققين وكذا من تزوجت بعزولي قلنت تقدم الكلام فيها وما في  
المدونة وغيرها فيها وما يلزم فيها من الاحكام وما يبرأ من الخلاف **قوله** المازر  
عن العقد الفاسد اذا عقد صحيحا قبل زوال الفاسد هل يفسد الصحيح او لا وكيف ان دخل  
بها في الصحيح وطال الاولاد ما وجه الحكم فيه **فاجاب** الظاهر ان الفاسد اذا وقع في  
البياعات ووقع بعده عقد صحيح استغنى فيه عن الفسخ لكن الشيخ ابو محمد تناول ما وقع في هذا  
معناه انما تفاسخا العقد الفاسد وكان يتحققا بحرية على العقد الفاسد هل هو عقد امر  
والكلام من ان العقد مناهما وقع فاسدا ثم عقودا عقد صحيحا العلم ما ان الاول باطل ففعل له  
انما يصح ما ذكره اذ كان العاقدان على الفساد او لا مما العاقدان على وجه الصحة وليس  
كذلك العقد الثاني من زوج ثالثة والفساد من زوج اخر اول ولا سيما العقد الفاسد  
انما يثبت ببينة سمع هذا العقد الثاني ودخوله بزوج الفاسد ويجعل له حرمة عن الفسخ فاذا  
انما فهمت من السؤال ان العاقد الثاني هو العاقد الاول وهو سياتي في كس الجواب عن الثاني  
ان العقد الصحيح الثاني اولي اذ كان الاول ظاهرا فاسدا بحيث يفسخ الحكم فيه لاسيما انك

قوله  
عشر







على ما يشهد به السكوت ان شاء الله **قلت** تقدم ان احدا الجوابين انه اذا المرئى حيد  
حله المداق لم يثبت ويكون القول قوله فيما يشبه الى اخره ومن يقول على الوجه الاخر  
ولا يثبت ثبوتها الا بالشهادة وظاهره طالع الزمان او قرب وموتى بحري الدون  
الطلاق في الامر الذي تنقطع حجة الطالب فيه وهي اما عشرون سنة او ثلاثون مالم تكن  
وثيقة ولا يزال ابد او قبل الطلب قائم ابد او هو اختيار ابن رشد لقوله عليه السلام  
لا يطل حق امرئ مسلم وان قدم **وسئل** عن مسلم المهر ومصيفة رومية فزوج  
المهر ما اخادم ابنته التي تصدقها وادعى الزوج انها ولدية عنده وكان القول قول  
الزوج مع مسلمة فطلبه المهر ما انفق عليها فزوج الزوج ان لها حدة واحدة وحاسب بوقرها  
من النفقة فانكر المهر وادعى وقال عنده في من حر منى فطلب الزوج حصة على ذلك **فالجواب**  
القول قول المهر في عدم الحدة مع مسلمة ان حقت عليه الزوج الدعوى فان نكل حلف  
الزوج ويثبت ما ادعاه وكانت له اجارة مثلهما يحاسب بها من النفقة ومن لم فصل رجوع على  
صاحبه به **وقد** دعوى المهر بقتض ان لا نفقة على الزوج ودعوى الزوج عكسه  
وكان الجارى على قول سحنون انه لا يكون للمهر نفقة الا ان يرجع لقوله الزوج ويخرج فيها بشي  
وقد يكون هذا على احد القولين في مسألة من اوجب محجده حقا لصاحبه انه باخذة وان  
يمازى على محجده والله اعلم **وسئل** عن طلبة زوجة في مؤخر صداقها وما هو كذا  
فانكر محجده مدعاها فارضته بان يجدها عليه انما فتاخذ في كل حرم كذا او فعلا ذلك بالبر  
عليه ما وثقت بالتخيم لاجل ان يده حيوانا حيدرا ولما ثبت من محجده الصداق استلزم  
طلاق الزوج وزوجه وعرضا ما كان يريه فباعه وعزم على السفر فعقلت المرأة في حجة  
حرجه بعينها فلا يجد على من يرجع **فالجواب** ان كان سفره لا يوجب منه حرجا  
من نجوم الصداق فلا يسافر حتى يقيم حملا ذلك وان كان يوجب قبل الحول مكن من السفر  
وحلف انه يعود ان اتهم وان صاحبه استقر اجلها واودعت ذلك ببيته وثبت محجده  
لها قبلها فقال في الصلح **قلت** ان كان الصداق الى اجل لا ينفق حتى يتزوج الا انما او على  
من ذهب سحنون القابل لا يحكم به لها اذا اطلبته الا ان يثبت لذلك وجه فالصلح جائز الا ان  
يودع كما ذكرناه كان حالا فتجده كما ذكرنا الذي سخرج على قول مالك منعه وعلى من ذهب  
ابن القاسم جوازها ونائب الصلح ان شأ الله وان كان الصلح على الاكراه او دعت لذلك  
وجعا الى الخصومة وما ينفع الا بداع ١٢٠ اذا العرف على ما نص عليه الفقهاء **وسئل**  
عن توفي وترك زوجة وولدين قامت الزوجة فطلبت صداقها وزعمت ان حدة مسنة  
ضاعت وان ثبت ان صداق مثلها على مثلها بما يشبه كذا افقام احد الولدين بشهادته انه اباه  
كان طلقا ثم راجعها ما قل من الاول على ما جرت به عادة الناس فقال الرجعة في طهر صداق  
وقد مضى وطلبت الحكم بشهادة شهودها بالمسنة من المهر **فالجواب** تخلف على مضيق  
الصداق وعلى انها لم تقبضه ولم تسقطه وثبت لها اقل ما يكون ان يكون صداقها عليه اذا

لم يضر الطلب عند المراجعة وكانوا بعد الطلاق في سر او ضمة الرجوع ويكون لها الصداق  
الثاني ايضا اذا ثبتت عود ثبات وحكم لها به بعد استيفاء الواجب الا ان تكون انكرت صداق  
تأثرا وقامت بالاول خاصة فنفق لها به وان ثبت ان قد مضى من الزمان بعد الطلاق الاول  
ملا يمكن عادة السكوت عن الطلب فينظر في هذا اذا ثبت **وسئل** عن تزوج امرأة  
ودخل بها وبقي مدة ثم قام الزوجة بطلب حدة يد الصداق ولا يبينه وزعم ان الاول مضى فجدد  
الشهاد فقال الزوج ان اوى كان حدة عني لا نكحت طفلا وقال ابو الولد كان ابو الزوجة ادعى  
على ذلك وانكرته وحلف فلما يكون هذا على الزوج او على ابية او بطل بين لنا ذلك **فالجواب**  
لعل القاضي يصلح بينهما لكونها ابنة عم ولا نكحتا منسوبة فينظر في تاريخ العقد هل  
كان الزوج صغيرا او كبيرا وهل كان له مال حتى يكتب الصداق عليه او فقيرا فيكون على الا  
على جرى العادة او يشك امره وينظر الى البيت هل ماله في ولا الاب فيعمل على قوله او لا  
وينظر هل يثبت عليه انه اقرب الصداق على ابنة لا على الزوج او لا فيكون رشيقة فينظر  
فيما تدعيه فان راى القاضي في التلطف في الاصلاح فعليه فقه الله في ذلك ما يريد من التقدير  
وان تعدد فينظر في بنديب الاصول فيفتي بما يجب ففيل له اليوم بينهم متاكون ومضار  
فهم بعدد من الاصلاح في اول الامر بين لنا هذا الزوج مطلوب فينظر فيما يسقطه الطلب  
عنه او غير مطلوب حتى يثبت الزوجة او ابوها بما يجب عليه **فالجواب** ان الزوج  
ان كان بالغار سيد المستمع بالزوجة وما وكده له فهو مطلوب بهادون ما بين حتى يثبت  
موجب الاستفاضة **وسئل** ابو الفرج التوسلي عن زوج بكر ابنة ثياب عن ابها  
باطلا شهادته ذلك وقوله اذ منى في لعانته وولايته والاب غائب فقال في الصداق فشهد  
على عود العديف فلاك وقول نائب الزوج فندب في التفسير الى هذا الحد هل يصح ان  
ينسب لعقد نكاح من لا ولي لها ويكتب الوثائق ويستوعق لمن له حكم ان تمكن منه ويرامن  
الا **فالجواب** اذا ثبت ما ذكرت من بنا العقد على ما ذكره العاقد من غير ثبات  
على ما ادعاه وهي بكر ذات اب لم يجز هذا النكاح ولعل العاقد مملوك فيكون احدا بالبطلان  
ومن جعل هذا العذر ولم تنعقد به وثيقة ويكون محولة الا ان يصادق فيها الحق ومن جعل  
الحكم الشرعي لم يوثق بوثائقه ومالي وثائق غير وثائق ولا يدخل في سائر الصواعق ولا ينقض  
الحكم الشرعي الا من حيث ثبت ديانته وامانته ومعرفة هذه شروطه عليها وعلى من  
مكنه الله وبسط يده النظر في ذلك كما يجب وان تاخر عنه كان حرجا **فالجواب** وبيا في  
المازري نحوه وهو ظاهر المدونة من قوله لا يستحق في شيء من امور المسلمين الا العذر من  
المسلمين وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول ينبغي للوثق ان يكون عارفا بالوثائق وان يكون  
مستورا بالخلاصة لديه ومرة اجاز ذلك مطلقا وقال العمل على شهادة الشاهد ومن قال  
ان كان شاهدا دينا فطنا عارفا فلا يبالى بالوثق وان كان على خلاف ذلك فلا بد منه من شرط  
الديانة والصيانة وبيا في ذلك مزيد بيان في الاقضية والشهادات ويصفه الشاهد



والفقير من يعمده عليه الفضة في احكامهم ان شاء الله **وسئل** ابو القاسم المنقاري  
السوسي عن تزوج امرأة غيبا من دينار او بطنية النقد منها عشرون قد دخل بها واقام  
سنتين وولدت اولاداً ثم اندهسا فوسعوا فاحدث رجلها الذي دخلت به وقيمته مائة  
وتحسبون ديناراً من هذه السوسية فباعته جميع ذلك ولم يبق منه شيئاً فزوجها وسألتها  
عنه فقالت ما اعرف فدلله مكاناً في ذلك **فاجاب** للزوج طلب المرأة بالرجوع  
ان كانت رشيقة حتى يبين مصرفه فان اعطته هبة او صدقة فله رده كله لانها زادت على  
ثمنها وان باعته الثمن اعضاء العوض حتى يكون تحت يدها **قلت** تؤيد احكام  
هذه المسئلة **وسئل** المنقاري عن تزوج بكر من ابها ودخل بها واقامت عنده اربعة  
اعوام وزاد لها ولد ثم غاب عنها نحو السنتين وطلب ابوها نفقتها وكسوتها ومهرها  
بتوكيدها اياه بعد غيبته ثم قام الان يطلب ذلك وذكر انه انفق عليها في الهدية التي وكلته  
فيها من ماله وابنت المهر ونفقة الزوج كما ذكر واعترف انه دفع لها عند سفره في حاشائه  
ورباعية وكذا يصيب للزوج من دار والابنة مصدقته في ذلك كله فهل يلزمه بيان  
الاستظهار ولو هي ومما معها ونفقة حلفت على ما ذكر انه انفقته من ماله **فاجاب**  
الطلب في النفقة للزوجة اذا كانت بالغا عاقله لانها في مقابلة الاستمتاع وقدر ذلك  
ولا يثبت الاب فيما استمتع به اذ لو ثبتت النفقة لفرجها ما عليها كما لو شأت الا تزوج وهي  
يطلب فاذا رجعت الى الفاضحة فغيبه الزوج حلفت واخذت النفقة اذ لم يبعث لها  
نفقة ولا زكاتها والمهر ساقطة عن الاب في هذا المستظهر القاطن فان كان للزوج مال  
حاضر يجري فيه فرض لها النفقة كتمثلها ودفعها اليها وان كان ملياً في غيبته ولم يزل  
مال حاضر يجري فيه فعله واثبت لها ذلك وان كان منجاعة بما خيراها اما اقامت  
بغير نفقة وطلقت وان حمل ملاؤه من عدمه فلها اثبات النفقة عليه من غير تحديد  
والفرض عليه حسب ما يظهر من حاله من يسر وعسره واما اليمين في الصدق فهو  
خلاف النفقة لا يندم ما لم يجد ود اليمين فيه على من يكون له قيمته وان ردت المهر  
تعلق اليمين بها مع منعها في ذلك لتغير العادة انها لا تقبل الا عند طلاق او موت  
والى هذا كان يفتي شيخنا ابو محمد عبد الحميد واري في ذلك اخلافاً وقفت عليه والسببية  
لا يمين عليها وهي على الاب على الصفة المذكورة واما ما ذكر من ان الاب هو المنفق فعلى  
ما استقر من طلب المرأة وانه ليعود عليه كما تقدم فاذا اثبتت لها النفقة كان الاب  
كأنه مستقل للزوج ويثبت عليه الطلب على صفة حاله فيما يلزمه لامرأة **قلت**  
تقدم اصلها والخلاف فيها من ماله تسفيره في حقها او من العضا عليها في ذلك  
**وسئل** عن يدها خادم ادعيتها لها وادعى اولاد الزوج انها لابنهم المستوفى  
**جواب** **سألت** فقوله ان كان ثبت في حوزها دون الزوج ولا بد للزوج عليها بل يثبت  
ملكاً دونه ولو اقرت ابداً هاويد الزوج كانت عليها نظرية ذلك فان كانت الخادم

ك

وليس البتة وفيها والفقير فلو كان الشبهة تكون في العادة الا للزوج لم يقبل قوله  
على اصل ابن القاسم ويظهر ذلك على اصل اشبه ان احيى اليه **قلت** لعل الذي  
سألت اليه اذ امره ان يثبت له جارية او يوافقا شري ما لا يصح به في نفسه فابن القاسم  
قال لا يلزم الامر بشهادة العرف له في نفسه واشبه يرى ان يلزمه العموم للفظ في  
تقدم هذا الاصل في الايمان وفيه مسائل وله نظائر واما قوله ابداً هي ان كانت  
حازتها للعموم قوله في المدونة في اوصاف الماشية وما في الحاريط من خيل من نظر  
واشار الخيل المذكورة انهم للزوج والانات مما يشبه من ماله ما فعل في قول مالك وان  
القاسم ما للزوج وعلى قول ابن وهب ما يورثها وتقدم ايضا هذا الباب **وسئل**  
عن ارادة تزوج رجل فغيبها عنها منه وقال لا يليق بها الزوج **فاجاب** بانها ان  
شهدت بينه بانه لا معرفة على الاعمار ولا مصرة وموكلها ورجعت منه وان شهدت  
تخلاه منعت من تزوجه ولا يكون عاملاً لها ولهذا ائتمن أهل العلم فقيل له الذي  
منعها اعلمها من تزوجه هو اخو زوجها كان لها نكاح عنها بعد دخوله بها واجاب لما تقدم  
فوقه بليته ففسل على من اثبات ذلك فاجاب اثباته على العم الذي يريد منعها مما يوجب  
لها والاصل عدم الصبر حتى يثبت النكاح **قلت** تقدم هذا الاصل **وسئل** عن  
اخ واخت كانا تحت واحد ثم تزوجا بغير ما تحت يد ما فقام الاخ واشتت وثيقة بجهار  
لاخيه من المركة وطلب حياها بما صار اليها واليه ففسل هل وصل الجها لبيت البنا  
ففتيت **قلت** دخلت صغيرة فلا يلزمها جواب فله فلو صحح امره **فاجاب** ان كانت  
حيث سوق الجها لبيت البنا من الصغر بحية لا تعلم ما ادعى عليها من فعل جدها فلا  
يلزمها جواب اذ لا يظن بها العلم حينئذ او طرأ لها العلم بعد ذلك جلست الى العلم  
ورجح الى قول الحق التي معها في ذلك فله تفكي الزام ذمة ما يثبت له **قلت** انظر  
فانه استبرأ من علمها من يوم الوقوع الى يوم القيام والذي ائتمن به شيخنا الامام رحمه  
الله في مسألة بني عوانة مع القاسمين انه انما يعتبر يوم الوقوع فقط لا يوم القيام  
ولا دواهم امكن العلم الى وقت القيام وعندي انها تجري على مسألة يوم التيمم  
فيما يصح عليه هل يعتبر يوم الوقوع او القيام او الاحوط للتيمم فيعمل عليه ومنه مسألة  
شرا الوصي لنفسه من مال التركة الى غير ذلك **وسئل** عن رسم ينصف في اشهاد  
عبد الله الراسل انتمى سافر من مدينه المهدية الى عن زوجه عائشة وغاب عنها غيبة  
ضرورة المومن اربعة اشهر متتابعة ولم يرسل الى زوجه عائشة بدت عثمان بن  
طبيب الانصاري وزفا فامرها ببيعها ومن سافر من مراكب السلطان ولم يحل اليه  
وزوجه في مراكب السلطان لكان امر عائشة المذكورة بيدها تطلق نفسها عليه بما  
من الطلاق واذ ان عائشة المذكورة قلت هذا الاقرار فيكون ما شهد على معرفته واذ  
على نفسه الى اخوانه في العشرة او اخو من محرم عام خمس عشرة وخمسائة ولا يظهر

2



ام لا تؤذي اذ يتبين مع الحائض او الحاضة ان كانوا الاوجه التي موصوفه براس اربعة قال  
في رواية اخرى واما ما كانه فليس رصا ولا مائلا للمراة فيه وهذا قول قدمه الاطباء ولا اهل  
المصنفين من هذا اوسا في الزمان طبيب مخترع فيما علمت وقصا الطبيب من المعالج ما كان  
الطبيب في زمن ما قلناه على الذي من ليس يهد من اهل الطب فان قالوا لا دليل سوى ما قلنا  
فانوا من حصى ضروري فلا يفي فيه على من ذكرناه نحن براس احكام الشرع ان يتكسر  
على الظن الصغيف مع العدة على ما هو اقوي وان قالوا عندنا دليل غير ذلك فم توكوا  
كت فيطالبون بها حتى يثبت القاضي على فينظر فيها من يوثق به وان لم يدم ولم يتغير  
مع التفتيش ولم يزل يودك المحال حتى يتم العدوى التي يدكرها بعض المذاهب وان  
كان الشرع انكره في امراده الاغترابا الشرع اليه وقد ذكرناه في المعلى والاصح هنا اثبات الخيار  
للمراة اذا تكرر منه بوضوح كبر ويعلم ناهية واستدلوا على كثر الجسوم وتطلب القوة  
العينية في الذكر **وسب** ابن ابي زيد عن زوج ابنته في مومته من ابرص فاجاب  
بما رواه في الرهن الخفيف الكاظم والمفاحش الذي كثر راجعه لا يلزمها الا ان تزني به وقد  
بلغت وان لم تبلغ نظرهما السلطان فان هذا حتى بلغت فلها الخيار **وسب** عن بكر  
مملة زوجها ولها بدون مدد في المثل ورضيت هل هو ماضى او يكمل المصداق مثلا وما  
المعنى في مدد في المثل **واجاب** الرواية بعد مشروطة في المدونة وغيرها والمرئى  
عنده ان كانت بالغاملة ورضيت لغرض لها في عين الزوج ولم تكن الخطيئة بالامر  
المستكر في بعض العقد على الاخير على الكاظم وبني بالخيار في اعيان الرجال ولها الاستماع  
والنفقة **وسب** اذا لم يرض بغيره ولو بذكر لها امتناعا لم يكن الفسخ بمعنى **وسب**  
ومن تزوج ومضى على غير ما كان فاض وجعل الصداق الى عشرين سنة وعقد نكاحها  
خاتمة الامر وهي باقية في الولاية وقد دخلها الزوج وفارقها هل يبيد صداقها الى اجله او لا  
نظروا في ذلك **واجاب** اذا كانت نكاحا بالعا ولوشات ان لا تزوج فقلت ان كان يفتي كما  
ويستدل به الى اجله اذا كان يشبه صداق مثله الى هذه عقد النكاح عقد صحيحا وخاتمة الزوج  
نماوية وقد روي الى مثله الاجل لا يفسد النكاح ولو كان دون صدق مثله ومضى على احد  
القولين في المملة **قل** اختلف في جواز تاحيل الصداق وكراهته على اهل من يطلقه  
الى عشرين سنة ومن عشرين سنة الى ثمانين بالكرهه والحكم والجواز في طلبة المطولات  
**وسب** السوركي عن بكر البقرة تزويج النكاح وتوذيها حاضه هل يقبل قولها او يطر  
هل اقبلت امرها **واجاب** يقبل منها اذا امكن ذلك فقلت وقد جرى على احكام الحدود  
والعبادات هل ينظر الى امر **وسب** ابن البربري عن تزويج صبية وله ابي بعد  
نكاحه بمدة ايام مات الزوج فقال ابوهم ان في كذا في ولم يترك شيئا وادعي ان الزوجة انكرت  
انها من كسوة وغيرها وذهب الى ان الزوجة واسه وحقق عليها لدعوى فقلنا على ما  
امر **واجاب** تعلق اليمين منعت على الزوج لا الحق للصبي دون ابيه والاولي

المسئلة النائية

لصاحبها محمد بن عبد الله بن ابي

بجوابه محمد بن عبد الله بن ابي

بجوابه محمد بن عبد الله بن ابي

Bibliothèque de l'Institut Karawayino

Moufti et P

شهر عند قاضي القضاء الى القاسم بن محبوب لمعروفه عبد الله بن صدقة الانصارى وعنه  
الذكورة معه في البطن وانما روجا وما علم حروجا من عصية الى ان غاب عنها بعدنا  
بما الى صليته وما علمت اوسه ولا نذكر لها نفقة ولا مومته سنة خمس عشرة وخمس مائة  
ظهوره شهد عند القاضي المذكور وان عينة مديونة طر بطس للغرب من مكة اربعة اشهر  
او نحوها يتامل الشيخ جميع ما احتوي عليه هذا الرسم هل تطلق المراة به ام لا **واجاب**  
المكروب في البطن فيه نقصان لذكوره او لا عيشه غير مشروبه ثم نسبها ثمانية والظاهر  
انها مائة وان لم تكن له زوجة لشيء بعد الاسم غيرها استقروا الرسم ثم قيد العينة بان قال  
من غاب عينة ضرورية حتى يجمع الشرط وفي ذكر سوال مرآة السلطان نقصان والظاهر  
ان السؤال لم يرض عنه وينبغي ان يراى ان الغائب منه كتب الرسم غير هذه العينة التي  
اذا ذلت المراة ان تطلق نفسها به لانه قد يكون غاب بعدا لا يخرج عينة لسيارة ورجع  
وان اودت الطلاق لعدم النفقة فلها ذلك اذا كان موضع بعد لا بعد والمصلحة فيه  
يرجع قدومه عن قرب يتلوم مثله فيه مع استقصا فصول الطلاق بالاعسار بالنفقة  
وذكر في شرط التحريم ان غاب ولم يرسل وهذا يجب ان يعرف الحكم فيه **وسب**  
الحسين بن مكي عن عبد الرحمن اللواتي المعروف بابن البزيع الفقيه عن طلبه زوجته  
وتبث عليه وسله وطلبته في خادم زعمت انها لا تزودك وان تبث المراة بغيره  
بما موروته صفة السؤال في طلبته في تحصيل موصود امرها فزعم انه انما يزودك من هذه  
الخادم ولا يحل الامانة وشهد عليه شاهد انه قال في مجلس القاضي امير المؤمنين والمؤمن حتى  
اخذ في شئ عندي وازنه فسئل عن ذلك المطلوب فقال من الحزن والخادم ليعيد ذلك  
مرة فاجاب احد شهود الزوج شهد انه استوي الخادم ويستفسر الشاهد الاخر عن  
قولها انها من املاك الزوج وانه استرها من ابن علم ذلك وشهادة الثالث انما هي  
بالي المطلوب واخر عن المراة والمضى قامت به المراة بان ابيها عليها فجر منه  
عنوقا دج في شهادة الزوج مع ثبوت عدم التملو تفيد الشاهد بما يوجب الحق الزوج  
تأته المراة بما يوجب لها نفعا وان ذكرت شيئا نظريه ولها طلب زوجها بصداقها  
فان لم يكن غير الخادم سلمت لها بعود استقصا حجتها فيها على نحو قضاء الدين الثابت  
بافسار مملوك فيه **وسب** الحارثي عن زوج ابنته البكر فطلب الزوج الدخول بها فزعم  
الاب ان جسمه يرمي ونجاها الى القاضي فارسل رجلين من الاطباء احمد معاذ في شهادته  
ان جسمه يرمي ولا يشك في ذلك فله للزوج حيا راما وهل يقبل قول غير المسلم ام لا **واجاب**  
الاول ان ليس له اولا هل يكشف جسم الرجل للاختيار ام لا وفيه تفصيل وقد يعلق فيه  
فمصر الباع فاذا وقع الكشف وثبتت فان الرواية وقت ما تقتضي قبول مثل هذا في الكشف  
وعلى خال هذا ما به على يقين ولا يجري بحكي الشهادات ولست اري هذا مطلقا اذا قيل  
على تحصيل ما هو اولى للصدقة فينبغي ان يومر العدول باختيار وهذا هل هو مما فيه راحة

ام لا تؤذي



فمراعاة الشبه والتمثله وعدم ما شئنا ان يكون الزوج حلف اذا كان الابن لغيره مال وهو  
مستطاع العبد **و** الماروي عن صاحب رطل عوده الدخول فاني الى ان ياتوه من الرجل  
بما يشبه ما سمي من الصدق وزعم ان اكثر المسمى سمعة واد الصحنه فانه يسبح من الدخول  
حتى يوفى له ما طلب وما حكمه في دعوى السمعة **و** لا يقبل قوله في دعوى السمعة  
ولو قال لم يوفى ثوبه عليه ايته وهذا قوله في المدونه الا ان ثبت ان ذلك تصرف عند  
والا لم يقبل قوله بغير خلاف ولا تخلف في خليفه الاب العاقل على ذلك واما الدخول فان  
كان له وقت معاد دخل عليه وله ان يستكفي في حقه في الجواز بما يقابل صدقته وحكمه على كل  
منها بالواجب في ذلك وان امر المجلس على هذا صرح ويكون كل واحد منهما طالبا ومطلوبا وله  
كاذ الخصاص بطول في الماروي فليس من حقه تاخير الدخول او ما يجب له من نفقة اذا طلب ولم  
يعمل لاجل خصوم الجواز اذ ليس الدخول طه عليه واما الخصام في خطيبه على احد البنتين  
في المذهب والواجب ان يحط من الصدق ما يورد رايه في رجل الجواز المقابل له وتقدم  
حواشي ذلك **و** ابو العباس المروزي عن غاب عن زوجته فان ثبت عند القاضي  
ان دخلها في حياته وحدها وصية بعد وفاته وان تزوج ابنته قبل البلوغ ولم يدر في القاضي  
ذلك وارسل اليها كما اثبتت وادستحبة الرجل بخوسه ونصف ثم اقامت الزوجه من  
عقد كالح البنت ولم يثبت في العقد هل هو حي فزوج بالوكالة او ميت فزوج بالوصية  
ولم يثبت احد مستقادي الاب في هذه الغيبة وقد اشيعت استاعات موته وكنت في حال  
يستقل هذا العقد امر **و** **ج** العقد مستقل لانه ثابت على كل حال بسبب ما  
يهدا على كل التقادير هذه الرواية هي النفس منه شي لما ثبت في حديث الامم تسامح  
في نفسه وقد كتب تزوجها قبل البلوغ والذي يظهر ان العقد تام لانها فعلت ما اطبق  
ردا عليه في حياته ومماته **و** **س** عن زوج ابنته لرجل وكب على ابنته الصدق في العقد  
وموخره ونولي الوالد عقد النكاح ثم اراد الزوج الدخول بزوجته فقال ابوها كنت اشهد  
على الزوج وابنته ان تدخل ابنتي عندي حتى تستانس بزوجها ثم انكز ذلك الاب والزوج  
فرع ابو البنت ان له بنية على ذلك انه شرطه على الاب قبل العقد وانتهى او الماروي واخر  
برضى ابنته بذلك وعقد البنت في قول ابنته عشر سنين وفي قول الزوج ثلاث عشرة سنة  
فقال يلزم الزوج عقد الاب عليه ان ثبت وهل يلزم الولد بيمينه مما ادعى عليه وهذا العقد  
على هذا احراز **و** **ج** اما عقد الاب الشرط على ابنته بما ذكره في الزمر واما شرط  
على الولد فان كان فيه منفعة للصبي من الناس وحسن الادب حتى يعرف ملاقاته والرجاء  
وحسن اخلاقه فهو لا زوم للزوج فان انكره لزمه اليمين على ذلك او يرد اليمين على الزوج  
ويثبت الشرط **و** **س** هذا مثل قوله في المدونه اذا اشترطوا لغير الدخول املا  
فان كان لغيرهم بها وتزوجها عنهم او لصغيرها لزم الشرط والا فلا في منفعة مقصود  
فكذلك **و** **س** يمكن زوج ابنته من ابن اخيه بما روي في الجواز ما لم يصرح بغيره

هذا هو العقد المستقل  
لانما ثبت في حديث الامم  
تسامح في نفسه وقد كتب  
تزوجها قبل البلوغ والذي  
يظهر ان العقد تام لانها  
فعلت ما اطبق ردا عليه في  
حياته ومماته

عن

منها خمسة نداء او دخل بالبيت واقام اكثر من نصف سنة ثم توفيت وقد كان ابوها اد  
على وابنته من فتمه ورجل كبر في قبل الاب الشريك وقال كنت اعرضها ذلك ولم امكنا  
ايام خمسة الزكاة لجأت نحو خمسة ديار فبعد القسم جرى كلام بين الاب وابنته  
اخيه فشهد عليه انه قال ادخلت ابنتي بالثمن دينار وانا دفعت اليها خمسين دينارا  
والعادة ان يرد منها ما ردت الى شيئا واخذت اكثر الجواز وعادة امثالها ان يرد  
لها او اكثر منه بحسب كثرة الصدق ولا يكون عارية وقد ادعى ابنته قبل يقبل قول  
من ادعى العارية وقد رايته ادخل بالثمن دينار **و** لا يقبل قول الاب انه عار  
حيث ثبت قوله ذلك قبل يمينه عنه وهذا الجواب لغير عفا سئل عنه فان ثبت انه  
عارية كما مر في هذا الجواب اخو بالثمن التوفيق قلت ظاهر ما تقدم من كلام ابن  
وعبره ان قوله مقبول كونه كان في الزمن الذي يقبل قوله فيه وسواء ذكر ذلك قبل الجواز  
الجواز او بعده ما بينه وبين الزمن الذي يقبل فيه قوله انه عارية وقد تقدم حكمه  
وبه جرى العمل عندنا بولس اذا كان الولي يحيا كما تقدم من ابن حبيب **و** **س** ابو الفتح  
عن تزوج بمهر ومهر ورابع معلومة كلها ثم توفيت قال البناء تركت زوجها وابنتها  
توفي الزوج عن ولد من امرأة غير الاولى وله اخ مفروض فقام بعض اخوة الزوجه الاولى  
بطلب الاخ المفروض فطلب حقه فيما تركه اخيه من مورت ابنته فذكر الاخ ان لها  
كانت فماتت او بعين دينار اصفافسية وظهر ان الاب اسقط عنه بغيره وكذا العادة في  
مكتوب في الصدق سون دينار الخمسة وزعم القاضي انه لم يرد في الامثلة من مفاهية  
وانكره الاخ واخر وزعم الاخ المذكور ان الزوجه تركت رجلا كثيرا واخذت الاب وانكره  
القاضي فطلب الاخ حقه على ذلك فاراد القاضي رد اليمين فحل تزوج هذه اليمين امر ولا  
من حقه على الاخ وعلى ولد المورث كان حين وفاة امه ابن خوسين وطلب القام ايضا  
من اخي الزوج ما كان حيا من غلة المورث من زبونه وعييره واراد ابن الزوج المقاصلة  
في الميراث لكونه شريكا في ذلك من حقه **و** **ج** **س** المورث مطلوب بجميع الصدقات  
نقده ومهره وله مورتة فيه ولا يقبل قوله في دفع النفقة الابنية او اعتناق  
من المورثة واما دعوى الزوج او ورثة الرجل على ابن الزوجه او ورثته فان حققوا  
الدعوى حلف من يلزمه العمل ان الزوجه لم يترك شيئا في علمه على الاظهر ولجميع  
ودعا على مدعي التحقيق وان لم يحققوا الدعوى فحلف فيه الاظهر اليمين لا يمين بماله  
بين المورثة تمسكه وما اعتقل من رابع المورثة فهو لورثته على الفرض ومن دعا  
الى المقاصلة في الرابع وعيها مما ماله في شركه كالفقوله **و** **س** الماروي  
عن رستم مضمونه انه حضر عند القاضي فلان ثلاثة من المهور فشهدوا ان فلانا غاب  
عن زوجته فلانة الى امقليه منذ خمس سنين غيبة لم يعلموا انه رجع منها ولا علوا انه ترك  
لها نفقة ولا بعث اليها شيئا بعد ما اعترفت به الزوجه وذلك في بين وثمنه وساطورين

خلا

عن







الشهادة على نحو ما ساء له ان اصل الشهادة عدم الزام المروءة وابها جازا والصدوق عوض  
 عن البضع وهو المضمود ولو كان عوضا عن الانتفاع بالجار وهو محمول لكان فاسدا لكن اصل  
 البضع وما سواه يقع في المذهب ورواية شاذة غريبة انه ليس على المروءة بغير بضع اقرا  
 فاحري ما سواه وانما في رواية ابن الصغار والرواية الاخرى بغير بضع في خاصة والمروءة  
 الكاسية الا حارجة عن مقتضى الروايات فاذا انسخ العادة يقتضيه فيبقى ان يحق ونز  
 هنا نازلة من محسن عاما فاختلف فيها بليطاي وهي ادماث الزوجية المبكر في المروءة  
 الدخول بها على طبق الاب الصدوق في طلب الزوج الميراث من العذر الذي بغيره فاقوى  
 عند المحققين ان ذلك ليس على الاب وافي في المكان ذلك عليه وكان الشيخ الاول يقول ان  
 الاثبات في ذلك في العادة في حياة بناتهم رفع المعقولات وتكثير الشافعي وحرصا على  
 الخطوة عند المروءة فاذا وقع موت الابنة فعلى من يحل ولا تقاس عادة على عادة وقد كملت  
 التي لها طوية في هذه المسئلة وسالني عن وجهها واجبه ما تقدم وجرى بيننا كلام  
 طويل فاذا تحققت العادة شهادة لا اشكال ان الاثبات على حد ما يطعون به في حياة  
 الابا وما هم نظرون ذلك وذكروا ان الابا لا يتزعمون بما يقابل الصدوق وهذا الماينة في الشاة  
 به لو تكرر القضا عليهم وشهد حتى يعلم علم به ويكتب بالعادة حين عوفا النكاح وما راجع  
 ورواية لشعيب واعل الصلح اقرب الى السواد في هذا ان شاء الله **والسؤال**  
 الاشارة الى من كلام الاندلسيين **وس** عن زوج ابنته من ابن اخيه  
 بصدوق محله مائة دينار ذهبا قيمته فتقدمه ودخل بها واقام الزمان بغير سنة  
 ودخل بها محلي وانية ودخل فاحل الاب جميع المال الذهب وانية الفضة وزعم انها عارية  
 ونز كماله ما بيع بمسماة دينار فعمد القسمة جري بين العم وابن اخيه كالمفسر عليه انه  
 قال ادخلت ابني بالدينار فقال الزوج انما هو لها في القسمة بمسماة دينار واثم  
 اخذت اكثر ما ادخلنا وزعمت انها عارية وابا ودين حسنين دينار وعادة امثالهم  
 ان التقدم يرجع فارجح بشي وكيف لو كان هذا الفسر الموجود لا يكون صدوقا مثل ابنته  
 على ثلاثة وسبائة الا يقبل قوله فيما ادعاه من العارية ان ادخل ابنته بالدينار  
**واما** ما ادخلت به الابنة مائة دينار ولا يصدق الاب في شتمه انه عارية الا ان  
 يكون استهد به ذلك قبل بيوتته عن يده والجواب عن هذا يعني عما سواه مما ذكره في السواد  
 فان ثبت انه استهد به ذلك فحينئذ يحتاج الى الجواب عن غير ذلك **وس** عن  
 زوج ابنته واستحق من رجل قطيع وشهد شاهدان ان الاستئناس كان بعد الدخول بالثبوت  
 وشهد واحد بان كان قبل النكاح فلعن الزوج فيه بالزوج طالة الورثة فادعي الورثة عليه  
 ما به حاضر جند ذكر المستئناس بعد النكاح فاعذر رمان صهره كان في الموت فتمنع ذلك  
 ان يقال فقل ان كلفه ووقع في نفسي انه لا يلزم من لان الرجل على قدر الصدوق فهذا  
 او مبصر في مع ان شهادة الاستئناس كانت بعد الدخول **والسؤال** اذا ثبتت

الشهادة

الشهادة الى الاستئناس قطيع بعد الدخول وعلى انه سافر وحزنت من ملكه الى دار  
 ابنته معنى قوله فيما استئناسه اذا لم يطل الزمان طولا فسخى العادة ان ما سكت الاول  
 مؤلف ابنته ما اخرج اذ المخرج العادة ايضا بان المستئناس لا بد من ذكره عند سوق الجاروا  
 الطعن في الشاهد بانه روح الحالة فلا يفتح اذا ثبت من عدالة وانتفا الجدية والتعصب  
 فما يقتضي التهمة واما من شهد بانه الزوج سلم حين حضر فيسأل الشاهد عن تسليمه فاقول  
 بطلان وامر بكونه الحاضر فلا يقبل اعتذار الزوج مما ذكره او استغلت الشهادة  
 عليه بعد انطقا الا ان يثبت الزوج ما يدل على صحة اعتذاره من اشفاقه ومثله يحمل هذا  
 وان لم يذكر فيصريحه فيسأل عن الطريق التي تعلم تسليمه فان قال بالعمارة فيقول هل  
 هو من يعرف هذا او فان ثبت ما استئناسه من والمباقي يقتصر بما يقابل الصدوق لا بما  
 ولا عادة ولا يوجب ما يحل الجار فللزوج مقال في حقيقته ما يقابل ما يقتض من الجار  
 من الصدوق **فل** **تقدم** الاشارة الى انه يجوز ادعاء العارية وان دفع الجار في  
 الوقت الذي يقبل فيه ويصنع عليه في هذا الجواب خلاف ما تقدم لبعض المفتين وقد  
 شبهنا عليه هذا **وس** ابن الجوزي عن هذا في خطبة بين وبينه وقد دخلت  
 بيوتهم في حياته بخلاف اراء الاخوة بحاسنة من في ذلك من يراهم وهذا شهد الشهود ان  
 وهو الجار حين الدخول بعد ذلك **واما** **ليس** للذكور بحاسبة البنات  
 بالجار اذا لم يكتب عليهن ان ذلك عارية ولا يثبت ليهود ان يشهدوا على ذلك **والسؤال**  
 يحتمل ان يكون ذلك بعد طول مدة لا يقبل فيها دعوى الاب العارية او مطلقا من اوله اذا  
 انفق علىهن ولهن عده ماله ولم يوصن بالحاسبة او العادة جارية بان يخرج به الاب  
 بمولدين عارية كما تقدم لبعض الاشياخ وان كان وقع ليحنا الامام في الاحتمال الوسيط  
 غير هذا فيما سمعت منه **وس** **عن** ثاني من يراة الشهادة بغيرها من زوج  
 تزوج غيره فهل يكتف الشاهد عن هو لا الشهود ويثبت له ارضية للزوج الاول ام لا  
**وس** **ليس** عليه الاعتذار للزوج لكنه يكتف الشهود عن البراة ان كانوا عدولا او  
 عليه على ظنه عدم التهم ولا يلزم الاعتذار الا اذا حكم عليه وهو الاصح شي واما يزعم ان  
 الامور ووقع لمالك في المروءة بموت زوجها فتاثيرا ليهودين لعن حكمه فيشهد ان معاينتهما  
 الموت فانه يزعمهما بذلك ولا يحتاج الى طمحين بالوفاء اذا كانا عدلين لانه لو رفع الحكم  
 لتعمل مثله ويعقد شهادة الشاهدين في وثيقه الصدوق او غيره تكن قبل النكاح والا  
 الزوج للقاضي فيحكم بالموت او العزاق **فلست** وقت مسئلة من هذا المعنى ومي ان رجلا  
 جعل طلاق من يزوج على زوجته فلانة بيمين ما تطلقها اي الطلاق في ثبات فزوج على سائر  
 سنة وثلاثين ميلا فلما بلغ ذلك اخذت لشروط في ذلك ولم ترفع الى حاكم ولا اعتذر له في ذلك  
 ومي يجري على هذا الاصل فيكون له الاعتذار اذا ادعي منه في شهادة شهودها والله اعلم  
**وس** **الما** روي عن ولاه قاضي بلد على المناع فاشته امرأة للزوج وخصم بطلاقها

انما الخاتمة الطائفة  
 في النكاح والطلاق  
 والنفقة والعدة  
 والطلاق والنفقة  
 والعدة







بكنية سمعة القمى وخشب من اشد قبل الدخول **فاجاب** النكاح فاسد بما وصفت  
 قلت هذا ان لم يكن ما ياتي به معتادا وان كان معتادا اولو في غير صفة من غير ذكر  
 صفة فانه صحيح ويقضي عند المشايخ بالوسط من ذلك الصنف يقابل ذلك المعتاد  
 ويكون ايضا ما يقابل من المعتاد معلوما وقد مر من هذا المعنى ما يؤيده في مسئلة  
 الشورى **وسمعت** الخ عن اوجب لانه في ذمته عدد من المال واعترف انه من  
 قسوتها فاسالته ان يكون ذلك فاصبه على نفسه **فاجاب** اذ ارضى الاب بالتزام الدنيا  
 ولم يرض القس في ذمته لها ومعنى الاعتصام له واذا ثبت الاعتصام لم ينعج الشهادة واحدة  
 السيوري يلزم ما اوجب على نفسه ان شهد الشاهد ان يذنب في موطن واحد والفرق ان  
 في موطنين ففيه اختلاف واخذ بما يدان به فليس في ذمته هذه لكن جواب الخميني  
 على ان الموهوب هو نفس الجاز ومن يقول الموهوب له ان يذنب في موطن واحد والفرق ان  
 يقتصر الجاز على الشرائع لا اعتصامه وحكي في طر من عات قولين هل يحمل الموهبة  
 او البيع ونفلا ما عن احكام ابن سهل وكذا انما يما فيه قريب لبعض من بعض **وسمعت** ابن  
 النزيدي عن تزويج اموة وحصل بها فموت فترت احد احقر فيها اسم الميتة من الصدقة  
 ويرد هذه في عوصها وزمما كان من غير عقد وزمما كان للميتة ولده ولم يكن **فاجاب**  
 الذي ينبغي تحريمه لصدقات هذه ويرى الوالد او ما من الصدقة الاول ومن يراه  
 والحقهما او حقه ما في عليه قلت لم يكل على النكاح والصدقة في الصواب ان لا يذنب  
 ذكر من المزوج وعقد الاب وشاهدات على العقد والصدقة ان علم بسميته خفا فلا  
 يفتقر لعرفته **وسمعت** عن تزويج امرأة وشروط في اصل النكاح او تبرع ان كل  
 دأخله عليها طالق ثم تزوج واقام على نكاحه علما او جاهلا هل يلحق الولد ام لا وكذا التوارث  
 واسقاط الحدة **فاجاب** وهذا النكاح اختلاف فلاحده والولد لاحق وفي الميراث  
 اختلاف ونحن لا نأمر باخذه قلت اشار الى اختلاف الطلاق قبل المدة هل هو  
 لازم ام لا وسواء كان في شرط او مجرد لان القابل بالغاية يقول من شرطه الحال ولا يحمل  
 الا لزام فلا خلاف في ذلك **وسمعت** السيوري وغيره عن تزويج امرأة بمهر وسواء  
 على اما ان تعطيه نصف دارها ونصف حبة هل يجوز هذا النكاح ام لا اذا انفاراد  
 الشيع الاخذ بالشفعة هل له شفعة ام لا وماذا ياخذ بها **فاجاب** هذا النكاح  
 صحيح وهو فاسد بغير قبالة ويجب بعد بصدائق المثل على من ذهب ابن القاسم وبغير البيع  
 في الحنة والدارم يقولان يلزم القيمة للزوج بان يكون الشفعة قلت فسمي لاجتماع  
 هو المشهور خلا فلا شبهة وفي اقوال ثلاثة اخرى وتفصيل في مسائل كثيرة المطولة  
 ولها نظائر ذلك وتعليقات **وسمعت** ابن النزيدي عن وطى ما هو احرى من طوى  
 في طهر حيث يجب القافة فاذا لم توجد القافة كيف يصنع **فاجاب** القافة يوجد  
 وليس باليهي قلت ولو فرض عدم فانه اذكى والى ايها شاعرا لانه انما

هذا النكاح صحيح  
 وهو فاسد بغير قبالة  
 ويجب بعد بصدائق المثل  
 على من ذهب ابن القاسم  
 وبغير البيع في الحنة  
 والدارم يقولان يلزم  
 القيمة للزوج بان يكون  
 الشفعة قلت فسمي لاجتماع  
 هو المشهور خلا فلا شبهة  
 وفي اقوال ثلاثة اخرى  
 وتفصيل في مسائل كثيرة  
 المطولة ولها نظائر  
 ذلك وتعليقات

الامور فان مات قلدها ورثها وان ماتا ورثهما معا **وسمعت** الخ عن ميراث الميتة  
 دون زوجته هل هو حرام ام لا **فاجاب** الرواية جوازها والقاسم معتدلة لانها ظالم  
 للحرة ابن الحاج ليس معنى قوله في الدونة لانه ان يقع عند امر ولده ما شاءها ان حرمة بل  
 الحرة المقتالة ولها الميراث وليس لام الولد قسم فلما صرحت اموار الولد جازلة للميت عند  
 اللبدين والثلاث دون الحرة اذ معظم الامر للحرة قلت بحكم اللبدين والثلاث في الشراء  
 لقوله اذ معظم الامر للحرة وظاهر قول الخميني عموم وانه على ظاهر الرواية يقع عند امر  
 ولده ما شاء وقوله والقاسم معتدلة اي انه اذا كان الامر ولا بد من العدل وتكون لبلدة  
 بليلة وعلى قول ابن المسيب اذ تزوج الامه معها باذنها طاهرة ولا اخري لبلدة يكون  
 هنا احري وهو قول ابن الماحشوي وحمل شصا امام المدة وانه على اذ لم يضر بالحرة وهو  
 ان يزيد على الحرة وانما ان زاد على قدر ما للحرة فهو من ربيع منه واشار اليه بقوله لم  
 يحلج والله اعلم **وسمعت** السيوري عن امر ولد المفقود اذ لم يوجد لها ما ينفع  
 عليها منه هل يعق عليه **فاجاب** هي خلاف الرواية في ضرب الاجل وينفق عليها من  
 مالها مطلقا ان وجبه قلت قد ادم الكلام اذ لم يوجد له يعق او تزوج او تسمي  
 فاعتق عن اعادة ابن الحاج في اخوين لغنا امة الى اجل ثم توفي واحد مما قبل الميراث  
 ووطى اخر الامه وقلت كالفتوى بتجمل عنق الامه وعلى الواطي قيمة نصيب بنتي  
 اخيه فيما بقي من الحدة ويود بانه لم يذنب بالجلد ويلحق به الولد قلت هو يكون ادبه  
 اسد من ادب من وطى امة بينه وبين شريكه لان هذه معتقة الى اجل وقوله  
 عليه القيمة فيما بقي من الحدة من اجل ان يريد قيمتها على ان يعق الى اجل وقوله اخر  
 عليه قيمتها بما يكون من عيوبه يروى هذه لها نظائر فيمن قال امر ولد او مديونة او معتقة  
 الى اجل فينظر في المطولات ويحتمل ايضا من سافر عن ثلاث جوارم مدة خمسة اعوام وخو  
 قرع امره من الى القاضي فان امهات اولاد وان بها حجة الى الانفاق وما يحتاج اليه  
 النسا من امور الرجال وثبت عند القاضي فاعتق الاثنين المدعتين الولد من زواجهن  
 ثم قدم السعيد فطلب استرقاقهن وانما لم يلدن منه قط وقد تزول لهن ما يقوم  
 لهن ويرسل اليهن في كل وقت مع اناس شقي هل له مدفع في المشهود ورد حكم القاضي  
 ام لا **فاجاب** اذا عجز الرجل عن نفقة امر ولده فلا سحسان ان حكم من حكم الحرة  
 في النكاح الشرع ونحوه فان لم يجد شيئا اعتق عليه لانه ان ترك بلا اتفاق من جوعا وحكا  
 ابن حسان عن اشيب وشرايته واختلف في شيوخنا المتأخرون فقال بعضهم  
 الرواية وقال اكثرهم لا يعقن بغيره من نفقة من خلاف الحرة ويصير من فقير المسلمين بغيره  
 عن نفقة ولده فالواجب على القاضي في المسئلة المذكورة ان يعرف الحاكم عليه بالمدينة التي  
 شهدت شراطين ويعذر اليه فيما شهدت به عليه من سائر قصور المسئلة ومكده من طلب  
 منها فقه واستيفاء محقق ان في نظره القاضي والا امضى عليه الحكم السابق ومي سبيل

هذا النكاح صحيح  
 وهو فاسد بغير قبالة  
 ويجب بعد بصدائق المثل  
 على من ذهب ابن القاسم  
 وبغير البيع في الحنة  
 والدارم يقولان يلزم  
 القيمة للزوج بان يكون  
 الشفعة قلت فسمي لاجتماع  
 هو المشهور خلا فلا شبهة  
 وفي اقوال ثلاثة اخرى  
 وتفصيل في مسائل كثيرة  
 المطولة ولها نظائر  
 ذلك وتعليقات

هذا النكاح صحيح  
 وهو فاسد بغير قبالة  
 ويجب بعد بصدائق المثل  
 على من ذهب ابن القاسم  
 وبغير البيع في الحنة  
 والدارم يقولان يلزم  
 القيمة للزوج بان يكون  
 الشفعة قلت فسمي لاجتماع  
 هو المشهور خلا فلا شبهة  
 وفي اقوال ثلاثة اخرى  
 وتفصيل في مسائل كثيرة  
 المطولة ولها نظائر  
 ذلك وتعليقات



الحكم على الطيب من ارجا الحجة وفي الطور ايضا اذا غاب عن امته ولم يوجد ما ينفع عليه  
منه فاما اتباع وتزوج امر الولد وتعتق المدة من النكاح الثاني من ان يولس فيما نطق  
مسئلة وعن ابن ابي زيد وانما يكون الاقامة سبعة وثلاثين حتى الزوج كما كان له  
عزها والا فلاحق لها ولا يلزمه وهو قول ابن جبير والطاهر من مذهب اصحابنا والاعا  
ترك الحق لهما عموما وهو غلط **قوله** وعلى الاول حمل المدونة ابو حفص العطار  
وعزيره وحملها بعضهم على العموم وهو قول في المذهب وهو الصواب اليوم يونس وعزوها  
من البلاد التي يركح زوج الزوج في هذا الزمان معبرة على الزوجة واشعارا لبعدها  
الرمي بها واما في بلد لا يعتبر ذلك فالصواب ما قاله ابن جبير واختلف المذاهب  
بعد وجوبه على ما هو حق لما يقتضي عليه به او لا يقتضي عليه اوجب له ما فيه من المنفعة  
وله تركه متى بشا في ذلك معلوم **قوله** ان ابن ابي زيد وغيره عاينوا على المروءة  
من خدمة زوجها **قوله** ان مذهب ابن القاسم ليس عليه من خدمة بيتها  
شيء البتة في ماله وعن ابن الماحشون واصبح من ذلك وزاد وكانت مائة ذاب وكره  
في صداقها وكثرته لا خدمة من غريب وطبع ولتس وغيره وتخدموا ولو لم تكن ذات قد  
وليس في صدقها ما يشتركي به خادما فليس عليه اخذها وجعلها الخدمة الباطنة من  
عجن وطبخ وكسش وفرش واستقاما ان كانا معا وحمل البيت كله ولو كان زوجها ماليا  
وحاله مثلا او اشغلا لم يكن شويها من امته في خدمته ولو كانت ذميمة  
في العذر واستشرف فليس عليه اخذها ولا تسريح حال والفقير ليس عليه اخذها مطلقا  
الخدمة الباطنة ولو كانت شريفة كالدنية وعن ربيعة بيضا زمان في الخدمة في فقر  
ما يقول ابن الماحشون **قوله** واما قول ابن القاسم انه محمل ومكي بطن ان هذا  
على ما ترك من النساء فهو لبعدها من جملته وقوله اولها بعد كان منها رغبة به في  
تزوجها فاما المصلحة في العقد لا يصح والتمس الامور ان يقال لها لا يلزم خدمة فيتم  
اخذ بقول ابن القاسم لا يبالى بما يظن مكي او هو ان ترك ذلك حديثا في قلبه بغضا او  
كراهة او فرافقا فلا يراد به عقد بل عليه الاتعاقة عليه ولا يجزها ولو سقطت من عينه او  
اعرض عنها او بغضا بسبب هذا فلا شيء عليه الا ان يسجل الاعوان لا ارادة ردها  
للعمل ويوجب لها فلا ينفى هذا له وكان قنصا صمد وفدا لامة تحم من ارجا حسن في  
الامور الشاقة فروي ان فاطمة كانت تلحن وان اسما كانت تسمى فرس المزي واراها  
كانت تسرح به وتخدمه في مثل هذا او تبا الانصار يحلن الما في العرب وغير ذلك من الخدم  
وكانت امرأة ابى له ردا لما دخلت بينا كسته فدخل عليها فقال ايبتك مقرووفد فيتيه  
او يحمر قد تزيت او خولت الكعبة في كفة فقال لا يا صاحب رسول الله ولكن العروس  
تخدم بينا فاني ان يدخله فقال في هذه في سبيل الله انفق براوا القيل حرا الى حارة  
الحبر والنور فلما كان الليل وقد قالت له فم فاحمدا الليل جلا فقال لها اقصفت

ما يجب على  
المروءة من الخدمة

تزوج

برحمك الله وما كان السلف يراعي هذا ذلك عليا ولا يعرفها ان ذلك ليس عليه ولكن اذا  
خدمت قبل واستحسن ولم ينفى الا في الامر المصعب لا يصلح لها وما جافي على بقا الوقت  
ما يلزم من ذلك واما على قول ابن الماحشون فكل ما يبيع وساقط عند المراجعة فيه  
بوجه ان سكت عنها في القول الا اذا تبادت على العمل وهي امنة منه ان قصرت عن العمل  
او تركت ان تقول عليها حلقه فالمدونة في المسألة في الامور وما حية من الاشفاق واما  
لو قصرت عن ذلك ولم يدع من واجباتها شيئا فذلك له وكذا الراعي من غير اذى ولا  
ظلم لكن كراهة لها ولغيرها على ما يبين في قوله ان ليس لها على خصه من خدمة البيت  
على قول ابن الماحشون وكذا اما خصه من امور غير الخدمة فلا صوابا وليس عليه ان  
يظن ان ذلك يلزمها فاذا كانت تعرف ذلك فله سؤلها كما يسأل ما خصه من اخوانه  
ولا يبالى باوراد ذلك مما يظن بها انما يفعل لبقية وان اشبع قوله ان رايته يواخذها  
فيعد عنها او ينقصها وهذا ليس عليه من اعباءه وحقا كبتا كفاية **قوله** اخذ  
من قوله في المدونة ليس على المروءة من خدمة بيتها شيئا مالا في العتية وللخدمة  
لا يلزمها من خدمة بيتها شي ولا عجن ولا كسش الا ان تطوع الا لمثل اصحاب الصنعة  
التي ان لم يظن لزوجها طخت لغيره وهو قول صحيح في قول ابن جبير وقال ابن  
حويز من اداد على المروءة ان يخدم خدمة مثلا فان كانت ذات قد رخدمتها الامر والى  
في مصالح المنزل واد كانت دنية فعليا الكسش والفرش وطبخ العدة وعليها استنقا الما  
ان كانت عادة البلاد فاد لعله يريد من يبردارها او مما يقرب من منزلها وخف وقد  
قال اصحاب خدمته التكال من نفسه اني كلامه من التبيها م وكان شيخنا ابو محمد  
الشيباني رحمه الله عني عن بعض الحميري من شيوخنا انه انتة امرأة من  
صنف الحضر وكان قاضي انكة تشكو اوجع يدها من العجن فامر زوجها بشرا خادما  
تخدمها وجات بدوية تشكو اشدة خدمتها من الحن وحمل الماء والخطبة وغير ذلك  
من خدمة البادية ومشقتها فامرها بان تبقى معه وتعاشره على ذلك قال لا تشا  
البواري دخل على ذلك خلافة **قوله** ولعل هذا يورى الى اجتماع النكاح  
والاجارة ان كانت عاده معتادة لا دخلت كما تقدم الما زكي في اذا كانت العادة اسكان  
الزوج مع مهوره ان نكاح وكرا والله اعلم **قوله** السيد ركن استخلفت  
رجلا من رجلا من رجل بصداف معلوم فزوجها ثم غاب فبعد مدة اراد الزوج الدخول  
فاني يشهد يشهد وبنا انها كانت وكلت فلا نوانه زوجها بميدا فمعلوم ودخل بها  
هذا الزوج وحملت فبعد سبعة اشهر وقعت امرها للفاضل فاستفتا **قوله** السيد  
ربحت عن بيعة الوكالة وان عقد الاول على الوجه الاعمال قال وجد في القصد وان تعذر  
بكل وجه منهم او من النكاح عنهم قبل ذلك منه مع البيعة ورضي الزوج في وقت شهود الاول  
فان لم يجد ذلك ووجد بيعة بانه فلا ناز وجها من فلانة ورضي ووجد من يشهد عليها







عليهم ولا يحضرون مثل هذا النكاح واما فتح النكاح فانما يشترط بعدد دل على حمل فليس حاشا  
 نكاح **وسئل** القاضي عن رجل تزوج امرأة بعد ان كان قد تزوج امرأة اخرى ولم ينفك عنها ولم ينفك  
 به الفسخ وانزل له ودخل لانه قد نفق بغيره بعد العقد وربما كان قبل العقد بالسماع والزر  
 ويكثر بالموضع وعقد الاقارب والمعارف والجران ثم يقع العرس والوليمة **قلت** قد  
 ستمادة السماع قبل هذا وما نص عليه السيوري من ان طاهره خلاف ما تقدم لا ينال الطلاق  
 والخبر **وسئل** عن رجل تزوج امرأة بعد ان كان قد تزوج امرأة اخرى ولم ينفك عنها ولم ينفك  
 وقد عاتب لثا حله سحلاسة وكذا في غيرها وليس لزوجها مال ولا يوجد من يشهد بنكاحها الا  
 من تقدم ولم يوجد من يزوج عدوله وهي تحب الفراق فيلزم بغيره الزوجية ويجب المرافقة  
 يكون الحكم واخذ او لو كانت مدنية فيمن لم يعد ولا كثير او الواحد خاصة ولا يكون شيئا  
 وفي شهادة من تقدم ان المرأة ليس لها ولي وفي اشكال املاك الرباع وبعدها على من يحسب  
 عليه ما تقدم **واجاب** المرأة الفيلق بالطلاق من ذكرته ولو عدت منه البينة ومن شهد  
 لها بالزوجية واقرت ان فلانا زوجها ككشف القاضي عنه بغيرها ويسأل عن هذا الاسم في البلد  
 وما قرب منه وان لم يجد حلف لها بالطلاق بعد تخليفه انه لم يكن لها منه نفقة وحكم بالطلاق  
 عليه متى جاء بالزوجية وان انكر الزوجية لم يضر ما وقع وبكت في الحكم رفعت الى  
 فلانة بنت فلان واقرت بالزوجية لفلان فكشفت عنه فلم احده ولا احد من يعرفه  
 تخلفها وحكم بالطلاق فان ثبت او اقرت بزوجها والمدة والفراق في هذا سواء وشهادة  
 من ذكرت بانه ولي لها ما ضمه وللقاضي ان يزوجها او لا امر فيه حنفية لان القاضي ولي وان  
 كان هناك غيره اذ ازوج البنت متى العكر واذا لم يكن لها ولي بزوج ومثله لا يخفى  
 واما شهادة من لا يزوج في الرباع فلا تغلظ فيها شيئا وقد سالت عنها غير مرة فلم اجب بشئ  
 والصبر وسر لها حكم وقول غير العمد لا شئ **وسئل** السيوري عن زوجه ليس لها عدول  
 ومع ذلك والعشرين وربما انفرد بزوج بينة فتمره ولا ولي لها او غاب زوج المرأة ولا ب  
 موجبات هذه الاشياء اللهم فماذا يصح من شهادتهم لزوجهم وسأى شاك **وسئل** عن  
 المرأة تاني وتذكر ان لها زوجا او لا بنتها وقد غاب ولم يخلف شيئا ولم يكن له شئ لغيره  
 فيه بالنفقة ولا يعرف ذلك الا من قولها ونكحها بالبينة فيخرج عن اثباته وربما ذكرت الزوج  
 غائب وربما كانت ببينة غير ثقة من سبقه او غيره ولا يفيد على اكثر من ذلك فان اقيمت  
 باحمال هو لا فبال اسمهم باسماءهم او قول ثبت عندهما ما اوجب الفراق او قول قولها  
 وربما لم يوجد على توكيل الامر ببينة الا بقولها **وسئل** ان كان الزوج معروفا ولم تعرف  
 عينه كلفه القاضي رجلا من يكتف فان عنه وليس له جيرانه ومن خالطه واقارباه عن الموضع  
 الذي غاب اليه فان لم يكن او لم يعلم حيث توجه خلفت الزوجة انه لم يخلف شيئا وان اقرت  
 بشئ خلفت انه لم يخلف شيئا سوى ما اعترفت به ولم يصل اليها شئ من قبل او طلق عليه  
 ولو كان غير معروف وسقطت المرأة عن صنعته ومن يعرفه فيسألون عمو الاول وان لم

منه  
 من يدرك

يكن له صنعة ولا من خالطه كشف العلان عن ذلك الاسم وتلك الصفة على ما بالبلد  
 فان لم يوجد طلق عليه بعد ذلك المرأة كما مر ويذكر القاضي فيما شهد به انه رفعت اليه  
 تلك المرأة ويذكر امرها وذكر ان لها زوجا اسمه وصفته ذكرته او ذكرت انه غاب من  
 البلد وانه حلف على عدم النفقة وطلق عليه فلان اني الرجل واعترف بالزوجية وفي  
 الطلاق موقوفه وان انكر لم يضر ذلك **وسئل** المازكي عن امرأة طارئة من الغرب  
 تزكر ان زوجها خلف في بعض الطريق قبل وصوله الى حياية وارادت ان تطلق عليه وتكر  
 لشهود مجتهد لا يعرفون **واجاب** لا يصح الحكم على زوج هذه المرأة بالفراق الا ان  
 لا عتارها بالزوجية وبما العدة وادعت عينه فصارت متهمة بالعمية مدعية بغيرها  
 ذوالها وعلى الطريقة الاخرى لا يؤخذ بالتزويج اقرت وقد زعمت وجمها بوجوب المرافقة  
 فورا لانها ذكرت انه فارقه قبل وصوله الى حياية ومن الممكن ان يكون اخذ طريقا اخرى فادما  
 هذه المرأة بالزوجية وعاقبه عايق عن الوصول فالولي يجب لتسميه والبحث عنه وعن  
 اسمها التي يذكر في المواضع القريبة حتى يعلم انه ليس بالقرب لم يجد رافيه وانه لا شئ له  
 تنفق عليه سنة فينظر حينئذ بالفراق منه بالواجب والشهود عن المقبولين لا يعمل عليهم  
 والى قوله على اقرارها وقبيل ما ذكرنا على المذهبين **قلت** الاصل الذي اشار اليه  
 هو تبعية الدعوى واجمالها فان القاسم يتبع من ادعى فيتميزه مقدرا مدعيها ويجب  
 لا يؤخذ به الا حجة كلامه وفيه مسائل وله نظائر ومثله مسألة دعوى زيادة الورث  
 في كتاب الامر ومنه مسألة دعوى السلف والودعية عند ثلثها وكذا القرض والودعة  
 وكان الافراد بطرية يدعي انكاحه ويكر ما حجه ومنه مسألة هذه الحجة لا يطالب  
 الى وهذا الخاتم لك وقصه في ومنه مسألة للثقل وانما يصح ويجوز ان يخل ذلك من  
 التظاهر فعدا الذي اشار اليه الشيخ في فتاواه **وسئل** السيوري عن طلاق ثلاثا  
 وتزوجها الاخر ببينة غير عدول ودخل بها واقام شهورا قليلا ثم طلقها وتزوجها الاول  
 هل يعول على تزويج الثاني بغير عدول **واجاب** لا يصح تزويجها ولا له هذا  
 النكاح اذ اكانا غير عدلين وتوحيص جملة كثيرة عقد النكاح فقد اجبت عنه في غير هذا  
**وسئل** ابن حبيب عن المرأة تقدم المدينة مع الخاج ويقول خلفت الحنف وارادت  
 التزوج ولا يصح هل طار زوج ام لا امن قولها ومن ذوات القدر والاوليا هل يزوجها  
 السلطان الاول **اجاب** لا يطلب ببينة بانه لا زوج لها اذا كانت غريبة لغيره  
 الوطن ولحب سوال اهل معرفتها ويذكرها ممن معها في الرفقة سواء الامن غير تلك شهادة  
 فان استزاب تزكره تزويجها ولا يزوجها وليست كمن مكانها قريب قال ابن ط وصوله  
 ابن حبيب اصل مذهب مالك لما ينفق من زوج يكون لها فاذا ظهر خلاف قولها لم يزوجها  
 ويبان ذلك الرجل ياتي بامرأة ومعه صداق وقول اشهد واعلمنا في هذا الصداق  
 وان حق قبلي لزوجتي هذه وادعها صداقها فقال مالك ان الذي يشاهد من عدلين على

منه  
 من يدرك







كان الوصف هو الموضع على ارض المسلمين لا عانة الجيش فهو على المسفل اليه ان كان عالما  
به اذ لا بد منه لكونه على الارض حيث كانت وان كان جاهلا به كان بالخيار في قوله وعدمه لانه  
غيب والاب هنا بمنزلة الابنه اذ هو الشاكر لها الا ان يكون غير سداد هذا هو القول الصحيح  
وبعضهم اخبر هذه الارض على صفة ارض اهل الذمة والظاهر ما ذكرناه والملاحظ  
الزوج للشورة فان ثبت عرف نظرم انه لا بد بين هذين الصورتين من جهاز زائد على  
التقدم له خطو واعاد الناس ذلك فاذا ثبت الزوج الفاعله بذلك فيوجب له حكما وبه  
ان يقال لا في الزوجه ان لم يتقدم بشورة امثاله على امثاله والاطلعه الزوج على مدعاه وكذا  
بين فتح الكاح عن نفسه ولا شيء عليه الاطلاقه خاصه وما ارجح الاقوال وقيل اذ اختلف  
حطه من البعد ان الزماده التي زادها من اجل الجواز المتعارف بينهم ان كان في حكم البيع  
وان لم يكن في حكم البيع فلا يقول الاول والثاني احسن وعليه تأتي اكثر مسائل  
المذاهب وقيل لا منفال للزوج في هذه او هو اضعف الاقوال والبعد ما من الجاهل الصبيحة وثمة  
عنه عليه السلام انه قال منك المرأة لا ربع لها ولحسبها ولجأها ودبها فقدم المال اذ  
هو اهر عند الناس وتوثيقه على حسب اهتمام الناس كما اشار اليه عليه السلام وقد ام  
فالام عند الناس واخر ذات الدين اذ القاصدون لها اقول وان كانت الواو لا يقتضي  
الترتيب فقدم ما في العلم معها موثقا وقد قدم الناس ما اخبره الشرح واحزوا ما قد مر وقد  
تدبرهم الشرح الى ذات الدين بدليل ان المال مقصود ومواد وقد يعرف من هذا انه يلزم  
اذا تزوجها بعتة الاوصاف فلم يوجد ان يحيا وضما والزوج بالمل وقد وقع هذا الجواب  
ليس هذا موضع ذكرها مع انه لا يسلم له انه لا منفال للزوج في ذلك مع ان العلم قد نصوا  
على هذا واعتمدوه من كلامه عليه السلام واصل مذهب مالكا الفضايل المعروف وقد اوجب  
العرف ما استوفى الى تزويجه وفيما ذكرنا متنع والميمن الواجبة على الصبر ولا شك في هذا الوجه  
موجبها واما الحكم بطلب الزوج بالنقد والكالي والمستفاد عند ثبوت الكاح ودعوى البنا  
فلا اشكال فيه ولا دخول حتى يعطى النقد فان اده فاختلصه بل دخل في دفع الكالي او لا  
الذي يدل عليه مذهب المذونة وبعض اهل المذهب انه يبيى ولا متنع وقد افق بهذا  
وهذا اوضح هذا وهذا ولكل قول حجة بيعة وطلب العدة لا يمنع من البنا وتاخيرها لا يكون  
الا لوجب ومصر وق وفيه اختلاف في تعيين البياض عن ذكره واجاب ابو عبد الله  
محمد بن القاسم عن ذلك اذا كان الامر كما ذكرت فاما الوصف فينظر فيه فان لم  
يعلم الاب بالوصف او علم به واعتقد انه على السابق ثم ظهر ان العادة انها لم تمارس  
اليه الارض فهو غيب وان علم بذلك واحد او تصرفا لغيره فذلك ولا يمكن ان يخفى  
عليهما فهو كالمشروط ورجح الباجي في المسقى في كتاب الجهاد منه فتح البيع فيلزم الفسخ  
في الكاح كذلك قبل الدخول ويثبت بعد بصدق المثل عند ابن القاسم كالكاح بالمرز  
وهذا على مذهب المتأخرين من حملهم هذا الوضائف التي على ارض الصلح انها حلال ولما

صحيح في الزوجه بشر  
مجمع

و ان غيب في حقه  
مجمع في الزوجه  
مجمع في الزوجه  
مجمع في الزوجه

مجمع في الزوجه  
مجمع في الزوجه

ابن رشد فقال هذه الوضائف عند الجري ذالك المجري ولا تمنع صحة العقد فعليه ان لم  
يعلم وهو غيب وان علم الزمده حسمها من فان اخذ الحاكم ما لم يفتح لم يفتح اليها الفصول وان  
يلتزمه اخذها الى المنظر فيها فاما طلب الاب الزوج الشورة من الاب المتعارفة عندهم  
ففيه اختلاف هل حكم العرف كالمشروط ام لا وبمذ كونه مسائلا منها ما في العتبة من  
يقع ابن القاسم في حديثه العرف اختلف قول مالك فيها فخره فقيها لان العرف عند  
كالمشروط ومرة لم يرد ذلك وكذا غير هذا من المسائل فمن فقيها له به اعظم الاب شورة المثل  
لكن ذكرت اننا سننظر بعد تنويع الماله فان كان قبل الكاح معنى وخبر الزوج من بقاءه  
على الكاح او غلاله ولا شيء عليه وان كان بعد عقد الكاح لم يحسن التقوية الا بعد ان يؤخذ  
منه ما لزم الاب ومن يقول العرف ليس كالمشروط لم يلزم الاب شورة وحجة المذهب في  
هل كالمشروط الزوج على نحو ما ساروا لا خيار له فان اختار البقا وجب تعجيل النقد والمؤخر  
الحال لكن يمنع من الدخول حتى يدفع النقد واما الكالي الحال اذا اعسر به فقيه فقولاه  
هو كالمعجل وهو الاظهر وظاهر المدونة وعن يحيى بن عمر انه كساير الديون ويستحب به في  
العدم ويحلوا العدة كساير الديون يتبعها واما ما ذكرت ان الزوج ذكر له منه  
انه يدخله باشيا وذهب الى عينة قدما حلت في العدة هل يلزم امره لا فيلزم ان كان  
ان كانت على سبب لزمت فان اخذ الحاكم بالزوج لم يست ايمان على اختلاف في دعوى  
المعروف لكن السبب يتو بها هنا فان اختلف بين وان نكل حلف الزوج وكان باطلا بين  
ان حال او يفتي واما ما ذكرت من اخذ الحيل فلا شك اذ ابقى الكاح ولزم المعجل والاجل  
لانه كساير الديون يحكم فيه حكمها الا ان يثبت عدم ما فان اثبتته فاختلف في مدة اجله فتقبل  
عام وقيل عامان ورواية ابن القاسم اختلف في ذلك الاول والاخبار والمذموم فان وفيه  
ثرف بينهما وان اراد بيع املاكه مكن منها واختلف في احد حيل منه حله سيما على قولين  
وافق ابن عتاب بالحيال بعد عينة ان ليس له ناض ان حقت عليه الدعوى به وان لم  
تحقق في ثمة في اخذ في مشهود وعن بعض ان كان من جنس التجار الموسومين  
بالنامن وجبت البعثة والا فلا يمين **وقد** كل ما ذكره ظاهر بين ومجمع كساير  
من المسائل المتقدمة وبوخد سدة ارض الجزا بنو سدة ارض للطبلة والموضفة لهما  
بوضع الامام الذي ان باجيا بها على هذا الشرط لا قامة جيوش المسلمين ونزلها الاول  
على هذا فهو بعض منها واجيز وان كان فيه جملة لصورة بيت المال الى ذلك فهو من  
ارتكاب اخف الضررين وقال عليه السلام اذا اجتمع ضرران نفي الاضرار لكه والى هذا  
ما لا شيوخنا وحكوه عن اشيا حرم اهل ارض مملوكة ويجوز اعطاؤها في مملوكة النساء وحكي  
شيخنا الامام رحمه الله انه توقف في بعض شيوخه هل يعطى الا حقة امر لا يكونها ليست  
بشامة الملك حقيقة كذا دور ارباض بنو نيس التي رسم عليها الجزا يقول انها غير مملوكة  
على الحقيقة واخر مالك منها الا لانها في هذا الكتب في عقود الشريعة اشترى جميع

الموقف في الزوجه بشر

مجمع في الزوجه

مجمع في الزوجه  
مجمع في الزوجه  
مجمع في الزوجه

مجمع في الزوجه  
مجمع في الزوجه



دار كذا وكذا احبا سها لملك فيها الفصح الا ان يكون الامام امين ذلك ولهذا انزلت  
مسألة وهي ان رجل اشترى بضع دور وجعلها حجة وكان في وسطها قاعة مسجد فاحتسب  
فيه وطال النزاع والامور فيه الى السكون عنه وروى المعرض اليه فوجد في كل دور  
والصحيح من مدعيه شيئا وان ارض الجزا مملوكة اشترى ما له من نزلوها بادت الامام  
تعايد ففوت له بيت المال حينئذ يما يوضع عليه بعد ذلك ولذا تختلف الجزا في بعض  
ما وقع عليه الاتفاق حينئذ وتسمعته يقول وعرضته عليه غير مأمورة ان ارضي نفسه على  
اربعة اشبار مملوكة باتفاق ومي ارض العشر خاصة كل خير به وبعضها ارض في طاحنة  
ولا يلزم فيها الزكاة ان حصلت بشرطها وارض جزا في الملكية وفيها سائر ما في الزكاة  
ارض السهم بكن ملكه حقة وفيها حرق في كسبه بغيره على ما في عليه وسن عليا  
وانما ارض سقا ولهذا اذا غرسها يد في بيت الملك بعد الانزال على ما سمعت من اهل  
الحزن والاربعة ارض الحكر وموابة عليه وصيغة ضعيفة لكن حصلت بحقه وروى  
للعشر يخرج جليله ولا يتبع ولا يشترط ومن رفع يده عنه بعوض فانه يحسب وروى  
نيد عنها وروى غيره ارض الشريعة وارض الظهير وارض العنوة ومي المعلقة فمد  
الثلاثة لبيت المال فتودك الكر او هو المسمى عند من الحكر والعشر ولا يتبع ولا يورث  
ولا تحار الا ان يمتد الامام احد من الظهير والاعراب او الصلحا فمعه ما لم يرض  
بده او يموت الخليفة الذي استعمله فتقتصر لا عطاء له منه ويطلب منه بخلاف الظهير  
وجوز ان يسلب القوم ويعطى لآخرين بحسب اجتهاده وهكذا كان يفعل بعض من يورث  
به عن الشيخ ابن عبد السلام وصار اليه شيخنا الامام وافق يانه يجوز بيعه الا باذن  
الامام ولا شفعة فيها ويدكر ان اباه اخذ بعض الاراضي من الاعراب ثم اذن لها من بيت المال  
وطيب له واختلعه في حوزا فطاع ارض العنوة على ثلاثة اقسام احكامها الفخ وغيره بطراز  
والكرامة والمخ وغيره وروى في ذلك قال الشيخ وان وقع اقطاعه على وجه الخليل فانه  
يخص بالخلاف ولا يورث في ذلك الدور من الشرح قال انه يختلف لظاهر رواية العينية  
انظره **وس** ابو جعفر عن خالد بن ابي وانا اجزها بكن او شفعة على نفسه  
او قال بدينه اشهد وان لم يكد ادبها او امده في الزوج مثل ذلك ثم مات الاب في الوصال  
**فاجاب** ليس لها الاما عينة اذا عرف بعينه او ما يعرف على يدي غيره وان عين لها  
حصه متساعة من ربح لمات ومعه في يده كذلك ان مات ومعه ولا يورثه وان خرجت  
من الولاية فان حازت بعض الغلة او سقت او عجلت او وكلت على ذلك فلو لم يكن  
لها شيء من ذلك فهو للورثة **قلت** جعل هذا امة محصنة وظاهر السؤال انها شرطه  
فعلية لا يفتقر لحوز كالعطاء الخارجية على سبب وشرط فاذا وقع الشرط وجب المشروط  
ويجزي على ما تقدم **وس** ابن ابي زيد عن ابكر الفقيرة والعزبة الطارئة  
ولعلها موصوفة في بلد هامة بينهما فالحوز نكاحا بغير امر سلطان وشبه التيب وهل

صحة  
الاشارة  
نشد

وبها قوله اخرى **فاجاب** ابكر الفقيرة والطارئة ان كان بلد وليا في ياكب اليه  
وان كان منقطعا ولا يورثها الامام والفقير اذا كان يصعب عليه سؤل السلطان  
ولا يباس ان يوكل من يوكل نكاحا بيا كانت او يكر **قلت** تقدمت هذه المسئلة وتقدم  
وظاهر المدونة ان كل الناس يتفاوتون وتقدم لفظ التهذيب فيها وقول الشيب **وسئل**  
السيوري عن سافر مطلقته بسبب وادها منه وليس بمأمون وخاف منه عليه **فاجاب**  
ان امكن ان يكتب الي البلد الذي استقر وافته ان يبعد بينهما اذا وصلت وتمنع من  
خروجها معه ابتدا فاذا استقر ارضا وسن من يقرب منهما من بعض ارضي فقدم للرد  
ويكر كان الخروج **قلت** هو نوال شيخنا في قوله في باب الحضانة للاب تعاقد الولد  
عند امه قال معلل ان الضرب للولد لا يقع لان الحضانة اياها فغير جازي بل يابون  
اليه في زمن كونه عند امه لستروا في احوالهم عنده لا عندها **وسئل** عن  
مطلقة بالثلاث لها اولاد من هذا الرجل واراد سكتها با ولاده بعد اركه بلامقدا  
بعد خروجها من العدة ولا يورث من حوادث السوي بينهما قال سعد بينهما مقدر ما يورث  
حوادثه وان ادى الى الخروج من الدرب **فاجاب** اذا كان ينبغي امرهم فيبعد  
بينهما واولادى الى الخروج من الدرب ويعمل من السعد ما يورث من الحوادث بينهما  
**وسئل** السيوري عن قرية ليس فيها عدول وم قد راعى بين وزمما اقرت تزوج  
ببنة فقيرة ولا ولي لها او غاب ولي المواة ولا ثبتت موجبات هذه الاشياء الا بغير  
يتمع شهادتهم **فاجاب** اذا اخبر جماعة منهم من يورث بشهادته من العدول وحصل  
لهم العلم بكون انفسهم الى خبرهم حكمه بشهادة رجلين ممن حصل له ذلك واقل الخمرين  
خمسة فاكثروا لم يوجد هذا العلم يحصل العلم بخبرهم فيستكبر منهم وبني على خبرهم  
واقلام عدلى ثلاثون اذا لم يكن بتمة فيما يشهدون به ومضى وجدا زيدا كان  
احسن لانه اطيب للنفس وفي الطور عند قوله يجوز شهادة اهل البادية حتى بعض  
شيوخ المتأخرين من الثقات ان بعض اهل البادية اذا شهدوا في حق امرأة او غير  
ولم يكن فيهم عدل انه يستكبر منهم ويتقضى شهادتهم وشهادتهم في روية الهلال جاسنة  
عن ابن القاسم اذا كانوا عدولا **وسئل** بعض المتأخرين من ثقات شيوخ المتأخرين  
في اقرار البعيد من المدنى على الثلاثين ميلا والاربعة وفي الثلاثون رجلا والاربعة  
والاكثر من ذلك واقل وليس فيهم عدل مشهورا بعدالة ولا يجدون من يجرى بهم بحججهم  
موسومون بخبرهم ان القضاة لا يعرفونهم بعدالة ولا يجدون من يجرى بهم بحججهم  
على الشهادة عندهم في الاملاك والدين والنكاح وغير ذلك ولا يخالف منهم احد هل يجوز  
بشهادتهم ويتقضى بها امر يورث من غير ان ينظر في امرهم فكيف لكل مؤمر عدولهم ولا بد  
من معرفة القاصي لهم بنفسه وعونه لا يراهم صاحب النضاح وقال غيره ان شهادة  
الامثال فلا مثل منهم تقبل ويستكبر منهم ما استطاع ويتقضى لهم في ذلك وحججهم

في  
بعض  
الاشياء

بعض  
الاشياء

بعض  
الاشياء

بعض  
الاشياء



عن أبي صالح قال له غيره ولولا ذلك ما جاز لهم بيع ولاهم لم تكاح ولا عقد في شيء من الأشياء قلت  
كان شيخنا أبو العباس بن حمزة رحمه الله تعالى فيما اجتمع عنده بعض الثقات وما من أحد من  
الحاجية وكذا لو كان معه الفتوى فانه مضطرب في الأحكام الأولى إذا اجتمع من الشهود جماعة  
على هذه الكيفية فيقبل ذلك منهم كالأول كما لو اجتمع بالحواس ولو عظم عدد أولاد  
تحصل العلم كما قال السيوري لانه شاع وداع في العامة ان الشهود بعضهم لبعض على وجه  
الاعانة واستخلاص الحقوق ويسمونه بعضهم إلى غيرهم من غير تحقيق علم وإذا ثبت هذا  
لم يحصل الثقة لزيادة الخلق الغفيرة منهم وقد كانت وقعت هذه المسئلة وحكم فيها وأما  
لو حصل القاضي العلم بشهادتهم حال علمها وتكون من التواريخ والأحكام بها لأن ذلك من حكم  
القاضي بعلمه بوقته نزود بين الأصحاب وكان من مذهبي انه يحكم لأن حكم القاضي للشهد  
لعلمه فيعلم بيع فيه شهرة ومنها وقع من الشهرة في القضية ما لا يخفى على من كان عليه  
فقط والله اعلم وأما شهادة السماع فقد تقدم منها وفي الطرود عن ابن معين اذا شهد  
للزوج بالسماع القاضي على السنة العدد وله وغيرهم انه تزوجها بنفقه وكل من قبله كذا إلى  
أجل كذا فوضي وليا فلهن وأنه دفع النقد فان زوجته ما تبتناه والقول قوله في دفع  
النقد مع مائة وان لم يثبت له ذلك وكانت له ثلاث زوجات سمع سواها منع من  
تزويج خامسة الا بعد طلاق إحدى من في إحداهن فاجل شهادة السماع في دفع النقد فانه  
لا ينظر في وثائق ابن فتيون فان فيما مثل ما تقدم في شهادة السماع الا في دفع النقد فانه  
لم يجعل في شهادة السماع عاملة وموافق **قلت** ما ذكره عن الموفق الأول  
هو ظاهر وكلامه وحكمه ان يكون قوله وأنه دفع إليها النقد يريد في علمه لا انه داخل  
حكم السماع القاضي فينفق الكلامان وهذا شبه ما قال في المدونة في شهادة السماع  
في الأصحاب من قوله انما تزول سمع انها حبس بخارجها الأصحاب وقوله لم تجز ليس يدخل  
حكم السماع وانما هو في علمه اذا أصبح غير ذلك ولا ينشأ في شهادته الشرح له اذا  
تقارر الرجل والمرأة على التكاح ولم يقع على أصله بينه وبينه وبين طارئين فلا يخلو أمر  
من وجهين أحدهما ان تكون المرأة في ملكه وحته حجابها والثاني ان تكون بائنة منه  
منقطعة منه فان كان الأول فليس انت بينهما قيام والزوجية ثابتة اذا طلق لومته  
معه واشتهر الأمر انه اذا لم يطل ذلك ولم يشتهر فوجوبه **قلت** بوجوب علمهما  
الأدب والحد ان تقاررا على الوطئ على اختلاف في ذلك وكذلك اذا لم يعلم منهما أو لا  
لا يكون بينهما ملكه وحته حجابها كالأول فمهما بالتكاح واقوي وأما اذا كانت منقطعة  
فان شهد فيه بالسماع وطال له الأمر مدة بعيد فيها الشهود فنفى ذلك فلو ان قال ان الشهادة  
بذلك بالسماع عاملة وقيل لا يجوز اما اذا لم يتبين من المدة ما يبعد فيها الشهود ويجوز  
اليه شهادة السماع فلا اختلاف ان الميراث لا يكون بينهما الا ان تقوم بينة على أصل  
التكاح و **قلت** أبو محمد بن أبي جعفر المروسي عن تزويج امرأة واستركها من

عن أبي جعفر المروسي

عن أبي جعفر المروسي

عن أبي جعفر المروسي

نقلها

نقلها بحسبوا الخبر على كسوفها قال تمام العام وبلا الحشوا **قلت** ان كان في  
المداق في أسعاف لا كسوة عليه في خلال العام وان كان صيفاً فعليه وليس عليه التبت  
أهلية ولكن من جهة ان من زين له لها الوقت بعد الوقت **قلت** ابن رستم عنهما  
ذكره أن سهل في أحكامه ان الرجل اذا غاب وتزوج ابوه وأصله فلا يباع الأصل عليه  
في نفقة ابويه **قلت** انما نقله عن محمد بن صباح وهو صحيح لان نفقة ما ساقطة  
ولا يجب لها حتى يطلبها فلا يحكم عليه بمغيبه عنها ببيع أصوله لا سيما لموته أو تدين  
ما ليس عندها وهو أحق من نفقة ما خلف نفقة الزوجة لان الأصل وجوبها حتى يثبت  
ما ينفقها بموته أو استغنى أو ذمته الدين ونفقة الأبوين الأصل سقوطها حتى  
حياته وعدم الدين المفقود لخاله ومومن استصحاب حال الذي هو أصل يجري عليه  
من الأحكام منه من أكل شاكا في الخبز أو شاكا في العزوب ومن ينفق بالوصف وشاكا في  
الحدث وعكسه ومنه مسئلة المفقود موت بعض ولده فوفى بدين المفقود وهو  
أو يبيع بعد الفقد ومثاله كمن وفى له يضمن الحاكم لأنه من الخطأ الذي لا يبعد عنه  
صحيح وان قال له ابن عتاب انما قاله الخراف لما لغة من خالفه من أصحابه وأفتى ببيع  
أصوله الغائب في نفقة الأبوين وانما سئلناه الصفة لان ابن الموارثي اجماع عليه وان وجد  
في بعض المسائل الخلاف فهو شدة وخارج عن الأصول وما في أركان الشهود ومنها وسماع  
أصبح في العنكية ممن يبيع ما له الغائب في نفقة ابويه بحال على ما عدا الأصول استصحابا  
فيا سئل القاضي ايباع عليه شيء من ماله ما ذكرناه ودليله ان الغائب لا يركى ماله الغائب  
للاحتفال المذكور وانما من انفق على ابويه دون أخويه فلا يرجع عليهم لئلا يخلو الأمر  
لانه لو شهد بالان يرجع عليهم بما ينوون فلا رجوع له لان النفقة لم تزول ساقطة حتى يطلبوا  
لما خلا في الزوجية **قلت** من **قلت** قال شيخنا الإمام ويؤيده ما في سماع أصبح من  
كتاب العدة من غيب ونكاح ابواه وامرأته ولا مال له حاضر ابويه وان شهد ابواه عليه  
ويبقى لهم بذلك فقال اما للزوجية فمنع واما للأبوين فلا لانهم لو لم يرهنوا ذلك حتى يمدد  
فأقر لهم عزم المرأة للأبوين **قلت** عن زوج عبده واشتهر على نفسه تطوعا بغير  
العقد انه ينفق عليه مدة الزوجية ثم مات هل يوقف تركته لذلك وكيف ان كان في أصل  
العقد واختل في ذلك **قلت** ان لا شيء تركته لا يستطوع وانما يجب عليه مدة  
الزوجية مادام حيا وبعد الموت فبها لم تنقض ولو شرط في أصل النكاح لكان فاسدا يفسخ  
قبل ويثبت بعد ويبطل الشرط بصدق المثل ويكون على العبد وقيل لا يفسخ قبل اذا  
اسقط شرطه والنفقة على الزوج ووجه الأول الغرر اذا فقه موت السيد قبل الفقه العمة  
ولو شرط انه ان مات قبل انقضائها العمة لرجعت على العبد لجاز ولو اختلفا هل هو شرط  
أو شرط على القول فلو لم يدرى الشرط لشهادة العرف له هذا الذي أقول به في امرنا  
مذهب مالك قلت في غير الأصول عنه من شرجه اختلفوا في مالك رحمه الله في شرجه

111



النفقة في النكاح على الزوج الصغير حتى يكمل الولد عليه حتى يرشد قسرة اجاره ومروءه  
 وفاد بكل قول من اصحاب مال وانما هذا الاختلاف لاجل انه يقع في الشرط بيان  
 ان مات الاب قبل بلوغ الصغير او الوصي فالرشد اليتم ولو وقع الشرط بايضاح انه  
 لا نفقة على الصغير حتى يبلغ عاش الاب او مات قبل ذلك ولا على اليتم حتى يرشد حال  
 الولد او مات قبل ذلك لكان النكاح فاسدا بايقاف فلما وقع الشرط فيما محملا للصحة  
 والفساد حمله في احد القولين على الصحة حتى يند وفساده وفي القول الثاني على الفساد حتى  
 يعلم صحته **وسئل** عن تزوج امرأة ولها ولد من غيره فمطوع بنفقة مائة الروية  
 بغير طم طلقها واحدة وخجعت من العدة ثم تزوجها ثانية فادان ان لا نفقة عليه لان هذا  
 نكاح اخر فله ذلك ام لا حتى يتم طلاق في ذلك الملك وكيف لو طلب الكسوة لانها من النفقة  
 هل يلزمه ذلك ام لا **فان** ان النفقة تلزمه ما بقي من طلاق في ذلك الملك حتى  
 لان امه الزوجية والعصمة واحد وهو يقتضي جميع اللذات وما الكسوة فهي غير داخله فيما  
 اراه بعد حمله في مطلق الحق انما اراد الطعام دون الكسوة وكان الشتر وخ كان من رتب  
 وغيره يوجبون عليه الكسوة ويحكمون بالاجماع على انها داخله في نفقة الماسك في قوله لعل  
 فانفقوا عليه ولا اراه لان النفقة وان كانت من الفاظ العموم فان عرف عند اكثر الناس  
 في الطعام دون الكسوة **فان** فكون من باب تخصيص العموم بالعرف وفي خلاف  
 بين الاصوليين وظاهر ما في كتاب الاكوية من المدونة مع ما اثاره ابن رشد لكنه ليس بهذا  
 اللفظ وفي الظاهر عن بعض المتأخرين في المروءة تزوج ومطوع زوجها بنفقة ابها ثم يريد  
 الرجوع بها عليه في حياته او بعد وفاته وكاله له مال وقت الانفاق فانه لا رجوع له عليه لانه  
 مع وفاته الزوج وصلة للرب والام لم تترك على ذلك من حقها شيئا وذكر في بعض المتأخرين  
 انها وقعت في مجلس الشيوخ فاجمعوا على هذا وفي مجلس اخر قالوا استواء كان مطوعا او  
 شرطيا في اصل النكاح اذا كان الى اجل معلوم **فان** وقعت مسيلة ومجانا امره  
 لها ولد فادخل عليها النفقة من ابهم وتزوجت رجلا واشتد ط عليه نفقة وادها احلا  
 معلوما او مطوع به بعد التقدمة الزوجية واددت الرجوع بذلك على ان الولد يوفى انفسا  
 ان كان ذلك مكتوبا من حقها بحيث لها الرجوع متى شاءت واستفاضة لم يوجبها في رجوع نفقة  
 على ابيه وان كان ذلك للولد فلا يرجع على ابيه بشئ وما وجار على الاصول وكانت سي وحب له  
 فنفقة على نفسه لا على ابيه والاولاد وبناته فاذا انفقت على ولدها رجعت به على ابيه  
 ونفسه ايضا راي في بعض الكتب ان كان الطوع لمدة الزوجية فاما يلزم الانفاق على الزوج  
 مادام صغيرا لا يولد على الكسب **فان** وقد بوخذ منه ان من اعتق صغيرا فاسم  
 يلزمه نفقة مادام صغيرا لا يولد على التسول والكسب وقد نص عليه ابو حفص الخزاز  
 في محله ما ليس في المختصر ان عتق الصغير وامه مملوكة وامها حرة فتسارعاه فامه دينية حتى  
 نه الا ان يكون مضرا به ومثله في العتبية ابن رشد انما رآها حتى لا يرد سدا والنفق عليه

هذا هو المختار في النفقة  
 على الصغير حتى يكمل الولد  
 عليه حتى يرشد قسرة اجاره  
 ومروءه وفاد بكل قول من  
 اصحاب مال وانما هذا الاختلاف  
 لاجل انه يقع في الشرط بيان

هذا هو المختار في النفقة  
 على الصغير حتى يكمل الولد  
 عليه حتى يرشد قسرة اجاره  
 ومروءه وفاد بكل قول من  
 اصحاب مال وانما هذا الاختلاف  
 لاجل انه يقع في الشرط بيان

لانه اعتقه صغيرا وفي المدونة وغيرها من اعتق صغيرا امه امته لا يبيع الا لمن يشترط  
 عليه نفقة ليكون مع امه في نفقة سيدها والقياس ان تكون حرة احق به من امه كالأول  
 زوجها سيدها فاما الاخرى ولا دركيها او جوا على من اعتق صغيرا ثم باع امه امته لا يبيع  
 نفقة على المشتري وما المانع ان يكون نفقة على البائع وهو مع امه الا ان يكون معاني  
 المسئلة انه اراد ذلك ولم يرد ان يخرج نفسه من عتقه ويلزم على قياس هذا ان يعتق  
 صغيرا وامه امته عنده وله حرة ان يكون الحرة احق به اذ ارضى المعتق ان ينفق عليه  
 وهو عندها او رضيت له بالانعام نفقة فله سجننا قوله لا يلزمه نفقة الا ان يكون عنده  
 نفق منده ان من اوصى بعتق صغير لا يلزم الموصي نفقة في تركه وكانت نفقة ايام قضا سجننا  
 ابن عبد السلام في مدبرة ولم يوجب عنده مولا عنده غيره نص في بعد الحاشية وتوقف عن  
 احباب نفقة في ترك مدبرتها **وسئل** عن عتق رجل عتق صغيرا وما  
 قبل ان يبيع ان ليس له اختيار شيئا انه يوجب من تركه معتقة ما يملكه الى بلوغه واشك ان  
 القاضي حله في ذلك ويجري على ما قال ابو حفص انه يوجب منه قد رما ببلوغه الى العتق على  
 التسول وكان له يولي انه لا يلزم تركه شي من مسئلة كتاب الجارية ان كانت بعد ان دفع  
 نفقة ولده الصغير انه ليس له الرجعة ولا يلزمه بعد موفته نفقة وان كان قد دفعها  
 وما وجب بالسنة اقوى مما وجب بالا فتراف في المذهب مسائل يشهد بذلك الا ان يقال  
 انما لم هذا لان المشرع انما اوجب عليه نفقة مدة حياته فاذا مات سقط عنه الوجوب  
 وهذه الحيا يلزم العتق فكماله التمر لوانه فمرك على قاعده ما لا يتوصل الى الواجب  
 الابه وهو مقدور للمكلف فهو واجب كعتق لبيد من الراس واسال الجرح من الليل في  
 الصوم وغير ذلك من مسائل المذهب والاصوليين لكن هذا مشروط بالحياة لان قاعده  
 المذهب عندنا ان ما يتبرع به من الاموال بشرط الحياة زمن محصا وليس الموت والموت  
 والتفليس يزيلان حياة فلذلك هذا اختيارنا انه لا يلزمه شي وبمعين من فقر المسلمين كما اذا  
 افتقر الجرح فنفقته ولده الصغار على جميع المسلمين والله اعلم وفي الطر ان اختلفت  
 الزوجية مع الزوج في نفقة بينهما من غيره فمالت شرطت عليه الانفاق وانكر ذلك  
 فانه حلف قاله ابن الهندي قال اذا لم يثبت ذلك ودعت الى بين الزوج في ذلك فلا نفقة  
 لا يمين عليه لانها لا تنشا ان تخلقه في كل شرط الا فعلت وفي ذلك اعظم الضرر وقتل جرحها من  
 مسائل المتكرار التي تشق الاخترا من ادعوى المروءة طلقته والعبد عتقه وغير ذلك  
**وسئل** ابن رشد عن رجل باع امرأته على ان تعتق بنفقة ابنتها منها الى الحلم ثم رجعها فباع  
 حرة بعد نفقة عليه نفقة ابنتها امه لا وكيف لو طلقها ثانية هل يعود عليها نفقة ام لا **فان**  
 اذا رجعها سقط عنها ما حلت به ولا يعود عليها ان طلقها ثانية الا ان تجده حله الخجل فله  
 هذه المسئلة كمسئلة المدونة اذا رجعها او ملكها فلم ينفق حتى طلقها ثلاثا او ولاحق ثم نكحها  
 بعد زوج او بعد عدة من الطلقة فلا قضا لها لان هذا ملك مستأنف **فان** والعبد

هذا هو المختار في النفقة  
 على الصغير حتى يكمل الولد  
 عليه حتى يرشد قسرة اجاره  
 ومروءه وفاد بكل قول من  
 اصحاب مال وانما هذا الاختلاف  
 لاجل انه يقع في الشرط بيان



الحقيقة انما وضعت ثمانية فكان الاول لم يكن بوجه فكذا هذه المسئلة فانظر في ذلك  
**وسئل** ابن الحاج عن محمول العقل في محرمات نظر شقيقته وله مستعمل ثلاثة خنا  
 من ابيه على شهر وبينه وبين ابيه محرمات وابنه له اربعة اعوام ما يجب من نفقة ونفقة  
 المولود وابنه في الشهر ولين صفة البراءة من ذلك كله للمولود **جواب** الواجب في كل  
 شهر ربعان من دقيق الفخ وثمانان من زيت ونصف حمل حطب وقيماني وسراويلان  
 وروباخت في كل عام وفي من البرد فزرو محمولين وكسوة رقاده ملحفة ومرفعة ثلاثة  
 اعوام وكسا ونزاش ملون بصفه كثر من هذه الخدة كل هذا من الجديده فاد النفقة للنفقة على  
 اخلا فيها ابدا لها بغيرها وللمولود وابنه ما يوجب من ثلاثة ارباع وربع الرزق من دقيق  
 وثلث ونصف زيتا ونصف حمل حطب وثلاثة دراهم صر فاو اما كسوة اللباس والرقاد  
 ففي حديث الادراج مما ياكل الكسوة مما تلبس **وسئل** ما لئلا ياكل الانسان وليس  
 خلافا ما يكون للمولود فقال **جواب** هو وسبعة فلان ولا ياكل من الكسوة على نحو ما سألناه الا ان  
 ذلك لا يلحق بما جعل له لئلا يكون على المحرم نصيب من ذلك واما البراءة فان كان لابنته  
 عقلا في حاله فالمولود قول الوصي فيما يشبه من نفقته وكسوته وما وكال الصغير الذي يكون  
 في حضنة الوصي وافي في نفقة زوجة وخادمها اربعة ارباع ونصف دقيقا ونصف  
 ربع زيتا ونصف مثقال مرابط وحمل حطب كل ذلك في شهر وفي بيت نحو خمسة اعوام ربع  
 ونصف دقيقا واربعة دراهم من زيت وصرف وسكني للمصرف درهمان وللزيت درهم  
 وللسكني درهم ولرضيع عند امه ثلاثة ارباع دقيقا اثنان لأمه وربع لحمية الصبي  
 في الخادم ستة دراهم باني صر فطعمة الخادم وللمام وسكني وحطبه وثلاثة امانك  
 زيتا وامرأة غير مطبقة وبينها خمسة سنتين وثلاث سنين واثني عشر سنة وثلاثة  
 ذكور من خمس وست وسبع عشر ارباع ونصف دقيقا وربع زيت وحمل حطب وسبعة  
 دراهم صرف لكل واحد منهم درهم ونصف ومطبقة لها ابن مريض والآخرى فربها خمسة  
 ارباع دقيقا ونصف ربع زيتا ومثقال ذهب مرابطا باني السكني والصرف وفي كسوة  
 اللباس والرقاد لها مثقال واري ان يكون لها تسعة مثاقيل **قلت** يحتمل ان يكون  
 لها تسعة مثاقيل في العام والا فهو مستعمل في الرزق ووجه وابنه سد وخادم وسر مع ثمانية  
 ارباع دقيقا وربع زيت وحمل حطب ومثقال عن صرف في الشهر وكسوة ثمن بوجه نحو  
 عن فضل البرد ودرعه جوع عن فضل الربيع والخريف لمدة عامين وفي صلاته رقيقان  
 جديان وزوجا سراويل جديدان من التوب المثلث وزوجا قرق جديد كل ذلك لمدة  
 عام يجرى له من الصبيان قيمتان جديدتان لكل منهما لمدة عام دار السكينة فصف  
 مثقال الخادم محشية وفرو صلبة من عامين قيمتان وزوجا سراويل من غير المثاقيل  
 الحري لمدة عام وزوجا قرق مما يصلح بها لمدة عام وكسوة الرقاد والبيت لغير ما يكتفي وزاد  
 الفروض لولدين غير ما تقدم محمولين من خمرة العام ولكل واحد منهما ملحفة وللمصبي منهما

عقارة

عقارة جديدة ويزاد في كسوة الرقاد شاركه ومرفعة محشوة كان موقوف وطاف مستغرق  
 وقال في محرمات الخدم في محلة عيال الوصي ان تخافا الوصي عن الخدمة فحسن والا  
 كان عليه ما يخصه من خادم العيال على قدر عدهم وقال في محرمات رزقته وخادمه وله  
 ازيد من الف مثقال ما تقدم في النفقة من محلة الفخ في العام وفي عيد الفطر مثقال وفي  
 الاضحية مثقالان وزاد للزوج عقار ثلث احداهما للمهنة والآخرى للعبد والجمعة وفرض ابن  
 محمد بن الموضع ربعان وربع الربع دقيقا وثلث من زيت وفرض ابن رزق ربعان خاصة  
 وربع الربع زيتا **قلت** هذا في وضع في الاندلس واما غيره من الاقاليم فهو بحسب حاله  
 في الحبس والنفقة ووطاها وحال المكان والزمان ففي المدونة لاحد نفقة المرأة متى على ذك  
 ليسر وعسر وفي الحرة ب وعنده على قدر حالها من حاله الفخ وغيره المعبر حالها وحال  
 بولدها وزمنها وسعرها قال شيخنا الاسمار واجبا ما يضمنها فقهه ولا يضر وفيما يوفى  
 معتادا المشاهير سرق لا يضر خلاف قصيف المالكون حال قوت مثلها ببلدها فيفرض  
 من الطعام ما يري انه المشيع بما بقيت به اهل بلده مما في البلاد ما لا ينفق اهله  
 شعير اكله في قيمته ولا في قيمته ومنها من ذلك عند من يستحق او يستحق من المعيار  
 الصنف الذي يجري بينهما ببلدهما فحما او شعيرا او دابة او ثورا فلو كان فحما او شعيرا  
 الشعير ففي الروم ما هو اعلى نقل ابن رشد عن سماع يحيى وديال سماع اسهب وابن نافع  
 الباجي عن ابن القاسم يراعي قدره من قدره وعلا السعر ففرض ما له من الرزق  
 لما يقوم لها في رضاءها وكسيت كغيرها ففي كتاب محمد بن محمد في اليوم مد وثلاث  
 عليه السلام وعن ابن القاسم وبيتان ونصف في الشهر الى ثلاث يربط لمن كان مصر ولغيره  
 عن رواية المسبوط ادرت الناس يفرضون مد من حنطة فقال له لا يكفيه بل الخبز مد  
 قال بعد ما يكفي ابو اسحاق انما فرض لها مد المولود عليه ثلثه من الفطر في رمضان خذ  
 هذه او نصفه في به وكان نحو خمسة عشر صاعا باني سنين مسكينا وانما لم يبر الوفاق  
 مرة لقوله عليه السلام لعنه جدي ما يكفيك واولدك بل يعرف والظاهر من الحديث  
 قوله ابن جبيب قياسا على قول مالك في الظفر اربعة مدات هشام ورواية محمد بن بشير  
 وقيل مد ونصف وقد مر في الظفر الخلف الباجي عن رواية محمد بن محمد ففرض لها مد  
 مروان ومرومة وثلاث بنوي ابن جبيب اخذه سها باني اسماعيل لفرض الزوجات قال  
 مالك ففي كون وفي الطعام مدانوثا او مد او خمسة مد او مد وثلثان او نصف او ثلث  
 في ذلك خلاف مشهور المشاور يلزم المدان في كل يوم مد عليه السلام والمتوسط مد  
 وثلث وقيل ونصف على المتوسط من العيش وفي المتوسط ليس عليه من المد في سماع عيسى  
 خلافة قال يعرض لها من النفقة ساقية ما بها ونحوها ويضربها ولعل الرواية الاولى في حال  
 على من يولاه والثانية على الاميرة **قلت** ويحتمل ان يكون الرواية الاولى في قوم عادتهم  
 في ذلك ما يد باع والثاني في حال على من ليس عادتهم توليه كالقري والحواضر من سهل على ابن

ما يفرق

مرومة



اذا غلبت الحماة لمرض  
نسيطة الاكبر وكلمة  
الاعلى

ثم يحدد وما وصفناه لنسبة ثم يحدد ابو حفص يفرق لها ما يحتاج اليه من الجبة والكساء  
ذلك فيسأل عما يقع الكساء الجبة فان قيل سنتين اعطيت كساء جبة سنتين ويقال  
في القميص سنة اشهر وفي المغفرة اربعة اشهر فيغطي جميع الكسوة ويورخ فاذ امت احاطها  
على ما تقدم حددت وسوالت او تلفت او بقيت واما الطعام فيغطي اللحم والزيت كمالا  
وما سوى ذلك من الخبز والقمح فيجمع دراهمهم وتطاهر مع الخبز والزيت **وقد** اختلفت  
اهل بصرى اهل عيان والاعلان او بعض اعيان والاخر اتمان في ذلك خلاف مشهور ذكره  
الشيخ في المحقق عن الموارنة لا يفرقون خرواوسي ولا حريرواين القصار وانما ذلك لقناعة  
اهل المدينة واما سابري الامصار في على حسب احوالهم كالنفقة ابن رشد معنى الرواية  
في الخبز والحريو الخريغ الذي لا يشبه الا بتدليله مثله مثلا اذ قد يكون في الخبز القصب  
والشرطوى ما يشبه العصب العليظ فيلزمه مثله اذ كان مثله مستغنى وكان يحرق  
لنساء اهل البلد ابن العاصم يفرق لها الخفاف لليل والفراش والوسادة والسرير  
اخبرني له خوف الغنار وبشبهها ابن حبيب ان كانت حليمة البنا وسور لها من صدقها  
ليس لها غيرها الا في ملابس ولا في مهرش ومخف بل له الاستغناء بذلك مع ما في ذلك  
السنة وحكم الحكم يرمي الا ان يقال صدقها عن ذلك وكان عهد البنا فذاك فعله  
ما اغنا عنه بها واذ له في الوسط فراش ومرفقة وازار وخاف وليل يفرش على فراشها  
من السنا وسرير خوف العقارب والحيات او فادار براعت والا فالسرير عليه وحصى  
لطفها يكون عليها الفراش وحصى ثمان سن يودي وفيما ذكرناه كفاية ابن الحاج من قول  
مالك في الامهات ان الحامل تحب لها النفقة بنفس ظهروا الحمل وشوته وروي عنه انها  
لا يحب حتى تضع ثم تعرض نفقة مدة الحمل السابقة خيفة ان يكون لها فتقش وبالأول  
الحمل والفتيا ابو حفص العطار الحامل يدفع اليها النفقة كما ذكرناه واما الكسوة فينظر  
الى الغالب من مده الحامل فان قيل تسعة اشهر فيلزم من الجبة وفي كثرنا فان قيل سنتين  
دفع اليها القدر الذي تبلى من الجبة في هذه المدة مثل النصف او الثمن ويجوز ويرفع اليها  
القميص ويعمر على ما قلناه ويرفع اليها المقنعة واما الكساء في الجبة ينظر وقد المرأة  
تقسم ثمنه عليه فان كانت سنة ونصف دفع اليها نصف قيمته تقاربه بعد ما شات فان  
ما سقطت النفقة واما الكسوة فيستحسن الا يرجع عليها بشئ منها لانها لم تجز العادة  
بين الناس انه يرفع الكسوة عن امرأة الميت في حاله الميراث واما الطلاق فهو يودي  
المتة احسانا لان الذي امره الله تعالى به فكيف يقال انه يقع عن الكسوة ابن الحاج  
الرجل الغني يطلق زوجته وهي حامل بفرص لها عليه ريعا فتي وتنازيت وحمل حطب  
وخمسة عشر درهما في الصنف كل ذلك شهر ويكرى مسكاً مثل الذي كانت تسكنه فان كان  
اول عملها ابتاع لها سراً ويل وفيها ومقتناً وذا وساد كة محشوة بربعين من صوف ملحفة  
ومرفقة بربع من صوف فانه معنى نصف الحمل فان شق قطع لها عشر دراهم بوسنة



عن ثبات لباسها ورقادها الى وضع حملها وان كانت محمولة في هذا اوها من لها على نحو ما  
تقدم في الخادم وسكن مع مولاتها وليس لها ولا مولاتها محشو للباسها ولا كسوا لقاد مما  
**قلت** تقدم لا يخصص خلافة وهو القياس قال فان طلقها وقد خلع ولدها فز من له ربع  
واحد من الدقيق وثمن من الزيت ونصف من حطب وثمانية دراهم عن الصنف وثلث حرج  
الدار التي كانت لسكنى والده والخادم ربع دقيق وثلث زيت وستة دراهم صرف ولا كسوة  
لخادم وكسوة الصبي محشو وربع عامين وعقيرة او طريق خنز وقصبان وزوجان اقل  
وزوج موق وجوزبان عن كل عام وكسوة الرقاد ونصف ملحفة ونصف كسا وشوبذة  
ربع صرف ومرفقة ربع الربيع والخمسة في العام وكسوة الرقاد واللباس مهد وشوبذة  
بنصف ربع بيضا وبيات الخضر والربع لقاديف اثنا عشر صوف واثنا عشر كسا من كسا حرام  
ويستاد ومحشو وربع وقصيص وجوزبان وللرجل وسط الخال دون ذلك وللقل دون  
منها فز من الحاج لزوجة رجل ما تقدم وزاد حرج في الاكل معه ما مورة بذي الحلي  
ذلك من التودد اليه وحسن العشرة ولا يجبر عليه في باب الحكم ويؤاها بالانتماء  
اياها على زوجها وسعيها في بيت عمتها سنة تحرم ذلك عليها **قلت** تقدم  
ايضا انه لا يجبر على البيت معها في فراش واحد من الحديث غير انه يذهب ايضا الى انه  
المسرة عليها الا ان يكون تقصده عدم كثرة الوطئ لما يدخل عليه من الضرر في جسمه او يكون  
في ما يله الى الكبر فيسببه معها مما يخلق بدنه فيستحسن ان يطب نفسه لقوله عليه السلام  
ابدا بنفسك في بعض الآثار ولا يها الا هم وفيه ايضا في امرأة تحت عن زوجها  
مع ولده منها سنة وعوها وما ينفقها في هذه المدة ثم سال بعض اهل العلم فقال لا نفقة  
لناشر فقطع النفقة قال لناشر نفقة واذا اختلف في النشور وعدمه او النفقة  
وعدمها من يكون القول قوله **جواب** اختلف في وجوب النفقة لناشر ففي  
المدة سنة ما يدل على ان النفقة لها وهو مذهب بعض اهل البيت وحكي انه اجماع  
سما عيسى ما يدل على ان لها النفقة ومثل ذلك في كتاب ابن الموارز وروى عن بعض  
ان كان نشورها لدعواها طلاقه فلا نفقة لها وان كان البعض فيه فلا النفقة وان  
اختلفا في النشور وعدمه فالقول قول الزوجة مع حبسها وعلى الزوج اثبات نفقة  
والقول قول الزوج انه كان ينفق عليها وعليها ما يثبت نفقة ذلك بما يثبت قولها به  
وعليه الثمان لكونها في عصمته **قلت** والقوله الرابع في الناشر ان كانت حاملا  
فلا نفقة وان لم يكن حاملا فلا نفقة لابن الحلاب والقوله الخامس ان خرجت من  
فلا نفقة لها ولا وجب لها النفقة والسادس ان قدر على الوصول اليها فلا نفقة وان  
عجز عنه فلا نفقة لا في الحس القلبي ورجح الله عندها وقال الحنطلي وجوبها اشهر واخذ ابن  
الشافعي الموقوف من مسددة المعتمة اذا خرجت من المسكن واعتزمت ابن رشيدان السكني  
نعمية المعتمة في مسكن الطلاق لا في مدة ولهم يكن واجبة عليه في مدة خلاف النفقة

هذا هو المذهب  
في النفقة

هذا هو المذهب  
في النفقة

وفوق ابو عمرو ان كان السكنى حق لله وقال ابن عبد الرحمن السكنى حق له واما اخله فيها  
في النشور وعدمه فلا نفقة ادعى عليها العدا والاصل عدمه في سبيل العصب وغيره وانما  
كان القول قوله في دعوى النفقة لانها في حوزة فالقول قول الحاضر ولهذا لو كان ينفق  
النفقة للغير لكونها في دار الثقة فالقول قوله في عدم بلوغها او يكون مطلقة في نفقة  
نفسها في الحال او في الولد فالمشهور القول قوله وفي المدة دليلا واحتفظت في احكام  
ابن سهل قوله اخروا عنه به بعض شيوخنا جعلوا مدة نفقتها في عصمته والمشهور وجلا  
واما لو كان غائبا فاستوردت عليه فقيرا احوال والمعرف منها ان وقعت الحائض والشهور  
بولس لانهم اقاموا مقام الحكم للمروية قال قولها عليه والا فالقول قوله وقيل للسنة  
في وجوب ابن حلاب على خلاف نقل الحنطلي فانه من ابن الحجاب المكي اذا قال لا نفق على زوجي  
هل تطلق عليه او ينفقها حتى يطلقها فاجاب **قلت** ينفق عليها حتى يطلقها ويحفل ان يقال  
له ان نفق فان قال لا له فطلق فان اطلق عليه **قلت** حكي عن علي بن الحسين  
فحين هو حاضره وله اموات ظاهرة اسأله من ماله فيدفع اليها النفقة قال بل ينفق  
لها عليه وبما مره بالمدفع لها فان فعل فذلك والا فوقف فاما انفق او طلق عليه وفي الواحدة  
ان لم يكن له مال ظاهر وعرف ملاؤه فوفى عليه وان عرف عدمه لم يفرض عليه وفي  
المحيرة في الصبر بالنفقة او تطلق عليه وكذا اذا اجماع حاله وفي المدونة اختلفا القولين  
وقيل اذا رقت امرها للمقاضي وانبت موجبات النفقة فاعدها على ودعية  
تفاته قد دعي ان كانا بيعت بالنفقة فلا يقبل منه ولا شيء على المودع وان ائتم  
ذلك بالبيعة رجع على المودع ورجع المودع على الزوجة ومن حب الرجوع عليه قلت  
رجوعه على المودع تباعا على انه لا يرد له الا ما من خطايه واختلف المذهب عندنا  
في الوكيل اذا طلب ثمن ما وكل عليه وحكم بدينه من خطايه واختلف المذهب عندنا  
على المشتري بالمدفع ثم ثبت عود الموكل او موته وهذا منتهى وكذا اذا انفق الوصي لثمة  
على الايتام ثم طرأ حين او اشتراك رغبة لعنف وصية تنظر اما يرد لها هل يضمن في  
ذلك الوصي ام لا والظاهر في المذهب عدم الرجوع وما يجري على الخلاف في المحنة على مال  
يعود بخطايه ام لا خلاف مشهور وفيه يحبس الرجل في نفقة امه الصغيرة لا نه يضرب  
به ويقتله وليس كمدانة الرجل اياه وفيه التخليق على الغايب لعدم النفقة لا يوجد  
الا في كتاب ابن ميسرة فيقوم من المدونة من التخليق على الحاضر والحكم على الغايب **قلت**  
والخلاف فيه مطلقا قبل الدخول ولعله قاله وصفة القيام عليه في حاله الحاضر والتخليق  
عليه لعدم النفقة ما بعد ذلك لانه فيه فيسقط اهل المالين وكب التوقيت وصفة فيها  
ايضا وفيه عن ابن حبيب اذا حضر بالمداف ووجد النفقة عليه اهل السنة والستين  
فاذا طلبت منها المصدرا في مدة فاحسبه فلا يلزمه ذلك ونزلت ووقعت الفتوى بذلك  
ووافق عليه ابن حبيب ولو لم يجد النفقة اهل من الاشهر الى السنة اشهر اذا اطلق

هذا هو المذهب  
في النفقة

هذا هو المذهب  
في النفقة

هذا هو المذهب  
في النفقة

هذا هو المذهب  
في النفقة



بالاعسار بالنفقة ثم واحد نفقة شهر في العدة فهو مالك بها ان لم يجد النفقة خمسة عشر يوما  
وشبه ذلك لم ار ذلك له وهذا فيمن يرضى عليه شهر بشهر ولو كان فوته بالايام لعدم  
وجوده فاذا جاء بالزوج لم تطلق عليه فلما رجعت بن ذ قاله ابن الماجشون فادام  
تدري ما ينفق ضرب له الشهر ودونه ولا بد للناس من الطعام وله عليه الرجعة في العدة  
نحوه والذي عليه اصحاب ما دل الشهر او قريب منه وروي عن مالك انه يظفر فيه الايام  
ويؤخره اليوم ويؤخره بقدر ما لا يجوع امراته فنهدي وروي عنه يملوم الثلاث وكذا  
الى ما دون ذلك وفي الطر عن الشيخ ان الحسن فيمن غاب عن زوجته ولا مال له ينفق منه  
فمن بعض اصحابنا تطلق ولا رى ذلك وليس كالحاصلة لان الحكم قد استأصل حجة والفا  
على حجة وعن ابن محمد لا فرق بين غاب عن ركة ان ينفق بينهما ابو عبد الله لم اقب على  
التميز في الطلاق على الغياب لعدم النفقة والذي ارى ان بين له اذا اراد السفار انه  
ان لم يزل لها نفقة او بيعت بها فانها تطلق عليه فيكون هذا عند رايه انظر الحكم  
الثاني من ابن بولس وعن ابن رشد اذا اطلق على الغياب لعدم النفقة شمر فكم وثبت  
انه خلف لها النفقة فعن عبد الملك الحكم نافذ ولا ين عبد الرحمن انها تدعى المروءة من  
ابن بولس في النكاح الثاني ولا ين سهل ان البكر تحلف اليمين الواجبة في الطلاق على الغياب  
اثنى بها ابن عتاب وابن رشيح قال ولا يزوج عنها ابوها الا بكفها وافق ابن القطان  
بانها تطلق نفسها ولا يمين عليها ولا على ابيها وضعف ابن سهل وان وجد النفقة على  
الزوجة دون صغار الولد لم يطلق عليه وان علبت انه فقير عند العدة فلا نفقة  
الا ان نزع انه من السؤال قال انكاحه فلا حجة لها **قوله** احفظ الفرائض اذا فراق  
السؤال فلم يجد معطيا واما لو تركه طلق عليه بفقد النفقة وعلى اصله في بعض المسائل  
تجبر على الحال وحكي في النكاح قول اخواننا تطلق عليه مطلقا ولا يحسن في نفقة زوجته  
وتجبر بين النفقة والتطليق وان ثبت عدمه ضرب له السلطان اهل شهرين فان لم  
يوسر طلق عليه ويكون معه في ذلك التاجيل واذا علم له مال وطهر لده سحبه  
السلطان في امر الزوجية والابن ولو كان في نفقة نفقة على نفسها فيما مضى لو حجب  
سحبه لها لانهما دين يجاضيه العروما ويخط به الزكاة **قوله** المستفاد لا يحطها **قوله**  
اختلف في التاجيل في العسر بالنفقة على اقوال ذكرها الحنفى وكذا حكي القاضي عياض  
الخلاف واذا كان لا ير جباله هل يضرب له اجل او يطلق عليه في الحال انظر فيما يظهر  
المدونة انه يضرب له ما لا يضربها على نوبتها ويضيق الكلام اذا لم تكن لها نفقة  
على نفسها ويغرض لامرأة المفقود في الارب سنين النفقة ولا يفرض لها من العدة كان لها  
مال او لم يكن ولو لم ترفع امرها للقاضي لا نفقت على نفسها من ماله حتى يثبت موته او موت  
النفس والنفقة لولده حتى يموت بالتجوير والنفقة لولده حتى يموت بالتجوير النكاح اذا  
الزوج تجري النفقة على زوجته قبل الطلاق لم يقبل دعواه العجز بعد الطلاق وان

ربيع

يتبين به ان حاله تغيرت اليوم عما كانت عليه قبل الطلاق فيختلف جيبه في مجلس القضا  
انه ما كتم شيئا ولا يستطيع من النفقة على شيء لم يكون الولد له الا ما اراد رضعه وقوله  
المدونة لا بأس بتعلق الي احد البيوت الجامعة في الدار يريد اذا كان مأمونا وسئل  
السيوري عن الرجوع بالنفقة على الابن **قوله** يسألون عن عادة بلد هم  
في النفقة على اولادهم فان كان شأنهم الرجوع فعاد ذلك وان كانت عادة امثالهم خاليا  
عدم الرجوع فعاد ذلك وان كان يختلف وهو متساو ومتقارب فراجع لعدولهم عن  
الطالب انهم لا يعلمون انه انفق على الابرجع ان كانوا ممن يشبه ان يعملوا اقلست تقدم  
تقسيم ابن رشد اذا كان له مال وكتب وثيقة بالرجوع او لم يكتب وما فيها من التقسيم  
وما ذكره ابن بولس في ذلك **قوله** احتسب من وثيقة مضمونها ان امرأة انفقت  
على ولدها المراهق اقله قد رسنين من ما لها وثبت ذلك لها ولم تزله طالبة لا في الولد  
منه ذلك الزمان الي ان توفي في الخصام حدة قاضي تلك الجهة وعيونه وكانت سكا  
بولدها هذا بالبادية في كثير من بلاد المدونة ونقصه بالحاضرة ولا يعلمون انه اعطاها  
شيئا مما طلبته اليه ان توفى الاب المذكور ومي طالبة به وثبتت هذه الوثيقة  
وفي الورثة مولد عليهم وغايب هل يصح الحكم بها على المولى عليهم والغايب بعد الممان ام لا  
توفي المطلوب وترك ورثة لهذه الحبيبة **قوله** اذا كان الشاهد من كونه النفقة  
ان مالها ولم يعلم ان الزوج ادعى حالة الخصام انه ترك عندها نفقة ولا كان ينفق عليه  
واما خاصته من وجه اخر ليس حجة انه يتركها النفقة عليه فيقتضي ذلك في تركه  
بعد اليمين الواجبة ولا يلى كان في الورثة غايب او مولى عليه لكن يوفى على حجة هذا  
بعد ثبوت ان الاب لم يلزمه نفقة ومثلا ينفق لرجوع على ابيه ثم سئل الشاهد المذكور  
هل كان الاب المذكور ادعى انه ترك عندها نفقة ولده وما كان جوابه لها حين طلست  
فاجاب بان الاب هذا كان يكره ولده هذا وطلق امه والجد مما عده واخرج من الدار  
وسخت الام بالبادية تحلم وتطعم الولد وتؤمر وامتنع الاب من الاتفاق وقال ما يلزمي  
ذلك وكان في علمي ممن تكمه نفقة لبيته وملايه وشهد به لك كله كتبت عظه اذا  
حقق الشاهد ان الام كانت تاتخذ من الناس اجور حدة منها فذلك يوجب طلبة اذا كان  
مثلا ينفق لرجوع على ابيه وتحقق مع ذلك انها خاصته فامتنع من ادائها النفقة وسئل  
المأزري والجواب لحسان عن وصية انفقت على اختها التي في ولاية نظرها نحو عشرين  
واستدسها نحو السنين من اول الاتفاق وقد رطب النفقة من الفم والزيت وجميع المئون  
عزومها ما لا ياتي والكسوة كذلك وكان هذا التفسير على وجه تخلفه تحسب السنين  
من غلا او رخص ولم يسن او صغر ثم اضيف لبعض ذلك الى المعنى وقوم ما يقوم بالذات  
فاجمع من ذلك دنا من كثر من معلومة فقامت الوصية المذكورة طالبة لاختها في  
انهى انفقت عليها **قوله** زوج المحجورة المذكورة بوالها اياه على ذلك باد

انظر دعوى الزوج  
على كاتبة في حقه وان  
انفقت وكسنت لزوج  
عليها



المجوز المذكور لها اثنتا عشرة سنة متزوجة ولم يطلها فلما قامت المجوز المذكورة  
تطلب اخيرا قامت عليها هذا الوصية المذكورة عما كان لها تحت يد هامن  
التركة فاعترفت بانها لم يكن لها عند هذا الاستعوان دينارا او مائة على طلبها  
فبينوا لنا واحد الحق في ذلك **س** ما قد رواه الشهود من النفقات وعلم ان الاخت  
هي الكافله والمنفقة عليها فلما عاينها به ولا بد للشهود من ذكر سكة صفة الدنانير  
على اختلافها فان منها ما تنسحقه من كل سكة وحكم القاضي بها وقول الوصي في ذلك ما لم يصح  
عندها معكول وما ذكرت انه زادته لها من مالها في ثورتها واسلفها على حصتها من  
الدار وهذا العذر مما يشبه ما تنسوبة فلما استيفينا وهما من الخصمة التي يلزمها وجوب  
المازى فيها القول بقول الوصي انهما لم يقبض من التركة غير ما ذكرت وتصدق فيما  
تعتنا انما ادخلها به ولو سلفا اذا كان لها ذمة يمكن ان يتصدق عليها وهذا الجواب  
كونها وصيا وما ذكره الخضم من اثبات التركة فقد عيبتها فان ادعى زيادة او طلب  
اثبات تفصيل او معق اخر فليذكر والا فبالوصية كاف وقد وقع تقرير القاضي وذكر  
لتمه دنانير وموالات الجبان يصح لان سكتها في هذه السنين مختلفة فوجب ان تذكر  
باختلافها وسيلع ثمن التي فلا بد من ذكر كل سنة وسيلع ثمن الانفاق فيه حتى يجد القاضي  
معنى صحيحا يحكم به وهذا اللفظ لا يصح الحكم به ولا يسمع الشهادة عليه وبما حاله  
سنى هذه الصدية ويصح في الشهادة **س** عننا اثبت غيبة زوجها وعدم  
نفقته وانما له مال له سوى ربع وامرت باليمين فحلفت ويورد على الربع واستقر  
على المشتري ولم يحقق البيع فقال يعيد بها بالنفقة من يوم الخلاف او يوم الحكم بالبيع  
**و** **س** الا عدا بالنفقة من يوم الخلاف لا من يوم انعقاد البيع **وسئل**  
عن له ولد في كفا له حدة فشهد عدل ان الجد للامم التي لم الاب انه متى غاب فقد  
اسقط نفقته وان حضر لم يطلبه الا بنصف دينار ويقوم بالنفقة فقال يلزم للجد ذلك  
**و** **س** اتخلف الاب مع شاهده وحكم على الجد باعتقه على نفسه لانه مما يجب على الاب  
لو حضر فيلزم للجد ذلك **س** ابو زكريا البرقي عن التزم له زوجته انها  
لا تطلبه بنفقة ما دام غايبا عنها ولم يخرجها من بلدها ومضى صرفا فسن فغاب عنها  
بنولن فطول الغيبة ولم يعلم ابنه موسى او عنيها من حيث لا يعلم وقد وقعت  
امرها الى القاضي واشكت الضرر لعدم النفقة وطول الغيبة وعدم معرفتها ابن  
هو حق ليعذر اليه او يكون ببلد بعين كجاية وقسطنطينية بحيث يتعذر الاعتذار اليه  
هل لها قيام للضرر وتطلق عليه امر **س** اسقاط النفقة بشرط عدم  
الخروج بها من بلدها لها الرجوع في الاسقاط وله اخراجها هذا ظاهر المذهب ولما  
البرقي بان يسفل الشهود بيمينهما فان فهو الغيبة طالت او قصرت او جعل الغيبة  
المعاداة الى الموضع المعتاد له واقامته فيه او موضع قريب منه لاسيما اذا كانت عيبتها

وكانت له نفقة  
من يوم خلافها  
او يوم الحكم  
بالبيع

وكانت له نفقة  
من يوم خلافها  
او يوم الحكم  
بالبيع

معاودة

معاودة مستمرة معروفة فبينة بعد على قول المرأة ويعتمد فهم الشهود في ذلك  
بغير منهما في حاله **مسألة** فحين اوصت خيرة صاحبها بدينار فبينة بعد على قول المرأة ويعتمد فهم الشهود في ذلك  
حينئذ كيف شأنا وصية وحكم القاضي بما فيها الوصية على حسب ما وقعت ثم اثبت الوصي  
له بدينار في السنة لا يتصل له من غلتها ولا من كسبها ما يكتسب ويختص عليه الصنية وكشف الحال وكان  
هذا قبل اشدته فقار من عند القاضي الوصية وسؤال الموحي له فاستغنى في ذلك النقصا  
بعض المقام بانها يوجد من الحرة ما ينفق عليه منه واجب ما ذكره القاضي في المدونة في المرأة  
التي اوصت بدينار لبيتها الحسين لينفق عليها في زوج او ما سواها رادت الحرة اخذها وصرفها  
في بيتها فنفقته في المدونة وقالا نصف الا في الوصية الحرة كتابه ولو نزلت شره حتى خفي عليها  
لانفق عليها من ذلك حتى يومين عليها انه نزل امر يعلم ان الحرة لو حضرته لكانت ارفع في الاول  
فاحس حوازل البيع قال القاضي من عبد المحمد فوافق ذلك وان كان صوابا انه يسام من الحرة ما ينفق  
سبه نفقة الولد المد لور **وسئل** عن لها ثلثة اولاد احدهم عاجز عن نفقته والاخر غائب  
ثالثة ومضى عنها فالت ثلث ينفق على ثلثة واستمر انهم يرجع على من يجب عليه الرجوع من نفقة الاول  
فقال يجب على الغائب ما يحسنه من نفقته امر لا مع انها لم يحكم بها القاضي وهل بعد اعليه في ماله  
ان كان له مال حاضر فينفق منه من النفقة الاولى وقد رما يلزم كل واحد منها وقد ثبت فقره  
او هل يجب على الوار للشهود له ما لعجز منها شي **س** اذا توجهت النفقة على الحاضر  
في توجه انصاعا على احدها الغائب فاذا انفق الحاضر اخذ ما يحسن الغائب منه ان كان في الغيبة  
مليا حتى بالنفقة عليه وهي بينهما بالسوية انما تختلفا مما او تقارب وان اختلف الحال  
فانفقته على ذلك **س** هذا موالمشهور بانها على قدر الاموال والحق القاضي عن ابن الما  
انما على عدد الروس مطلقا وذهب مطرف انها على فرض الموارث واختار القاضي ان كان يعرض على  
كل واحد لو انفرد قدر اسبابها فانه يكون على عدد رؤسهم وان اختلفت القوم على انفق  
فكون كذلك في الاجتماع سائل ان يكون فرضه على من له مائة دينار او على من له مائة دينار وكذا  
لو قال فرضه وانظر ما حكاها ابن بوشين عن القاضي وغيره **وسئل** بعض الفقهاء عن رجل  
من ولده مائة بدينار فطلب نفقته من ماله ابنة له غايبة موفون في ذمة ولا بد رعيها  
واقام شاهدها بانها فقيرة غير انه حال ولا ادرك هل ينفق على ابنته من ولده ام لا **س**  
لا يجب نفقة الاب الا بعد ثبوت فقره وماله الولد واختلفت في بطلان الحاكم استظهارا للحكم  
او اليمين من حقوق الولد وموالاته وشهادة الشاهد كما ذكره في نظروا وفيه وما ورت هل  
في او يفي به سني في حاله على ما ينظر واما الغايبة فان كان مالها من ربحها ووجب نفقته ما يجب  
من الحقوق وهي على الحياة وان كان انما وجب لها من ميراثه ولا يستقر ذلك ولا يعلم حيا  
بعد من ورثته **س** ما ذكره من ان يمين الاب واجبة للابن فيجزي في الخلاف لان هذا  
حق له ولا خلاف فيه انه يوجب له ما يختاره بخلاف ما لو وجب عليه للابن وكذا قوله اذا  
لما يورثه لا تثبت النفقة فيه الا بتحقيق حياها حيا في وجوب الميراث مذهب المدونة في سداد

وكانت له نفقة  
من يوم خلافها  
او يوم الحكم  
بالبيع

وكانت له نفقة  
من يوم خلافها  
او يوم الحكم  
بالبيع



المفتوحة بوقت لم يبرأ منه وهو الذي على قول العز في المدونة انه ينفق منه دينه فمن عليه  
في الشهادة وبنده عليه الموقوفون والفقهاء لان المال استحقاق الحياة حتى يبرحها والله  
اعلم **وسئل** ابن البراء عن رجل وقع لابن رطل من انفق على ابنة المهر فلابد ان نفق  
لم تكن واجبة حتى يطلبوا بها خلافا لنفقة الزوج **فاجاب** بان نفقة الاب المهر  
وانتدوا احد الاولاد بها كما ذكره في ظاهر لان الفضية تنفق على ثبوت فصول عند الحكم  
من نفقه وعجوه ونحو الاولاد فيوزع المهر حينئذ النفقة عليهم ولما لم يثبت فيه كان ما  
في امره لم يبرم عقده فلا اثر له ونفقة الزوجية واجبة ولا نظرية ولا شرط وهي يجب بالعقد  
والفانين ومسألة جارية على بيع الفقه واصل المذهب **وسئل** السيواري عن رجل  
يومي وهو كماله امه فادعى انه كان ينفق عليه عند امه وقالت الام بان المنفق عليه عمره  
واذ في ذلك العمى القول قول من **فاجاب** القول قول الامر مع كتمانها قلت هذا جاز  
على المشهور ان القول قول الام لو ادعته نفسها فكذلك اعوانها كالسيد يدعي ما يملك له  
او قال لعمري والعبد يذريه للغير فالقول قول السيد ويخرج على القول الذي ذكرناه  
عن ابن سهل ان القول قول الوصي لا بها هنا نسبت ذلك للغير وهو غير اليعتم **وسئل**  
ابن المنعم عن نفقة وتزويج زوجها واولادها الصغار منه ومدة اقامتها نفق الاب عليه  
حتى يعوا فطلبوا امورهم من الصداق فذكر الاب انه اتفق عليهم في الصغر **فاجاب** القول  
قول الاب في انه اتفق ملو ربه من الصداق ولا يمين عليه قلت يعني على المشهور ويخرج  
فيه القول بالاحزان في اذ اثبت كمال الاب ولو ادعى ذلك ومم مضار فانه يجب كما  
تقدم واجاب ابن واحب الاب مصدق فيما يقول من النفقة عليهم من اموالهم وبكاتبه  
بذلك **قلت** يورث اذا كانوا في كفايته والا جرى فيها ما تقدم اذا عارضة الكافل  
**وسئل** ابو محمد الحارثي عن طلاق زوجته وله منها بنات فخرجت بهن للمصايف استقط  
النفقة عنهن مدة مقامها بهن هنالك امرا **فاجاب** ذلك لما سقط عنه مدة اقامته  
المصايف بهن قلت هذا ظاهر ان قلنا ان الحصانة من حقها وان قلنا انها حق للولد  
فيجب رجوعها عليه ومضى عند كبره على مسئلة الجور اذا خرج به ولبه للمخاض ومن اولع  
ضرفه فنفقاس عليها وكذا اذا خرجت المرأة لزيارة اهلها او لتطوع في عمل نفقتها واجبة  
امرا وما العذر الزايد لاجل السفر ولا خلافا انه ساقط عنه وفي رواية الحارثي الحاضنة  
اذا كانت سفيهة او مسنة سقطت حصانته فاما قال ويلزم على هذا في العمى والعمى والحرس  
مثل ذلك **قلت** في الصغر والحرس نظرا لما يجره ران على ما سوي الكلام او سماعه  
**وسئل** القاسم عن حلفت لزوجها على كل حرف من المصحة لا اكلت فحاشا ولا امر احق  
لغطي من في بيتي وكلما اوجب الله على عبد في ما يبر بها من غيرها من ذلك وقد كانت تاكل  
مع سنانة من غير ما في موضع واحد **فاجاب** ان قصرت هذه المرأة ان تشعر من غيرها  
فالواجب عليه رزقها في مطعمها ومشربها وملبسها وعظماها وطايرها ان احتاجت اليه

114  
في النفقة

مجموع الفتاوى

والمشهور

وخدتها ان كانت اهلا لها وهذه الواجب هو على وزوجه ومثله من مثلها يرضى لها  
من حسن ذلك من ثقات المسلمين وفي كانت في حمله النفقة وعرفت ما يحضرها ونفقا  
البادية يحلف في الماكل فان اكلوا الف درهم منه مدة في اليوم للمنفق وهو الوسط ورما زيد  
فيكون ستة اثمان للشهر من الزيت للادام والمفعل ما ياتهم به الناس والجمع على عادة الناس  
المرنان في الجملة والثلاث موات ومنهم من لا ياكل في الجمعة فاكثروا في الخواص اكثر  
شبه في الولد وان كان الفتى شعير او من الشعير ويكون اكثر كلالا فاحتمل لها من الواجب  
فالزاد فضل كما ينفق الطوايف لاجله وكذا السمن والعسل لا يدخل في الفرض وليس بها  
على العادة فيما يلزم في الحروما يلزم في البر كالجبة والخيش والجلية والمقنعة وكذا  
الفراش للزوم كالحا في الحشو والكسا والمحفة وما على الفرائش من نطع وسبينة فانه في  
اليها في الفتى او الشجر جعل معه اجرة الطحن والعجن والخبز وان جعل موته النفقة  
ثمنا اضاف اليها فلما احتاج اليه وان كان يخدم احدهما من مجال عنها مونة الطحن والعجن واسبا  
الخبز والاسان بالسحنة واستنفا الما وكلها الخدمة الضرورية فان كان الخادم فعليه  
نفقتها وان كانت لها حليها لخدمة الخدمة واما الخطب والفرد والمأف في الخواص له من وبها  
قليل يجب لها منه كما ينهات حسن عشرتها بهذا الفعل مع حفظها من الموائمة ودوا  
حقها وتحسن اليها استطاع **قلت** تقدم معنى هذه المسئلة وفيها زيادة هنا وبها  
**وسئل** التوسعي عن دار فدا سكتها وطلبت ابنها في نفقتها فادعى الدار  
وينفق فكيف عليها وهو اما يعيش يعمل يده **فاجاب** ينفق عليها ولا يجاسها اذا  
قادر على الاتفاق ودارها ودار سكتها ولا يلزمه السكنى وسكن بدارها وناخذ ودار  
نفقتها وجميع مواتها قلت بشرط النفقة على الابوين فقروما المبيع لاجل الزكاة في  
المدونة تنفق على من له خادم من الابوين وكذا ان كانت له دار في غيرها كما يعطى من الزكاة  
الحق ان كانت له دار لعين سكتها وهو في دار بكر الميرج تنفق على ابنة الاب بعد نفقاتها  
وكذا الخادم ان كان غنيا عنها قال شيخنا الامام قوله لعين سكتها معناه انما اربها  
يلبى لسكتها ولو كانت ودار سكتها لم يضر ترك سكتها ما يسكن غيرها بكونها في كتاب  
ابن سميون ابن القاسم ان كان الاب لادوله والاب دار لسكتها لم يكن عليه سكرها لانفاق  
على ابنة الخري ان كان الابن معوها في كفايتها ابنة وحملته ان سباع للاتفاق عليها ولو كان  
في عتقها ما ينفق على الابن فقط لم ينفق على الابن في الاتفاق وزاد ابن عبد الله في بيان  
على الابن فعليه سباع دار الاب عليه قال شيخنا واعرفه الاختيار الخبي كما تقدم وفيها كلام  
ينظر في الأصول الراسخ اذا فني القاضي على الابن نفقة ابويه ثم ساع الولد لعمري  
ذلك اربعة او تصدق به فانه يرد **قلت** اما المصنف فابن لان النفقة دين  
لزوجته ذمته بالمصا كبيع ربه عليه مع حضوره في نفقتها او في غيبته خلاف تقدم واما  
بيته في حده نظر الا ان يكون قصد نفقته وصرفه في عاقب بنفقتا المقصود وكثيرا

8

114



ما يقع في زمانها عكسها وهو ان الاب بعد ان يربى في قوته ما يبيع والهيبة لبعض الاولاد  
 الاجاب فقولوا ان يربى اغاظة ولده بذلك فاصواب الايمان اذا قصد ذلك  
 وان لم يقصد ذلك ففيه نظر هل يجب على ابنته نفقة او كما تقدم في عكسها في فتوى الشيخ  
 ابن الحاج اذا كانت الحرة ساكنة مع الام فتزوجت الام فاردت الحرة اخذ الولد منهم  
 ابوم لاجل سكنى الحرة مع الام فلا سقطت حصانته ما سكنها مع الام وهو قول سحنون  
 وافصح ديان حصانته ساكنة وفي رواية عن مالك ما يدل عليه وبه افصح وفيه  
 اذا تزوجت الام وهي حرة فلا تزوج الا واد منها حكم به ابن حزمين وظن ان الاحصانية  
 بها العموم قولنا الصديقات احق به مالم تكن وفيه اطلاق الرجل زوجته وله منها ابنة  
 فطرية فلاردت الخرج للصبيبة للقطر السبل لغيرها وكانت الحاصنة حرة واردت  
 ذلك ومنعها الاب فله ذلك وتكون عنده مئة غنية الحاصنة فاذا رجعت اخذ منها من  
 الاب ابن رشيد وكما ان يكون لها ذلك على ما جاز به الرواية ان لها الخرج بها الحصة  
 القريبة مالم تقصر فيه الصلاة واما جروج المطلقة في العدة والحقوق في الجملة السبل  
 فلها ذلك اذا كانت محتاجة ويأتي فيها من يديها وفيه من طلق زوجته فخرجت  
 ابنتها منه وبقيت مئة وتزوجت ثم ماتت فقامت امرها بطلب الطفلة بعد سنة او  
 اكثر من ذلك وشبه ذلك قال مالك ثم كوها ورقتوها وان كان ليس للولد الا يسير فلها  
 ذلك وقاله لا تركت الام ثم اردت اخذه فان كان لصوم ومثل الموصى وانقطع البتر  
 وذلك لها وان كان غير ذلك فليس ذلك لها **قسط** وظاهره ان الحرة لا تطلبها  
 مادامت الام حرة وموت تركت حقها واذا سقطت الدنيا سقطت لغيرها وهذا دليل  
 المدونة للحق والمناصع عن ابن وهب لما ذكروا اذا سقطت الفري وليس اسقاطها اسقاطا  
 لمن بعد لها وفي احكام الشجر اذا تركت مطلقة فبينا عند ابنته سنة ولها ام بطل  
 حق ام الصبي ولا لها الفتيان بحرقها بحجة ما بسبقية ابنتها عليها فاذا بقيت سنة اخرى  
 عنده بطل حقها وفيه في صبي يهودي ابن ثمان سنين اسلم فلا يحل بيده وبان  
 من يرضيه من اب او ام ويجوز عليه الاسلام اذا كفر فاني تكادى عليه والا ضرب  
 وودعه عليه الصرب حتى يمتا على الاسلام وقول ابن كنانة يبلغ بالضرع القتال ان ينادي  
 على اليهودية شدة بذهاب قوله ابن نافع الحرة ان تاخذها اذا كانت في موضع امرين  
 ابن الطلع والذى افق به وبه جرى العمل ان الام اذا تركت اولادها ادنى من ستة اشهر  
 من اخذها فلها اخذهم بعد ثمانية وان تركهم اكثر من ستة اشهر فلا قيام لها ولا حق فيهم  
 وظاهر المدونة ان الحق في الحضانة الحاصنة لا المحضون **قسط** ويؤيد به ما قلنا اذا  
 خالعت على اسقاط الحضانة فلها ذلك وليس للمحضون انها لا سقطت لانها حق المحضون وليس  
 محضون الصواب ان حق مشترك بينهما وقيل انه حق لله تعالى وان تدعى الاب والحاضنة في  
 اسقاط الحضانة طاعة لغيرها اليقين **قسط** رماح او التزم الام نفقة البنات على ان لا

هذا هو الوجه  
 في قوله  
 فان كان  
 ليس للولد  
 الا يسير  
 فلها ذلك

مسألة  
 ما يبيع  
 من ماله  
 من ماله

مسألة  
 ما يبيع  
 من ماله  
 من ماله

تزوج

تزوج من ماله وان تزوجت لم يجز ذلك وعلى ان يكون الاثر اليها في تزوجها ويكون ماله  
 غير ما تزوجت **قسط** في الاول نظر على القول بجواز الخلع بالغير وان النفقة تلزم بعد  
 الخلع وعلى الجواز عمل الناس اليوم في شرطها وان تزوجت وبذلك لا راجح مسافة كانت  
 حاضنة واما على ان تزوجت بنفسها ففاسد وبغيرها ففاسد هل يجوز وهل من قبيل المومر  
 له عزلها وهو ظاهر هذه الفتاوى ويجوز له ان يغيرها وتزوج عليها ما سقطت له ذلك كما اذا  
 اسقطت له من ماله فاما بعد النكاح ان لا يجزىها من ماله او على ان يغيرها في عهده او  
 يعطيها على الاثر عليها فيه نظروا على الاول لما هو العمل في هذا الزمان وحكى ابن بوشة وانه  
 انه متى زال المانع في حق الحاصنة فانه يزوجها اليها الولد وان فعلت ذلك احسب راويي  
 على الخلاف في الحكم اذا علمت بغيره فانقضت حال تزويج الحرام اوله تطاير مثل الرأية القوي  
 والحيل المحرومة **قسط** ان رشيد عمل له زوجة فطلقها وله منها ابنة وبقيت  
 معها بعد تزويجها لغيره ثلاثة اعوام فبطل له اخذها ان طلق امرأ **قسط** هو منه  
 لغيره بتركها في المدة المذكورة فبقيت معها وينفق عليها وفي رواية حكاهما التوسيع **مسألة**  
 عن طلق امراته وله منها ابنة بقيت معها اسبعا بعد تزويجها خمسة اعوام ذهب اخذها فزوج  
 الام وليكونا يستقدمها الزوج **قسط** لا رجوع له فيها الا ان تثبت تصحيح الامر **قسط**  
 واستقدم الزوج ابنتها **قسط** بطل طلق امراته وله منها ولد ثم اخذت بعد ذلك غوا  
 على اسقاط الحضانة هل يبيع امره وقر اجاز ذلك بعض اهل الشريعة بالجدة ومنع البعض  
 لمسألة الخ والعموم الوجوب على المرأة اذا امتنعها زوجها فافدت منه حتى اباح لها ذلك والصح  
 الا يكون مسألة بيع الشفعة بعد البيع وعلى الجواز فليصح فيها العز فبينا على الخلع امر  
**قسط** الجاري على منافع مذهب مالك جواز اسقاط بعوض او لانه حق لها فيجوز اسقاط  
 مطلقا وبغير عوض وهذا من مذهب من يرى ذلك حقا لها تنفرد بها ومنهم من قال بغيرها  
 فيه الولد لانها ارفق للولد من ابنته وهو المعتد به من الخلاف فقل ان حق لها فيجوز اسقاط  
 بعوض ولا بعوض لها فيه وعلى انه للولد لا لغيرها تركه ولها الرجوع له تركه بعوض  
 او بعوض وعوض ولها الرجوع في العوض ولا وجه لمن منعه ولا حجة لانه صلى الله عليه وسلم ترك  
 بفسية حرمها وقال عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وليس  
 في ذلك اما احل حراما او عكسه واذا حاز عند مالك وامكانه في المرأة اذا خافت العزقة ان  
 تترك حقها من الاثر عليها على ما لا تأخذ او تعطيه على عدم الاثر له قوله تعالى وان امرأة  
 الى قوله ان يصلحا بينهما صلحا فخير ذلك في مثلنا الاول في بيان الموضعيان وفيما على مسألة  
 الشفعة ليس بعدد وفيما على مسألة مع المرأة خطأ لا يلزمه ان ياذن لها بعرض  
 اذا لم يعلم ان الاذن لازم ولو علمت جازت عليها الوضعية وهي مستوصية لابن القاسم  
 ولو سقطت على ان ياذن لها قبل وقت الخ او يتزوج به لسقطت به المهر اذا لم يمه الاذن لها  
 فكذا اذا اعطاها على اسقاط الحضانة وكذا مسألة العتيق ان كانت الام نفقة البنات على ان لا

هو

الطه  
 مطلقة من زوجها  
 مدة ثلاثة سنين  
 لا تسقط  
 له

4



١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

کامیاب و خوش بخت  
عقربا و قیسر



على ذلك نظري حاله ان بان صدقه وعدم ادائه المبرر فله ذلك والا فلا ونقل ابن زريق  
عن الساجي عن سمويه في الحلاله يجب لها الحضانة فيقول الاب يكون وليه عندك اطعمهم وعلمهم  
فان الحلاله تاكل ما رزقهم وهي مكذبة لا باب ان يطعمه ويسلمه وتكون الحضانة للحلاله في حال  
الحضانة ان يولي اليها وبما سببها من احوالها لا تعيب عليها من نفقة فان شيخنا الامام وهذا  
خلافاً في نصوص الروايات ان اطعمهم المصون انما هو عند حاضنة من كانت والعجيب في الساجي  
وان زريق في قوله هذا وتصديق الاب على الحلاله انها تاكل رزقهم وليس معنى ذلك  
وهو ظاهر في قوله الشيخ انه لا يصدر في الاب من ثبوت الضرر **وسئل** شيخنا الامام عن رجم  
يتضمن ان حاضنة اشهدت ان محضونتها في كفالة ابوها والمنفق عليها في كفالة عماله في  
محل ومثله وحوزه وذلك منذ شهرين بعد ما عرفت تاريخه وذلك يوم في الكوفة المذكورة  
فقال الخ لرجوع في طلب حضانة المكفولة أم لا **فاجاب** لا حضانة لها في الاجبة المذكورة  
الا ان يقيم بينة ان ذلك كان لغيره من مريضها او غيره فالتجسس عليه هذه سقط  
حضانة ما لعل ذلك اجل اشهادها ان المكفولة عند ابوها فكانت اشهاد بسقوط الحضانة  
خلاف اذا تركت ساكنة بالمدة الشرعية بغير مقدم في الرواية والله اعلم وفي الطريق عن المجلس  
الاب ان تاكل الطعام مع الام ويصنع له الطعام على حدة من الاستقفا الاستغناء ابن الحاج  
كان يحيى بن يحيى يروي بعث الحكمين على شاجر الزوجين وذلك مما انكر عليه وكان امام عصره  
يسأل عن الشيء والرواية عنده فيه في ذلك لعقوله الرواية وما بعده ابنته على ذلك في حالها  
ابن لياثة اشاعا للفقهاء في الطريق عن ابن رشد لا يبعد في حكم الحكمين لانها لا يحكم في ذلك  
بالشهادة القاطعة وانما يحكم بانها من حكم احوالها بعد النظر واكتسفت  
لقوله تعالى والى خنثى شقاق بينكما الآية والضمير في قوله بينكما عايد الزوجين وفي قوله  
ان يريدا الصلح جاعلي الحكمين وفي التفسير بعد الرزاق اذا التفتي الحكمين قال احمد بن محمد  
ادخل على فريبنك فقال لها جئني بما نقيت على زوجي وقال لها ادعني فيه والافتحن بك  
بينكما يعني بها وقال وان كان لك به حاجة نرده الي ملكيس ويقول الاخو لصاحبه اني  
فريبنك وقال له انك في اهلك حاجة فان قال لمع ذكر كل واحد لقريبه محبة صاحبه وسأله  
عما نقيمت به صلح ذلك حتى يصلح ما بينهما المشاور ويكون ذلك منهما المودة والود  
والثلاث ولا يكونان معهما ولا زمين وانما يرجع لعلها المودة بين المرأة ونف لابن سهل  
عن عبد الله بن يحيى قال اما امر الحكمين فما اراد انك تنفذ حكمك لم يحكم به من كان يملك  
من ايمه العدل مثل والدك وعمك ونفي الله عنهما واما اخي اجمعا الى دار امي او اسكان  
امين معهما فهذا الامر الذي لم تزل القضاة تعال به وقال ابن لياثة ليس يقول ذلك والقول  
بالحكمين مما لا يجوز الحكم بعينه عندي لان الله تعالى حكم به واحكام محمد واوليهم الى العلم  
جو وانكر ذلك ابن سهل من قول عبد الله انك رايتا ما وذكر وكايح العجوبة بالحكمين كما اشار  
اليه ابن لياثة وكان نقل عن ابن العطار فقال ولا يفتي بما يؤوله العامة عندنا من اسكان

الشيعة

امينة معها يتعرف بها الضرر وليس ذلك في كتاب ولا سنة قال وفي امر يحقون بذلك قال  
في المرأة ما في الحكم فذهب الى الضرر من زوجها وبني زوجها اضرارها به وسواصحتها ولا يعلم  
ذلك الا بقولها قال اذا لم يظن الا ما ادعى ذلك الحكم بان جعل معها من بين امرها  
ثم يعمل على ما ينبغي ونحوه في كتاب الجوار وهذا احسن اذا اطلع به ذلك الوقوف على حقيقة  
الشكوي وان لم يرفع الاشكال وتعالى في الداعي الى الاضرار ما راي المخيم حينئذ وكذا الخبر  
من المؤمنين انه لا يبعث الحكمين الا بعد التحصن كما تقدم وفي الطريق عن المشاور ان ادعى الزوج  
الضرر من زوجته ودعي الى دار امين كان له ذلك ما يوجه ادعاه ومن ادعى منها الضرر لم  
ولم يعمل الا بقوله سكناب من قوم صالحين فان بين من امرها ما شئ والاسكان في دار امين فان  
يظن دلائل من شئ بعث بينهما الحكمين ابن زريق فيكون مكلف القاضي جيرا بها الصالحين فينفذ  
حتى يما وضرها فان كانت ساكنة معه في منزل هو القوم لم يزل منه نفقة ولا يفتي باسكان  
امينة معها وراي لموعوس بن العباس انه يفتي بذلك والاول اطهر واشهر الا ان يفتي  
الزوجان عليها وتكون نفقتها عليها الميسرة عن بعض النفقة ان يبعث الحكمين بحكمة غير  
ممنوعة وان عمل بها واجبك من قول القول بها عالم احشاحي بن يحيى كان لا يري بعث الحكمين  
قلت اشار الى هذا الكلام ابن سهل ونحا عليه في ذلك وانكره في التاريخ لابن عبد البر  
انكر عليه وبنه ابنة عبد الله وانكر بعثها على من استفتاه ابن قنوج عن محمد بن احمد  
لم يرفق عندنا فيما ادركنا وسمنا بالحكمين لانه لا يابح امر الزوجين حيث يحتاج اليهما  
**وسئل** يري بعث الحكمين في الزوجين كما تقدم ابن شاس ان فتنات الزوجين وعظما  
فان لم تقبل جرحها فان لم تقبل من بها صر باعتراف خوف وان غلب على قلبها ان لا تقول النسوة  
الا مضرب مخوف لم يخوف في الزامي ضرب الزايم من العوام استأثرت ابي بكر ومباحة باضرها  
مشهد بها وعقد شعر واحدة بالخرى وكانت اسماء بنت الضرب وكان ضربها اكثر واشهر  
فحكمت اليها ابوها الى يدو فليكره وامرها بالصبر عليه ابن شعيبان والذي اختاره ان حكمت  
عليه او منعته نفسها وخالف ما اوجب الله عليه وعظما مرة ومرة ومرة فان لم تنسها  
فهي مضطربة ثلاثا فان لم تنسها صبرها صبر باعتراف مخوف في الخبر **وسئل** شيخنا ابو القاسم  
الغزالي رحمه الله عن امرأة مشهورة بالفتنة علم ذلك منها فحقق من حالها من  
بنائها بكر من ملة تقرب من تلك شتمت عاها وتزوجها ثلاثا وثار فوها بسبب ذلك تزوجها  
الآن رابع وهو عالم بحالها من جرحها وحلف ايماناً مغلظة على عدم طلاقها عند ابنتها بها  
وشرع في التضييق عليها والاضرار بما فراده ذلك خنثى وطليشا ولم على ذلك فقال لم اخذ  
الا رغبة في ما لها وزنا فضا الى القاضي مرارا لا تخفف من اسكان امينات النساء معها فيمنع  
من ذلك لما يفتن من كثرة شقاقها وعدم تفارقها وبقي كل واحد منهما يزدري دينه وداره  
والشهود شاكيان من وجهه ومما دية على ما علم منها من الخفة وعدم الانقضاء على عدم انقضاء  
واسية عشرتها فقامت عند القاضي بينة عاد له شهود مبررون انما نقض شقاقها وعدم

مرحوم



انفاذها وانما لا يوحى بها صلاح حال بوجه وان يتنبا على حال الزوجية بخلاف عليها وحذر ما  
اشهد من ذلك وان من المصلحة بينهما والبر في حقهما بعث الحكيم للتقوية بينهما مجمع  
القاضي ارجعهما من الطلبة للثورة في ذلك فلم يوفق في اهلها ولا في غيرها انما من يصح ذلك  
فوقع النظر في بعضهما من سائر الحكيم فقال بعض من حضر من الطلبة سيقدر وجود الحكيم  
في زماننا هذا اذا لم يبعث من ذلك الا على وجهه وان عباس فوقع عند القاضي توقف  
في ذلك فانه لم يكن بعث الحكيم في زماننا هذا ولا يمكن ويكون ذلك مقصورا على الصحابة  
الذين كورس فيكون الحكيم في زماننا هذا ولا يمكن بعث الحكيم في زماننا هذا ولولم يكن  
ذلك لما يمكن تقدم شهود ولا قضاء في زماننا هذا فلو كان مقصورا على علي وابن عباس لخطا  
من القول وحمل عظيم من قابله فلا ينبغي تضليلها ان يفتت اليه ولا يرجع في شيء من الامور  
الدينية عليه ولذا ثبت امره لها ونصيبه عليها بما امد فوقع فيه وجرعته وادب  
عليه ان لم يزوج ويقت الحكيم انما يكون عند الاشكال في امره مما ولا يبتلى لاحد مما وقد  
اطل علمنا في ذلك ويبدو فليعلم الحاكم في ذلك على كلامهم ومن احسن ذلك عند  
واسمه احكام ابن سهل ففهمنا لسد الذلل لمن قصد لها والله اعلم في احكام ابن جرير  
قامت امرأة في كابلها على زوجها وقد حل اجله فافتر الزوج به وادعى العدم ونجته وكلفت  
اثبات عدمه فحسب سنة اسهر فقامت الزوجة تطلب النفقة فيما تقدم وفيما يستقبل  
او يطعمها فادعى الزوج الاقدرة لانه ان يطلق من السجن ويستم عليه الكافي ويستم فيها  
يقيم به نفقته وابت المرأة ذلك وقالت ان يطلق بطل كابلها وزجر الزوج ابنتها  
في دار بكر او تركته وخرجت في ناسف فله نفقة لها ولا يبتلى له على مدعاه وزعمت المرأة  
انه اصبر ما في نفسها فزال من الدار بسبب ذلك **فاجاب** هاشم بن احمد بن خزيمة  
انما يطال حبس الرجل في الدين اذا اتم انتعيب ماله وادعى العدم فخير له حبس حتى يبيض  
عيناه وقد اجهدت واستمرت امره مثال هذه الحدة وردت جمعة في الاستقصاء فان  
عثر له على ماله بحجة ابد حتى يودي وان لم يعثر له على ماله خلت سبيله ثم يكون  
حكومه مع زوجته في النفقة ان انفق في زوجه والا طلق عليه بالواجب ان طلب  
ذلك ولا يضرها قوله فثبت ان ان باي بنية **واجاب** عبد الرحمن بن احمد بن يحيى  
الحبس واجب على الزوج ولا يجب الطلاق الا بظهور عدله وشوته عندك ثم تخلف بما يوجب  
الخلع به واطلقه وليس طول حبسه بغير ما يظهر بما يوجب بظرا بالانك بطلعه وهو ان  
نعرفه من قوله اهل العلم وهو اصل القسوي واما النفقة فهي واجبة عليه فان عجز عنها  
تقوم له من السنين عند اهل العلم فان لم ينفق عليها طلق عليه بعد ذلك فذا قضا  
اشياخا وتحملون الحكم عليه قال ابن جرير جواب ابن بقي كاف وقول ابن خزيمة حق  
ببعض عيناه اعراق في القول واما ذهب الى المشقة على العزم والاستسلاك بالكثرة  
عنه وقوله لا يضرها قوله فثبت ان ان تقوم بنية كلام غير محتمل وقد اقرت بالزوج

عن الدار

عن الدار وانما يسجل عن حرمها هل هو مستور ام لا ففي كتاب الوار اذا اعلنت المرأة زوجها  
وخرجت من منزله وابت ان يرجع وابا هو ان ينفق عليها حتى يرجع فانفقت من عند ما قال مالك  
لها ابتلاء بخلاف ذكر المسكن اذا اطلقها فخرجت من منزله فلا شيء لها وهذه مسئلة المرأة  
بعينها ولعل زوجها فادري اذا حبسها وامتناعه من ذلك لرد منه والا فاما الذي لمعه من  
ذلك اذا كان معسر اعلى اثباته وحقها بما يوجب له الخلف عليه وزال عن ثقات السجن  
وليس نرجحه عن احد الوجهين المذكورين بالمسقط عنه ما وجب من الانفاق وبقي المرأة  
في الدار وخرجها سواء اذا كان ممنوعا عنها ولا فرق بين سجنه لزوجته ولا حبسها وعن القاق  
عبد الوهاب لا يخلو حال المرأة من ثلاث اوجه اما ان يعدم الوطي من قبل الله تعالى او ان  
الزوج او من نفسها فالاول كحر من الزوج او حبسها او حبسها فانفقة واجبة والثاني كالسفر  
وترك الوطي فلا يسقط ايضا نفقتها والثالث حبسها لزوجها من وطئها ففي ساقطة بالشهر  
وعن ابن عبد الحكم انما غير ساقطة **قيل** جواب ابن خزيمة هو ما جرى على ظاهر الحديث  
ونص ابن الماحضون في مجموع الحال وانما امره عليه بقوله حتى تبين عيناه اعراق انما هو  
على فرض بقاء الدار لانما قاله في مجموع الحال **وسئل** المازري عن امرأة بعثت  
الحكام بينهما وبين زوجها فتفاقرا الامر واشتد الفسا دالي البد الغالبة واعاد القاضي  
المرأة الى الدار فموت مرارا وكسوت القفال ولم تشتك اكثر من كراهتها في الزوج فثبت  
وهي بالخ ولها منه دخلت سنين بترك المهر ومباراه واستخ الاب من ذلك وشهدت  
ببينة بان من حسن النظر لها مع حالها ان يترك زوجها ويسقط عنه الصداق فثبت  
ذلك مع سخطه الاب ويبطل الزوج مع هذه البينة **فاجاب** اذا لم يبق له  
على الاصلاح وزالة الضرر بالضرر او غيره من وجوه الادب وطهرانه غير مضر لها  
فان الحكيم ان يسقط الصداق عنه اذا كان الضرر من حبسها دون الزوج ولم يبق له  
دفعه الاب اعراق على اسقاط الصداق فالاول ان يجعل القاضي هذه البينة التي اشار  
اليها حكيم من اهل الزوج واهلها ان وحدها سبيلك وينظر في القراق على اسقاط  
الصداق وينفذ حكمها به اذا اضطر الى الحكيم وفيه اذا ثبت على الحدة عن  
حصانة ابنة ابنتها ويرت بها الى ابها واسقط ما يجب لها من حصانها وعن ابن  
ميسور اما حق الحدة في الحصانة فساقت ان لم يكن مدفع وحق الصغيرة فيها ثابت ليس  
احدا اسقاطه فالخلة ارفق بها واحسن من غيرها بعد الام ولا ارى ان يفرق بينهما في ذكر  
كلام ابن جرير المتقدم في حق الحصانة وفيه اذا شهد عدلان بانه عثر كف وبينا  
وجهه من سخطه او غيرها في عمل من شهادة الكفاة ولولم يكن فشهدا بانه عثر  
الكفاة فشهدا الكفاة الى ان من على اولي من جعل فثبت بحجج على سبيل الاثبات والنفي  
في الشهادات ولها نظاير **ففي** ان امرأة ذكرت ان رجلا في حبس الامر وقد كان  
عقود نكاحا بينهما وبينة وان لها معه ست سنين وقد ولدت منه وقد عقد نكاحا







فهذا ان يودب ولا يذوق هذه الآثار لو كانت من غيره لشكى هوذا وان اذنت  
امرأة على رجل صالح روادع الى دار امن لتحب عليه الا ان يعلم الجوارح شيئا من ذلك  
وفي كتاب **المشروط** من سوا الجسد عن شرط الامانة في كتابها ان اضربها فامر هاسدا  
وتنا في فقه كونه ضرها على ذلك من الضرر فقال ان كان مثله ممن يودب اسوانه وهو ما مود  
على ذلك فليس من الضرر وهو مودق انه من بالذات كان منها وعليه البينة انه ضرها  
فما لم يكن له الخيار وان كان مثله لا يودب اهله ولا يبيعها بالردة حاله وقدره عن اسوانه  
فعلية البينة ان ضربه لها كان عن ذنب منها لتوجب به ذلك والا فليصدق انه ضرها  
بما ظاهرا ويكون مضارا له اقر بالضرر وان محدد الضرب في الوجهين فاقامت عليه البينة  
بالضرر فهو حجة تحدة ويصير ضرها في الوجهين ولها الخيار ولا يملك منه الا ان  
انه ادب وان كان مثله ممن لا يودب اهله لان تحوده خرج عن التصديق وحكام ابو عمر  
في احكام السوف وقال غيره وان اتت وهرما من الضرب اثارا فبجعة وامر مشتر مستنكر  
وقالت ان زوجها فعل ذلك وفامت بشرطها ولم يسمع لزوجها شكايه لغيره انه فعل ذلك بها  
وكان ممن لا يؤمن حاله حلفت انه من فعله وتأخذ بشرطها **وفيها** واذا ثبت ضرر المرأة  
واعن الى الزوج ولم يكن عنده مدفع وجب للمرأة ان تأخذ بشرطها وتطلق نفسها عليه  
طلقة واحدة ملك بها امر نفسها ولا يطلق نفسها طقة رجعية اذ لا ينتفع بها ويؤثر  
ابن العطار وابن الهدي وغيرهما وفعما وطية ابن القطان فانه قال تطلق نفسها  
واحدة ملك بها رجعتها وهو غلط لان طلاقا بين المولى والمعترة بالنفقة  
واما اذا كان شرطها في الصداق فتوقفة بحسب شرطها والا فليان تطلق واحدة المتخرد  
وفي الشرط في الصداق على الطوق فلا تطلق الا من واحدة ملكها نفسها كرهت شات قلت  
كده اذ رة المدونة وفي احكام السوف كتب ابن طالع لبعض امانيه انه ليس للمرأة ان  
تغيب من جهازها ما كان فيه الرقي والوطا للزوج وتتمتع من بوجه وتلفه فان الناس يلهون  
في الصداق لموضع المهر والوطا وابنها الا يكون معها في فواش ولا يجت معها فان الرجل  
حب الخوة بزوجته وامر ابن عمر ابو يمان المدحولي اليها اذا اختبرت اضرا بها بزوجها  
فستكتمها مع جبر الصالحين واجعل صلحة من النساء او صالحين معها لتفلك ان اليك ما خفي  
من حالها فان بين ضررها فاضرها بالادوة عشرين سوطا ضرها وجميعا عند الطلاق  
وكذا الواطعت على ضرر راسيا بالزوج بعد نيك اياه فصاره في السجى صاعرا واضرب  
امها بالادوة عند الطلاق ان بين ضررها ايضا بعد التقدّم اليها وان بين ضرر الزوج  
فصاره في السجى حتى اكسب لك بغيره وتقدم الى الصبي البسده على الرجل فرائشه وكره  
امر اثنين صالحين بها ونفقة ما على الزوج وللزوجة النفقة واما ما لخطا والوطا والكسوة  
فلا ولا كرامة اذ اعرف ضررها وتقدم اليهم بالوطعة عند الصلح ولا خيار لها الا عند  
القاضي ان بين ضررها وعن اشبه في المرأة تسكو ضرر زوجها وتطلب ان تنقل الى

في كتاب  
المشروط  
من سوا  
الجسد  
عن شرط  
الامانة  
في كتابها  
ان اضربها  
فامر هاسدا  
وتنا في فقه  
كونه ضرها  
على ذلك من  
الضرر فقال  
ان كان مثله  
ممن يودب  
اسوانه وهو  
ما مود

نفس

نفس ملحق حتى يبين امورها اكثر من شكها فلما ذاك فان لم يبين ما ادعت بعد التقله  
قاراه زوجها هل له الذي خرجت منه فذل للزوج طال مقامها في الذي حولت اليه  
ام لا **ويستحق** الامام عند الزوج ماشطة واشتوطت عليه في عقد في النكاح ان لا يمتعا  
من صنعها وقيل ذلك منها ثم اراد منها من ذلك **فاح** لا يلزمه الوفا بالشرط المذكور  
قلت ان كانت صنعها لا يجوز فواقع ان كانت جارية فخري على حيلة اذ اشتوطت  
ان لا يخرجها من بلد ها وظاهر المدونة عدم اللزوم واستحب غير واحد الوفا للمهر  
وقال القاضي في الوجوب وحكام ابن شهاب وقال به بعض المؤيدين **ويستحق**  
الامام عن قصبة وهي ان حيل وسلاط على نحو البر يدين من العير والنوارة تكون الطرف  
صا مونة نوارة تحوطة قصص المرواة فارة من زوجها الى المدينة فتسكو ضرره وتتردد  
خصامه وتحشى على نفسها ان عادت اليه بعد العوار القتل فيمكن شكواها للمحاكم فيكت  
لمن تنزع العزم المذكور من الجبل للمدينة بعد الوجوب في ذلك فتم من يصلح له بعد الوفا  
والغالب في اكثر الاوقات عدم الوصول فيصل جواب من بعث اليه في ارتجاع العزم بخط  
غير معروفه ولفظ غير محصل لانه تارة ذكر ان العزم تعصب او فواته رجعة الزوجة  
وبعته وهذه الجواب ايضا يكون في بعض الاوقات وفي بعضا بينة والجواب فيقيم المرأة  
على ذلك فاذا طال امرها فتريد ان تطلق عن زوجها لعدم النفقة ويقع بينه ان يعلمها  
امتنع بالجبل المذكور او لعسر حصره ومطلس الشرع وتنب ببقية فصوله موجبة الفلج  
لعدم النفقة فليمكن من القيام بذلك وانما به والحال كما وصف مع انها كانت ساكنة  
معه بالجبل المذكور ومضى القارة عنه لكن تسكو الضرر وتحشى على نفسها بعد العوار ما ذكر  
ام لا يمكن من ذلك وكيف لو رادت بينتها ان يعلمها فاصد للضرر وتصل ايضا الهاربة  
من الجبل المذكور الى المدينة المذكورة فتريد التفرج ووليها بالجبل المذكور وليست من  
ذوات العذر ولا تلحق بالسودا والمسكية فليحل الخوان بزوجها اذا ثبت عنده خلوها  
من زوج وموافقا من غير كتب لوليها ام لا بد من الكتب لوليها جواب كبره المسلمين ومسا  
يتعلق بها بما غفل عنه مشروحا واللام **فاح** حاصل زوج هذه المرأة انه ليجال انما  
الاحكام الشرعية وان كونه به اختيارا وطلب منه لحل الاحكام الشرعية مستعذرا غالبا فهو جليل  
كغايب عنها لم يترك لها ما يفيق عليها من اوطاسه من الانفاق ويجز عن اخذ منه كرها واما  
مكاد فلزوجها القيام بوجبه التلطف للضرر الموجب حكم اصل الباب حسبما قرر في الامارات  
وقرارها عنه بعد تزوجه اياها بذلك الحال لا يسل حقا لوجهين الاول حرمة المقام بين الحال  
المدك ووطاله ووصفه الثاني ان ضررها به او لا ليس لقيامها ثانيا كضاهها بالادوة عليها  
اولا لا يمنع قيامها ثانيا وكذلك من الضرر شيئا واما مسألة الولي فلا بد من الكتب والاعذار  
اليه والعلوم ان امكن دون عسر وضرر وطول والاستقطة وزوجها القاضي بموجب ذلك وليست  
اعلم **النت** حكي ابن رستد في الاسئلة ان الخوف يضيق العزم بغيره او حكي في غير ذلك

في كتاب  
المشروط  
من سوا  
الجسد  
عن شرط  
الامانة  
في كتابها  
ان اضربها  
فامر هاسدا  
وتنا في فقه  
كونه ضرها  
على ذلك من  
الضرر فقال  
ان كان مثله  
ممن يودب  
اسوانه وهو  
ما مود

في كتاب  
المشروط  
من سوا  
الجسد  
عن شرط  
الامانة  
في كتابها  
ان اضربها  
فامر هاسدا  
وتنا في فقه  
كونه ضرها  
على ذلك من  
الضرر فقال  
ان كان مثله  
ممن يودب  
اسوانه وهو  
ما مود



خلافاً وكذا إيلاد الخلاف والمفتنة فيها كذا الذي استقرت به من أحوال فري الغير وان  
 من رويها من الخوارج حين كنت معها بها إيلادها الأحكام الشرعية فارك أن لا تمكن  
 الهاوية من زوجها من الخوارج بها إلى النري وإلى الخبال إلا في حواشيها نحو حمل وولات وبلا  
 هوارة مثل روقو حمل السرم وقد وقع من هذا هرب امرأة من بني حنيفة من  
 فري الغير وان على نحو شعبة أميال فليكنها القاضى من زوجها وقريبها وكان إذا خاك قد شدار  
 بعد أن خوفهم عقاب الله وعاهدوه في طارها فقتلها بالطريق وكذا أوقع في هذا العام الفارط  
 الذي هو عام سنة وخمسة امرأة هرب من معروفاً جبال على مسيرة مرحلة من الزمان  
 إليها فتسبب زوجها في آخرها حتى بلغت إلى تونس بأمر أمير المؤمنين فصر الله تعالى ومكنا  
 من الشرع وكان رأيي بها لا يمكن منه بوجه إلا أن تشافضتها على ما سمعت شيخ العرب أو  
 حرب مولاة بن خالد في حبس جليل معه وذكر في زوجها بعد ذلك أنه حسن العشر سنهما  
 وهي قريظة وأما فري تونس فتسببها بموالات عن الأحكام الشرعية بسبب عاملها أو عن غيرها  
 في كنهها تدم ومنها ما تناله الأحكام فليكنها كالحواشي والله أعلم **وسب** ابن شعبة بن  
 غاب عنها زوجها بالمشرق سبع سنين فليعرف له خبر أخيه مبيت ومي بكاء ولم يزل  
 لها شياً وخافها لها أن تفتنع فوفوا أمستهم إلى بعض حكاهم فامر بتخليتها وذكر السواد  
 أن بعض المؤمنين قال لا بد لك بغير في ما تسمع من معرفة الخلو ف عليه باسمه وكثيره وصفته  
 وبين ذلك ويكون من يحضر عنده من اليهود ممن يفهم جميع ذلك فإراد السائل أن يفهموا  
 الغطاء عن ذلك بما يرفع اللبس **فما** إذا علم سواد الأجر بقوله من يترجم عنه من  
 اليهود بواسطة الأشارات والترورات وما أقرن بها من القرآن والادلة على ذلك  
 بيينة يفتق منها جميع وجوه الاحتمالات وحصل كل ما يؤقت عليه الحكم من جميع الأسباب  
 والشروط فقد وجب الحكم له أو عليه وما ذكره في السؤال الخاص من يوقف اليقين على  
 معرفة الاسم والكيفية والصفة لا أثر له فإن ثبوت الزوجية بينهما ليس مستقداً من قولها  
 والجل بالاسم أو تعذر الوصول إلى معرفة لا يقدح فيما من الزوجية إذا علم من أثارها  
 ما يدل على أن المراد به الزوج كما قد ساء والله ولي التوفيق **والسب** ما أشار إليه  
 هذا المفتي مأخوذ من المدونة في غير موضع من قوله وما علم من الآخرس بإشارة أو كتاب  
 من طلاق أو خلع أو عتق أو نكاح أو بيع أو شرا أو وقف لزمه فيه حكم المسكوبة ويجوز فادقته  
 ويعتصم منه وله في الجراح وفي الحالة ويجوز كماله الآخرس أبو حفص ولا يجوز عنده كساده  
 وقد خالفوا فيها وأنا أجعله المستخرج يجوز الأحكام عليه فيما بينه وبين الناس ولا يجوز فيها  
 قلت ما نكل عن غيره هو الذي نقله القاضى عن المذهب خلافاً لأهل العراق وعليه حال  
 مسئلة كتاب السيرة في باب المنع من الشهادة **وسب** المارزى عن غاب بالأنس  
 وترك زوجته وطفله منها وطفله من غيرها مطلقاً فلما كان الآن بعد سبعة دنانير في الميراث  
 الأول وأثنى عشر في الميراث الثاني ولم يترك الزوجية وأولاده نفقة فقامت أم الطفل بريد

خاصة

خاصة الزوجة والأبنة بزوج ابنتها وقالت الزوجية ما أولى ووددت أن قصت السبعة  
 دنانير وانفقها **فأجاب** أن كانت السبعة الأولى بعث بها إليها ليفقرها ففعلت  
 ولا مطالبة عليها لله وأما الدنانير الأخرى فإن أرسلها إليها أيضاً لانفاقها وهو  
 ظاهراً للملك ولا يحكم بنفسه فلا تخصها المرأة الأخرى فيها نفقة ولدها وإن لم يرسلها  
 لأحد وهي موقوفه على ملكه فإن الزوجة مقدمة على الأولاد في الإنفاق حين أفلاس المطلق  
 ما نفاق أو كونه لا يجب سوى نفقة شخص واحد وذكر في ذلك حد شاعته عليه السلام  
 فإذا كان المقتدر قليل وقد دما يعرف من لها عليه عند المطالبة له ما لا نفاق الذي ذكر  
 قدمت فيه لأن نفقة على جهة المعاوضة ونفقة الأولاد موانسة نفقة المعاوضة أولى  
 وللمدني الذي أشترى النية **وسب** عن قدام غوماؤه عليه دين فقامت زوجته ابنة  
 تطلب الخاصة بمصر أقرها لكونه تجار به فقال لها ذلك ميمه **فأجاب** إذا عتقت النكاح  
 على التجار بالصدقة وقت يجوز لها التجار به من ثوبه لا دين عليه ولا ما يوجب المنع من هذا  
 الحال فله زوجة خاصة العز ما يصد أقرها أن لم يستحقها وأما له دونهما من كونهما أعياله يستقيم  
 وبالله التوفيق قلت وهذا واضح لأنه دين خرج على عتق العتق فوجب أن تضرب به وقد  
 نص على أن يضرب بالميراث كتاب الزكاة وفي آخر أقول ابن حبيب هنا نظراً لأن العلة التي  
 صنعتها بالخوفه ما يراد به قد يتبين هنا **وسب** عن طنبه زوجته في موصوفاً لها  
 وعنده ما يبيع عليه في الحال إلا أن عليه مضرة في الأثمان فله ما يبيع في الحال أو يضرب له من  
 الأجل بغيره ما يرى العباد ما حق يستقي له الثمن من غير ضرر على الجميع **فجواب** أن سأل  
 المثلوم بخيل على المصاحب ما جرت به العادة التي يدخل عليها مولا وغيرهم ممن كان  
 ذلك فإذا كان الجار البيع عليه من غير استظهار للمكرار عوض المتاع والبحث عن الشبهة  
 المبالغة المتفرع عند المسايعة فيه والسؤال الرجوع لمحقته في ثوبه ذلك الجس وهذا الضل  
 يرتفع بأن يضرب له أمداً قريباً لا من رفيه فانه من حقه أن يضرب له ذلك في ثوبه  
 ما يدخل الناس عليه مع غوماهم في النكاح **وسب** عن سبيل يكون الرجل حق تزوجه  
 ما لم يدخل بها الثاني امرأة المفقود وقيل بغيرها العقد ومن عت بالطلاق ولم يتسلم  
 بالرجعة ومن اعتقه وزوجها غائب وكان عتداً فاختار رت نفسها ثم جاء الميت **السب**  
 عتق قبلها والنصرانية تسلم وزوجها نصراني غائب ثم جاء العلم بإسلامه قبلها وقيل هو حق  
 مطلقاً ومن أسرف فنصر فلا بد روي طوعاً أو كرهاً ثم تبين أنها كرهه فهو حق بها ما لم يدخل  
 بها الثاني ومن أسلم وحنه عشر سنة فاختار أربعة فوجد من ذوات محارم فيحرم من البوا  
 ما لم يدخل بها من أزواجهم وقيل ما حق مطلقاً ومسلمة إذا تزوجها كل واحد من ولديها  
 فالأول حق ما لم يدخل بها الثاني وقيل الأول حق مطلقاً وبلا شبه لا يفيق من الدخول كسبي  
 لها زوجها ومن قال عائشة طالق وقال أردت غير هذه فلم يصدق ثم تبين أن الأخرى تسمى  
 عائشة وقد طلقت عليه لعدم الفقه فالثبت أنها أسقطت نكاحه أو أنه بعث لها النفقة

وصورة  
 الرجل فيما  
 ما لم يدخل بها



العسر واليسر والكراهية والرضا والرضا على الكراهية  
 ولا يكونا محرمان وشراهما عدل وصدق اقله ربع دينار وثلاثة دراهم او قيمة ما يجوز  
 مثله وسبعة وان لا يكون محرمة عليه وحل العقد من ثمن نفسه ولا يكون ولاية النكاح  
 الا ما اجمعت فيه البلوغ والعقل والحرية والاسلام والذكورية وان يكون عاصبا او  
 وصيا او حاضرا او غير محرم واختلف في العدة والرشد والمولي لا يستل ولا يقبل الصديق  
 الا ثمانية الاب والوصي والقاضي لمن الى نظره والسيد لا يمتد والمالكه نفسها ووكيلها  
 والحاضن للبكر واليتيم الممثلة ان كان مدينا بما يستجيزه وكل من ينطوع غير صولا  
 فلا بد ان ينطوع بضمها في ذلك ولا يكون للمكر وليا في النكاح حتى ثبت عنده اربعة عشر  
 فصلا وهو ان يكون المروءة حرة محصنة غير محرمة ولا محرمة على النكاح بالغا او بنت عشرين  
 اعوام فاكتر فقيره والا ولي لها او عضل وليا وخلقها من الزوج والعدة ورضاها  
 بالزوج والصدق وتوفيها بغير عتقها عقد نكاحها وانما يكون او ثيب وفي غير المالكه نفسها  
 ان الزوج كفولها في الحال والمال وان المهر مهر متكامل وان كانت طارئة سئل عنها اهل  
 لقعتها ويعقد نكاح الخامسة اساقفة اهل دينها الا ان تكون مستأمنة او معتقة  
 لمسلم فيعتقه السلطان والملوكه بعتده سيدها وستر **بر** ويجوز ان يكون الاب  
 في ابنتها البكر التي ليست بمشركة ولا معنسة وابنة الصغير وعبد وائمة والوصي  
 في بنته الصغير وعبد من يجره واختلف في صبي المعنن والقيماد واليه بعد  
 البناء وقيل المستسب بطلاق او موت والثيب بالزنا والنكاح اذا طلقت قبل البلوغ او ما  
 عنهار وجها والبالغ المولي عليه والسيدة ام ولد وكل من فيه بقية رفق من يزوجها  
 الى اجل حاشا المعنن بغيرها والوصي في البتمة البكر غير البالغ اذا جعل الاب ذكرا ليه  
 او قال له زوجها واما ان قال له انت وصي او على بضعها فلا يزوجه الا برضاها بعد  
 البلوغ ولا يجوز نكاح شوة عدة منهن المحرمات الفوا ان سبع بالشب وسبع بالرضاع  
 والصبر وكل من رخصت ليه او اجمع معه على ذلك واحد او اثنين في واحد لقوله  
 عليه السلام يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب وكل امرأتين بينهما نسب لوفد واحد  
 ذكر لم يجز له نكاح الاخرى فلا يصح الجمع بينهما كالمروءة وعمة او خالتها ولو جاز ان تزوج  
 كالرابعة مع زوجة ابها لجاز وكذا الجمع بين بنتي العم والحال لحوار تزوج احدهما  
 الاخرى لو كان ذكر او هدا موطاه والمذهب وان كان ماله بوقاه ولم يجز له فعد اجاز  
 جماعة نقله ابن بويش ودايت في بعض التقاليد ان في سنن ابي داود الباقين الجمع  
 بين البنين والبنات ومور العتيق ان يتزوج رجلان كل واحد منهما امرأه اخرى  
 والحاكمان بان يتزوج كل واحد منهما بنتا لآخر وكل واحدة من البنات عمه الاخرى في الاولى  
 وكل واحد من البنين خالة الاخرى في الثانية ونظيرها **الشاعر** فقال  
 ولي خاله وامها خالها **ولمعه** وانا عجماء

في نكاح  
 المهر  
 والعدة  
 والرضا  
 والصدق  
 والعتق  
 والوصي  
 والقاضي  
 والمنع  
 والنفقة

فاما التي انا علمها فان اجمعه امها  
 اخوها ابوهم **عند** ولي خاله كن احدهما  
 فان الغنية الذكوة علوم الديانة فيها  
 بين الناس باخلاصا وكثرة المنفعة انما

وذا انما الزوج وللعنة والمستأمنة والمرددة والحرة والموتنية والائمة غير  
 المسلمة والخامسة وائمة وامرأة لها بقية رفق والائمة ابية او عبده او مريضة او محرمة  
 او مملوكة او لطلقة ثلاثا لا بعد زوج ونفس الشغار ونكاح الخيار والى اجل والى المتعة  
 والخمر والموتن والسكران والمخل والمرد ونكاح السرا والزوج بعينه ولي والائمة بعين اذن سيد  
 وتزوج احدا للشركانية بهما بعين اذن الاخر وولاية العقد غير مسلم او امرأة من عبده  
 او من فيه بقية رفق والنكاح وقت الخطبة او على خصبة اخيه وقد ركن اليه تزويج البتمة الصغير  
 الغنية ونزوح الائمة بشرط حرية ولدها وضرب الاجل لعقد النكاح والنكاح على ان لا صدق  
 او باقل من ثلثة داهم او حلاله او الى اجل محدود او حلال او حارة او بما لا يجوز ربيعة كل حرام  
 والعزور ومجنونة لم تطب والشارد والاني ولا بشرط الاضداد او على نفقة اسنها او خادمها او شرا  
 المنفعة على غير الزوج او على ان لا ميراث بينهما او لا نفقة او على ان لا ميراث لغير الزوج كذا او على ان  
 ينفق لها ما يملكها او على ان لا ميراث بالصدقات الى اجل كذا فلا نكاح بينهما او على ان  
 يعقق اباهما او نكاحها والنكاح والبيع فافسد لعقد ففسخ ابد وفيه المسمى بالدخول وما قد فسد  
 ثبت بعد البناء بعد اقل المثل ويلزم الطلاق والخلع والظهار والميراث في كل نكاح متكلم في خبر  
 وقيل يلزم ما ثبت بعد البناء ولا يلزم ما فسخ ابد وهذه جملة وتفسير ما في المطولات وبالله التوفيق  
 في **احكام** السوق اذا دعي الى وليمة او ختان او صبيغ وفيه آلات اللهو وشرب خمر فاما  
 غير الوليمة فليس عليه ان يجيب وفي الوليمة جاز الحدية فحب معناه انه قد امر ان يجيب ليجيب  
 ثم ان كان فيها مثل المزمور والمروور والكبر فقد سهل فيه في العرس ولا بأس بالاحادية وان كان  
 فيها مثل الطنبور والبوق وموت العود فلا يجيب وعلى من استعاه الله رعيه ان ينفق عن  
 كل ما وقع فيه المني من آلات الملاهي في العرس وغيره واما ما سهل فيه من العرس فلا وروي  
 عن اس القاسم من دعي لصبيغ فوجد فيه لعبا ان كان الشيء الخفيف من اللعب والكر والشئ الذي  
 يلعب به النساء فلا بأس به وروي عن مالك في الدف والكر لا بأس به اصبح يعق في العرس خاصة  
 للسياحة عنه عليه السلام انه قال اظهروا النكاح واضربوا عليه بالعزلة لعني الدف المدور  
 ولا يجيب المزهور وهو الدف الموكن واحب الي ان لا يكون مع الدف غيره وعليه معنى اللطائف  
 السلف وان كان معه الكبر فلا بأس به ويجوز معهما غيرهما ولا يجوز ان في عزه ولا يجوز العتاء على  
 حال لائمة ولا في غيره **وكتب** عمر بن عبد العزيز الى البدار ان يقطع للموكة الا الدف وحده  
 في العرس والواجب على الامام ان ينفق عن العتاء مسره وعلايته ويتقدم في ذلك ولما قب  
 عليه ويظهر بكسره ملاهي للنسب كالابواق والمزمارات والاعواد والرباط والسابق وغيره

في نكاح  
 المهر  
 والعدة  
 والرضا  
 والصدق  
 والعتق  
 والوصي  
 والقاضي  
 والمنع  
 والنفقة

في نكاح  
 المهر  
 والعدة  
 والرضا  
 والصدق  
 والعتق  
 والوصي  
 والقاضي  
 والمنع  
 والنفقة



الانام والكرن وشبهه من باطلهم ما عدا الكبر والدف والمزهر وفي الكبر ما فيه الدف الخ  
المزهر وسبق عن اللعب لعدو الله في عرس سوا او علاتيه ومن شهوة في عرس  
وجب على الامام البيني عنده والضرب عليه وتقطيعه الا لجوارحه في يوقن العواقب وشبهه  
فهو العرس في جفن ساهم معه غيره واذا وجد اللعب في الطريق فالتخلف ان يشق قلبه  
ذلك بالمرور عليه فليرح وان لم يخف فليمنع في طريقه **وس** اما الله لم يرد في الولية  
وفيها الشان يمشي على الجمل واخر جعل على جبهته خشفة يركب عليها غيره فان دخل الى الولية  
ثم علم وذا فليخرج لقوله تعالى فلا تقعد معهم حتى يؤمنوا في حديث غيره انكم اذا استلموا ذلك  
البيت اذا علم فيه مسكر فلا يجب وفي الحديث ان عليا له من هو واصحابه بيني وبينكم  
غنا ولعبا فقلوا ما هذا فقالوا لا قال فقل دينه هذا النكاح لا المساجح ولا نكاح حتى  
يبيع دقاوي دخان وكتب عروس من عبيد العزير لبعض عائلته ان امر من قبله فليطهروا  
عقد النكاح بالدف فانها تفترق بين النكاح والسفاح وامنع الذين يصرون بالمساجح  
لعين العبدان والطاير وعن ربيعة انه قال اطهار العرس من اللعب والامور التي  
يتبع بها من عذر وهذه الاحاديث اخذ **قلت** قال الباقر عليه السلام طعام النكاح حكمة عن  
صاحب العين الخطا في طعام الاملاك وقيل طعام العرس والاملاك حكمة القاضي المازري  
في مسجبة وتقدم لابن سهل انه يقضي بها على الروح الحديث اولم ولو نشاء وهي في النكاح  
وبعد ومنهم من اسجبه بعد ومنهم من اسجبه عند الاملاك وهل هي ثلاثة ايام او سبعة  
او ثمانية في خلاف مشهور واما الاجابة اليها اذ اعين ولا منكر عياض لم يختلف العلماء في وجوب  
الاجابة وقيل ساكدة في طعام العرس لا طعام الاملاك وعن ابن جبيب انها مسجبة وسببه  
الخلاف قوله في الحديث من لم يجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم هل من خواص المعصية ترك  
الواجب او مطلقا ان العصبان المخالفة وهي اعظم من ان تكون في فرض او غيره الخ ان كان  
المدعو قريبا او جارا او صديقا ومن يحدث بناخيره عداوة ويقاطع وجبت اجابته لا بد  
لحق وغيره انه لم يات من الناس ما يقع به شهوة النكاح نذبت والا ابيحت وروي محمد بن  
انه يقول ادع من لقيت ولا باس على المدعو ان لا يجيب في هذه الالة اذ لم يعين لم يقع بتركه  
مفسدة وفي سماع ابن القاسم له في الخلف في الرخام سبعة وكن الالة موضع او غيره ان شئت  
انما يفي بالدعوة اذ لم تكن منكروا في حرير ولا في الخمر من يتادي بها سنة وخصوص من  
السفلة والاراذل ولا رخام ولا غلق باب دونه **ال** قوله ولا في حرير معناه سوا  
كان مجلس عليه او غيره اذ لم يستطع ان يعين المنكر وهذا على خلاف قول ابن الماحيول وعلي  
قوله فليمنعها من فلو جعل عليه خوف صوف او قطن او كان فكانت وقعت واجوبه على مسألة  
اذا قرش على الجني ثوب ظاهر هل يصالح عليه الصحيح ولا وفيه تاويله على المدونة خلاف  
المريمن للمضروبة وعلى مسألة اذا غشي انا الذهب والفضة برصاصا وخس في جوار  
استعماله خلاف شيخي في شيخنا الشيخ الفقيه الصالح الحديث ابو الحسن البصري رحمه الله

الاجابة على ما سألته في  
المدعو في النكاح

سبدي

سبدي ابا محمد المرحا في كتاب مجلس عليه واعلم انه خفي ما اجل ما قد ساء من الخايل  
وان في اصل المسئلة اخلافا وانه اعلم وفي سماع ابن القاسم له في الخلف سبعة ان ذلك  
على حد ازان الدار صورا وسائر قال شيخنا ان كان صورا الجسد فواسم والاف فيه خلاف  
ذكره ابن رستاد وممن في المسئلة واما السائر قال كان غير حرير ولا خلاف في جواره  
وان كان حريرا ففيه خلاف حكام القاضية في الاحكام في حديث العزام فانظره وقال  
ابن شاس ان كان ثيابا فهو مباح قال شيخنا سبدي ان كان حريرا او يستند اليه كالمسي  
في عرفنا بكلاف فهو مباح وان كان لا يستند اليه فالصواب جواره ولا يكون ما نعا  
من المحذور **قلت** يريد لان القاضي حتى ان الاستناد والا تكا على الحرير كالجولس عليه  
اذا كان الاستناد حيث لا ينقطع ان ازيل فهو اخف وهو على مذهب ابن الماحيول  
اجوز واما اذا كان فيه الالة لم يفتقد ثبوتها غير الكبر والدف والمزهر ولا كناية  
في المدونة اجازة البوقية العوس فقيال معناه في البوقات والرمارات التي يلبس كل  
المربوق قال شيخنا معناه بوقات ميل النفوس اليها كما هي في الاندلس واما البوقات وفيه  
فانها مفروعة ولها انفس منها الجوارح من طيوان ولهذا اجري عليها العمل انما يستعمل  
في المساجد والجامع في الخواص في شهر رمضان لينقطع اليام للسجود وقد كان على بعض  
من ينسج الى الصلح والغير وان قال ان ليلته رسمت في المغرب في افضل الارض في مضا  
ليستعمل مثل هذه الالات وانكرها انكارا شديدا لما ثبت فيها من خصوص المتقدم ما في بيع  
قاضيها في الجماعه ابن عبد السلام فبعث اليه وقال ان عادلي مثل هذا اذ به **قلت**  
انكاره ظاهر الروايات لان تضع ما اعتل به شيخنا من انها ليست بعهده وانما هي الالة مطوية  
ولعلها هي ما اشار اليه ابن رشد في تفصيل اجازة ابن كناية لها ولا خلاف في الدف  
المعنى من جمته واحدة وهو الدور لقوله عليه السلام واضربوا عليه بالعرس بالدف وقيد بعض  
العصره من سنين وخنا اذ لم يكن فيه عز وشان شي ومي الالة من خمس مجموعة متعلقة  
في اطرافها رابعا عند الخنول فكون جنيده كالزهر ويحصل فيه وفي الدف ثلاثة افعال  
في العرس الجواز بن جيب والمنع لا يصح وغيره والجواز في الكبر خاصة دون المزهر في القام  
في العنينة وهل الظاهر انما استوى طرفاه والثلث خير حتى ابن رشد وجهين وقول اصبح جوار  
للشاة خاصة وسماعه وظاهر العنينة يجوز فيها للرجال ايضا وما يجوز اخذاه لا يجوز حضور  
وما جاز فله في حضوره الالذوك الهيات وفي مذهبا فيه قولان وقد تقدم حضوره  
في الموليد لذوك الهيات وما ذكر عن اصبح من جوار هذه الالات للجوار وان من معنى العرس  
مثله ما ذكر في جوار الالات التي يلعب بها الصبيات واخذ البنات للجوار على ما وقع  
من جوار ذنوب العنينة الخ كونه اصبح العنا الالاف قاله الانصار قال شيخنا بل ظاهر قوله  
للمنكر قال في سماعه لا يجوز للنساء غير الكبر والدف ولا غما معهما ولا ضرب ولا بوط ولا  
من زاد ذلك حرم الا ضرب الدف والكبر او شبيها او محمدا على ما مر او بر خفيف

بما



لا ينكر ولا يطول مثل ما جاء في جواز الانصار ايتمامكم ايتمامكم في بواحيكم ولو لا الخيرة السما  
 لم يخل بواحيكم كذا ولا يحكي الصنف بالاديك وهو اخف من غيره **قلت** تقدم المصنف  
 من كلام عز الدين وحكي الخليفة في تاريخ بغداد رواية عن ابي ابراهيم بن سعد وهو واحد  
 رجال مسلم وخرج له اهل الكتب الستة انه احاز انما مطلقا وانه طلب العود في مجلس ابي  
 وغياض يام طلحة ان البين قد افادته قل النواين كان الرجل عداه وانه حكي ما لا  
 اخبرناهم اجتمعوا في عرس من عداه كانت في بني يربوع وهم يومئذ جلفوا من اقدم من  
 فقهاء وقدره ومهم دفوف ومعارف وعيدان لغفون ويعجبون ومع ما يدور ولا  
 يغنيهم سلبا ارمعت بيضاء فابن نظنها اينما وقد قالت لا تراب لها زهره  
**قال** تعالى تعالى **فقد طاب لنا العيش** تعالى **فقد طاب لنا العيش**  
 قال شيخنا هذه الرواية تؤيد نقل عيا من القول الشاذ في جواز ما اكل اذا دعي  
 ولم يكن صليما فقال الباجي نصا لا نصا في المذهب ما يقتضي القولين الذي قول ما لا هو  
 في صحة مخالطة حديث وان كان مفطرا فليطعم ولو جعل على صفة المدعو وكان حسنا فالرجل  
 الحليل لا ياكل لان المقصود التشفيع وان كان ممن يربعت في اكله وتحدث وحشة بعد  
 فاستأع له حديث اولي الباجي وي عن ما لا ذكر اهله اهل الفضل اجابك من دعاهم لطعام  
 الشيخ يربوع في غير العرس الباجي يربوع في ما صنع لغير سبب جرت العادة في اتخاذ الطعام  
 له سبب معتاد كالنفاس والحنان فاجابته حايضة وظاهر كلام الشيخ كراهته وتقدم ردا  
 استهدى انما حيث اتصل في طعامه ختان ابنة فاسلم احرك وتقدم ما في الظهور وقال شيخنا  
 الامام الصواب انه لا يجب ان فيه اعدار له والمطلوب الازالة وقاله في حكاية نظرات  
 كان ذلك في صفة ما حاق **قلت** انظر فيه لا يصح جديلا من المسائل التي لا يطررها  
 مثال شرها المروعة فاحرك حصورها **وسئل** ابن ابي زيد عن غصبة ابوه على الزوج  
 واصدق عته ربع دينار في ثلث الصدقات وكان ستين دينارا ثم سافر الولد فوجده بعض  
 اقارب الميت فاستدعى عليه ان لم يات الى سنة ان امرها بيد ما فانقضت السنة ولم  
 يات فقال ابو الزوج للمرأة انك قد عدا فلان وتزوجي من شيئت فتركت وتزوجت ما يلزم  
 الزوج في ذلك **فاجاب** ان كانت عالة بان لها ان تفارق بعين شي فتركت صيد اوها  
 ففكر بها ان لم يولد عليها وان طلت انها لا تملك العزاق لهذا التملك الا بعزيمة ومثلها مجمل  
 ذلك خلعت عليه ولها الرجوع بالصدقات كله ان دخل ونصقه ان لم يدخل ولو مضت السنة  
 ولم تقف لشي حتى طالت ذلك لم يلزم الزوج ما احده الاب عليه من الفراق الا ان ترضى بذلك  
**قلت** قوله عساه معناه كلف عليه ففعل لا انما كرهه على النكاح اذ لا يلزم المحكوم ما  
 عليه وقوله اذا خلعت انه لا يلزمها الى اخره هو كما قال ما لا في مسئلة من اعطته رقة  
 سبها على ان يتركها فان كان حج فطوع او فرض وعلمت انه يلزمه ان ياذن اما معنى ذلك انه  
 وان لم تعلم رجعت عليه في العوض وقوله وان حملت الى اخره هو مثال قول ما لا اذا صلح من

دم الخطا من ماله ثم علم ان الدية على العاقلة رجع بذلك عليها ويقرب من مسئلة من  
 عوض من صدق قنطرا ان ذلك يلزمه ويخرج فيها الخلاف منها وقوله لو طال بعد السنة  
 الى اخره لعلة على القول بخيار المجلس وعلى القول ان ذلك بيد هاتق شئت فان ذلك يلزم  
 كذا فعلة ما لم يات ما يبطل التملك **وسئل** عن صبي مملوك يقيم عقد عليه صبي  
 طر جنيون نكاحا فلما بلغ وصي قتل بغير هذا النكاح اولا وكيف لو جعل في نفسه ثم انكر وانكر  
 ثم رضى هل يصح هذا النكاح ام لا **فاجاب** بان رضاه بعد بلوغه لا يجوز كان عالما ان  
 ذلك يلزمه او لا يلزمه قلت كالنكاح الموقوف الى اهل بعد لا يخله ل احد الاركان  
 وهو موقوف الزوج في وقت يقبل منه ذلك وسواء تزوج باذنه او بغيره واذنه وقت صباه  
 فالحكم واحد وكذا في النكاح بغير كتابك لفسخ نكاح بنية زوجها اما قبل البلوغ وهي  
 وصية ولم يشترط ذلك في الوصية فهل يحرك اتفاق الزوج والامر على الفسخ ام لا بد من  
 حكم الحاكم في ذلك **فاجاب** بفتح ذلك الى القاضي فان كان ذلك بقرب العقد جعل  
 من ينظر اليها فان شارفت الحيفن وكان العقد باذنها معنى وان كان بعين ذمها ردا لا  
 ان ترضى بالمضام فلا بد وان لم تقارب الحيفن ردا ولا يرضى بها **وسئل** المازكي  
 عن تزوج امرأة وشترط عليه ان لا يتقدم من نفوس بلدها ثم رغب والد لها ان يخرجها الى  
 الفسوان لتنفق امة بها ويردها اذا احبت فلما بلغت اليها لم يعجبها سكنها فطلبت  
 الرجوع واني اوهال ليدها فامتنع فصالحه ابوها عنها بان يحط عنه من صدق اقامانية  
 دنائير ويصير مبقية الصداق سنين وينفق على ما في بطنها صفة وهذا الضعف  
 يحصل الحق عندهم **فاجاب** بشرط ان لا يخرجها يوم رجع الجبر عند ما لا ويقضي به غير  
 من الائمة اذ كان في حال النكاح فاذا سقطت عن الزوج شيئا على ان يردها لبلدها ذلك  
 لا يقتضي عليه بلزومه الاسقاط لكن الخلع على باخير الصداق او بعقده لا يجوز ويقضي بالتأجيل  
 ويقضي به حاله والطلاق نافذ والنفقة فيها اختلاف هل يجوز الخلع على مطلقا على  
 وجه فية عن **وسئل** عن طوبى بصدق اسراة فادعي الفقر وانما جمع ذكر انهم جبرته  
 وينظر لعل على احواله منهم من يؤسم فيه الخير شهدها بنفقه وان لا مال له وكيف ان لم  
 يجد غيرهم **فاجاب** لا يقتضي مودة الشهود مثل هذا التوسم لكن اذا عام العدول  
 بنفقه وجبر فيكون حجة بمقدار قوة الظن بصدق الشهود وضعفه **وسئل**  
 عن طلق زوجته وهي حامل فبعد شهر وضعت ولدا فطلبت رضاعه وهو ثار فادعي  
 العدم وزعم ان له من العزابة من يومه بعينه شي وانكرت الامر من حقه اخذ ولده ام لا  
**وسئل** ان ثبت فقره وحلف على ذلك لم يطلب بوضاع وان لم يثبت فقره فادعي  
 عليه وعلى امة لها من الرحمة فيه ويقدر حاله ولها هذا رضاعه فخلع فغيرها كلفت  
 دفع الاجرة حتى تثبت بغيره عنها **وسئل** عن بناي زوجته وفي معك شرب من اودوها  
 فاحدت زوجها وحله وخزوفه فامسكت ذلك وخافت هروبه فلا فقه وقال

هذا هو الوجه في النكاح  
 وهو ان يزوجها  
 او يملكها  
 او يملكها  
 او يملكها



هو انه مقيم وان ادا الصداق لا يلزمه لقب عمد بالثا **فاجاب** الماويلوزمه اذا بنا  
 بها ادا كان مكتوبا في صداقها لئلا يباين ما وقع لسخنونة لعدة كانت عند هم وليست  
 بناتية عندها لان لو اذ احكم مهرها فان كان ملبيا لا يخاف منه سلبت اليه حواجه وان خيف  
 منه الى تحيل وسلبت اليه حواجه وان كان فقيرا يحشى منه ولم يات تحيل ولا شئ لم يغيرها  
 عقلت عليه حتى يظفر في الدك وجب عليه من الصداق ويترك له من الثياب ما يترك  
 للفلس **والا** تكدم ما في طلب قبض الصداق لا يخصص وعنده وزاد في المسائل  
 المنسوبة للشيخ الفقيه عدا به الرماح القوي المتأخر قال من القضاة من يبررها  
 انحر منها بذهب بقبضه وحينئذ يفتي به ومنهم من يظفر القليل من الكتاب ومنهم من  
 يفتي به كله ومنهم من لا يفتي به بوجه وقول ان يخصص خامس وهو المتفوق بين قضاة الصل  
 وعنده **وسئل** عن طلق زوجته بالثلاث وهو كره هل تسوغ وجعها في احكام الدنيا  
 والاخره **فاجاب** مذهب مالك والشافعي والحنيفة ومنهم ائمة الاقاليم انها لا تحال له حتى  
 تنكح زوجا غيره والطبع في الجملة هو كما في ارض المغرب من جسد طبع الشعب **قلت** وتقدم  
 سوال كتاب الاستفتاء من هذا التمسيد من معنى هذا فيما يقبل على طلق لكن اعيد له جريان  
 ذكره وهو هل يسوغ الى الاحد يقول سعيد بن المسيب في الميثونة واجلاها بالعقد ام لا وهل  
 المسئلة من مسائل الاصول والفروع الذي كل مجتهد فيه معيب وان فعلت هذا وقول  
 سعيد بن المسيب هل على بناءة ام لا **فاجاب** هذه المسئلة بعينها تقدمت في كتابنا  
 مبسوط لما ورد السؤال عنها من تولى حياها الله وقد تزوج رجل كان قد يافرا على شيئا من  
 علم الاصول امراة وظفها ثلاثا ثم استباحها لعقد رجل عليها دون الوطى فيعت الى من قبل  
 القاضي يتولى وفقرها بما سوال في هذا الذي سالت عنه فاعطت عليه التكرير وما الغنيق  
 حتى اظن اني سمحت لهم في عقوبته وذكرتم لهم ان هذا باب ان فتح حديث فيه حروف في ايماننا  
 وبشاعات في تقديرا احكامنا والرجوع الى تقليد علماء القوم دون تقليد العالم النظار  
 اهل العصر على خلاف بين الاصوليين في تقليد العالم لليت مع وجود عالم ينظر الى ارباب  
 من الراي الحازم والامر الحازم ان اني عن الخروج عن مذهب مالك واصحابه يعني ابي حنيفة  
 حمامية للرد رغبة ولو شرع هذا فقال رجل عدا انا بيع ديار اريد ان ينزل من تقليد المحدثين  
 عن ابي عباس ثم ما لي من يقول انا تزوج امراة واستبج فرجها من غير ولي ولا شهود تقليدا  
 لا في حقيقته في الولي وفي الشهود لمالك ويترجمها بداني تقليد الشافعي وهذا اعظم الخوف في  
 الضمير ورو كان يحسم مادته في الاعصار الماضية مع ورع اهلها وخوفهم على اعوانهم وقوام  
 قد فاضا استقوا الاموال ومن فقدته تقاصرها له من حال من معنى تقاصر الحق عن عاقل هذا  
 الزمان احرك ان يحسم مواد الساهلية في الديانات وهب اني ابعث لهذا السائل ان  
 يفعل هذا في نفسه فكاحه الحق يقضاه مكانه وفقرها ولا يفتقون الى مذهب مالك  
 والشافعي والحنيفة انفتت لافطار على تقليد هم فقد ايصده عن ذلك وكيف تسبح

في الامور التي هي في  
 من وجعها في الجملة

عن قولهم وهو ان القسم من غير  
 رضاء الله ورسوله ولا  
 رضاء المؤمنين ولا المؤمنين  
 ولا شئ من ذلك الا ما  
 لا شئ من ذلك الا ما

نفسه

نفسه ورجا يستحيه اليوم وقد اعزمه القاموس وما نظرو في العقوبة على ذلك والاسوا  
 هل هذه المسئلة من مسائل الاصول او الفروع فالاصح عندي انما من مسائل الفروع لان  
 سبب الخلاف فيها امور ظنية لا قطعية يقينية وذلك ان الله تعالى قال فلا تحال له من بعد  
 حتى تنكح زوجا غيره فليظفر قوله حتى تنكح زوجا غيره هل هذه اللفظة التي هي المتكحظ  
 على العقد مجردة حقيقة وعلى الوطى مجردة حقيقة او على الثاني حقيقة والاخر مجردة  
 بطريقه في اوطى بعده في اختلاف الأصوليين في الحقيقة هل تشمل عليها لفظه واحده  
 اذا كانا من جنسين مختلفين او لا يجمع دعوي العموم في هذا الجنس في اللفظ واحده في الاصول  
 معروف ان ايضا بطريق واحد للفظين اذا كانا حقيقة والاخر مجردة اهل يصح فيه دعوي  
 العموم كما مال اليه ابو العباس وخالف القاضي فيه او لا يجمع دعوي العموم كما ذكره القاضي  
 في التوقيف والارشاد وذكره ذلك وهذا امر دقيق مسائل الفقه فيقف النظار  
 فيه وقفة حتى يحقق عنده الصواب من هذا الكلام بطريق اخر حديث رفاعه  
 لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اباحتها لزوجها وقوله عليه السلام لا حتى  
 تنكح زوجا غيره وتذوق عسلها في اطية امراة تعينها فقل يتعد خطابه الى سائر  
 الناس على المستور والذي انما الاصول على الجملة وان كان بعض اشياحي يرى ان هذا  
 الحديث بما خرج عن هذا الاصل لما فيه من التنبيه على التعليل فيكون طردا من باب  
 التعليل لا من جهة تعدي اللفظ الى غير العين الخطابة وهذا الذي قاله بعض اشياحي  
 مما يتسرع المقال فيه فان قلنا ان ذلك لا يتعدى لم يكن الحديث حجة ولا بيان لما في  
 البقرة وان قلنا ان الحديث يتعدى من جهة لفظه او من جهة تغليله كما قال بعض  
 اشياحي فنظر اخر اذ قد من الجميع وهو اختلاف الاصوليين في العموم الوارد في الفقرة  
 هل يخص باحد الامور ام لا في عين الواحد نعم في عين النازلة ولكن الحار مغنون لا يقطع  
 على صراحة امر لا يخص القرآن لانه مقطوع بتقدمه وصدقه فيكون ارجح من خبر الواحد  
 هذا بعد تصفيه ما قد سناه جميعه من المطر في الخطايق والحجاز ودعوي العموم في الحقيقة  
 او دعواه في حقيقته ومخارقه كذا نكت ذكرها على الجملة فمن كان له ادنى فهم عرف ما ورا  
 وبعد عنده ان يكون هذا كله بعد من مسائل الاصول لكنها وان كانت عندي من مسائل  
 الفروع فقد قدمت ما يمنع الرجل من هذا اولف هذا ذكر اني كنت صبييا حين راهم في الحرم  
 بين يدي امامية الاصوليين رحمة الله عليه وكان اول يوم من رمضان ويات الناس بعين  
 عقدنية في الصوم فعدت اقا هذا اليوم ما يقضيه على مذهب بعض اصحاب مالك في رواية  
 شاذة فاحذنا في استاذي وقال لي ان قرأت العلم على هذا فلا تقره فانك ان اتعت فيه  
 بنيات الطريق كما نكت رشيد في هذا اللفظ تصغير زيد في فائت في ايدي الذين كانوا يخافون  
 الله عز وجل بالاعتون في التكميل على السأله في امور الدين والخروج من مذهب الى مذهب لما يروى  
 ذلك اليه من الفساد والله سبحانه عليم باسرار العباد وقد قال عليه السلام دع ما يوبئك

ل  
 ل  
 ل



الى اهل ابوسك وفي هذا العقد وكذا يتوسل المختصين رجل من اهل القرائة تزوج بكرا  
ابوها واحوها من اهل القرائة وطلب العلم واحد ثل الروح شرب الخمر ومخالطة اهل السوء  
ممن لا يشاكله اهل شرب الخمر وجد فيهم شربها وقد كان قبل تزوج هذه الطفلة يوم  
بذل لكتبة لم يجاهد به ولم يصح ابوا الزوج عنه ولا طمعه به ولو علم بذلك ما اباحها له بالتزويج  
لانه لا يامن ما يدخل عليه دينها وجسمها وما لها من انواع المصراع اجلا واحلا وقد اراد  
ابو الزوج ان يفرق بينهما وانما من قبض العقد وكيف لو اظهر التوبة ولا يومن منه احد  
لما حصل فيه من مفسد اهل السوء وما وطن عليه نفسه من الافعال المبيحة قال لا  
في ذنب مقال له **قوله** الاب وكل لا يثبت فاذا علم ان تزويجا لانه للرجل ليس بموت  
فخصي ان يفسد دينها ويخلفها فيما لا يجوز من الشرب وغيره ولا يرضى بمثل حسن عاقبتها  
معه فارق بينه وبينها ومن زوج ابنته لمن يشرب الخمر فقد عهرها لكونها معه في الخمر  
وقل ما يسلم من شرب الخمر من ايمان الطلاق والحشة في ايمانه **قلت** تقدم من هذا  
المعنى فقري هذه المسئلة عليه جواب **قوله** عبد الواحد بن عبد الله الغزي خطبه اما  
مسئلة الرويات فقد كان الشيخ رحمه الله يوقف في هذا الا انه بعد ذلك سئل في ذلك  
اذا اخرج المشتري الخمر وكذا في العتقان منهم وهو الصواب قلنا كذا هو السؤال  
بجمل واظن السؤال اذا كانت العادة ان المجاهدين لا يخرجون الخمر فيلبيش من الخمر  
والعتقان امر **قوله** المختصين بوضوحه وحلفه ووجهه وسين صغار او وصا لاهه على ائمة  
فزوج ابنته منهم اخوها واحدا النكاح عها وبنا بها زوجها ثم توفيت فطلب الزوج بصدقها  
نقد وموخره فقال دفعت النقد لعمها الوصي فانكر ذلك العم وانكر الوصية ايضا فخرج  
الصدق فوجبت وصية العم فطلبه الزوج بمورية من النكاح وقال ان زوجتي لم تكن حرة  
ولا حرة بما به لانك انكرت الوصية فان زعمت انك جعلت بها بعد انكارك فلا يقبل منك  
**قاجاب** الدخول يسقط عن الزوج الصدق ويجعل على ذلك ويبرأ ويجعل العتق  
ليس عنه من النكاح وببرأ والشك ان العقد تنسوية الزوجة ولا يحبس وصي لا غير  
بل يرضى في الزيادة عليه ولو اسكه الوصي او غيره لم ينفذ ذلك قبل الموت وقد يشترى به  
الزوج ولا يصل الى يد الوصي او يجعل اخاهما ليشترى لها بذلك **قلت** حكى هذا العرف  
بالعين وقد تقدم من بعض المتقدمين لا يقبضه واذا ادعى عليه انه ما جهرها به وهو  
او وصي او متهم قاض او غير ذلك من الاوليا وهي حرة او بتيمة او سفينة مملوكة الى  
غير ذلك ولم يتك هنا على صحة النكاح وفناء حلوت الزوجة ولعل الوصي اذا كان في  
النكاح وقوله لجاز له الم يعني ابتداء او كان الوصي ليس بخير على احد الاقوال فيه وفي الاول  
**قوله** ان تزوج امرأة وبنا بها ثم توفيت وقد ورثها اخوها وامها وزوجها الذي  
ثم توفيت الام فقام الاخوة يطلبون الزوج يحظرهم من العقد ان فاقية الزوج دين على القاض  
عليه وعلى امهم ودعا الى المقاصة ودعواهم الى الخراج **قاجاب** اذا كانت المسئلة من

الجانبين

الجانبين واحدة لما طلبه الزوج حق من وجوب المقاصة وان كان الذي عنده احد من  
الذي له فله المقاصة ايضا وان كانت اعلى اخوها ودفع له بعد فليبيعها ويشتري منها  
ماله عندهم ولا يمكن الاخوة من تعبه **قلت** فلو ابرجوب المقاصة عند اتحاد المسئلة  
هو المشهور من المذهب وما وقع في كتاب المالكية من قولهم خارت المقاصة انما هي في المال  
ورواية زياد انها جائزة فلا يجب الا اذا اتفقا على **قوله** عن لزوجة وولد ذكر  
وانثى وهو مولى فزوج الولدين ولم يدر خطما ليوثما فزوج هو وصية بماية وبنار فعهده  
نكاحها في داره والابواب مغلقة واستكم المشهود ذلك واراد استكثامه حتى يدخل  
الولدان لئلا يشغل قلبهم ولده به في اياما كذلك ثم شاع وظرفا وقع عليه طلقة هل  
هذا النكاح صحيح فله ان يطلق ونصفه الصدق او فاسد فلا يلزم واحد منهما  
لانه وقع على الاستسار **قاجاب** الصدق لازم للزوج واختلف في صحة هذا النكاح  
فقال جاز وان نكاح السر المسمى عنه ما عهده بشاهد واحد واذا عهده بشاهدين فليس  
عليهم ان يخبروا الناس ولا يحضر اكثر من شاهدين **قلت** مذهب مالك ان نكاح السر  
لا يجوز خلافه في حصة والشافعي واختلفوا في حصة فله ما عهده بخبر عدلين وفي  
المذنب ما امر الشهود حين العقد بكنه زادا ليجاز عن ابن القاسم ولو كان مال السجدة  
الجامع وكنهه ايمانا ما ولو يمين او ثلاثة او في مكان مخصوص او عن امرأة اخرى الخ  
وا بعد بشاهد وامرأة او بملأه وحده فهو كالمهر واختلف اذا وقع فقال في المبسوط  
يفسخ ولو ينها في الجلاب بمعنى العقد ويرمران باعلانه ودويان جيب يفسخ بالمطل  
لغير البنا في ثلاثة اقل حكاهما الخ وغيره ما ين رسل ان امر شاهده النكاح بكنهه  
فهل يفسخ الا ان يطول بعد النكاح في طهر او يبيع مطلقا ويؤمر الشهود ولا اكره كنهه في  
شهادته ولا شيء عليه وعن اشبه استكثامه العقد بعد البنية ولم يؤمر فيه لاشي عليه ولو اواه  
فانها استسقا ان يكون وطا الزوجة او الولي عليه **قلت** ومن هذه اما حكاها لنا  
شيخنا الاسلام عن شيخه القاضي ابن عبد السلام وابن جماعة فلا يشهد على نكاح رجل فلما خرج  
من عنده قبل يدك وقال يا سيدي اكشوا هذا عني قال فاحدث اخبر بكاحه كل من وجد  
قال وانه حسن لانه عاقبه بنقيض المفسود **قوله** مختصين عن رجل زوج ابنته من  
ابن اخيه شهودا من مملوك كتمان ايمانا من اجل ان العادة جرت عندهم ان يفتوا الوصية  
عند الاملاك ولم يكن هو اعداها فقال هي مثل مسئلة الشيخ ابن عبد السلام ومن المسائل  
المسئلة للشيخ الفقيه ابو عبد الله القيسي الرهاقي فقيه القير وان الخاخر كان عالما صالحا  
منقدها زاهدا قائم سني ستمائة الف وان للندريس والعمادة الى ان توفي في  
عام الوفا الاول سنة تسع واربعين وسبع مائة ادر كطبيعة ابن زينو ومن كان في زمن  
المستنصر بالله الحفصي وادركته كفي لم اخذ عنه فمسايله النكاح بالفسدة لا تغف  
عن الشهاد ولا بد من الشهاد قال البنا بها وهو مختلف فان وقع على الوجه المتفق على فساده

النكاح



فليس فيه طلاق وان وقع على وجه مختلف فيه لزم فيه الطلاق لكن لا يحل به المطلقة الذي  
 طلقها ثلاثا واداء الفرج الحلت او بالطلاق واداء الرجعة وذكرنا ربح الطلاق فان كان لا يتحقق  
 فيه العدة شترد عليه والافسح له لعلمنا حامل **قلت** تقدم شيخنا الامام اخذ من  
 بعض الروايات ان نكاح الحنفية ما من اذا بعد عن موضع القاضى والشهود او من جرت عادتهم  
 بذلك وتقدم انه يوجد من الطور من ان مسألة من لم يعيد وقد من موضع القاضى وفي  
 هذه المسائل ما يدل على خلافه فقال نكاح الاعراب بعين العدة ولا يفسخ وتعد منه ويترجم  
 ان شاء هو او غيره ويشهد عليهم بالطلاق ولا يشهد عليهم بالرجعة لانهما انما يكون مع صفة النكاح  
 واذا فسد نكاح الفسحة فقبل البناء صدق وبعد المسمى منه ما يفسخ بطلاق ويقع فيه  
 الطلاق ومنه ما لا فيه ولم يفسخ نكاح الفسحة لاحكامها لكن بعد من يقبل قول من الشهود  
 وكرد التمسك بالعد من نفسها وبزوج البكر وليها وفيه اذا زوج البكر ابوها  
 ثم مات فان شهدت ببنيتها تجوز النكاح وقضى به فان شهدت بتسمية المسمى والى كان  
 نكاح تفويض وان لم تقدم بينة فلا يصح لقولنا ما مع قولنا **قلت** يريد الا ان يفسخ  
 ذلك فيجري على ما مر وفيه ايضا اذا وجد في صدق موافقة شاهد واحد فان حضر اذ كان  
 مع الشاهد من يركب حسن وان شهد الجيران انه بنيت عندها ويتصرف تصرف الزوج  
 فذلك كاف ولا يفرق بينه وبينها وان لم تكن بينة اعترضا حتى ينقض عدتها ثم يحط بها خطبة  
 جد يده ومنها ايضا يعرف المشاهدة موت رجل ويعلم انه خلفت ابنته فلا تملكه ولو  
 لم يرها وانما تقرر عنده انها لها وميتها فلما حضرت عند عدتها النكاح قيل له هذه فلدانة  
 التي تقرر عنده خير ما يشهد على عينا بالاعتراف انها فلدانة لانه قد يلبس على الشهود انها  
 غير المشهود لها والتمسادة على عينا او حجب والتعريف ضعيف ولكن جري عليه عمل الحكماء  
 والشهود **قلت** تقدم ان في مطلق التعريف او بالصفة خلافا ذكره في الطور وان الصفة  
 اقوى من التعريف وتعيين المعروف اضعف لحفظه عن احكام ابن حنبل وتقدم الرواية  
 عن مالك انه لا يشهد الا على من يعرف وان الشيخ اباعمران قال اذا حضر مع جماعة قال باس  
 ان شهد وان لم يعرف المشهود عليهم لاستحالة توطينهم على الخطا عا دة واحجج برواية وقعت  
 في العينية يقتضي ذلك وقد ذكر بعض الاندلسيين ان اباعمران اشبهى كان يشهد على من لا  
 يعرف فقبل له في ذلك فقال ان العامة اذا راوا خطوطنا يتسبون بها ولا يتركون باطلا  
 فان اضطر الى معرفته فحينئذ يطلب حقيقة معرفته وفي هذا نظر اذا لم يتعد ذلك او بوقفا  
 او غيبة او سكال لبعد الشهادة او كثرة ما الى غير ذلك واحفظ في الطور ايضا اذا شهدوا  
 على امرأة فطلب خصما واما ان دخل جماعة نساهل يبروها امر لا يقال ليس لهم ذلك  
**قلت** بها وكتب الشهود وما علم ان فلاسة المذكورة اختلف زوجها **قلت** يريد ويكس  
 انها اقرت انها خرجت من العدة وانما يربى الرجوع لا يطلب ذلك في البكر لانه متاهل واذكر  
 بعضهم انها في غير عدة من وفاة منه يريد في نكاحها وفيها بين عقد النكاح بالقول وان لم

بعضهم انها في غير عدة من وفاة منه يريد في نكاحها وفيها بين عقد النكاح بالقول وان لم

تكن بينة وتتوب عليه جميع احكام النكاح المشهور عليه الا في حصتين الحلو بهما وطههما  
 فلا يجوز فيهما الا بالاشهاد والمواكبة ليست بعد الا ان الخطبة عليه لا يجوز وخبرها اذا كان  
 النكاح مشهورا فانه يكفي عن توكيد البكر **قلت** يريد وكان للمنازعة اذا لم تتحقق العتبية عن  
 ابن القاسم فمن خطب امرأة الى وليها فقبض عليها فذكر ان يكون عتبا او رضى فختلف  
 بمقال ان كان الاستهاد في المسحور وحده يرى انها لم تعلم فلا يمين عليها وان كان الاستهاد صورا  
 والطعام والوليمة واسباغ الامور ذارها وحيث يرى انها عالمة فارى ان تخلف انها ما  
 وكلته ولا فرصت اليه ولا علمت ان ذلك اللعب والطعام الذي صنع الا لتعري ثم لا يلى عليها  
 فانه تكلف لزمها النكاح ومسألة الولد في المدونة تجري على هذه وفيها لا يصح ان يفسخ  
 العقد على صدق امها او اخها اذا كان بمحولة عند العقد وان كان معلوما عنده فان ذلك  
 حارس وتجبر على الكت والاشهاد واذا رضى الزوج بخادم وقال اب خادمي ثم عقروني  
 ان ينظر لصدقا فان كانا فيها خادما من لزم وان كانت خادما فذلك فسد فاستد  
 يفسخ قال ويثبت بعد وما يدين من صدق مثلها فعناه في الحال والحسب والمال والدين  
 فمن حصلت كلها علم المصدق وينقص منه بقدر ما نقص ولا ينظر الى امها ولا خبرها خلافا  
 للشافعي **قلت** الا ان يكون عرف عند قوم لا يريدون لوجود هذه الخصال ولا ينقصون  
 لغتها فيجعل عليه قاله الفقيه نكاح التفويض وفيه يجوز اخذ الاجرة من الزوج على  
 كبت العبدان واما السماع منه دون كبت ولا تكلف شي فلا يجوز لاسمه وانما **قلت**  
 مفقومة لو تكلمت بسر الى من قوله او من قولها فجاز له اخذ الاجرة وكذا جري عرف البداء اذا  
 تكلف النكاح والموتى تكب الصدق فانه ياخذ اجرة وقد تقدم هل يجوز ذلك ام لا وهل  
 جري على الزوجين او احدهما واما في من ان شأ الله **وسئل** المازري عن محضر مضممة ان  
 امرأة اقامت شاهدا على ان ولدها ونفقتا سند عامين قبل وفاة ابنه في طعامه وشربه  
 وجميع موته وان والده كان غائبا بالبادية ومضى معه في اكثر المدة وفي بعضها بزوجته المهردية  
 ولم تزل المنفعة المذكورة تنكر لزوجها المذكور ولا يعلمون ان احدا انفق على الولد المذكور غير  
 والده المذكور ويعلمون انها خاصته عند فاضى المهردية وتكر حصانها له ولا يعلمون ان  
 دفع اليها شي الى ان توفي زوجها ورثته منكم محاجر وعيب ولا يعلمون انها اخذت من تركته  
 شي الى الان ولا ترك تركته من هذه النفقة المذكورة فهل يقتضي شيها هذه الشهادة مع  
 تيمنها وتحكم على الغائب والمجور بذلك امر **فاجاب** اذا كان الشاهد بعد ان النفقة  
 من مالها من طريق علم ذلك منه ولم يعلم ان الزوج في حين الخصام لم يدع انه ترك غيرها  
 نفقة ابنه ولا كان ينفق عليه وانما خصم في سقوط ذلك عنه من وجه اخر ليس من جهة كونه  
 في النفقة عليه فانه يقتضي به الشافعي تركته بعد تيمنها الواجبة وان كان في ورثته غيب او موالي  
 عليه وفقا على جهة ما قلنا من الحكم لو كان بعض في الوفا او على غيبة بعينه وهذا اذا ثبت ان



الاب كان ممن لزومه نفقته ومثلها تنفق لترجع به على ابيه وبالله التوفيق **س** الشا  
 لهذا كورد هذا على الاب على الام هي تركها تنفقة للولد امره وما كان جوابه لها في حين الطلب  
**فالحاج** بان الاب هو الذي يكون له ولد فو تطلق امه وابعد عن نفسه واخرج من دياره  
 وكانت امه تنفق به في البادية فحدهم ويطعمه ويقوم باوده وامتنع ابوه من نفقته في ذلك  
 الوقت وقال ما يلزمه نفقة وكان في علي بصفة من جبه عليه النفقة ليس وما عليه  
 السأورين ذلك كله في ما ربحه اذ احقق الشاهد الاطعام انه كان مما ياحل  
 من خدمة الناس وقد كان يوجب لها طلبه اذ كان سألها ينفق ليرجع به على الاب وتحقق منه  
 انها حاصلة به فامتنع من اجراء النفقة **قلت** اذا كانت مطلقة فالحسب وران القول قولها  
 انها لم تنفق النفقة اذا ثبت المدعى وانتهى في كمالها وانتهى ولد له واما اذا كانت غير مطلقة فالقول  
 قوله في دفع النفقة اليها في زمن حصره وقرب غيبته او انما لم تزل تحاصره حتى ثبت انه  
 لم تنفق عليه اما ما قرره ابو حنيفة فتشهر عليه بعد ما تنفق على الولد وانه لم يتركها  
 ما تنفق عليه مندوب لو كانت غيبته بعدة فاذا استعادت عليه فرفضت امره الى الحاكم  
 او الى شهود على القول الثاني وهو عرف في تونس ان الشهود يقومون مقام القاضي فينبغي ان يترك  
 قولها عليه فاذا ماتت فلا بد من اثبات موجبات الرجوع كلها فحينئذ ترجع وبالله التوفيق  
 وفي **احكام** الشجرى عن سعيد بن جابر عن طلق زوجته الامة ومضى حامل منه عليه  
 نفقة الولد وعن زونان نفقته على سيرة **قلت** ان طلق تطلقا باينا فالجاري على  
 المذهب قول زونان وان كانت طليقة رجعية فالصواب قول سعيد لانها لم تزل زوجة وهذا  
 على القول بوجوب نفقتها عليه وفيه طريقان قولان وينظر الى الزوج هل هو حرا وعبد  
 اختلفت فيه طريقة النخعي وابن شبر انظر فيهما **س** ابن رشد عن المسائل التي  
 جُمع فيها الخدم ولحق النسب قال في الرجل يشترك الامة في ولدها ثم يفر على نفسه  
 انها ممن تعقب عليه ووطئها مع عبد يدان وانها لا تحال له **والثانية** ان يشترها  
 وهو عالم بحريتها ويخبرها باقراره **والثالثة** من يتزوج المرأة ويولد لها ثم يفر على  
 نفسه انه طلقها لانها تزوجها قال زوج وهو عالم بنكرها **والرابعة** ان يتزوج المرأة  
 ويولد لها ويفر على نفسه انه عالم بنكرها على نفسه بنسب او صهر او متاع ونزوجها عالم  
 بنكرها **والخامسة** ان يتزوج المرأة ويولد لها ثم يفر على نفسه انها خامسة ونزوجها  
 وهو عالم بنكرها واما وجوب النسب وطوقه لان الظاهر ثبوته بما وقع من هذه النكاح والمجان  
 فان اربعة ما يوجب الحد لا يثبت حق الولد في النسب ولذا سائر ما يظهر من هذا المعنى ولا  
 يخصص في الخمسة وضابط هذا الاصل ان كل حد يجب بالاقرار وبسقط الرجوع فالنسب ثابت  
 فيه **س** ابن ابي زيد عن بنات زوجته ثم طلقها وادعى عدم المسيس فلا بد منه فانه  
 منه صهر او ما اخذت تزويجا فقلت ان افررت بالمسيس اخذ الصداق وهو يرجع عليها بغيره  
**س** لدا ينبغي ان لا يخذل عليها فليست وسكت عن نوع الحد وجوابه في المدة الثانية

في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح

حد البكر لعدم اتفاقهما على الوطئ ومسئلة من يبت مع زوجها من سنة ثم اخذت تزويجا  
 ومعا رضىها المسئلة كتابا لرجل مشهور فانظرها في الاصول والله اعلم **س** للملازري  
 عن طلق امراته ثلاثا ثم وطئها فحلت عارقا بالتحريم **فالحاج** بانه يلحقه الولد وحده  
 قبل لما الجامع بينهما قال زينا اجتمعا قال وقد اختلفت اذا انفار الزوجان بالزنا فقبل  
 لا ينفي الولد لا بلعان وعن بعض متأخري الثوريين اذا اخذت من اجنبية دينارا ثم تزوجها فقبل  
 ذلك لاجل انه تكاح بصداق مؤجل ولا ينسخ واما ان اعطته الدين بعد ثبوت الصداق ربح  
 ذمته وقد وقع الدين الذي اخذت من عتدها في نفقته فلا يجوز **قلت** في شبهة فسبح  
 الدين في الدين ما خرج من الدين وعاد اليها بعد كان لم يكن ويصير كما في فتح الصدق في غير  
 وهو اذا ارد اليها لانها بالقراب وان طلق الزمان وصح ذلك فلا بأس به ومسئلة الصنف  
 تدل على هذا المعنى فانظرها في المدونة مساليل هبة الصداق في النكاح الثاني منها  
 وحكي ان يوسن عن الخوانة اذا وهبته قبل النكاح جميع صداقها جبر على اعطائه ربع دينار  
 فاكثر من الدخول فان لم يتعال حتى طلق فلا شيء عليه ولو قبضته ثم وهبته فلا شيء لاحد مما  
 على الاخر **قلت** يريد الا ان يتعاقبوا على الدخول فهو بمنزلة من ينج على ان لا صدق واجبا ربع  
 دينار قبل الدخول محتمل ان يكون هذا على مذهب في نقد مد ربع دينار وجوبا خلافا  
 للمعتمد اذ بين انه على الاستحباب وتحقق ان يكون على القولين لئلا يخلوا المصنع عن صداقه  
 قال وفي العتبية عن ابن القاسم من تزوج بكرا امانة دينار واعطته ذلك من عتدها ثم علم  
 الاب بالنكاح ثابت بنا اولم يبين وبود ما اخذ منها ويعزم الماية من ماله كالعبد يعطى  
 ماله من يستر به وفي رواية عيسى ومن اعطته امراته ما يده دينار يزوجها بها فان  
 كانت ثيبا فزادها على ما اعطته ربع دينار فانكاح جابر وان كانت بكرا اولم يبين بها فان  
 لها الصداق والافسح واصل النكاح صحيح وان بنا فلها عليه صداق المثل ثم رجع فقال النكاح ثابت  
 بنا اولم يبين فان كانت بكرا فعليه ان يعطيها من ماله مثل ما اعطته وان كانت ثيبا فزادها  
 من ماله ربع دينار لم يكن لها حجة وذكر عن ابن عمر ان فيما جرى من عاداتهم بالقبول وان في رد  
 النقد الى الزوج ان ذل نكاح وسلف لا يجوز اذا وقعت الغيبة على النكاح ولو لم يعب  
 عليه واشتراط ذلك كان النكاح صحيحا واذا افسخ ما ذكرنا فصح قبل وثبت بعد لفساد صحتها  
 ويكون فيه صداق المثل **قلت** هذا ان كانت عادة لا تختلف او وقع الشوط فجاء ذكره  
 لو كانت مكارم وفي الناس من يرد وفيهم من لا يرد وتفرقت لهذا الاختلاف عادة فمجرد  
 الرد قبل الغيبة وبهذه ما اذ ليس بشرط لاختلاف العادة وحسنها مسئلة وقعت بالقبول  
 وهو ان رجلا طلق زوجته طلاقا باينا على ان دفع لها مهرها ثم قال لها لا ارجعك حتى تزدي  
 ما اخذت مني وتزد الصداق على من كان عليه فو قمت الفسا بعد جوارحه لانه نكاح وسلف  
 وكذا لو زادها ربع دينار على ذلك واما ان كان على ان يزد له جميع ما اعطاها ويعطيها  
 هو مثل ذلك وزادها ربع دينار فقط من غير صداق فلا يجوز ذلك وهو بيع ذهب بذهب

في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح



وعصمة ومذهب عيسى هو على ان يرد اليها المائتين مائة في قوله الاموال انه تزوجها بالزنا  
 ولم تقع مفصلة اخرى ولو كان على ان يخلع عليه لعلم محض بدينه لم يزوجها ولو كان سلف  
 ولو كانت في محلة الخلع بعطية ذات ويردها مع زيادة ربع دينار فذكر لك ان كانت كالمسئلة  
 ولو كان على ان يرد عليه ويبقى ديناً ممدداً فلا يجوز كالمسئلة المتقدمة لا يملك سلف ولا  
 اد اثبت عند الشاهد موجبات النكاح حاز ان يكتب ولا يثبت ولا يحتاج الى مطالعة قاضي  
 والفضيلة يشهدون في هذا الامور الدربعة وخوف الساهل وهو صواب **و**  
 ابن الصايغ في التازلة المشهورة وهم قوم خرجوا للمح في موكب ففقد المركب ولا يدري على  
 عرف اول يعرف وفيه رجل وهب حجرة ونصف سانية هل يقع للبث الكبيرة او الصغرى  
 المرضية وهل صح ان يعرف في المركب اوم يبيع وهل يحكم بحكم المفقود ان لم تصح شهادة  
 فاطمة او عبد ولا انه من جملة من ركب في ذلك المركب ففرق وما يصنع في امر زوجته ان  
 لم يثبت عرفه وحكم له حكم المفقود وذكر بعض الطلبة عن السيوري انه كان يقول من فقد  
 اليوم فتمه في الغمركم الاسير في بلاد الحرب لعدم من يستحق عنه فزاد هذا الطالب  
 من راي نفسه ان امرأة المفقود اليوم لا يوجب لها اربع سنين بل يبقى في عصمة المفقود  
 حتى موتها ثم كالا سيراد اوقع الحكم بذلك لانه لعل هذا القول والتاويل وجهه عندك  
 في امور الزوجة والهيئات المذكورة **ف** اذا كانت الهيئات لم يخرج عن محله  
 بل ابقاها على مكانها كانت قبل هبته في باطل وتكون مورثة عنه ان صح موته واما  
 ما ذكر عن الشيخ الى القاسم السيوري رحمه الله فهو الذي كان يقول وعلى ذلك فارقته وحل  
 حكم المفقود الا ان في زوجتك ما لا يعرف بينهما الا بالتمتع وهذا الذي ذهب اليه  
 وجه في الفقه وبالله استعيني **وسئل** المازري عن امر زوج ابنته التي تحت  
 ولاية نظره في مستعمل مال الابنة المذموم مادام زوجها على سبيل الارفاق ثم طلق الزوج  
 والزوج قد زال بمخيلة هذا المستعمل ام لا وفي عاده قصبة في امواله البنات على وجه المظهر  
**فاجاب** يجوز للاب التخيير في مستعمل ربع الابنة والزوج مطالب بالاستعانة  
 ان كان ملياً والا فيؤخذ به الاب وتقدم من هذا المعنى وكذا اذا ارادت ان تأكل من مالها  
 وتكون دارها وتقيم مع زوجها تقدم لان السنين فيه كلام وخلاف **وسئل** عن  
 ام ولد طلبها النكاح والد فاستعت فطلبته بنفقة ما والا سكن مع ابوية ولا زوجة  
 في العار التي مما بها وقال سيد هار زوجة واى في سفار وطلبها في السكنى معه وهو  
 عن الزوجة ونصرت ام الولد من الكل لعل له الجبر على سكنها مع ابيه او زوجته وان  
 خدم اياه ام لا **فاجاب** انما له فيها الخدمة على صفة لا على خدمة الارفاق من كلفه طحين  
 وما في معناه فاذا جعل لبيبة من الخدمة مثال ما له فيها من ذلك وتكرمه بنفقة ولا  
 يحجرها على الاسكان مع زوجته لاجل ما يجري في الغالب بين الصغار وحمل العيرة ولو اسكان  
 مع ابيه الا ان ثبت مي وجها من الضر او تكون الامم مع الاب والسيد لعل اليها ميلة تشق

على الابوين فينظر في ذلك فان شيا كان يعني الا نحو الزوجية الحرة على السكنى مع الابوين  
 لاجل ان الطالب حدود الشريعة فان كانت العادة في ام الولد مثل ذلك فينظر فيه **و**  
 المازري عن فاستبنا النفقة في غيبة زوجها وانبت الموصيات وان لم يملوا فغوى عليه  
 واستغفر بغير على مشق وطلب منها البين فهل يعاد بنفقة من يوم يمسها او من يوم وقع  
 المسع للملك **فاجاب** الاعد اما النفقة والحكم بيمينها وابها حلفت من يوم يمسها لها  
 النفقة لا من يوم انعمت بالبيع على ما يباع لاجل النفقة قلت تقدم قبل هذا انه  
 يعوض لها ما ذكرته انه يمسها من يوم الرفع ميسرة فمين او صنفه ها بخر  
 بنفقة بعلمها ما لم يمسها فيصرف حينئذ كيف شاء وماتت الموصية وحكم القاضي بامتناع  
 الوصية على حسب ما وقت ثم اثبت الموصي له بعد ذلك انه لا يحصل له من غلة ولا  
 من كسبه ما يكتفه وحكى عليه الصيغة وكشف الحال وكان هذا اقبال وشده فغاض  
 عند القاضي بصل الوصية وسو حال الوصية فاستغنى في ذلك النفا فاقى بحق القضا  
 بانه يوخذ من الحرة ما ينفق عليه منه واحمى بما ذكره النسخة مسئلة المدونة في المرأة التي  
 اوصت بدنا يمسها النكاح لستف من هنا في اوقاف فارادت الحارثية اخذها وصفا  
 في منافعها فنفذ في المدونة وقال لا تصرف الا في الوصية التي ذكرها ولو نزلت شاة حقة  
 خيف على لانفق عليها من ذلك حتى يوسن على لانه نزل اسويج ان الحرة لو حضرت كانت  
 اوعب فيه من الاول فاختار جواز البيع قال القاضي ابن عبد المجيد فوفق ذلك راي وكان صوابا  
 وانه يباع من الحرة ما يقوم به نفقة الولد المذكور **وسئل** السيوري فيمن تزوج امرأة  
 بعد ان مولوم نصفه موحل ونصفه حال فطلق قبل النكاح عاده اهل الموضع ان من طلق  
 قبل النكاح انه يودي نصف الصدق كله حلالا ولا نصيب في الموحل حتى يحل فالحل يلزم نصف الحلال  
 ويبقى نصف الموحل لاجله ام لا وهل هذا النكاح مع هذه العادة فاسد ام لا **فاجاب**  
 اذا كانت هذه العادة فالكاح فاسد بسبب هذه العادة ولا يكون قبل الدخول في هذا  
 قلت هذا احار على فتوى ابن رشد فيما يكتب على الطوع والعادة تشهد بشرطية فان  
 للعادة ويبنى الكتب وعلى فتوى ابن الحاج ان الحكم للمكروب فيصح هذا هنا ويكون له نصف  
 الموحل لاجله ولا يفسد النكاح وفي احكام ابن حنبل فيمن تزوج بكر من ابنتها ثم ادعى  
 الاب بعد مدة ان الزوج دخل بها وانكر الزوج ذلك من قوله **فاجاب** اذا تزوج على انها  
 عذرا فلا يدخل بها حتى ينظر اليها الشا واما ان تكفيان فان قالوا في مقصده حلل الزوج  
 انه ما اقتصر ولا دخل بها ويرد ما ان شاة الله **وسئل** تقدم ان هذا جار على المشهور  
 في اشتراطها انها عذرا وفي التي لا فيه بها البتة بخلاف لفظة البكر وفي عذر زوج  
 ابنته واخذها بتياب وكبت عليها فتمها وكيف لو فعل ذلك لخواها وادان بحاسه ما ذلك  
 في الموارث وكيف لو كان بين الاخ وزينها ربع فيه سكنى ومستحل فطلبته به بعد ذلك فاراد  
 هو بحاسهها فقال اما الاخ فيجوز له ذلك واما الاب فلا يجوز له ذلك قلت قد مررت هذه

فيما اذا كان  
 في النكاح  
 في الموضع  
 في الموضع  
 في الموضع



للمسئلة وما فيها وفيه فمن له زوجة يورثها بالبيع للثمن وتغزله وتأخذ الاجرة او لها  
اولاد من غيره فترى ان تفعل لهم ذلك فيمنع الزوج **وجواب** للزوج ان منعها من  
الحوال والبيع لنفسها اولادها فان منعها فلا حق له فيما غزله وشجب قبل البيع وفيه  
من زوج ابنته من رجل ينفق وموخر فبعث الاب ابنته مع زوجها بتياب الى بلده وبعث  
معها اخاها واختها فوصل الزوج بالجميع وبقي الزوج خاليا بزوجته ثلاثة اشهر ثم لحق الاب  
وطلب النكاح فقال له الزوج دفعته بعصمه واعترف انه دخل دخول اهتد وانكر ذلك الاب  
ونعم انه انما ارسل بها مع اخوها واتقوا ان علي انه دخل عليها وعلم الجيران بذلك وسا  
الزوج النكاح ما ادعاه من النكاح لهما زها وانكر الاب ذلك **فاجاب** ان كان الزوج  
دخل بالزوجته دخول اهتد اذ يقول قوله مع عصمه فيها ادعاه من دفع النكاح وعلى الاب  
بتياب لهما وان لم يدخلها دخول اهتد اذ يقول قوله الاب في عدم التبني من الابري والى  
الموت فوالد الاب في دفع الصداق دخل الزوج اولاد وموخر عندي فان اختلفا في المدخل  
وعنده زوج الزوج انه دخلها في البلد المعروف وفيه وقال الاب لم يدخل دخول اهتد اذ يقول  
قوله على الزوج البينة ولا يعبر بدخوله في البلد الذي صار اليه **مسألة**  
**من الحجج والامانة والجماع** وسئل ابن رشد عن رسم مخمته ان رجلا بارأه  
بعد ثمانية ايام ان وضعته عنده كاليها وصرفت اليه جميع السياقة من الاصول الثمانية بموضع  
كذا حاشا الدار التي قوتها بالبيع فانها دفعت اليه من الثمن عن كذا او براها لهما فبرئت  
وقد كان ساق اليها مع ما ذكرت شرب ما وطلبه فانت من دفعه ونعمت انما انما صاحت على  
العقار والارضين هل يدخل الشرب في الاصول الثمانية ام لا **فاجاب** ان كان الشرب  
يسفي الاصول الثمانية فهو منها داخل فيها وان لم يسفي السياقة الاخرها فالقول بطلها مع  
تمسكها انما انما صالحة على العقار دون الشرب ان ادعى عليها انها صالحة على الجميع قلت  
بلى اذا كان يسفيها ويسفي غير هائل ما القوا ليس بقصصة فالصواب ان ما يحكمها من ذلك  
داخل فيها كالبر اذا كان بها وبما لا يصلح الا للسفك لان ذلك من ضروريها وان كانت لا تسفي  
الا بالجل فلا يدخل ذلك فيها لان الما بقصصة وما هو مثله ما علة ولذا لا يساغ سلفها والسلم  
فيها والله اعلم في الطعن حقيقة الخلع معا وضعت عن البضع تلك به المرأة نفسها ومثل  
به الزوج العوض عليها ليل لو كانت لاخذ من تركها وقد وقع لابن الحوا اذا حال الزوج  
بدين عليه على المرأة فماتت رجوع به الحال على الزوج فلم يجعله خواله الدبون ويصح في العود  
الطلاق ويكره في اكثر من واحدة كما لو لم يكن خلع وان وقع بينهما فماتوا واحدة قال مسند  
اتفق الجميع اذا قال له خول بها انت طالق فله الرجعة وانها اذا خالها لا رجعة له وحكي  
ابن الحاج عن مطرف صاحب مال ان طلاق المباراة طلاق رجعة وحكمه كطلاق السعة  
ولو كانت طلقة المباراة في الحيض لم تجز على الرجعة وليس يصح وفي الطور اثنى ابن عثبات  
فان من بارأ امرأته هذه المباراة التي جرى عرف الناس عليها لم يطلها بعد ذلك ان الطلاق

لا ينفذ

يؤتد في حلية في ما لم ينفذ العدة وهو استحقاق على غير قياس موافاة لمن يراه طلقة رجعية  
قلت هو يجري على النكاح المختلف فيه هل يقع فيه الطلاق ويصح بطلاق اول **مسألة**  
ابن رشد عن طلب منه مخالعة زوجته بصداقها ويطلقها بطلاقه فقال ما يطلقها الا ثلاثا  
فيسأل عن هذه المقالة فقال انك لم تطلقها بآيته فسل عن مواده الاول فقال لا ادري  
ما كنت في عيني واما قال لمراد الا واحدة وقال الشاهد افرح طلاقه في الحال بل لا يستقبل  
وهو يقول لم ارد الا واحدة ويقول الادري ان في عيني حين سئل عن الملك **فاجاب**  
الظاهر من الامر في قوله ما يطلقها الا ثلاثا اختيارا اما يعزم عليه من الطلاق في جواب القائل  
طلقة واحدة لا اجاب ايماع الثلاث بذلك فيحال عليه الثلاث سواء قال لم ارد الا واحدة  
اولم يكن له فيه اذ لم يكن في عيني ولا يفرجه الا طلقة المباراة التي امر بكيتها بعد ذلك قلت  
هي مثل سعة المدونة في العدة اذا تزوج بعين ذن سيرة فكلية ذلك فامتنع من الاحارة  
ثم اجاز فقال ان لم يكن ذلك رد الفعل بل على وجه الزوج فلا شيء عليه وعندي انه  
يستظهر عليه باليمين انه ما قصد بذلك العزم على الثلاث وتذمه الواحدة **مسألة**  
عن طالع اميراته على اسقاط مهرها واسقاط ثمنه حملها من وقت ظهوره الى فطامه  
وبعد ان شات مسكته طليعة بنفقة الى بلوغه من غير رجوع ولا ضرر عليها ذلك وان  
حشا صرقة على ابيه من حينئذ ثم اثبت بعد هذا عدمها هل يطلبه بنفقة الحال ام لا  
وكيف ان اشهدته عند الخلع ان كانا اثبتت عدمها بعد ذلك فهو باطل ومضى موفورة  
الحال ما يجب في ذلك **فاجاب** اذا اثبتت عدمها لزمه الانفاق ويرجع عليها ما اثبتت  
واما ان اشهدته على نفسها بالوفور فلا تقبل بينة العدم حتى يشهدوا على معرفة ذهاب  
مالها وتلاف وفورها الذي اقرت به على نفسها **مسألة** هذه ومثلها مما يدل على جواز  
الشهادة عليها في اسقاط مهرها وجميع مهرها والافرم لها عليه وهو معنى تفسير الحال لعمدة  
عندما تقبها المتقدمين من قولهم ومضى الى خلع من كذا ان كذا وشهدوا العصر بميتخون  
من الاشهاد عليها بذلك اذا الت طالبة له يقصدون بذلك رفعها اذ قد تقدم بعض  
ذلك فلا يمكنها الاستدراك وهو الامر الغلب والصواب عندي ان وقع العزم بذلك  
وتقو في سبق الاشهاد ان يشهد عليها بل من ما يجب ذلك ان جاز الزوجان وقد اسروا الامر  
على ذلك لان يكون اشترط انه لا يوقع الطلاق او ظهر من دليل الحال انه لم يترك الطلاق  
الا بعد ما يحصل الاشهاد فلهذا الذي تقع الرجعة وتردد هنا في يقع عدم الطلاق او الوق  
والله اعلم **مسألة** عن رسم مخمته مباراة زوجة لزوجها لان اسقطت عنه كاليها  
واسرجه ما كان ساقه في بقدها من الاصول واسقطت عنه ما كان اغلكه منها في مقدم التنازع  
طليعة بذلك وعلى ذلك طلقها زوجها المذكور واجازة ابوها فملك امر نفسها بذلك ونحت  
رسم مخمته ان تشهد له بعد فون الزوج المذكور وانهم سمعوا اسما عا فاشيا يستقيضا من لغيره  
الناس والخدم والجيران انه يقرب زوجته المذكورة في نفسها صرا لا صبر وسلم عليه

في حلية



عليها لتفدي يمينه وتكرسه المدة بعد المدة ولم يقلع عن ذلك في شهادة السماع الى حين  
 شهادته لم يقلع عقد المباراه امرة وهي جعل بشهادة الصر والمذكور **فاجاب**  
 اذ ثبت عقد الصر بشهادة السماع بعد ان لا مدفع له فيها وجب رجوع المرأة  
 في كل ما اسقطت او ردت اليه بعينها انما شهد به من اضرار زوجها بالحق وانما  
 لم يباراه الا لئلا يخل من صحتها لا تطيب نفس ويخاف ان يراى في ربيع شهادة السماع انهم  
 لا يعلونه رجع عما سمعوه من اضرارها الي ان اتصل بهم مفارقتهم **وس**  
 زوجها انهما يكونا ودخل بها زوجها وبقيت معه احدى عشر شهرا فاشتكى صريها فيما  
 يدعيه النساء من ازاوجهن ويا بالانبياء كذا جميع ما لها فذكره فلين الصر رار لا  
 وهل يجوز اسقاطها ام لا **فاجاب** ان كان صريها عدم اصابته من وقت الدخول فان  
 انكروا الحديث والمقول قوله وان اقرضت له اجل سنة فان اصاب والا فزوجها ولا  
 يلزمها ان تترك من حقها شيئا قلت في سماع عيسى عن ابن القاسم من صالحات على رضاع  
 ولدها واعطاه مال ثم اقامت امرأتين انها صلحت على صر وحلفت وان اخذت ما اعطت  
 مع رضاع ولدها ابن رشيد يجوز فيه شهادة النساء مال والطلاق وقع بشهادتين ولو  
 شهد بالصر وشاهد ان او شاهد امرأتان ردتا ما اخذت تعين عليا ويجوز فيه شاهد  
 على السماع دون يمين قاله اصبح في الشهادات والكثير من شهادته احب الي وعن ابن الجاشق  
 لا يجوز في السماع اقل من اربعة قلت تعدد في السؤال لما انه لا بد من ثلثتها على الوجه الذي  
 ذكره وقاله في وثايق ابن فحولا قال بعد ثلثتها انما اسقط ذلك للصر الباجي وغيره  
 يجوز الشهادة على البت بالصر وفي سماع اصبح في الشهادات انما يجوز فيه على السماع اصبح  
 قلت له ان شهد واحد على البت قال كعبه يعرف ذلك قال يقول سمعت واسنان  
 لي قال ان كان هذا فعسى وانظر فيه اصبح وهو عند جابر الطبطبي استحسن الشيوخ العمل  
 بقوله وفي وجوب العمل بشهادة السماع فيه وفي الرضاع ولو من لعيف الناس والجور ان قالها  
 بعينه كون السماع من الثقات ولا يعيها الا في الرضاع فيجوز فيه من لعيف الاهل والجاران  
 وان لم يكونوا عدولا وخامسها لا يجوز في صر الزوج سماع النساء الامع الرجال الطبطبي الاول  
 لابن القاسم وهو المشهور المعمول به ويحصل في ثلثتها مع شهادة السماع قولان يقدم  
 وفي سماع عيسى من شرب وقال لا اصلي ولا اصوم ولا اغتسل من خبابة لم يجز على فراها  
 وله فراها وحال ما افادت به ابن رشيد لم يجز على فراها لانها ليست عورة على الصحيح  
 من الاقوال وله نادرها على ذلك فان افادت لعدم نادرها حاله ذلك وفي سماع ابن القاسم  
 من اطلع على اطلع على زنا امرأته ينبغي له مضارها لتفدي يمينه ولا يصلح له ان يشهد هذا  
 باتفاق من قول مالك واصحابه ومالك الخائف يقول له تعالى الا ان ياتين بفاحشة مبينة  
 ورد هذا ابانها اذ انت مفقودة بينة في ان ياتين عليه وشتمه وتحالف امره هذا عرف  
 القرآن ومضى ورجعت مطلقة فهي للمرأة واسا الحاملة به ولا يلزم من على مذهب ابن القاسم

انما يكون السماع من الثقات ولا يعيها الا في الرضاع فيجوز فيه من لعيف الاهل والجاران وان لم يكونوا عدولا وخامسها لا يجوز في صر الزوج سماع النساء الامع الرجال الطبطبي الاول لابن القاسم وهو المشهور المعمول به ويحصل في ثلثتها مع شهادة السماع قولان يقدم وفي سماع عيسى من شرب وقال لا اصلي ولا اصوم ولا اغتسل من خبابة لم يجز على فراها وله فراها وحال ما افادت به ابن رشيد لم يجز على فراها لانها ليست عورة على الصحيح من الاقوال وله نادرها على ذلك فان افادت لعدم نادرها حاله ذلك وفي سماع ابن القاسم من اطلع على اطلع على زنا امرأته ينبغي له مضارها لتفدي يمينه ولا يصلح له ان يشهد هذا باتفاق من قول مالك واصحابه ومالك الخائف يقول له تعالى الا ان ياتين بفاحشة مبينة ورد هذا ابانها اذ انت مفقودة بينة في ان ياتين عليه وشتمه وتحالف امره هذا عرف القرآن ومضى ورجعت مطلقة فهي للمرأة واسا الحاملة به ولا يلزم من على مذهب ابن القاسم

وتلزم

وتلزم على قوله العير والظن واختلاف شيوخ القمروان في ذلك ولم يذكر في هذه  
 المسئلة ان كان علم الحيل بالضرر لا وهو سوا على مذهب ابن القاسم لان الحيل يخلو من  
 احد وجهين اما ان يكون لم يعلم بالضرر فيقول بحلفت في موضع بحيث لا يبه الرجوع على المرأة  
 الا في موضع لا يجب له الرجوع عليها او يكون علم بالضرر فيقول انما حلفت ذلك بالباطل  
 اذ لا يجب له على المرأة حق فالحال امره حقيقة فاذا ابطلت حقيقته باطل حكمها ولم  
 يرجع الزوج على الحيل بالباطل ونفى عليه اللام عن كل المال بالباطل فاذا ابطلت الجملة  
 بطل الرجوع عليه وعلى المرأة وجوز الاستعانة في الضرر واحتاج اليها لا في اسقاطها اليقين  
 خاصة واما صحة من دخل بزوجته ولم يباها فقد تقدم الكلام عليها وكذا اذا ادعى  
 الامانة هل ينظر اليها النساء ولا وصفة النظر انظره في التبينات وما حكى فيها مما اشار  
 اليه في المدونة **وس** ابن رشيد في المرولة اذا حلفت على ان تحلف بنفقة ابنها  
 من الزوج الى الحكم ثم رجعها من كاح جديدهم تطلقها بسقط عنها ما عجلته من نفقة ابنه  
 ورجعت على الاب ولا تقود على المرولة الا ان تستحل بها ثانية وهي في الطرد عن ابن ميث اذا  
 سقط عن الزوج سكنى ارضا ثم اختلفت منه بكالها او مال وسكت فلا صحتها ما عجلته  
 بلزومه كراعه سكاها او لا لانها من نواحي الزوجية وقاله ابو عبد الله الشيباني ونافعه ابن القطان  
 قال اوله لا ينزرب وهو اقبس وفيه ما اذا صلحت على رضاع ولدها بدليل ما في الجمل  
 انها منع الزوج وقاله ابن رشيد في الشرح وعن بعض المصنفين ان تزوجت في ذلك فسخه  
 فكلمها حتى تم الحضانة ابن عبد العفو رواه قبل السبا عن الامري شرطه باطل وتزوج  
 ان احب وانظر في اشياء النجاشي **وس** وهذا جار على ما في الرضاع وانظر ما يقولونه  
 اليوم انها تتحل به عريه كانت او متزوجة وان بدلت الزوج او سافرت فلا ينع منها  
 هل يوفي لها اولا وهو عند جابر على هذا ان من حق الولدان ان يحجما على صرهم في القول  
 الاول وعلى الثاني يكون احري في حواشي الزوجية والشرطها وفسه اذا كانت لا اب لها ولا ناطو  
 من قبل سلطان فتاوي زوجها كعبه ابن القاسم ذلك كما يروى عليه قبل البلوغ وبعد اذا  
 كان ما صلحت به من ثلثتها وهو قول سمعون وعن اصبح لا يجوز ذلك وبالأول الفصل وانظر  
 مبلغ الاب والوصية في المدونة وغيرها وفيه اذا اشترط الزوج في الخلع انه ان لم يصح له  
 الخلع على ما وقع فالعصمة باقية ان شرطه بنفقه ومضى طلب منه ما اخذت زوجته كما كانت  
 قاله ابن سعدون في شرحه **وس** احكام ابن الحاج في امرأه خالعت زوجها على خط الكاهن  
 وغير ذلك وشرط عليها عدم التزوج حتى ينفقني عام من وقت الخلع قال فعلت ففعلها له  
 مائة مثقال من اطنية ففتيت انا وابن رشيد بان الخلع جابر والشرط باطل ولها التزوج  
 بغير عام **وس** اذا كان الصر من قبل الزوج لم يجز خلع المرأة بشي من ما لها من مثله  
 ولو كان منها لم يجز الا حكم الحكيم قلت ولربما عرفت انه يجوز الخلع على بعض شي من الطهر  
 عن الباحي اذا قلت باراها بطلقة واحدة ملكت بها امر نفسها وانقطعت بها عصمة النكاح

انظر في المدونة في التبينات وما حكى فيها مما اشار اليه في المدونة

انظر في المدونة في التبينات وما حكى فيها مما اشار اليه في المدونة

انظر في المدونة في التبينات وما حكى فيها مما اشار اليه في المدونة



بينهما خروج من الاختلاف وكذا قال ابن القطنان ونعقب عليه ابن رشد بانه انما اود طلاق  
 البينة وهو خلاف ما تقدم وانظر كلام الناجي مع قوله في المدونة ان طالق لا رجعة سلا  
 عليك وفي الظهور ان العقد بين شخصين انما يبيح واحد منهما دعوى واليمين لا  
 علقه بوجه من الوجوه كلها وقد علمنا واحد بينهما قام لهما على صاحبتي فقال تاذن  
 الاستها بالمدكور وتنفذ ببيته انه ياخذ صاحبه ولا يصير الاستها دلائل ظاهر الاشارة  
 لم يقصد فيه الى اسقاط البينة قاله ابن عثاب هو في الثاني من ابن سهل قلت فعلى  
 هذا فيفتقر الى ذكر اسقاط البينة الحاضرة والغائبة في السور والاعلان ومن قام منها  
 بينته في زورا فكله لا عمل عليها وينفع ذلك وان كان نقل الى عن القاضي ابن عبد السلام  
 شيخ شيوخنا ان في هذا ضعفا ولا زال النقل له ومنه ما في نوار ابن رشد اذ اعلم  
 الحبارة بعد عقد الخلع هل ترجع جميع الدعاوى كلها مما يتعلق بالخلع او غيره وهو  
 فتوى ابن رشد وعن ابن الحاج ترجع الى احكام الخلع خاصة وهو عند كجركي على الخلاف  
 في مسألة العام اذ اخرج على سبب هل يقصر على سببه او يعم واذا تعقبا لجمال استثنائنا  
 اوصفة او قيد او غير ذلك مما يمكن تعلقه بالكل او البعض على ما ذابجل وبين الاضواء  
 ايضا خلاف في ذلك ابن الحاج في امرأة حرة اختارت العزاق لنكاح امه عليها فلما  
 المنعة ولا يصح لامتنع لها قلت اختلف قول مالك هل الحرة تحبس طول نوبت  
 في نكاح الامه ام لا واذا كانت ليس بطول فهل تحبس في الامه او في نفسها قولان ايضا  
 فهذه المسئلة تحكي على هذا اولها اذا لم يقع بها وامامو عقلت فسكنت او اصابها او قلها  
 طائفة فهو اسقاط لحين رها وكذا لو فعل ذلك بالامه محض رها ورضاها على القول  
 فانه يسقط منها لها وفيه في امرأة كتب لها زوجها على الطوع ان الدخلة عليها  
 بعد اذ بنا طالق فتزوج عليها بعد اذ بنا ودخل فلما عرفت قامت وامرأته بالطلاق  
 فاني فقالت ميطالق عليك فقال عند ذلك في طالق البينة ثم انه طلق الاولي بعد  
 وذهب ليرجع الثانية وقال طلقت من لا املك الوقوع الطلاق بالشرط **حواشي** اذا  
 انعقد نكاح الثانية بعد اذ ان الاول فاقطع البينة بعد لتغير ان الاحوط ان لا تزوج الا  
 بعد زوج وهو الذي استجبه واستحسنه في امره لما في اصل المسئلة من الخلاف  
**وفي** فيمن طلق زوجته للسنة ثم جامعها ولم ينو به رجعة وبقي بعد ذلك زمانا  
 ثم راجعها وجلس ماشا الله فقال الرجعة صحيحة ام لا **حواشي** اذا مضي من المد من وقت  
 وطبها العز مسوي بالرجعة ما يكون فيه استبراء لها الى حين ارجاعه فرجعة صحيحة  
 اذا كانت بولي ومداف وشهود وله ارجاعها قبل انقضاء العدة وان لم يحض ما يكون فيه  
 استبراء اقل الوطى بعد الرجعة ليس بصحيح واذا قد طلق فلا يكون رجعة الا بعد الاستبراء  
 من وقت الطلاق الاخر بنكاح مبتدأ وقوله بعد الرجعة ليس بصحيح معناه حتى  
 الاستبراء من ما به الفاسد ورجعته صحيحة لان العدة الاولى لم تزل قائمة بعد وفيه

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره من الاستبراء  
 بعد الطلاق

من طلق وقال له خوله وكان اهدي هدية فان حيا الطلاق من قبله فلا شئ من المهدية **وفي**  
 من كتب في مباراه طلاق زوجته طلقة متكلم بها امر نفسها على سنة الحبارة وحده  
 نقل على سنة الحبارة وقال ابن رشد الخلاف في ذلك ولو لم يقل على سنة الحبارة كما  
 ثلاثا ورايه انه اذا قالها انها واحدة **وفي** من طلق امرأته طلقة متكلم بها امر  
 ثم وطبها ثم راجعها قبل الاستبراء ثم طلق ثانية ثم راجعها بعد انقضاء عدتها ثم طلق ثالثة على  
 تحللها قبل زوج ام لا الذي يظهر ان يلزم الروح الطلقة الاولى مع الثالثة ولا يلزم الثانية  
 ويكون عدته على واحدة وباب الاحتياط الوقت عنها في هذه الحالة ومجي بجري على مسئلة  
 نكاح المعاولين على سبب بالطلاق وعلى من ذهب يحسبون يلزمه في الثانية وقبل الطلاق  
 الذي عملك به المرأة نفسها بغير خلع من ما لها به ليس بطلاق خلع وحسب من طلق  
 واعطى خلافا لمجي في هذه قبل ايضا ان الوطى رجعة وان لم ينو ما **قلت** الصواب  
 ان نقول مسئلة من صالح واعطى كافي الام لقوله تلك بها امر نفسها وقوله يلزم الاول مع  
 الثانية ولا يلزم الثانية كذا في اصل الذي نقلت منه والصواب يلزم الاول مع الثانية  
 ولا يلزم الثالثة لانها وقعت بعد المهر والله اعلم **وفي** اذا كتب الرجل مباراه  
 ثلاث او واحدة ثم جسد ما عنده ولم يلزم نفسه من المكتوب شيئا فان امرها العاقد يكتب  
 الحبارة مجرما على الطلاق لزمه والا لم يلزمه وافق عليه اليمين انه ما عزم على الطلاق  
 حين الكتب واصلا مسئلة المدونة وسماع عيسى في كتاب الطلاق الى امرأته وتوقال  
 قائل ان هذه اشده لانه لفظ بالطلاق عزم امك على انك سحكة في مسئلة المدونة  
 في يود فيها على الكتب شيئا كان وحده قد بدو **قلت** مثله اليوم يتوهم ما في الزوج  
 فيقول ان الموقوف كتب طلقة على وجه كذا ورعا كان حضر الشاهد فيعطى الشاهد  
 او الموقوف على عدم هذا ايو حيا الصلح في جاريته على هذه اما ان يكونا مجتمعين قال ذلك اولا  
 والصواب عدم التحول لما في ذلك اذ قد يكونا او تعا ذلك فيودى الى ردهما الى  
 عصمة وقد اختلف ومثله ايضا يقع في بعض الشهوديات الى الزوج فيقول شهد على  
 ان طلقت فيقول لا شهد على الطلاق فيؤدع عما يجب عليه الحق الله تعالى فله ينبغي  
 فعل مثل هذا وكذا اعتر منه بعض الطلبة على بعض الشهود واعترامه صحيح **وفي**  
 حقيقة من وطبها العدة ولم ينو بوطبه رجعة انه لا يكون رجعة ويجب على المرأة شيئا  
 حدة واستبراء العدة من يوم الطلاق والاستبراء من يوم الوطى الفاسد بشئ شحيص  
 فان اراد الرجعة فله ذلك بالقول والشهاد دون الوطى حتى ينقضي الاستبراء فان فاته  
 الرجعة حتى مكثت العدة وبقي الاستبراء او فاته رجعة فان فعل فسخ ولا يثبت التحريم  
 كغيره لانه ما وه وتدخل العدة مع الاستبراء فيما انقضا فيه ولا يرجع في مدة الاستبراء  
 بعد مضي العدة لانها اجنبية وبعد مدة الاستبراء كان له ولغيره تزويجا **وفي**  
 هذه تدل على المسئلة الاولى الذي قاله تلزم الاول مع الثانية وان الصواب مع الثانية

قف

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره من الاستبراء  
 بعد الطلاق



وفيه اذا اولى بعد الحث ثم اعلم ان الروضة فالعدة من يوم اعلانه كالتالي تطلق في  
عقبته ولا يعلم بذلك حتى يقدم فعدتها من يوم اعلانه ولا يعلم الرجعة فيها الا من يوم  
افراجه او وقع الطلاق فان انقضت العدة من ذلك اليوم فلا رجعة وفيه فحين يزوج  
امراة في عدتها ثم فسخ النكاح في البصرة ان دخل بها الثاني قبل حيضها فيكون على الاول ولو  
العدة على فاسده لو دخل الثاني بعد حيضه كان على الاول سكتي حيضتين ولو دخل بعد  
حيضتين كان على الاول مفقدا رحيضته وعلى الثاني مفقدا رحيضتين **قلت** هذه كذا  
اذا دخلت الاخصان كل واحدة منهما على اخرى زوجها فعدتها خلاف على ثمر النعقة  
ولحاق الولد وغير ذلك من احكامها لان فيها فراشا فاسدا وفراشا صحيحا انظر هل في  
النكاح من المدونة وشراحيها وفيه واظنه ما تقدمت ولكن هنا محلها لاساله عياض  
من امراة ادعت نكاح رجل وانكته وانكته اثبتت بها وخلوته معها وجعلها منه وحضر  
الرجل واعترف بجميع ذلك الا الحلق فقال ما وطنتها قط واعترف بالحلوة فاحق عليه وكيل  
المراة بان في عقد البتراء اشهادا على نفسه انه بناءها فقال لم اعلم معي البناء وطنته  
الزواج وتقدم ذلك عندى ووضعت المراة معها فقبل بلحق بالزوج وهل يقبل قوله  
في جهل البناء والامتناء وهو من غير اهل الطلب وهل يلعن بلاء خلع لانكاره الوطى او  
بلاء عن على خلاف لاقراره بالبناء فهو كمن قد فوط يدع استبرأ **اقاب** يلزمه الولد  
الا ان يعينه بلعان وفيه في مرابط زوج مملوكه حر خالع زوجها على اسقاط صداقتها  
وكتب الخلع ولم يضمه رضى الامة بذلك في الكلام ابن رشد وفيه ان تمام الطالع اشهاد  
الامة على نفسها بالرضا ولكن الامر نفد في ذلك ولا يجوز ان يدعى كالا يجوز ان تطلق على  
نفسها ولا ان يجعل بعده فعلا يوجب الى فسخ نكاحه وحكي في ضد ان الامة هل له ان يترأ  
كسائر ما لها امر يلزمه الجاهل به قد ذكر الاربعة اقوال **قلت** الصواب في هذه انه له  
امضا الخلع ويطيّب له ما اخذ لان العصة بيد غيره بخلاف العبد فان العصة بيد  
ولا حكي في الخلاف في ان تزاح المراة بناها فارق زوجها فزوجها فزوجها ما لها الذي تعلق  
للزوج به واطنها تقدمت وفيه عن ابن خنيس من زوج عبده فالطلاق في يده  
العبد فيقال له جاري بن زيد يراه سيد السيد فقال كذب وفيه عن ابن القصار اذا  
بقي الحمل ولم ينهائهم نكاح عن الابمان فانه لا يجد لانه لم ينفذ فيها لاحضار ان يكون الولد لها  
نشا عن وطى غلط او غصب وهو خلاف وظاهر المدونة واقيدت انا وابن رشد بظاهر  
دون قول ابن القصار وحكي عن الشعبي عن الاشجلى بان من اقربا الوطى ونفى الولد ولم  
يدع استبرأ فالسجن ابرأ حتى يفر بالولد لان مثل هذه الوثبت قال الحق الولد لك  
العصمة من العوام وقال عمر بن عبد العزيز حديث للناس قضية بتدريما احد ثوا  
من الفجر ووافي ابن مالك بوجوب اللعان في هذا وقال هو ظاهر القرآن من قوله  
والذين يرمون ازواجهم **وفي** قال عليه السلام ما اماراة الحق تقوم من ليس منهم

فخر

قلت من اتقى شيئا ولم يدخل جنسه واما رجل انكر ولده وقد عرفه احتجاب الله منه يوم النيا  
وقصده على روس الاستها وفيه حديث الولد للعراش وللعاهر الحجر اجمع عوام اهل العلم  
على القول به اذا امكن ان يكون للعراش من مجته لستة اشهر من العقد وهو كمن وطئ محضو  
وحد مصغره وصحة العصف الذي يطامه فلا يلحق بالصبي ولا المجبوب او من قطع ذكره او تشبه  
او يكون سائر من يعلم انهما لم ينفقا **قلت** في هذا الاختلاف ما يؤخذ من المدونة من  
كتاب المتنونة العدة وهو مذهب الى حنيفة وفيه المستبرأ من قول مالك ملاعينة للمامل  
عاجلا وعنده لابلان حتى تضع عن ابن القاسم يقول في نفق الحمل في اليمين ما ذكره الحنفى اصبغ  
الى زيادة والزيت وحي ناليد ان نفق الحمل يعني عنها واذا لعنا غصب على نفسها ويقول اصبغ في  
ابن جرير ويصح ان يمين اليمين بقوله اني لمن الصادقين لست الفرك والحره في يمينه اجزاء  
وفي الخامسة اليمين مع اللعنة في الرجل واليمين مع الغضب في المراة خاصة ويصير الاستبرأ  
في يمينه على حسب ما يدعيه من حيضة او اثنتين او ثلاث والصحح انه لا يفتقر لذكر الاستبرأ  
لخلاف الناس في قدره وفي يمين اللعان وان يدعي استبرأ وفي كتاب ابن المواز يقول  
ما شهد بالله الذي لا اله الا هو وجه اللعان في مدته فاحترأ بقوله شهد بالله فقط **قلت**  
له من مذهب الخليل في القسامة وحلفت فيها بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة وانما  
سرواية ابن كمامة في اللعان فتعود لعدم ذكر الرواية ولولده كرها لقال بها فحجب من اضافه  
واوجه واستحسن ابن عتاب في اليمين الله الذي لا اله الا هو **وفي** اذ وقع اللعان قبل  
النفا في وجوب نصت الصدق واسقاطه قولان لما لك وحكاية ابن الخلاب **قلت** في الطرد  
لحق ابن المنذر في وجوبه حكم صاحب الشرط ابن الشري فكانت ملاعنتها في المعهود الجامع بقرينة  
سنة ثمان وثلاثين وبلا ثمانية فلما عوتب في ذلك كان جوابه ان قال اردت احيا سنة قد دثرت  
قال وكان ابن المنذر يغير النفيه الجاهل اسحاق ابن ابراهيم عنه اخذ ومعه تفرقه كما  
مقدم ما ايسر عندنا القطافي محمد بن اسحاق بن السليم ولقي ايضا ابا علي اسماعيل ابن القاسم البزاز  
فاخذ عنونا وبمعناه انتهى كلامه وسمعت شيخنا الفقيه الامام رحمه الله يقول ان كان  
اللعان لثقي حال فهو واجب لانه يلحق بنسبه ما ليس منه فتجري عليه جميع احكام الانساب  
وان كان لصديق مقالة فهو جائز وتركه جائز لانه من الامور التي خص الشارع بالسرية والقوة  
من اصحاب شيئا من هذه القاذورات فليست رعا غيبا لله الحديث وليست له صفة اعمته  
ان لم يتبع نفسه حديث ان امرأتي لا ترد يد لامس وقول ابن المنذر في كسنة اميت  
مراة صفة اللعان وقد لعن عنه ذكر القرآن والحديث لله متى لعنا ذلك وجب وقد تقدم  
ان سوره اولى وانما تستر هذا الذي ذكره حين عوتب في ذلك قال وقد وقع في زمن الامير في  
تجدي رحمه الله وتلاعنا في جميع الزبونة وقع بعد ذلك مرة اخرى ولا عراة في وقوع سببه  
في هذا الزمان لكثرة المفاسد لغو ذبا لله من الفتن باظهار رسنا وما يطن ومن موجبات الحنة  
والمشقة قال صلى الله عليه وسلم اذا سلمتم الله شيئا فسالوه العافية اللهم انا عبد لله

وقدم



فلا توطأها بالكرم وبالحفا دار الكرامة سالمين امنين مطهرين في عافية بالارواح والرحمة ورس  
اللعان قال شيخنا في حلف الزوج على زنا زوجته او في حلف الملازمة وحلفها على تكذيبه  
ان اوجب بكونها حرة فقامت في ذلك صور اختلاف لفظ الجاهل لعلها  
وحلف ما ايان زوجته وسماح ابن القاسم من وزم بعد موت زوجته فتوفي ما ولدته لا عذر  
ابن الحاجب يقول في حلف الزوج على زوجته بزنا او في نسب وتبين الزوجية على تكذيبه عليه  
اعراض في شرطته وفي صفة الايمان واحكام اللعان كلام كثير في نظرية المطولات **وسئل**  
ابو الحسن بن ابي العباس عن اوفى على زوجته طلقها بغيرها ولا رجوعه عليها  
البرضاها وتكاح حديد وحل للزواج بانقضاعدتها وشهد عليه عدلان هذه البراءة **سئل**  
بعد عشرين يوما الى ابوالمرأة وطلب بالشهادة ببراءة ابنته فشهد عليه اوفى على  
زوجته ثلاث تطليقات مرة واحدة واحدا شاهدا واحدا شهيدا في المرأة الاولى فإراد  
الزوج ردها وقال يلزم في الطلاق الثاني لان الاولى باينة فهل يلزمه الشك أم لا **سئل**  
مستوفيا في ان الاولى باينة فعليه لا تقع الثالث الثانية ويردها ان شاء بعد حديد  
**وسئل** ابن رشد عن تشاجر مع زوجته فقال هي طالق فعوبت فيها بغير طلاقها او  
بعد ايام فقال هي طالق ثم اثاره من حلفه وقال ان الاولى كانت مبارأة وبأينية عليه  
وردها كان عليه في الطلاق الاول شاهد واحد او غير عدول بين لئلا يلزم في ذلك **سئل**  
ان اتي مستوفيا قبل المراجعة والمناوعة فله نفيه وصديق فيما يوافق وان رجع فصل  
الاستفتاء وفيه عليه لم يفارق بينهما الا ان يكون عليه بالطلاق بينة وان كان شاهدا واحدا  
استخلف على نيته ولم يفارق بينهما وان رجع فصل الاستفتاء لو اراد المراجعة فزوج  
فأقر بالطلاق او حلف فقامت بينة فادعى البينة ولا يصديق وان قام عليه شاهد واحد  
لأنه حلف على تكذيبه وراجع امراته **وسئل** الشيخ عن قال لزوجته في شجر  
بينه وبينها انت على ما اظن ما عوضني امي واخوتي وفي موضع امي واخوتي او مثال امي واخوتي  
او انت عدي في عوض امي واخوتي شك في الالفاظ قال منها وظنه انه قال عوض وجها  
مستفتيا وقد جاء به بعد هذا القول ورأس ماله عوض عشرة دنائير بقرعة غير كسومته  
وكسوة زوجها وفراش بخودينارين ولزوجه سبعة دنائير موجهة فقال يلزمه الخروج  
الى بلد ويشترى ملحور من الرقابان لم يجد في بلده وهل اذا دفع لزوجته السبعة التي  
لها من صداقة بجزية الصوم امر وان اراد ان يخرج ويصوم الشرع في غير بلده فهل يقال قوله  
اذا قال اعتقت او صمت في غير تلك البلد وكيف لو بقيت له دنائير فصل تكليف الخروج  
بها الى بلد لكي يزوجها رقية بعد والدنا من ان لم يجد في بلده ردها وكيف او ردها بغير  
الكره مما معه فما يلزمه من ذلك **سئل** قوله انت عوضني امي في الشرط فما يلزمه كفارة  
واذا اضفى زوجته دينها ولم يبق من رقية جاز صومها واذا بقيت في الصوم في البلد الا  
صدق في فعله وحلت له امراته ولو قال اعتقت في ذلك البلد فان كان قريبا كتب اليه

والاعتق لا يخفى وان بعد صدق ولما الحزب لشرا رقية فان كان الموضع قريبا كتب اليه  
ويؤكد من يشترى به ان يبلغ الباقين رقية بعد الدين **سئل** عن بينة الالفاظ  
التي ذكرها العارفي في النكاح التي ذكر لتعليمه بانها جرت في سياق الشرط فلو اشتغل  
بما يلزمه من كفارات الطهارات بالسؤال عن بعض فروعه والذي يظهر ان بعضها متعصفا  
في اللزوم من بعض كقوله انت عدي في عوض امي واخوتي وفي موضع امي واخوتي اقرب الى الاحترام من  
الحرمة وبلى ذلك انت على عوض امي واخوتي واشدها مثل امي واخوتي وفي العتبة عن سخونة  
سما قال انت عدي بغير امي او غير امي في طهارتها محمد الا ان يوكى به الطلاق فكون البتة **سئل**  
واسفغها ان يوكى واحدة **سئل** على هذا اذا كرر شي من الالفاظ المسوولة فانها طاهرة  
والا لم يكن في مساورة لان في معنى التشبيه وحزب يخرج الخبر وفي معنى المدونة اذا قال  
لاسي هذه اخي او بعد هذه اخي فانه لم يرد به الحرية فلا عني عليه فظاهر هذا انه  
ليس من الفاظ الطهارات والحرية الا ان يعرف بان الفزان ورد في تشبيه الزوجات بالامهات  
والطهارات تشبيه محلة الحرمة على وجه التابيد ولم يرد مثله في اعتق فلهذا اوجه وفي المدونة  
عن ابن القاسم ان قال يا امه يا اخه فلا شيء عليه وحكي ان يونس ايضا عن سخونة ان قال  
ان وطئت وطيت امي فلا شيء عليه ووقع **سئل** مسألة اختلف فيها شيخا في ومي اذا قال  
لزوجته تجدين مثل الميتة ما نأكل الا في وقت الصلوة فقال سيدى الفقيه الامام يلزمه ما لا يلزم  
حيدر ما يلزمه شي حتى يقول انت كالميتة وقال سيدى الفقيه الامام يلزمه ما لا يلزم  
ثم وقع بعد ذلك استقرا بعض الفاظ من المذهب تشهد للاول فعلى هذا يجعل مثل  
امى واخوتي لا يلزمه طهارا وعلى الثاني يلزمه الطهارا **وسئل** ابو محمد عن الفرق بين  
الابنة في الاجنبية والطهارات يلزمه الاول دون الثاني **سئل** انه اذا قال هي على كذا  
امى فقد صدق اذ لم يحرر الام لان كاهه ونكحه بالان لا يطأ حلف على الامتناع من الفعل  
لشي وقع الوطى تحت بدليل لو حلف لا زنا بها فلا يجت اذا تزوجها **وسئل** ابن رشد  
عن قوله مالك في الطهارات قوله ان تزوجت فلا شيء في طلاق ومي على كذا امى فانه يقع عليه  
ان تزوج الطهارا والطلاق والذي قدم الطهارات لفظه ابيان هل لونه ابيان منوعة  
لمن يقول الواو يقتضي الترتيب اوله وما الفرق بين من قال لامرأته انت طالق ثلاثا وان  
على كذا امى وبان من قال لاجنبية ان تزوجت فانت طالق وانت على كذا امى لا يلزمه  
الطهارات في الاول دون الثانية وفوق بامر لا يطهر الى وجهه **سئل** اما وفيما عليه  
في الاول لانه يجب عليه شي بنفس اللفظ حتى يقع الترتيب فيفعلان معا بنفس الزوج اذ لا  
يؤدم احدهما على صاحبه الا الشرط لهما معا واذا نوى نكاحا لهما معا ابيان  
ولو نوى تقدم الطلاق عليه لم يلزمه طهارا فلهذا اقال الذي تقدم الطهارا ابيان فاذا قدم  
في اللفظ كان اظهر في تقدمه في نية فاذا لم تكن شية لزما معا وكذا الطلاق او الطهارا واما  
الفرق بين المسئلين الاخيرين فبين من قوله انت طالق ثلاثا وقع الطلاق في بعض مسائل



تصير قوله عقب ذلك وانت على كبريائي واقفا على من يات منه فلا يلزمه وامام مسئلة  
 الاجنبية في نفس المتزوج بغيره عليه معا لشرطه الا ان ينوي تكميم الطلاق على الظاهر  
 فيكون كالوطء امراته ثلاثا والصحيح في الشطرن يلزم ما جميعا في قوله انت طالق ثلاثا  
 وانت على كبريائي لان الطلاق لا يقع بنفس تمام اللفظ حتى يكتفوا بغيره في الطلاق  
 ولا يمكن معه تعليق ولا استثناء وهو الذي ياتي على ما في الايمان بالطلاق في منتهى الذي يقول  
 لم يرد حوله بها انت طالق انت طالق انت طالق ولا يفي له تلزمه الثلاث ولو وقع عليه  
 بنفس لفظه لم يلزمه الا واحدة لانها بين يمينها كما بين المدخول لها بالثلاث وعلى ما تقدم  
 في الظاهر لا يلزمه في هذه الا واحدة وعلى ما في الايمان بالطلاق في يلزم في مسئلة الظاهر  
 الامر ان جميعا ان تزوجا بعد زوج **وسئل** ابن ابي ريد عن رجل تزوج ابوه شيعة  
 واصدق عنه ثلث دار سكنه بعشرين والصدق سقون فسا فرأى فاحذه بعض  
 الاقارب الزوجية الصبية فاشهره على نفسه ان يات الى سنة فامرها ببيعها فاشهرت  
 السنة ولم يات فقال ابوه للزوج انك صدقك وتزوج من شيعة فركته وتزوج  
 فما يلزم الزوج **والجواب** ان كانت عالمة بان لها ان تفرقه بغير شي ففارقته وتزوجت  
 صدقها الزمها ذلك ان كان لا يولي عليها وان طنت انها لا تمدك الفراق هذه التعليل الا  
 بعد يمشي ومثلا بمجل ذلك حلفت على ذلك وكان لها الرجوع بالصدق اقله ان دخل او يفسخ  
 ان لم يدخل وان انقضت السنة ولم يقف شي حتى طال ذلك لم يلزم الزوج ما احدثه  
 الاب عليه من الفراق الا ان ترضى بذلك **قيل** قوله لزما ما اسقطت ان لم يولي عليها  
 ان كان هذا اقل البناء او بعده بيسير فيجري على افعال الممالي وعطاياه وخلعه هل هو  
 ماض امر او لا لقولان في المدونة يقومان من النكاح الثاني وغيره واما قوله ان مضى  
 السنة وطال الامر فلا يلزم الزوج وانما هذا على القول بان الخيار والتعليل سقطت بغيرها  
 المجلس وعلى القول بدوامه ما لم يات ما يد له على رضاها فالحكم ما من مطلقا وانما  
 المنصوص منها وانما ذلك اذا كان محصورا الزوجين بغير اجل لان الاحباب يعرضون القبول  
 او عدمه وبالله التوفيق **مسألة من الجهاد** **وذكر** ابن الحاج  
 روى عن الصعب بن جثامة انه تزوج امرأة اخيه فمك ابن جثامة وكان له منها ولد فمات  
 هذا الولد في زمان عمر فامسك الصعب عن زوجته فذكر ذلك لعمر فقال ما حملك على  
 هذا قال كرهت ان ادخل في زوجه من اخي له في الميراث فقال له انت المولى فذكر ذلك  
 كتب الى امير الجهاد من كانت له امرأة لها ولد من غيره فوفى فلا يقر لها حتى يسير في جهاد  
 وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما عندهما اخوه وقال له لا تقربها حتى تعلم انها حمل او قال حتى يجهل  
 ابو عبيد هذا هو الامر المجهول به عندنا فعلمنا وعليه الناس اليوم وبوب عليه باب لغة  
 التي تعينه بالرجل وما يجب منها عليه عبد الرزاق عن النخعي سئل هل على الرجل عدة قال  
 نعم وعثمان فرجع فقال وذلك ذكر الاخيرين مطلقا احدا منها والاربع مطلقا واحدة

منه من امره  
 ٢٧٣

وذكره

وذكره في المسئلة **قيل** في السائل الذي يقال فيها ان يعتد الرجل وظاهره العتق الثاني  
 من المدونة وغيرها انه لا يجب عليه الامساك في مسئلة الميراث بل الحكم فيها لك  
 ان انت يا الولد فاما في سنة اشهر من يوم الوفاة ورثت لا تحقق انت اخ وان كان  
 السنة اشهر فلكل ولا يثبت له الميراث في هذه المسئلة في هل هو اخ ام لا ولكن الاحياط القول الاول  
 هو الذي ينفى الشك والذي يثبت مسئلة الميراث فيها اذا اعتق شخص امته ولها  
 زوج ان انت به قبل سنة اشهر فموت العتق والا فلا وفيها عن الغير واشهر من ذلك  
 وكذا ان كان غائبا فله حكم الحر ومثله مسئلة اذا باع امه فموت زوجها المولود في انت  
 به قبل السنة اشهر وهو مرسا عليها فهو حر والا فهو مملوك **قيل** ان افاضت البيع لانه  
 فاسد واما الواشيت اها الولد فانت به قبل السنة اشهر من يوم الميراث فلا يكون به الميراث  
 وله يات حر على حد وبعد السنة اشهر يكون به امر ولد وعن غيره لا يجوز هذا البيع في  
 استثناء الجاهل وقد قيل انه من ايضا من المسائل التي يحكمك عنها حتى ينظر العاقبة في  
 فالحق وفي نوازله ايضا اذا رثت الحامل فلا يقربها زوجها حتى تنقع **مسألة** **اعرف**  
 فيما قول انت يمتنع بظاهرها المولود ابن جيب فيمن اشترى حاملا استمتع بظاهرها  
**وقيل** واما خروج المطلقة او المولى فبعض الجمع المسائل فلها ذلك اذا كانت محتاجة  
**قيل** لحازنها الخروج للصرفة كما اذا اصابتها مالا فماتت مع مثل عدم المداو وقسنة  
 او اخرها رب الدار فيخرج في جميع ذلك وكذا ذكر في الاعتكاف اذا اعتكف في السواحل  
 او اصابت المرأة حيض او مرض فليخرج من المسجد ويحرق من الضر ورياء وتقدم لها  
 حرج الحاضنة للمصابقة ومعناه للتشويك وما في المدونة اذا خرجت مع زوجها  
 لزيادة او الخصاص او السواحل والرباط لا قامة الا شهر فاصابه الموت فله الرجوع اليها  
 الى اخر المسئلة فقال ابو محمد صالح امامنا رحمه الله خرج لخصما ذرعة لا للتشويك لا لملزوم  
 فكشفها وقد يتقرر برضاها وحملها بعض من لقيها على ظاهره مطلقا للتشويك او غير  
 لظاهره فقول عمر المرأة مع زوجها ليس حيث سار وعندى ان هذا اوسع الى عوام  
 فمثل البوادي واهل القرى جرت عادةهم بذلك بخلاف الحواضر فيكون من باب تعسيف  
 المحرم بالحرف نحو ما تقدم فيما يطلب من خدمتها والله اعلم **وقيل** اذا اطلق  
 ام الولد زوجها ومات ولم يبع ايهما قبل الاخر فعليه ذلك في بعض وفي غيرها من ان كانت  
 بمن تحيض وان كانت ممن لا تحيض وبين الطلاق والموت اكثر من ثلثة اشهر اخرها  
 منها ثلثة اشهر وان كانت ممن تحيض فرفعها حنفية وبيها اكثر من سنة فلا يد من  
 سنة وثلثة اشهر وان كان بينهما اقل من سنة آسبه بحرها واما اذا اطلق السيد  
 والزوج فان كان بين موتهما اقل من شهرين وحس ليال فغلبت اربعة اشهر وعشتر  
 خاصة وان كان بين الموتين اكثر من شهرين وحس او حملت المرأة فلا يد من اربعة  
 اشهر وعشتر خاصة وان كان بين الموتين اكثر من شهرين وحس او حملت المرأة فلا يد من



اربعة اشهر وعشرون خمسة ان كانت من حيض هذا ان كانت الحيضة في الشهرين والثلثين  
 واللبا في الحيضة وان كانت في الاول منها لم يخرجها لانها في عدة الزوج وقد يكون الزوج مات  
 او لا فحكمه السيد **فصل** فان كان بين المورثين شرا وان حصر ليا في حكمه عيانا  
 عن ابن سبلون ان حكمها حكم الاول لانه لم يحض وقت حال فيه السيد قال شيخنا الامام  
 وراث لبعض فيما ظن ان حكمها حكم الاكثر فان ثبت فهو احوط وقول سحنون هذا انفسار  
 وذهب بعض الشيوخ الى انه على غير اصل ابن القاسم في التي يرتفع دمها بسببها ذلقة  
 اشهر فحكمها هنا اربعة اشهر وعشرون وانما جرى على اصل ابن وهب فيها وعن غيره للسيد  
 بصواب ولا بد من حيضته للاختياط قال ابن الحاج وان كانت من الحيض فله بد من  
 من خمسة اشهر وخمسة ايام حتمية ان يكون الزوج مات او لا فيجب شهر ان حصر ليا  
 وموت السيد بوجوب عليه ثلاثة اشهر او اذ من من الحيض وهذا اعلم تفق الوحيه  
 في العدة فان وقعت فعلى اربعة اشهر وعشرون بشرط بعد ذلك نوال المهرية الا ان  
 ان يكون بين المورثين اربعة اشهر مع المهرية ان جازها حيضه في خمسة والا فله  
 اشهر انظر تعليلها في امات الدراوين وفي سماع ابن القاسم من طلة في السنة الا  
 نفقة لام الولد اذا مات عنها حصيد ما ابن رشيد ودون ما لد ان لها النفقة بما  
 حملها قال شيخنا ان كانت حاملا واختلف بعد القول ان نفقة ادمات السيد هارمي  
 حامل فقيل لها النفقة لانها لا يخرج حرة الا بوضع مخاضه ان ينفض وهو ان المباحث  
 وقيل لا نفقة لها لانها حرة بنسبها الحمل وهو المهور وانظر كلام ابن حجر وفيه  
 لو تقدم لها ولادة قبله لوجوب ان لا نفقة لها **وسئل** ابن رشيد عما يعجز  
 عنه في شأن من فقد في فتنه كم يضرب لمن من الاجل ومن طلق منهن نفسها بشرطها  
 في المغيب كم بعته وكيف لو كان في شرطها بعد ان طلق فطلق في موضع احكام فتنه  
 بعز حلفا بين لئلا ذلك **فاجاب** الذي اراه قلم في فتنه في وقوعه وانقلده مما قيل  
 فيه ان يضرب لامرأته بعد الرقع سنة كاملة فحقت فيها عده فان لم يطهر له حبرا عده  
 وتزوجت ان شئت وقسم ماله بين ورثته وان كان لها شرط في المغيب اخذت به  
 وطلقت نفسها بعد ذلك من فعله وكانت عدها بالاقبال الوكيله اشهر ان يبيت  
 من الحيض **فصل** الذي اشار اليه ابن رشيد هو من فقد في قتال العدو ومن فقد  
 المسلمين فاضل في علة اربعة اقوال فقيل حكمه حكم الاسير وقيل حكمه بقبلة بعد اربع  
 سنة من يوم يرفع روجه امرها الى السلطان وتعد من حين ذل وهذا الفقيه  
 وقيل حكمه حكم المفقود باذن الاسلام في كل احكامه وقيل حكمه كالمفقود في الزوجه  
 وتعد بعد النكاح وحكم المفقود في ماله وسوا كانت المعركة في القول الثاني بل  
 الحرب او الاسلام ان امكن لخصاؤه ولما المفقود في حروب المسلمين فنفقة فله ان  
 يحكم بقبلة في زوجته وماله وتعد ويقسم ماله قبل من يوم المعركة فثبت او بعد

هذا هو الحكم  
 في المغيب  
 في المغيب  
 في المغيب

وهو

وهو قول سحنون وقيل بعد النكاح وتعد راضيا من هرب او انقضى فان بعدت عن  
 بلده كما في بقية من المدينة فيعد سنة لتعد ويقسم ماله وقيل العدة دالة في النكاح  
 اخذت قول ابن القاسم والصواب دخولها لان النكاح خوف كونه حيا فاذا لم يوجد له  
 خبر حمل على قتله في المعركة فاعده وتعد ماله وان كانت حية لم يمنع لا يظن بغيره وايضا  
 امره اعتدت من ذلك اليوم ويقسم ماله وانما يضرب له سنة ان بعدت المعركة فحصر من  
 المدينة قاله عيسى والقول الثاني رواية اسهب تعدة بعد سنة ولا يقسم ماله حتى يموت  
 بالنعيم ناو له احمد بن خالد على رواية اسهب وناو عليها الصحيح فتح ماله بعد سنة وهو قول  
 ثالث وكل هذا النكاح في البنية العادة لعامة شهد المعركة وان شهدت بروية خارجا  
 من جملة المحسرون ولم توف في المعركة فكالمفقود في زوجته وماله اتقا قال الفقيه من فقد سلة  
 زمن الطاعون او سلة بوجوب عليه ردة حكمه الموت لقول مالك في ناس امبارهم يطرقهم  
 ستال موت الرجل من سيرة ولم يات لهم خبر موت ولا حياة فزوج نسائهم ويقسم ماله  
 وكذا شأن البواكي ينقضون في الشهادين من عاينهم الى غيرهما من البواكي فيفقده  
 اتم على الموت **فصل** شاهدت عام حج ومو عام تسعة وتسعين وسبع مائة وعام  
 ثمانية بوعا ما قاله الشيخ اخذت ما لا كره فيقتل الرجل ثم ينفذ ميتا من ربح امبارهم  
 يقال له ربح السويدي او شاع وداع اية فقد من الحمل والحي به ازيد من الف تسعة  
 وكذا فقد من الركب الغراوى والمزينة سوى كثير ايضا ولما وردنا على ارض برفتمات  
 من الركب وسر من كثير ومن فقد منه لم يظهر له آية وانفج معما بعض بوادي  
 بركة من سدة الغلا قد كروا اتم فقدوا الشرا كثيرا من الجوع والغلا وكانوا هم  
 وكثيرون لا يعيشون الا بالعيش او بالدم ويخوذ ذلك واخذنا عليهم الرفق حتى بلغوا  
 بلد الحياه فعلى هذا يكون حكمهم كما قال الفقيه رحمه الله ويكون حكمهم لما حضر الرحف وعليه  
 وردت مسئلة سال عنها فاضل طرابلس هل حكمه حكم المرح من لا يجوز رقبه  
 في السراعات الامن الثلث او حكمه حكم الصحيح فاجبت انا ان كان الويا دورا يرب  
 بكثير من الناس مثل النصف او الثلث ويخوذ في حكمه حكمه حاضرا الرحف او ما و  
 اشد وافى ما حنا الفقيه القاضى العدل قامني الجماعة ابو مهران عيسى العبري شيخ  
 بسدد الله ان حكمه حكم الصحيح حتى يثبت المرح من المرح كما اذا كان الويا خفيفا يصل  
 الى ما قلناه ومن هذا ما يوجد اليوم من يبعد من مراكب المسلمين فلا يدرك حاله غرق  
 او اخذه العدو ولم يظهر له خبر البتة والصواب انهم محمولون على الموت بعد النكاح  
 بل صار مراكبهم انصارى واما من اخذه العدو وحمل ظهر البحر او غر به كما جرى اليوم  
 حكم الاسير وقد ذكر حكمه في المدونة وغيرها ابن عاتق ومثله المحبوس الذي لا يستطيع  
 الكشف عنه واما من انقطع خبره في بلد او غيره من بلاد المسلمين ويمكن الكشف عنه  
 فهذا الذي ذكر في المدونة وغيرها الحكم امرأته ضرب الاجل لها بعد الرقع والكشف

هذا هو الحكم  
 في المغيب  
 في المغيب  
 في المغيب

حيث

هذا هو الحكم  
 في المغيب  
 في المغيب  
 في المغيب



ولا ينقسم ماله حتى ياتي عليه من السنين ما لا يحيط الي مثله غالبا وانما كلف في ذلك على  
اقوال وفيه مسائل وصور ينظر في الامهات شهرتها ابو حفص هو مثل المفقود في سفر  
او يخرج من داره فلا يدرك ابن توجه او يقو من على مزامه فلا يدرك ابن توجه ايضا  
فقد اهل المفقود الذي كلف احكام زوجيه وماله قال شيخنا الامام نزلت مسئلة  
ان رجلا خرج من داره على ثمنه فلم يدركه فوقع به فله جمل المفقود واجتمع  
وقع في المدونه انه يضرب له الاجل بعد الكشف وان علم اي جهة خرج اليها  
في الكشف عنه فقله اي في جهة خرج اليها فله الذي يضرب له الاجل للمفقود من خرج  
من داره لا من خرج من طر وفصل كلام في حفص يوصي خلافه وفي الطر عن ابن عبد  
الاستير على ما في القوم ان الزوج اذا طلق ان يحضر في تمام العدة وتكون في تمام  
بذلك ان يجعل معها امواه صالحة توفى ذلك ويصرف اقرارها ويجعل عليها  
ذلك ومنه عن الاصرى ان طلق امراته فادعت بحيلة فاستجاب اجبره بكون  
معها ويصح بها اذا لم يبق بها فاستمرت حاملا فقال اعطيت عنها ولا اعلم ان كان  
الي شي فان لم ياتوا بالبينة على انه استاجر لها اجرة لزمه الحمل لانه مقر بالوطء  
له حدود الولد بعد ذلك في احكام اقرارها بالوطء من مسئلة الاستيجار فقط  
دون ما قبله فنظر لاحتمال انه فعل ذلك لقصد ان لم يظهر حمل فلا بد عن كل النسائه  
لا يرضى به فاذا ظهر الحمل اقتصر الى نفسه وعنده ايضا ان حاقها على نفسها في العدة ان كثر  
لها اجرة تكون معها الى ان تقضيها **مسألة** عن ابن سمعون من سوال جيبين  
طلق امراته فوجب لها المقام في منزل العدة واخرج الحكم الزوج عنها فريد ان تكون  
معها او فريضة لها او ختمتها ومنعها الزوج فلا ذلك ولا تترك وحدها المشاور وليس  
لها ان تسكن مع نفسها اكثر من واحدة قال وانما ذلك لانه لا حق لها خاص يقضي به على زوجها  
طاع او كره ويقضي عليه بالبقاء وليس لها ان تخرج عنها وليس ذلك كالكرا لان الكرا  
يعطى العوض عن منافع الدار فذلك له ان يسكن غيره في الدار وكذلك للزوج ان  
يسكن معها في الدار امراته ان كان يسكنها متاعا فله ان يسكنها على او على شي من اسباب دار  
فان لم يجد فعليه اخراج متاعه وان كان في الدار فضل عن سكنها فله ان يسكنها بنفسه  
ما لم يصرفها ابن الحجاج فيمن طلق زوجته للمسنة ثم جاءها بعزينة رجعت ونفى  
ثم راجعها وجلس ما شاء الله فله الرجعة صحيحة **مسألة** اذا مضى من المدونة  
وقت الوطء لغير مسوي به الرجعة ما يكون فيه استير لها الحي ارجاعه فرجعة صحيحة  
اذا كانت بولي ومصدق وشهود وله ارجاعها قبل ان تقضي العدة وان لم يحضر ما يكون فيه  
استير فالوطء بعد الرجعة غير صحيح اذا طلق فله يكون رجعة الا بعد الاستير  
من وقت الطلاق الاخرين كاح مستدان ارضا وقسمت هذه **مسألة** فيمن تزوج  
امواه في بعد ثمة ففسخ النكاح في البصرة ان دخل بها الثاني قبل حيضة وفيه على الاول

مسألة  
فيمن تزوج  
امواه في بعد  
ثمة ففسخ  
النكاح في  
البصرة ان  
دخل بها  
الثاني قبل  
حيضة وفيه  
على الاول

فيمن تزوج

91  
وتعكف العدة وعلى ويا سبه لو دخل بها الثاني بعد حيضه كان على الاول سبكي حيضتين ولو دخل  
بعد حيضتين كان على الاول مقدار حيضة وعلى الثاني مقدار حيضتين وعلى حيضتين  
الوطء في العدة ولم يزوج الرجعة انه لا يكون رجعة ويجب على المرأة شيان عده واستير  
العدة من يوم الطلاق والاستير من يوم الوطء الفاسد تلك حيض فان اراد الرجعة  
فله ذلك بالقول والاستير دون الوطء حتى يقضي الاستير فان فاتت الرجعة حتى حلت  
العدة وبقي الاستير فلا رجعة فان فعل فسخ ولا يبايد التحريم لغيره لانه ماؤه وسد احواله  
العدة مع الاستير فيما اجتمع فيه ولا يرجع في مدة الاستير اتممت العدة لانها اجبية  
عنه وبعد هذه الاستير له ولغيره ونزوحها **وفيه** على مذهب المدونة وانما  
وعلى اميل الدين وابن وهب ان الوطء رجعة وان لم يزوج عده فلا بد من ذلك في القسم  
فيما لم يزوج مسئلة اذا وطئ وبقي مسترسا عليه ثم اوقع طلاقا اخر بعد مدة يكون  
فيه استير افاقى ابو محمد بان الطلاق الثاني صادق لانه لم يصادف عصمة وافى ابو  
محمد ان يلزم منه ثم اجره على الطلاق الثاني في صاقي لانه لم يصادف عصمة وافى ابو  
فيما احفظ غير الثاني وحكي الاول ابو عمرو ان في التعاليق ورايته في سولة عن الشيخ  
ابن محمد بنسب الى السعدي اطلق في العتية ثم يعيد بعد ذلك ومعه ولا يحكم الرجعة  
من يوم اعله منه كالغايب نطق في العتية ثم يعيد بعد ذلك ومعه ولا يحكم الرجعة  
فيها الا من يوم اقرانه اوقع الطلاق فان انقضت العدة من يوم اقراره فلا رجعة  
له **مسألة** ابن رشد عن طلقها زوجها وبقيت في الدار مدة تنقضي فشد العدة  
خاراد الزوج ارجعها وادعت على الحمل هل ينظر النساء اليها ام لا واذا لم ينظرها فهل  
عليها يمين انها مسترابة ام لا **فاجاب** ان ادعت ذلك بعد اربعة اشهر ونحو  
صدقت دون يمين وبعد ستة اشهر ونحوها صدقت مع يمينها وقرب انقضا الحول  
فلا تصدق مع يمينه وقيل لا تصدق الا ان ينشئ من قبلها قيل ذلك وبعد انقضا الحول  
لا تصدق حتى يراها النساء فيصدقها فيما ادعت هذا الذي ياتي على مذهب ابن القاسم  
في العتية والموازية قلت في هذا الجواب مجالا في المدونة قال فيها ان طلقها طلاقا  
فادعي انها اقرت بانقضا العدة وذلك في امره ينقضي العدة في مثله فاكد بشفه ولا يصديق  
في نكاح الخامسة والاخت او قطع النفقة والسكنى لان القول في العدة قولها فان نكح  
او الخامسة فسخ نكاح الثاني لان ياتي هو على قولها ببينة او يامر لعرف به انقضاء  
وقد نافي بنفسه الامد اما بولده او معنى ستة ولم يظهر استيرابه ونحو ذلك وفيه الشك  
فيما نقله عنه ابو حفص مثل ان تكون انقضى من بينهما وقطعت مطالبها اياه بالنفقة  
وقد كانت بنفسه وانت الاوقات التي كانت تنقضي فيها ولم يقضي استير ونحوه لغير الحق  
**مسألة** ايضا عن اسكي رجله دارا فطلق زوجته هل يقضي لرب الدار باجرها  
في العدة ام لا واذا لم يقضي له هل يلزم المطلق كرا العدة ام لا **فاجاب** ان اسكنه

بعد



حياته اولى لاجل مسكنه فلا يخرجها الا ان يفتقر الاجل او يموت الاسكان حياته فيخرجها جديدا  
وقيل انفقنا بعد ثمانية ايام حتى ياتيها حتى تنقضي العدة بكرا المشا لزم ذلك وان كان  
المسكن الى غير اجل قدر له من السكن بعد وما يرك ويكون ذلك كاجل الا ان ياتيها  
فيقبل امته بعد كمينه **ف** ظاهر مسئلة المدونة في اسواة الامير لا يخرجها الا ان  
القادم من موضع الى موضع حتى تنقضي العدة وكذلك من جسد عليه دار وعلى اخر بعد فهدار  
الاول وترك زوجته فلا يخرج من صارت اليه الدار حتى تنقضي العدة اذا كان الاسكان  
حياته لان ذلك من نوايع الحياة كما قال في مسئلة الحبس ويؤيد ما في سماع عيسى عن  
ابن القاسم من طلق امراته بعد ان اسكنه اخوه منزلا لا يخرج زوجته منه ان احسها  
الا بعد تمام عدتها ان رثه تعقبه التوسل بانه اسكان مطلق فله اخراجها كما له  
اخراجها لو لم يطلق واحا **ف** ما حاصله سكنى ما قبل العدة سبب في وجوب سكنتي  
العدة وقد ثبت السبب فيثبت المستب وقاله الخبي ونسيلة المدونة اما في الطلاق  
فالخبي عليه قائم وفي الموت استحسان لان الحبس انما هو حياة فهو كالنكاح اذا انقضت  
مدته الا ان يكون عادة وعن محمد معتد فيه ان نأخرت لريبة خمس سنين وفيه  
صريح على الحبس لعدم دخوله على هذا وادارة الامارة لو سمح لانه ليس لاحد وفي كون  
امرأة امام المسجد في الدار المحبسة عليه كذلك او يخرج بموته وان اخرجها جماعة المسجد  
قولان الحبس عن بعض القرويين مع ابن عتاب على ما جرى عليه عمل قزطية وابن العطار  
مع قول عبد الخفي في التهذيب وعلى هذا القول فرق ابن رشد بينهما وبين مسئلة  
الامير ان زوجته حقا في بيت المال والدار من بيت المال بخلاف هذه ووفق ابن المنذر  
بان اصل اجرة الامام مكروه وقال شيخنا الامام والمصواب انها اعانة والا فتقرت  
فحرب الاجل ولا يابى به **ف** قد يقال انها كاجارة المظنة كل شهر ولو كل  
سنة او كل يوم بكذا فلا يلزم بحكيم الاجل ابن زرقون ما ذكره ابن العطار انما هو  
اذا كانت الدار حبسا على المسجد مطلقا واما ان حبست على ايده المسجد في كذا  
الامارة قال شيخنا وقبله ابن عبد السلام وفيه نظران كونها حبسا على المسجد  
مطلقا اما ان يوجب حقا للامام او لا فالاول يقتضي الفرق بين الاطلاق والتقييد  
بالادب يلزم على الثاني الا يسكنها الامام الا باجارة موجهة فلا يخرج منها زوجته الا بتمام  
اجله كالمكتن اه من اجبتي **ف** فتشاد الاول ووفق بين دلالة المطابقة ودلالة  
التمتع لان الاول صريح في الحكم والثاني ظاهر يقبل التأويل والتردد وبالجملة فان  
في هذه الامور قولين بناء على ان غلة الحبس اجارة او اعانة وكان شيخنا يقول الصواب  
انه اعانة وخرج عليه مروت المدرس والنواب والمؤذن والناظر اذ العدة وبعض  
ذلك هل يطيب له المروت ام لا واذا كان في دار حبس لذلك هل يبقى فيها من العدة  
او يقتدر زوجته في موته ام لا وكذا الزوج لم طعام هل يباع قبل قبضته او لا طعام

الحج

الحنف الذي سئل عنه ابن رشد وياق وامام رتب الطلبة وجميع وظائفهم في اعانة  
لغيره خلا فيجوز على حكم الاعانة والمعروف والله اعلم **ف** ايضا على طهر لها  
حمل بعد طلبة فمما يقتضي بالنفقة ثم انقضت بالشهادة ثم طهر ثانيا فقتي بالنفقة ثم  
انقضت وشهدت النساء بالامانة في الحمل مطلقا فهل للزوج الرجوع عليه بما مضى على  
مذهب من يراه ام لا اضطراب حالها وكيفية لواقامت نسائها شهد دون بالاستبراء  
في امرها هل هو ولد اول ولها على ذلك نحو العامين هل يوقف الرجوع عن الرجوع اولا  
وكيف لو اقامت شهودا ان بها حمل هل تلحق شيئا او توقف لا اضطراب حالها الى الولادة  
واكتشاف بواله او مخفي مدة يولس منه **فاجاب** ان ثبت عند القاصيين الحمل  
انقضت بشهادة النساء فله الرجوع على مذهب من يراه وفي المسئلة اربعة اقوال له الرجوع  
في مطلقا وعكسه وله الرجوع ان كان يقطن دون الطوع وعكسه ولا يلتفت الى شهادة  
من شك من النساء ويعد للمرأة في شهادته من شهد بانه انقضت ويبي تدعيه ثم  
ثبت الحمل عاد عليه الاتفاق بعد اعداره فحين شهد بالحمل اذا انكره فليس تقدم  
ان المعروف من قول مالك في الامهات وحوب النفقة بنسب الحمل للحامل وروى  
عنه ان النفقة لا يجب حتى يوضع الحمل بخافة ان ينقض فعلى هذا القول لا يقتضي لهذا  
السؤال اذ لا يجب النفقة الا بالولادة ابن الحاج زعم ان صاحب المنطق ان ولد الفيل  
يخرج من بطن امه ثابت الانسان لطول مكثه وهو غير مندرج لان جماعة من النساء  
معروفات اخبرن بذلك كادى روى في ولادة مالك ومحمد بن عجلان وغيرهما **ف**  
نقل ابن بولس عن الميث بن سعد عن ابن عجلان ان امراته وضعت له ولدا في  
اربع سنين ووضع له اخر في سبع سنين **ف** ابو عمران عما يقال ان مالكا  
اقام في بطن امه سنتين قال له ذكره الواقدي وهذا اختلف العلماء هل يلحق به  
ما انت به اربع سنين وهو قوله في العنق او الخمس او كتابا لعدة او لسبع وقيل  
ان جات به لما ثبتت ان تلده به النساء الى غير ذلك من الاقوال فلا تطول بها وتقدم  
التعجيل ان عبد الرحمن بن عيسى افي مطلقته طلة فاباينا ان النفقة لها اذا  
كانت حاملا مادام الولد حيا فاذا مات في بطنها سقطت نفقتها ووقع حكم  
في القاصي ابن الحارث بالنفقة وافق به جميع الفقهاء حتى طالع على زوجها الاتفاق فاستثنا  
في ذلك فاقبته بالسقوط اذا اقربت المرأة بذلك لان بطنها صار له كنفها وانحيا  
النفقة لها لان طهره كنفها بها فاذا تركت عدتها مات فاذا اعترف بانه مات  
فقد صار له عدله وانما صار داف بطنها محتاج الى دفعه عنها بالبدن او قبل موته  
حياته متملة بحياتها وقد اختلفوا في الذي يطلق زوجته حامل هل لها نفقة ام لا  
فقال مالك لها النفقة فاذا مات فلا نفقة **قلت** ظاهر هذا ان ثبتت حيا  
لحيته وان طالت السفوف وعليه لها السكنى ومحرم عليها النكاح وقيل اذ اجاز البيع







متفرقا في جوارحه ثم اعتل عليه الى ان مات منها واثبت اشهاد آخر انه زاده خارجا الى المشرق  
 وفي الحوائث التي قرب داره مرتين **قوله** القاسم بن خلف حدد المرض الذي لا يجوز  
 عقدا النكاح فيه ان يبلغ مبلغا لا يتصور معه ويجوز عليه ما فوق ثلث ماله واذا ثبت  
 انه تزوج وهو مريض وبأخري ان كان صحيحا فشهادة المرض اعدل لاننا نأمله والاصل  
 الصحة فمن ثبت المرض اولى لانه علم ما لم يعلم غيره واثبت ما نفاه غيره والاثبات اولى  
 واحاط **قوله** اصبح بن سعيد ان شهادة الصحة اولى مع ما ثبت من تقدم الربيع المذكور  
 وذهب الي ان الصلح في هذا الولي واسم المفق والحكم وافق ابن ذرير انما يمنع النكاح  
 المرض الخوف الذي يلزم معه البت والفراش واما الخفيف الذي يخرج من بعد فإب  
 وقد ذكرنا هذا من جهة المصير والحوائث مرتين فهذا امر يخرج معه ما تقدم وا  
 من شهادة الصحة فالذي أقول به امضا هذا النكاح وافق سعيد بن عبد ربه الذي  
 بالصحة اولى ان يزوج نساء دهم اذا كانوا عدا ولا قبل الذين شهدوا في المرض مع اضطراب  
 شهادتهم وافق عبد العزيز بن فقيه بن أبي نجله ان قبلت شهادة البين حلت بالعدل  
 فيما كان كانت شهادة المرض اعدل سقط ميراث المرأة وان كانت بينة الصحة  
 غلبت على ذلك وان تناوت في العدا لم يسقطا جميعا وليست القسمة مما يرجع الصحة  
 لان هذا الولد مما بعد زواجه لانه واجاب ابن حارث اذا قبلت شهادته المرض وانه  
 لم يولد كذا الي وفاته وقبلت شهادة من شهد انه صحيح من ذلك عمل الاعمال  
 وان كانا سقطا وانتفا الميراث المرض اولا حين نكاحه وما ذكر من صحة الولد مع  
 الزوجية قد لا تضعف لجمال العلام وعدم معرفته بالاحكام وما توجه المسئلة  
 وتقرر كذا ان الجاهل بعد زواجه **قوله** الفخري عن زوج ابنته الصغيرة من  
 مريض وضع وبقى سنة او سنتين ثم وقع بينهما مشاجرة فقال الزوج تزوجت قانا  
 مريضا فهو مفسوخ فراضيا على فسخه على اسقاط نصف الصداق علي وجه العدم ثم  
 بعد يومين سأل ابوا الطفلة بعض الطلبة عن المسئلة فقال له اذا صح المريض صح  
 النكاح فاراد الرجوع بنصف الصداق وانه ما كان اسقطه الا اعتقاده فصح النكاح  
**قوله** الصحيح من المذهب صحة النكاح اذا صح فان صح لشهادة العدة ان الزوج  
 هو القائم بالفسخ والداي اليه عليه نصف الصداق ولا يسقط حق الزوجة فيه وان  
 كان الاب هو القائم بالفسخ والزوج غير راعب فيه فعرمه على الاب لانه تملكه  
 على ابنته الا ان يعلم انه فعل ذلك وسبيلة الطلاق لكونه ليس من حسن النظر لها  
 فلا يكون عليه شيء وتحلف المرأة مع شاهد ما للشخص عزم الزوج او الاب اذا كانا  
 ينضم من عزم الاب وقوله الاب بعد الطلاق لا يضر عند من ذكرت لا يضر الزوج والام  
 الى من علم الوجه الذي وقع الصلح والاستبراء هو دليل براءة رحم من يمكن حملها عادة  
 بعين وطى نكاح ولا وفاة زوج البهري وهو يجب في الامة باربعة اوصاف بالطلاق يبرئ

لا بالنزول

لا بالنزول ولا يعلم براءة الزوج احترازا من المودعة عنده لا يخرج وان يكون له الوطى  
 سبعا في المستقبل احترازا من ذات الزوج وان لا يكون له الفرج خلا لا قبل الملك مثل  
 ان يشترى زوجته حتى سقط احد هذه الاوصاف لم يكن عليه استبراء **قوله** كذا  
 نقلنا عنه في النكاح ونقلنا ابن يونس في سقط احد هذه الاوصاف لم يكن بد من الاستبراء  
 وفي بعض نسخة كذا في علي ما يملكه فيه تناف وقد على ذلك ابو محمد صالح لان في اوطها  
 يجب وفي اخرها سقط الاستبراء على الاول وعلى ما نقل ابن يونس يجب باربعة اوصاف  
 واحد وجب الاستبراء فلهذا اقاله اول كلامه مع اخره تناف وعندى ان بعضه  
 يسقط سقط الاستبراء وهو اكثرها وفي بعضها النظر في احكام السعي لابس بانزا  
 لحال الفرس والحمار على امها بما قلنا لان من شرط النكاح بالشرايع العقل  
 فماذا كان لا عقل ولا تكليف اذا **قوله** من الفرج وراقة في اعدل جدها مما يتحقق  
 انه لا يصل الى الفرج من شيء فلا يلحق به الولد ويحلف على صحة ذلك واما ان ازل  
 بين الفخذين فيلزمه الولد **قوله** في المدونة اذا قال البائع كنت الحمد ولا  
 انزل ولدها ليس مني لم يلزمه مفرومة لو انزل لحق به الولد وهو صحيح ذكره العطا  
 عوف بن مسعدة من اقام مع امراته سنين ثم اخذت تزويقا قال ما وطئتها قبل قوله  
 ما لم تقم بينة باقراره او بولده مع ان الولد قد ينشأ من الوطى من خارج كما هو مفروم  
 هذه المسئلة ومثله المرأة تلد وليس لها زوج معروف فانها تحرم مع انها قد تحمل من  
 الحام من خارج دون وطى فالمدنوم معطل وفي المدونة ايضا اذا قال كنت اطافى الفرج  
 واغزل فانت بولد ما يجي به النساء من يوم وطئها لزمه الولد عيا من ان كان اراد انزال  
 فيها المنة لا بين فخذها ولا غيره وعزل عن لبنها وهو الذي يتحقق انه لم يخرج منه  
 هناك فصح ولا انزل بين الفخذين بحيث يخاف سريان الماء الى الفرج وقوله الرحم له وانما  
 استراد فقه وحققه وخروج اول ما يولد عزله عن الفرج والفخذين وادامته في اعطائها  
 وعزل ذلك من جدها مما يتحقق انه لا يصل الى الفرج من شيء فلهذا لا يلحق به غيره  
 ولد اقال بعض شيوخنا وخليف وان كان قال لم انزل فيها في الفرج وانما قال انزلت  
 خارجا بين الفخذين وقربه فهذا هو العزل الذي تجابه عنه وعليه حمله غير واحد  
 من الشيوخ وكذا مسئلة الذي قاله كذا الفخذ ولا انزل فيها اي بين فخذها ولان ذلك  
 لم يلحق به الولد اذ لو قد وناها ان تعال ثاب بين الفخذين فهو يسير ولا يصل لبسارتها  
 الى الفرج ويتحقق جوبه بخلاف لو انزل هناك ساء كله او كثر اسنه فلهذا احتش منه  
 السريان الى الفرج وذهب بعضهم الى خلاف هذا وان انزل بين الفخذين لا يلحق الولد  
 به لان الحائضه لم يشره له ولو كانت الانثى بين شفرتي الفرج لم تحلف في الحوف  
 الولد منه وكذا اختلفوا في طوقه من الوطى الذي يبرئ **قوله** الرضا  
 هو عرفا وصول لبن ادمي لحال منته عده الحرف شرط المراجعة ان تكون ادمية وان لم

لا بالنزول ولا يعلم براءة الزوج احترازا من المودعة عنده لا يخرج وان يكون له الوطى سبعا في المستقبل احترازا من ذات الزوج وان لا يكون له الفرج خلا لا قبل الملك مثل ان يشترى زوجته حتى سقط احد هذه الاوصاف لم يكن عليه استبراء



تخل ولم يوطأ فان كان غير لبن لم يعبر واللبن المعتبر هو الذي لا يصفى ولا يصفى  
فليس لبن ولا يبيع به حرمة الرضاع وفي لبن من نقتت عن ستن من يحضن فولان وسطر  
الرضيع ان يكون تحتها الرضاع وصل اللبن الى جوفه صرعا غير مخلوط وكذا لو كان مخلوطا  
غير مستهلك وفي المسئلة ان فولان ومعنى هذا اذا كان لبن يرضعه فان كان بنوعه لم  
تعتبر الغلبة بدليل المسئلة المدونة اذا رضع الصبي امرأة فبالبين من رجل اخر  
انه ابن لها وتقدم هل يشترط كونه ناعجا عن غير زنا وهل ينشأ الحرمة ان كان من زنا  
اولى وفي الحقنة والسعوط ثلثا يخص بالسعوط والمعتبر مادام في الحولين وان  
كان فيهما واستغنى فيهما مدة ففولان والمعتبر ما قرب من الحولين بعدد ما رزق  
لشهر او شهرين او ثلاثة اشهر او اقل ولا يعلوم بالايام على التمام انما قالان التلوم  
لا يعلوم له قاله ابو حفص الاعلى مذهب من يعبر رضاعة الكبير واذا تزوجت المرأة  
المطلقة فحالت ثم ارضعت صبي فانه ابن لها معا ان لم يكن لبن الاول انقطع وفيه  
اربعه اقوال هذه السهرها والمأ بعد اللبن ويكون منه عن او الوطى يد رله اللبن  
فمنعهم وعن مالك ما ذكر في الحديث من العيلة فهو وطى الموضع الذي لا حمل بها ولا  
يكوه ذلك اذ لم يسه عنه عليه السلام وقاله ناس العيلة ان يتعال الصبي الصبي اللبن  
قد حملت امه عليه فيكون اذا ارضعته بذلك اللبن قد اغتالته ونجا ابن حبيب  
عن رضاع الصبي كذا قال ويقول انه لا بد ان يوثق فيه وتقدم انه ظاهر لا جاز  
من المدونة وانه اذا اطلقها على رضاع ولده فمعه من النكاح خلفا لا يصري كظاهر  
المدونة هنا وفي لبن الذكر الادعي خلاف حكاه المصنف وعن بعض متأخري الفرويين  
اذا ارادت الام تفطم ولدها قبل الحول لتنفق من ثمنها لتزوج فلها ذلك وان اراد  
الاب ذلك لتزوج اخنها فله ذلك قال وتمنع المطلق زوجته المرضعة من التزوج  
حتى يظلم الولد والنظام لها اذا ارادته وتطرحه اليه **قال** فيمنع الزوج  
خلاف حكاه في الطرر وفد ذكر ابن بولس وغيره فضيلة عبد الرحمن بن عوف حين  
طلق امرأته وهي ترضع ثم ممن فيمنع لاجل الرضاعة فعزل الولد عنها فمات  
قبل استيفائها وهذه صراحة ومعنى ذلك اذا لم يرضع بالصبي فان كان يرضع  
واما لو ارادت اقطاع الصبي ومضى عنه امه فان كان لصورة حمل او اذا يده لها نفسها  
لمشقة او عدم فدمر على صوم فلها ذلك ورضاعه في ما له او على امه ان لم يكن له  
مال فان لم يكن لهما والموضع مال فالمشهور كذا وقع في كتاب ابن المواران ذلك  
فيما لم يجل صومها ولم يوثق التوثيق لها ان كان لا يرضع من طلب منها بقاءه لغيره  
فله ذلك لقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن الا به هذين الذي ياتي على ظاهر  
المذهب واعرفه من اقوالهم وعنه ايضا من وطى امته ومضى توضع فذلك الولد وله  
من الرضاعة تقع الحرمة بينه وبين اولاده من السيد من تقدم ومن تاخر وتقدم

اندر

95  
ان يجوز له ملكه ويبيع على ما في المدونة واذا رضع صبي او صبية امرأة لها زوج فله  
والزوج ابوان له من الرضاعة واولادها من غيرها من غيرهما اخوة لذلك الرضيع ولو  
ارضعت ذات زوج صبية ولها اخت لم ترضع فالاولى بنت لها والثانية يجوز للزوج  
تزوجها لانها اخت ابنته من الرضاعة كانت اخته من الرضاعة لهما تزوجهما ان كانت  
الاولى رضعته امه ومضى المسئلة التي سئل عنها المصنف السوال عن اخته من الرضاعة  
فاجاب بالحرمة فانكسر العلم فله هذا اكثر من مرة حتى استغن السوال فوجد فيه  
اخت اخته من الرضاعة فاجاب بالاباحة فاستقام كتب العلم ومضى كرامة المصنف  
فوجد ما جرحه لا يعمد القاسي في بان الصانع لا يضمنون فغوت لمخالفة مذهب  
مالك فانكر الفتوى وانفق ان امطرت الفتوى وان فصب المطر ما لم يجره المطر  
خاصة فلما اكثر واعليه قال له لم ياقوم هب اني اجعل المسئلة فلا اجعل كتاب يقتضي  
الصانع من المدونة ثم بحث في طلب الفتا فوجدت كمالا عنه فقال ما قصرت ولكن  
العلم طمعا على هذه المازر حجة لتعليقه على المدونة في اول الصانع **وس** بعض  
الفتا بمن ارضعت زوجته اخا لها هل تزوج حفيده هذا الاخ ابن الزوج الاول  
**فاجاب** قال عليه السلام اللبن للفحل ولا يحل له **وس** قال ابن ابي شيبة ان  
ارضعت بكل واحدة منها ولدا صاحبها في حمل واحد ولبن واحد فكيف اولها ثم  
حدثت لهما اولاد اولادها اخرون ولم ترضع احدا منهم غير الاولين خاصة فهل لهما  
الاخرين ان يتنكحوا **فاجاب** كل واحد من الذي رضع لا يجوز له ان يتزوج ابدا  
من اولاد من ارضعت فحدثت ولادها او تاحزرت وما حدثت منها بعد ذلك فحاز  
ان يتنكحوا **قلت** لقوله عليه السلام تحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب والمناسبة  
بين المتاحزين ونسبهما مع الاولين قائم من الرضاع وفي **الح** وي ايضا عن ابن  
اذا كان مثل الزوجة لا يرضع فاستاجر الاب من يرضع ولده فارادت الزوجة ان  
ترضع بذلك دون غيرها فليس لها ذلك لحجة الزوج انها ان فعلت ذلك منعته  
الوطى لاجل الرضاع فاستاجر من لا زوج لها **قلت** مثله في المدونة للزوج ان يمنع  
زوجته ان يستاجر نفسها للرضاع ولا يكون الا باذنه ومنع من الوطى حبيده **وس**  
ابن ابي شيبة فيمن باع جارية لرجل فانكحها لم يملك له وطئها **فاجاب**  
انه ان لم يملك عليه بيعة بالشرا فله خلف ففد يري وبعد ذلك منه كسيلة  
البائع باليمن وبحال البائع وطئها ان رضى البائع بقبولها وان شا البائع ان لا يقبلها  
فليس بها على المسلم ويشهد شاهدان انه انما باعها على ذلك ويقضي ثمنها الذي باعها  
به من ثمنها الاول ويوقف ما زاد عليه ان زاد شيئا فانه اقر المثل في الاول بالشرا  
كان له والذي رايت ليعقوب في كتابه انما لا يحل للبائع انما ذلك اذا لم يرض بقبولها وقد  
قال سحنون في المشرك يطعن في الامة لعيب ويقع في ذك بيعة زور فيقضي له بردها



فقد خلد في ماله ونصب كالا فاعلى هذا ان يطاها اذا اشتراها لنفسه وقال  
في المسئلة الاولى اذا المرء من البائع يقبضها ويثبت يده حتى ماتت عن مال فلان ما خذ  
مما سكت الثمن الذي جده المبتاع ويوقف ما بقي من ثمنها فان افترقا المبتاع بالثمن  
اخذه وهذا اذا كان ما سكته الامه قد بقا قد استثناه المبتاع او كان قد اكتسبه بعد  
الشر او يبيع في مسئلة المعجب اذا المرء من البائع يرد ما وبقيت يده حتى ماتت عن مال  
فله ان ياخذ الثمن الذي مرده على البائع من ثمنها ويوقف ما بقي كما ذكرنا **فصل**  
ما ذكره من انه يوقف الزايد في رجوع المبتاع اخذه هذا على اخذ الاقوال وقيل هو  
له وان لم يزوج عن قوله وقيل لا يملك له مطلقا وهذه القاعدة لها نظائر في رجل المبتاع  
والشهادات والرهون وغير ذلك وهو من اقرضه يثبتي وهو له جاهد هل ياخذ ام لا وما  
ذكر عن سميون موطا ري على اصل ما دل ان حكم الحاكم لا يحل الحرام ولا يحرم الحلال  
حله والخليفة وتحتل ان يكون الاول الحار على الذوق لان الذي يديه الماديه هو  
المجود فله ان اعترف بكونه له **فصل** في النكاح من له زوجة طابن والمراة تزعب  
في الاولاد والرجل يكره ذلك لما يرى من فساد الزمان فيخرج عنها سواها ثم بعد ذلك  
تكره العزل وتزعب في نكاحه فله ان يترك الرجل في عزله عنها لانها تارة ترضى وتارة تكره  
ذلك **فصل** في روايات على ان العزل لا يكون الا باذن الزوجة وقد خالف بعض  
الناس في ذلك واذا كان لها منه بنون فهو واسع له في ذلك منه وحدها ان شاء الله واحباب  
الصايغ له ان يعزله اذا رضيت به ومضى اراد الرجوع كان لها ذلك **فصل** في نكاح  
الزوجة مملوكة فله ذلك برضي سيدها ولا يعتبر رضاها على الظاهر وروي عن الباجي  
انه يعتبر لان لها حقا في ذلك لانها اما جعل ما يقطع الما او يبرد الرحم فنحن ابن العز  
على انه لا يجوز زواجا استخرج ما حصل من الما في الرحم فذهب الجمهور ومعه مطلقا والحفظ  
للمخني انه يجوز قبل الاربعين مادام نطفة كماله العزل ابتدأ او الاول الظاهر وزعم بعضهم  
انه المؤودة واما استخرج الما بعينه متعة زوجة ولا مملوكة فذهب الجمهور وخبره  
لظاهر الفزان لقوله فمن استخني ورا ذلك فاولئك هم العادون واخذ ذلك من الج الثالث  
من المدونة ونقل شيخنا الامام عن بعض السلف ابا حنيفة وعزاه لاشراف ابن المنذر  
وراي في مصنف عبد الرزاق عن عطاء انه ذكره ذلك قلت افيته حدة قال ما سمعت  
وعن ابن عباس ان له نكاح الامه خير منه وهو خير من الزنا وعن ابن السكيت هو مال  
فاخرقه وعن مجاهد كان من معنى يامرون شباهم الاستمنا يستخفون وعن الحسن  
انه رخص في ذلك وعنه ايضا انه كان لا يرى باسا بالاستمنا والمراة كذلك فدخل شيئا  
قلت لعبد الرزاق ما تدخل شيئا قال يوبى بالشئ تستغنى به عن الزنا وعن عمرو بن دينار  
لا ارى باسا بالاستمنا انتهى كلامه والصحيح التحريم لما قدمناه واجاب **فصل** في رجوع  
دفع عن مسئلة الرجعة فقال لا الرجعة تقع بفعل يصحبه قصد وفعله وقيل لا بفعل

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور

وقد سئل ابن القاسم عن بطلان امراته نطفته ولا يشهد برجعتها حتى تنفض عدها وهو  
ذلك يطاها قال ان كان نوى بوطها الرجعة وحمل ان يشهد فيقال له اشهد وامسك  
امرانك وان لم ينو بوطها الرجعة وعلم بذلك قبل انقصا عدها قيل له او يحل ولا يطاها  
حتى تستنكر نفسها من مال الفاسد وان لم ينسده لذل حتى انقضت عدها فقد بطلت  
ولا يحل له ولا لغيره نكاحها الا بعد ثلاث حيض قاله استنب وقال نحوه ما دل عبد العزيز  
وذكر في المسئلة عن ابن وهب خلاف ذلك وان كان الوطى الذي لا يقصد به الرجعة  
منها عنه وللمنفقة يقع به الاستباحة والرجعة مقصودها استباحة وطى المطلقة  
واصلاح ما انشأ من العقد بالطلاق فهذا الوطى لا يعد ارتجاعا لان صورة الوطى قبل  
وقوع الطلاق وبعد سوا ولا يصير احد الوطيان مبيحا لما حصم الطلاق **فصل**  
السيوري عن طلق زوجته طلقة وقال هي على مثل امي او مثل ظري امي وحزبت من العدة  
واراد تزويجا هل يكون قبل النكاح او حتى يزوج وكيف ان حلفت مستدان تزوج ان يطا  
فهل الكفارة وكيف ان كان كسب الزوج عموما هل يكفر بالصوم ام لا **فصل** اذا  
تزوجا فعليه الطهر ولا يكون قبل النكاح ومن كسبه حرام كفوا بالصوم وتقدمت  
سوال اخر فمن قال لزوجته انت طالق وانت على مثل امي واحق ثبانت منه بالطلقة  
المذكورة نكاحا بسببها ثم بعد ثمانية اشهر اراد تزويجا هل يصوم قبل عقد النكاح ام لا  
وقيل وطهها وكيف لو حلفت منه الوطى قبل التكرار ومن كسبه حرام ولم يقد وعلى الصوم  
فهل يكفر بالا طعام ام لا **فصل** ان كان اراد ان تزوجها لزمه الطهر والاولاد  
يلزمها الطهر وليس معنى عن جميع ما ذكرته قلت في هذه التعليق الذي ذكره نظرا لنفي اصل  
الوضع وقع متصلا بالطلاق وهو وجع فيلزمه الطهر بكل وجه ولعله قصد ان المطلقة  
وقعت بائنه لقوله ثبانت منه بالطلقة المذكورة والظاهر انها رجعية ولو كانت بائنه  
وفعل الطهار ما قلزم مثل ما اذا نسق الى ذلك ويتخرج فيها ما تقدم من الخلاف وللعاد  
واذا لزمه الطهار وهو مستخوف الذمة ولا قدرة له على الصوم فعندى انها تجزى على  
احكام مستخرق الذمة هل هو مضروب على يديه او لا فاذا كان الاول فيجوز على مسيئته  
العدد لا يستطيع الصوم هل يصبر او يكفر بالا طعام ولو اذن له سيده فيه تغافل وقصد  
مسئلة من طلق زوجته ومعه اولاد فسايرها لاجل اولاده ولا يؤمن عليها وما ساعدته  
على ذلك انه ان امكن ان يكتب المهر الذي خرج اليه ان يبيع عنها اذا وصلت ومنع من  
خروجها معه فاذا منع من الامر من امنك المفسدة واذا تقدم فيمن طلق زوجته ثلاثا  
ومعه اولاد فاذا اراد ان يسكنها بعد خروجها من العدة بدار له فلا صفة وليس معه في الدار  
احد ولا يؤمن من مفسدة ذلك بل يمكن من هذا او يجرد عن الزرب حتى تؤمن المفسدة فاجاب  
اذا كان نسق امرها فيبعد بينهما بما يزيل المفسدة ولو ادي الى الخروج من الدار  
ويغادر ما منع يوم من معه من الخواص ومن جواب المخي اذا كان الزوج يحرق التفقة على



زوجته قبل الطلاق لم يقبل قوله فغير الطلاق انه جازع من ذلك الا ان يثبت بينه ان احده  
 اليوم بخلاف ما كان قبل وان الحال الآن دون ما كان قبل ذلك فان اثبت ذلك حلف  
 على القصاص انه لم يكتم شيئا وان لا يستطيع من النفقة على شيء يكون رمتاع الولد على  
 الام اذا وضعته وفي احكام ابن سهل من زوج ابنته من مجوره وهو وصي عليه وذلك  
 بعد بلوغه وقد كان سماها واسمها بذلك ولما بينه احري واسمها باسم هذه فوجدت  
 الصغرى حاملة وقال المجورمي زوجتي وقال الوصي صبي الكبري ولم يعينه الشهود ولا دخل  
 لها دخول امرأه فصح النكاح في الكبري وورثت عنه الحد ولحق به الولد ان لم ينفه  
 بل كان وكان عليه كثر من المسمى او صدق المثل وقيل ان النكاح في الكبري ثابت وهذا  
 ياتي على القول بالنكاح الوصي بينهما بعد بلوغه ومن طلق امرأته فادعت حملها فقام لها  
 بالنفقة حملها لم وضعته فانكره لزمه باقامته الحمل له ان اشبه ان يكون من و  
 قبل الجمالة ولا حد عليه وقيل عليه **مسألة** **الطلاق ونحوه** قال شيخنا الامام  
 الطلاق صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته موجبا لنكاحها مرة واحدة  
 لذي وقهرتها عليه قبل الزوج وقول ابن عبد الملك لم يرسمه ابن الحبيب لان  
 حقيقته مرسومة للعوام فسدك عن الفقهاء يرد بان المشعورية لهم وقوعه من حيث  
 صريح لفظه اما حقيقته فلا عبد الحق خرج ابو داود عن محارب بن دثار عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انقض الحلال الى الله الطلاق وهذا ابو بكر  
 من حديث محارب بن القنن ان رساله مرة لا يصر في صحة اسناده البراد عن ابى بكر  
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تطلق النساء الا من ربيته ان الله لا يحب الذواقين  
 ولا الدواقات والدار فطلق عن معاذ بن جبل عنه صلى الله عليه وسلم قال ما حمل  
 الله شيئا انقض اليه من الطلاق فنطلق واستثنى فله ثنيان في اسناده حميد  
 ابن مالك وهو ضعيف ابو داود عن يوبان قال قال رسول الله عليه وسلم ايا المرأة  
 سالت زوجها طلاقا في غير باس فوام عليها راحة الجنة وعن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بنا من جنب امرأة على زوجها او عبد اعلى سيد  
 النساء عن ابن عباس انه رجلا قال يا رسول الله اني محي امرأة جميلة لا ترد  
 لامي قال طلقها قال اني لا اصبر عنها قال فامسكها وذكره ابن صحرى في السواد  
 عن الاصمعي قال انما كني عن بذي الطعام وما يدخله عليه لا غير قال غير تاذكره النساء  
 في نوحه نكاح الحواشي **قلت** هو ظاهر الحديث يدل ان امرأه بطله فها وقوله  
 جميلة وان لا يصبر عنها فهو اشارة الى ذلك الخطا في حديث الحسن الحلال يصر في  
 الطلاق لسوا العشرة لان الله اباحه وفعله الرسول عليه السلام قال شيخنا الامام  
 انه فعله عليه لانه كان لسبب رجحه ومحمل كونه البعض اقرب الحال الى البعض فخصه  
 ابعده عن البعض فيكون احده من الطلاق وكقول مالك الغالب بين احد وحمل الحلي

في قوله  
 ما كان قبل  
 ما كان قبل  
 ما كان قبل

ما اورد في الباب على وجوه واعتبارات فقال الطلاق على اربعة اوجه مكرره ومباح  
 وواجب ودرج الى حال الزوجين في العشرة وحال الزوجة في نفسها من الصيانة  
 والنساء وان كان الزوجان على الانصاف وكل واحد منهما تطيق صاحبه استخف له ان يفار  
 لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف الآية فدرب الى امساكنها لا مكان ان يجعل الله فيه  
 خيرا او خيرا بها بعض الحلال الى اخره وان الطلاق سبب لاطلاع غيره عليها واطلاعها  
 على غيره وقد اكرم الله بنبيه محبة ذلك فحرم ازواجه على غيره تكرمة له فكان من سرقة  
 الرجل حفظ هذا المعنى وان كانت غير مودة يخطئه ناشن او غير ذلك كان مباحا غير مكرره  
 وان كانت غير صريحة في نفسها استخف له فزاها من غير قضا الا ان تتعلق بنفسه بمالحديث  
 ان زوجتي لا تدب يد لمس ولا يامن ان تلحق به غير ذلك رجال الحديث تقاه وان انفسه  
 وما بينهما ما يكاد ليس له دينه معها وجب الفراق اذ لم يدرج صلح لقوله تعالى وان خفتم  
 شقاق بينهما الآية وزاد ابن بشير قد يكون الطلاق قهراما وهو اذ احبب من وقوعه  
 من نكاح كسيرة مثل ان يكون لاحد منهما بالاحر عالة في ان فارقها خاف ارتكاب الزنا قاله  
 وقد يكون منه وبالله ان وقع من الكراهة ما لم يخن به الصحبة ولم يرد الخصم للحد  
 ويكون مباحا ان خاف فساد الزوجية ولم يمكنه الفراق ولم يتسوف نفسه اليها وتقدم  
 للمحلى ان هذين التسمين على العكس قال والايمان بالطلاق ممنوعة لقوله عليه السلام لا تطلقوا  
 بالطلاق ولا بالعتاق فانها من ايمان الفساق ولان الغالب فيمن حلف بالطلاق انه لا يبر  
 في عيشه وقد حثت ومي حاجته وقد قيل في احد التاويلات في قوله عز وجل ولا تحبوا الله  
 معصية لايمانكم الآية الا بكثرة والايمان بالله عز وجل فان فاعل ذلك لا يبر ولا يمتنع عن  
 مطرف وامن المحبسون فمن اعتاد اليمين بالطلاق انها جرحه ولا حلف بذلك سلطان  
 واخره وبالله الناس عن ذلك ويؤيد من اعتاد اليمين به وتقدم هذا في الايمان ونحو  
 عن ابي نافع الطلقين ولا يبلغ به الادب قاله الرناج وكثير من مسائل الطلاق في  
 ما سئل عنه ابن رشد عن مرد المطلقة ثلثا ويجعلها واحدة وربما وجد خطبه  
 بردها على واحدة بولاية الخال والكاتب لا يجعل هذه العتمة وهل يوجب الخال والشهود  
 في ذلك وما يقوله فيمن ساله عدل عن زوجته فقال لا تحال فيقال له لم ذلك قال لا في طلقها  
 ثلثا وشهد عليه اخر ممنقول انه قال لهذه الزوجة الايمان تلزمه ان كتلى بزوجته  
 ابراهيم يلقى الشهادتان امر لا وما ادب من يفعل هذا ان لم يبره رجلا **مسألة** بان  
 المطلقة ثلاثا لا تحال لا بعد زوج مما اجمع عليه فقها الامصار قال كانت بريد المطلقة والمغنى  
 بذلك جاهل قليل المعرفة ضعيف الدين فقال لا يسوع له باجماع العلماء اذ ليس من اهل  
 الاجتهاد فيقال له فقها الامصار بمالك والشافعي والحنفي واصحابهم وفرصة تعليل علما فيه  
 ولا يصح مخالفتهم براهيه والواجب فيه فان لم يثبت ادب وكانت حجة لتسقط شهادته وامامه  
 واما مسألة الخال في امر اني الى اخرها فمخالف للشهادة لا تعلق فان كذب الشاهدين حلف

انظر  
 اربعة اشكال  
 خاتمة



على تكذيب كل منهما وسيبقى مع زوجته. واما من يكسر ارجحة المصلحة ويصير الحال وليا فالأول  
المتقدم بينهما ويؤيدون كلامه والشهود ان علموا الا من دونهما فيجمل منهم فيسقط ادبه **قلت**  
نقدم الكلام على هذه المسئلة ما بلغ في هذه او ما قوله فيؤيدون كلامه المرحوم في المسئلة  
المدونة اذا زوجت بعنولي برخصا وقوله فيا وانكر الشهود ان يكونوا حضرا فيحتمل  
ان يكونوا عاينين ان حضرا الشهود فيحتمل ان يكونوا انكار من الشهود كونه  
حاضرا عدم جوازهم من اجل المدونة فيحتمل ان تكون شهادتهم سماحا ونفلا في  
بما شرع العقول وقوله يعاقب الشهود ان علموا رويناه مبدئيا الساعل والمفعول اعني  
في لفظة ان علموا في الرواية الاولى عند ومن اجل ذلك ولم يرد في الثاني لشهادة حكم  
المسئلة والله اعلم **سئل** شيخنا الامام رحمه الله عن وقع بيته وبينها كذا  
مسئلة فترى احداهن فضا وقت عيبتها فخرجت فصاحت طارت عيني فاستبأها واخو  
بعضي معها فاراد ان يطلع من السكينة فلزم البيت المصرونة بيده فقال لها انت طالق  
على ياهذه طالق ثلثا انت على طالق ثلثا انت على طالق ثلثا قاله وارادت ان تورد  
بعضي بالطفلة لختها امها وسياها **فاجاب** ان كان هذا القائل مستقيما لم يوسر  
في صدر قوله المدونة فقل قوله وان استظهر عليه بيمين فحسن ان لم يكن ظاهر الصلاح  
وان اسرته بينة لم يقبل قوله واكثر الله ممن افتاه مثال هذا **قلت** وكذا الزكاة  
عليه بينة وظاهر السياق وبالاشارة ان قصده ان يشهد ويكون من باب تخصيص الحود  
بالسياق او بالاشارة والا كانت محسلة بؤيت الكذب فلا يقبل منه لقوله ويوجد  
الناظر في الغلط بعد السنتهم من امر الطلاق ولا ينعهم بياتهم الا ان يكون جوابا للامور  
كان قوله ويكون المستدلة الاولى لقوله انت طالق وقال بؤيت من وثاق ومكة وشاق  
او لو كان قوله اذا قال انت طالق البتة وقال اردت واحدة فقل لاني بالبتة الزمرة  
الثلاث وقول سمعوني هذا فانه كانت عليه بينة فذلك لم يسمه وكذا اذا طلق عاتمة  
وقال بؤيت الحينة الى غير ذلك وكذا لو قال انت طالق وسكت عن ذكر الثلاث وبما دى  
في بينة ان كان حالف في واحدة الا انه يريد بلفظه طالق الثلاث فكون ثلاثا وكون  
الثلاث من لفظ الطلاق او السنة خلافه والسموات انه من دلالة اللفظ ان طالق الى  
صرت ذات طلاق وهو اعلم من ثلاث او واحدة وكذا قوله اذا اخذ ليحلف على شئ  
فلما قال طالق ثلاثا رد الله فسميت فلا شيء عليه **قلت** والسياق يدل على انه قصده  
التعليق لقوله اخذ ليحلف على شئ ولو لم يكن ما يدل على التعليق لرأسته الثلاث **وسئل**  
عنه السبوري وقيل له ان من الطلقة من يقبل ذلك وان اسرته البينة ومنهم من قال  
ان هذه المسئلة وحكمها في الموازية الى جامع مستقيما واما لو اسرته فبكت ثم ادعى ابنة  
اراد التلخيص فلا يغفل دعواه واصح الاول بان البساطة يقتضي قبول قوله ورد الفرق  
الثاني بان اختلاف كلامه من هذه المأجرات فيهما **فاجاب** مسئلة المدونة

في اذا جامع مستقيما وجميع ما جرد ليس بشئ **وسئل** المراجع عن ما دلل زوجته انت طالق  
ولم ينطق بالطلاق قال جرد على الخلاف في الطلاق بالنية **قلت** ويجوز فيه تعقيب  
ابن بشير على القبيح مسئلة اذا قاله اعزوم واحلف ويؤي بالله هل هو من باب اليمين  
باللفظ او بالنية قال وما قوله عليه الطلاق لا دخل الدار ولم ينطق بالبر ولكن مقصوده  
ان دخلها فاستنحت ان دخلها **قلت** ظاهره ان هذه عنده مستقي على ان ينص  
الحروف في المعنى عليه اليمين لا في ذات اليمين قال وقوله طلاق الجان يلزم مني رجوع الى  
نيتي في عدةه فان كان عند هذا القائل ان الجن يطلقون نساهم واراد به التكرار لزمه  
**قلت** وكذا لو قال ايمان الفساق والسفهاء بترمي وقصد التشديد على نفسه فانه  
تدل منه الثلاث كما ابعده ابن بولس وغيره في لزوم الثلاث في الايمان الله زمره قال لان  
العامية تقصد التشديد بغيرها فكذا هذا اللفظ قاله ومن قال ان الطلاق في سورتين فانه  
او قصدها لزمه فان لم يتقدم له فيها طلاق واحد له صدق فحلف على صياحه ان  
ادعت منبأه وحلفت هو انه لم يتقدم فيها طلاق ويرجع ما لم يسقط في العدة **قلت**  
تقبل رجعي حتى يثبت نكاحا او يقوم بينة انة يجوزها بحوزة النكاح قاله اذا قالت  
له زوجته قبل لحرام ان صدقها لزمه وان كذبها لم يلزمه وان شك يومسروا  
يفضي عليه **قلت** المرأة ان لا تزوج فلانا حتى يثبت لها النكاح ما يبرحق بقوله  
الزوج للشهود وقيل عقول النكاح كل امرأة استزوجها وفلا ترة في عصمة في طلاق وسكت  
ابن رشد عن قول ابن شهاب وابي الزنا وفي الايمان بالطلاق ومنها فحين شهد عليه واحد  
ثلاث ولحق بالثنتين واحزموا واحدة ذهبت منه تطليقتين وفي نسخة اخرى واحدا  
بواحدة واحز بالثنتين واحز بثلاث ذهبت بالثنتين **فاجاب** ما وقع من اختلاف  
السوق انما يبر له فيما يجب الحكم والواجب على القول باللفظ ووقع طليقتين كما ذكره في  
رواية ابن القاسم ومن هذه خلافه ماله في غير ما سوا الرخت الشهادة امر لا اختلاف في التاد  
او انفقوا فذلك لغو على من يبغى لانه لو قبلت شهادته في تعيين اليوم لقبحت  
في الطلاق ما نفراده فيطلق في الثاني دليل على بطلان الاول وايضا فان العدة لا تكون  
الا من يوم الحكم وان اشرح كل شهادته ولو اجمع شاهدان على نازح واحد وجب ان يكون  
العدة مئة فما ذكره النجاشي بغيره من الفرق بين ان يكون شاهد الثلاث نازح  
متأخر عن شهادة الشهودين او متقدما عليهما او على احدهما ليس له وجه يعصم وكذا قوله  
اذ عدت المتأخر هل يلزمه طليقتان او ثلاث لان الزايد على الاثنيتين من باب الشك  
في الطلاق غلط ظاهر لا يصح اذا اختلف في بؤي الحاكم لا يحكم على المنكر بالشك وانما الخلاف في  
هل يحكم بها اذا اقر به على نفسه قال ابن رشد وقع في مبسوطه يحكي عن اسحاق من قال لا امر  
انت طالق ثلاثا البتة في طالق البتة لا يتبعض ولا ينقص **قلت** في اختمارها هذا  
خلاف المدونة لانه قال اذا شهد شاهد انه قال لا امراته انت طالق ثلاثا وشهدا اخر انه



قال انت طالق النية شهادة كما حازرة وتطلق عليه وعلى ما حكى ابن حبيب في الواسعة  
مطرف وابن الماحشون لا تطلق عليه شهادة كما وحلف مع كل واحدة منهما لان النية  
لا يتبعها من غير الثلاث فكيف الى بعض طلبة الشريعة يسئل عن صحة اخذ  
هذه المسئلة مع انه وحده مطرف وابن الماحشون في الواسعة مثال ما ط وانما اخذ  
ذلك من مسئلة الحكمين من المدونة لا مما ذكرته فكيف له ان اخذ من مسئلة التلخيص  
صحيح لان سؤالا قد اخرج على من قال النية لا يتبعها مسئلة التلخيص وادرك التلخيص مع  
عدم التبعين تناقض ولو كان كذلك لحلف على شهادة كل منهما وفي مع ذوجه ومن  
يقول انها لا تتبعها يقول هو لفظ مبهم لا يجوز ولا يتخصص ولا يستثنى منه ولفظ الثلاث  
يجمع ذلك كله فيه فلا يلفظ لما بينهما من الاختلاف في المعنى وفي الواسعة يقول لا يتبعها  
لانه لفق بين شهادة الواحد واحدة والثاني الثلاث وبيان ان يشهد احد مما هو  
والاخر بالنية انها لا تطلق فكيف اذا اشهد واحد بالثلاث والاخر بالنية لا يجمع فكيف  
جر ا على اصل واحد ولهذا قلت في المختصر وعلى ما حكى ابن حبيب الى اخوه فان كان  
كذلك وحكى ابن حبيب فاصلة على نحو ما تقدم وما وقع في الواسعة لابن الماحشون ومطرف  
وابن القاسم ويتبعها هو جار على قوله ابن الماحشون في تبعيضها وقوله ابن القاسم كذلك  
على اخذه قوله فيها وهو الصحيح في النظر ولا وجه للقول بعدم تبعيضها لان الثلاث  
بالنية الطلاق كما قال النية فقد قصد به نية كما قال عمر بن عبد العزيز لو كان الطلاق  
القاسما ابتقت منه النية منه شيان فالنية قوة رحمة الغاية القصوى فلا فرق في المعنى  
بين ثلاث وبيان النية لانه قاصد فيهما اقضى الطلاق فوجب استواءهما في جميع الاحكام  
من التلخيص والاستثنا وغير ذلك ولا يقوم ذلك عند من اسن المذكرة على نحو ما  
واخذه من مسئلة الحكمين ليس بصحيح لانه طلاق الحكمين واحدة بالنية فكذلك اذا اختلفا  
في العدد مع ان مسئلة الحكمين فيما هو لابن الماحشون فاختلاف الحكمين غير اختلاف  
الشاهدين وما وقع في المختصر لانه من عدم تبعيضها ضعيف والدليل على اخذها  
بما قلناه من تعلق الشاهد بطلقة والاخر بالنية لا يلفظها اذا اشهد احد مما بالنية  
والاخر بالثلاث ومي رواية الاخوين عن مالك بن النضر ان النية لا يتبعها ومن يلفظها  
في الاول يلفظها في الثانية وهو مذهبنا بناء على تبعيضها واستشهدت بقول سميون  
وتقريبه على مذهب الامويين انه قد تغير وفي اصول ان التلخيص بين الشاهدين انما  
هو اذا كانا في شيء واحد واختلف لفظهما او علم احدهما وخصل الاخر او شهد احدهما ببعض  
ما شهد به الاخر على اختلاف فيه وما لو شهد احدهما بعينه ما شهد به الاخر وان كان  
مثله فلا يلفظ بالاختلاف والثلاث بطلقات اما ان تكون النية او غيرها فان كانت هي الواحدة  
بعضها وان كانت غيرها فجزءها كذلك لا تخلو ان تكون الثلاث النية وجزءها ليس  
او تكون الثلاث غير الواحدة جزؤها وعكسه اذا كانت غيرها ايضا ثبت ما تقدم

مسئلة الاخوة

مسئلة الاخوة وان القول بعدم التبعين ينبغي عليه ان يحلف على ركل واحدة من الشاهدين  
وعلى التلخيص ثبت ما احببنا عليه وحلف على ما اتفرد به احد مما دون صاحبه **قلت**  
تعبت شيخنا على ابن رشد لعقبة على الخي وارضى نفسه ففقه قوله لو وجب قبول شهادة  
الشاهد بولادة في تعيين يومها لوجب قبول شهادته فيما اتفرد به من الطلاق الى اخره  
بان الملازمة المذكرة انما تدل على عدم اعتبار زمن الطلقة في كونه قيد فيه وهذا  
لا يخالف فيه الخي اذ لو اعتبر ذلك لابطل الصم مطلقا لاختلاف سماع الشاهدين كنهما  
احد مما ثبتت معين واخر مثله وانما اعتبر الخي التاخر من حيث كونهم صلا لكون احده  
الطلاق مخبرا به عن طلاق اخر اخبارا بقصد به كمال الطلاق بشهادة رجلين اذ لم يمه  
في الثلاث التي اولها الشاهد بواحدة واخرها الشاهد بالثلاث فلفظان وفي عكسها  
لثلاث وهو فقه حسن وصوم تقدم بعضها على بعض ست صايرها على ما اخذ الخي  
كون الطلاق مخبرا به كما مر ان كلا نأخرت بينة الثلاث فلفظان **قلت**  
في هذا الصور والست ان يجعل الشاهد الاول شهيد بواحدة ثم يورث ان يشهد الثاني  
بثنتين والثالث بالثلاث وعكسه او الشاهد الاول شهيد بثنتين ويشهد الثاني  
الثاني بواحدة والثالث بالثلاث او عكسه او يشهد الاول بالثلاث ويشهد الثاني والثالث  
بالثلاث او عكسه او يشهد الاول بالثلاث ويشهد الثاني والثالث بواحدة او عكسه  
وحسن ابن رشد تعلق الشاهد بواحدة جريا على ما اصل وشار اليه في نوازه فقال هي على  
اربعة اقسام ان اختلف اللفظ وانفق المعنى لفتت اتفاقا وان اختلف اللفظ والمعنى  
وما يوجب الحكم بلفظ اتفاقا وان اتفق اللفظ والمعنى واختلفت الايام والحال فلفظ  
يتعلق وقيل لا تعلق وان اختلف اللفظ والمعنى وانفق فيما يوجب الحكم فالشاهد لا تعلق  
وقيل تعلق وهو قول ابن الماحشون واصبح وقال الخي اختلف في ضم الشاهدين عمن  
موطنين فتدبر بعضا مطلقا وقيل لا وقيل ان كانتا على قول لا على فعل وقيل بعضا في  
وان كانتا على فعل وان كانت احدهما على قوله والاخر على فعل لم يصح اوري ان يصح في الطلاق  
ان يشهد كل واحد بالثلاث او كل واحد بطلقة وكانت اخرا الثلاث وان لم يتقدم له  
في طلاق لم يصح وحلف على تكذيب كل واحد منهما لان الشهادة بالثلاث او باخرها  
شهادة لمعين وبغير ما شهد به بغير معين اذا قال الاول اوقع عليها امس بطلقة وقيل  
اخر اوقع عليها اليوم بطلقة وقعت على قولها طلقا ولا يجمع مع الطلقين بطلقة واحدة  
تتقدم يكون بينة الطلقين ما يقتضي فيه العدة فعلى شهادة الاول لا يقع الثانية واذا كان  
الحكم لوسم كل بطلقة شاهد ان اتبع عليه طلقا لم يصح ان اتفر كل شاهد بطلقة  
ان يجعل بطلقة واحدة وان شهد واحد بطلقة واخر بالثلاث ففتى بواحدة وحلف  
على الثاني قال شيخنا الامام الصم في اتفر اكل واحد بطلقة ابين منه في هذه الاشياء  
وحده ليس كمو مع غيره **قلت** التأسيس اذا تعدد الثاني اقوى من اتحاد الطلقة فصار



الاول على الاول ثبتت بشاهدين واذا كانت واحدة او لا اخر انفرد كل واحد بواحدة والثاني  
انما غير معينة فانفرد كل واحد بواحدة فذلك لم ينعقد الشهادة اولم يتوارى على حال  
واحد بخلاف اذا تعددت الثانية فانما تعين الاولى في الشهادة الاولى والثاني وفي قول  
الميتة كالميتات او لا يضمه بها لا يتحقق بولاة ولو شهد واحد خلفه لا دخل كذا او  
دخله واخر بانه لا حكم ولا نوا وانه لم ينعقد واختلف في حقه فبعضه لا ينعقد ولا ينعقد  
الا ان ثبتت شهادته على اليمين وواحد على اليمين وحده والعكس اخلف فيمن  
شهد عليه شاهد بوطي اسنه وامراه بولدها قاله سخطا ان كان القول ينزل خلفه في  
الاول نصا في امره ويلزم مثله في كل شاهد بطلاق وان كان حكمه من الثانية فيرد  
بانه يبينها لا يتم الا بشهادة رجل وامراه وبغيره الا بما يقيم بشاهد واحد مثل  
الاول وما يوقف بثبوته على اقل اقرب مما يوقف على كتمه قلت وقد ذكره النسيب  
فيها كلام وفيما ذكرناه لقابة **وسب** ان ابي بكر بن حنبل حلف بالطلاق ما انا  
الا فلان بن فلان لعني اياه فقال **اجبت** عليه وقال ابو الحسن القاسمي هو  
حانت لا يمان عوس **اجب** ان كان قصده انه ينسب الى ابيه لا الى غيره فلا  
باروان اراد في نفس الامر فيجوز على اليمين على غلبة الظن ولا كراهية كالتك والوهم  
ولهذا اقاله هو عوس واجاب ابو سعيد بن القاسمي عن شك هل يطلق امراته  
بقلبه في ان يتزوجها ان هو يزوجهها ولا ينعقد عليه لانه شك هل يزوج امره والصفوا  
عند حرة المطلق بالقلب الا اني عليه فالذي يزوج بقلبه يطلق امراته الذي يزوج  
اخفص مرتبة ولا خلاف في الناس في الطلاق في قول المال فان الذي يزوج اخف والمالك  
في ذلك اصنع والطلاق البينة لغوه لا سيما عند القاضي واجب بظاهر القرائن  
بقوله عز مو الطلاق فان سمع علم ففوت مع العلم المسمع والميتة علم خاصة  
ومنه قوله تعالى قد سمع الله قوله الذي جادل الامة واجاب السيوري ان اعتقد  
الطلاق بقلبه لزمه القاضي الذي اخذ به في الطلاق بالقلب والعقود به انه بالامه  
**وسب** السيوري عن قول له رجل شرب كلت في فلان يعني من له يد في  
فانكر خلفه بالطلاق انه لم يقل ذلك وقال خفت وقد قلت بعض القول وجب  
مبستقنيا وكيف لو كانت منه بالثلاث **فاجاب** ان كان يخاف من ذكره خوفا لا  
فيه يثبت له انه يخاف العقوبة الميتة في ذلك فلا يجزى اذا دفع عن نفسه  
تلك العقوبة **وسب** عن قول كل ما سمع على نفسه حرام هل يدخل فيها زوجة  
او ما ستر زوج نفسه او لا ومن حلف بالطلاق ثلاثا لا تزوج امراته في حياته حتى يموت  
ثم اضطرت الى التزوج وخاف العنت ولم يجد من ما ينسب ربه او لم يجد امه تطيب  
على نفسه او وجد سودا وخاف من الولد معها لما يدخل في العقب لا سيما في البنات  
والسوال لم يجد من امه وامه حية **فاجاب** مسئلة ما سمع على نفسه حرام لا شيء

لعمري

عليه

عليه فيما لو نسجته الثانية يصبر ويترفع فان لم يجد رفاهين القاسم يبيع له ذلك واشتب  
وعنه من اصحابنا لا يبيع له ذلك وهو افسر على من ذهب اصحابنا وما عدا هذا من الاسئلة  
فليس بعد ربيع **الاجابة** الواحدة للامة لا تطيب عليها قلبه فان كانت حراما او كالعبد  
وان كانت لا تجبه فليس بعد **وسب** القاضي عن شهد عليه شاهد ان انه طلق زوجته  
ثلاثا وهو غيب حكم عليه بشهادتهما فقال ينزل في الحكم حجة ام لا وقد سمع ان ابا حفص  
الخطار يذكر ان ابا عمرو ان القاسم افي فيهما حلال الصواب عند ابن العلقان فعند  
علي ان الخطار قال ليس يترك على حجة وان ابا عمرو ان قال يترك على حجة فكان الخطار  
ينفاه عن الخطار ان يرد عليه بقوله كيف يتزوج وللغايب فيها مقال قال ارايت ان قد  
والتي حجة ومضى تحت زوج لعنه يريد ان السبود كانوا خصما للمشهود عليه فاستراه انت في  
**فاجاب** قد تقدم الخلاف في المسئلة والذى اري ان يوقف على حجة وليس لما يملك  
خذ ولا امر معروف وانما يعرف ذلك عند قومه فيسمع ما ياتي به واما القول انه لا يسمع منه  
شيء فليس بحسن على ان الرواية فيمن جعل امر زوجته بيد ما ان غاب عنها حية  
ولم يكن منه نفقة فقالت لم يصل الى نفقة او لم يخلصها عندي واخضارت نفسها ثم ايد  
الزوج فاشت خلاف ذلك انما نزل اليه وان تزوجت وحلل هل اراد طلاقها فقال ما  
اردته ولا قصدت اليه **فاجاب** اذا لم يكن للناس عادة في مثل هذا اطلاقه في عليه  
وان كانت لهم عادة في الذي يريدون فعلا فيعمل عليه **وسب** الصانع عن امراته  
شكت من زوجها انه قد خلى فيا بالثلاث ثم خبرها زوجها حين سمع هذا فاختارت النقا  
معه ولم يفرقه هل حكم بالفرق وخبر في ذلك ام لا اذا شهد عليها بقوله الاول  
عدلان وكيف لو كانت الشاهد على ذلك عدل وهل يحلف في امر ما اذا تضمنه **فاجاب**  
اذا اختارت النقا فقد صار لها من حقوق الزوج والزوجة ان لا يصد عنها فيما قاله من  
الطلاق فنقض زوجه **وسب** السيوري عن قول له امراته امرتك بيدك فقالت  
هو طالق ثلاثا ففسل عن مراده فقال ما يوت شيئا **فاجاب** تلزمه الثلاث و  
عن ثمار ومع زوجته فقال لها امرتك بيدك فخرجت من الدار واخبرك متاعها في ذلك  
اليوم او بعده ثم بعد ايام عدل سئل الزوج عن مراده في قوله امرتك بيدك فقال  
ما اردت الا طلاق واحدة هل يقبل منه **فاجاب** انما يحلف اذا قضت ما كثر من الواحدة  
وقاله عند ما قضت **وسب** الصانع عن تكلم مع امراته وبعابها في شيء بعد فيقول  
لها في امر كلامه انا بوي منك اياك تفعل هذا ولا تفود اليه انا بوي ويكره عليها ولا  
يؤي بد المطلاقا وانما يريد زوالها عما تفعله ويجري على لسانه كل حين مع ما سمع عنها  
فقال عليه في ذلك شيء **فاجاب** لا يلزمه بذلك طلاق الا ان يوبه ويريد وحده ان  
يحكم بعينه هذا الكلام قلت كذا في المدة ونحوه في هذا اللفظ **وسب** القاضي  
عن جوي بينه وبين زوجته كلاما وشرا فقال فيه فاسمعه ما كره من القول فقال الرجل

سن



لما عند السات على حرام وخرج عنها ثم ندم وذكر ان فيه وقع مسجلة ولايته ثمة فيها قال  
واحلة او كثر وهو عاين من لا يرضى فمستحبته وهل يحلف ان يحينه خرجت من غير قصد  
ولا يثب عليه الثلاث وهو مستفت **فاجاب** قوله وهو مستفت ولا يثب له  
لانما يثب له فاذا خرج بغير نيته حمل على الطلاق المشهور عند الناس واختلف المذهب  
هل يحلف على واحدة او الثلاث والمشهور والمعروف انه ثلاث فان كان هذا السمع  
ان الحلال عليه حرام ثلاث حمل عليه وان لم يكن له علم واخذ بقولنا انها واحدة لم يرض  
له لان له ان لا يرضى ولا يحلف بالطلاق حتى يحد ث رجعه **واجاب** ابو الطيب  
الكوفي على ما يسمع على نفسه حرام وامامنا يحلف فيه حرام اصل الميثان الا في حلفه ولا  
يخلف فيه الزوجة الا ان اهله يلدنا استعملوه يريدون به التحريم في النكاح الحلال  
عليه حرام فمن اراد هذا اوحلف به في موضع قد استمر فيه ارادة ذلك لزمه في امر  
التي عنده حين الميثان لا في غيرها من ما له ولا فيما تزوج بعد ذلك وامامنا يسمع على  
نفسه حرام فلا يثب عليه **واجاب** السيوري عن قوله عيني من عيني حرام ان اراد بها  
هي عليه حرام في الثلاث والافعين ما اراد وما العادة عندهم ان كان ثم عادة **وسئل**  
السيوري عن لعب امراته فاراد نكاحها فقالت اناعليك حرام مثل امك وحلف فقال  
لما انت على حرام مثل امي واخفى وجاستفتيا وقال اردت بقولي ذلك يحرم جماعها في  
الليلة خاصة **فاجاب** لا تحسن التحريم بذلك الدليل قلست تقدمت هذه المسئلة  
في باب التحريم ويريد بقوله هذا انه ظاهرا لا يتقيد بالزمان كالتحريم وفي الظاهر يقول  
انه يخص بالزمان للقيود خاصة ونقل عن الرماح اذا قال لا يبري لزوجتي انما يسمع  
حرام مثل امي او كما في انما يريد وجه المبالغة في التحريم فلو كان حراما لظاهر قلست  
وكان شيخنا ابو محمد الشيباني يستفسر المادية فان قال اردت الطلاق وكلفته بالنسبة  
فيبقى لزوم الطلاق وان قال قصدت انها من الحرمة صارت كامي فلا حلال له ابدافيته  
بالظهار وهذا ابتاع على فتوى الرماح وظاهر المدونة انه ظهار ولا يسأل حتى يقول نويت  
به الطلاق فيكون ما نوى وكذا لو قال نويت الظهار فهل ما نوى ولو لم يوشى في حلفه الظهار  
وقيل عن القاضي عبد الوهاب انه طلق **وسئل** السيوري عن قال لزوجتي الايمان  
كلما ندمت حتى حاشا الطلاق الا طلقك الا ان شيئا وب السما **فاجاب** على عليه **وامت**  
قال شيخنا الامام فيا فظرو يريد على سبب ابن القاسم انه لا ينفذ الاستسنا فسمان اما  
المحلوقة عليه وهو ايقاع الطلاق والحلف في الايمان اللازمه في كل ما يجب فيها الا الطلاق  
وعلى مذهب ابن الماحشون لا يلزمه شي لان عنده ميثع الاستسنا ولعل مذهبه فيها كذلك  
والله اعلم ونقدم **وسئل** الحارزي عن زوج ابنته البكر ثم غاب الاب وغاب الزوج  
الى صقلية نحو سنتين وقامت الام لان طالبة الفراق لعدم الاتفاق وانثب غيبة  
الزوج وعدم ما ينقذ على زوجته من ماله فهل يستحل الام ان الزوج لم يبعث اليها شيئا

ولا

ولا ترك شيئا ولا يحلف ويستحل الابنة او لا يستحل فتطلق بغير محرم كما ذكر بعض فقهاء الامم  
فيمن انا ذلك **فاجاب** ينظر اوله في ايقاع الطلاق فان البكر انما يلزم نكحتها لا بغير محرم  
يبيع الزوج الى البناء وهما لم يذكر ان الاب دعاه الى الدخول ولا وكل الامر على ذلك ومثي لاحق  
لها في هذا الا توكيل من الاب ومثلية ايضاً نظر فيها هل ينزح منها وبيننا انما بالفراق  
لغزب ورود الياس في الصبيف وهل يمكن الاعتذار له فان استغنى الحكم بالطلاق فنظر  
فيمن يستحل ثم اعادت الام السؤال وسكت لعدم رغبة والد الصبية وزوجها وشرك  
له حاله ابنتها او منعه او غيبة زوجها وفقره وعدم امرها هذه **فاجاب** ان الم  
يوجد لا بغير ما يتفق عليها منه وكان ابوها فقرا وزوجها لم يوجد له ما يتفق عليه منه وهو  
فقير ودعت الى الدخول بها وقد حان حينه من تاريخ العقد فمن حفظ ما طلب الفراق  
من اجل الضرر لعدم الاتفاق ولكن اذا خسر الزوج عن المدوم فاجر اخراجا عن العادة  
ولم يزوج قدومه عن قرب ولا يمكن الاعتذار اليه بصقلية فهذا اذا ثبت له كله عند القاض  
اوقع عليه الطلاق اذا اعتذر الاعتذار اليه الى الاب قلست ظاهره بغير استخلاف احد  
وهو مسمي على ان الاب هو الذي يحلف عن المشهور المحجور ومن يقول الميثان على الكبرون  
الاب فيقضي هذا الحرف لعدم الاتفاق بالخارج الا ان يقال ان الام كافلة في غيبة الاب فيجزي  
تحليفها على حصة الاب فهذا وجه وهذا كله على القول بأنه مطلق على الغائب قبل  
الانقضاء التفتة وفي احكام ابن سبويه مسئلة يوسف بن هارون بن يوسف هذا  
امرأة بكون من ابها ثم غاب عنها فاكل البناءا غيبة طويلا الى الفراق وان فقام ابوها عنده  
يريد طلاقها عليه لعدم التفتة وقال انه لا يريد الاتفاق عليها وانثب عندي ميثع لزوج  
وانه لم يحلف لها شيئا والارسال الى الشئ ولا رجوع من مغبة وتلوم عليه لشهرين وكتب  
بذلك الى قوطبة وعيها فافتنى ابن عتاب ان قام الاب عنها بتوكيلها اياه على ذلك وحل  
الزوجة على ذلك الاب فاذا حلفت طلقت نفسها وليس للاب قيام في ذلك الا بتوكيل منها  
ولها ان تنزح على زوجها وتنظره وينفق عليها من ماله وعمل يدها واخفى ابن القطان  
ان ميسر عليها ولا على الاب في ذلك ولها ان تطلق نفسها وافق ابو عمرو بن شبيب ففتية الحرة  
اذا اثبتت الغيبة وسال التفتة لا يثبت بتوكيلها اياه على ذلك فلما التفتة من حيث  
قامت بذلك ويضرب السلطان الغائب اجل شهرين فاذا انقضت حلفت الزوجة انه  
ما ترك لها نفقة ولا كسوة ولا شيئا تكون به نفسها ولا تعلم له مالا يزوج فيه ولا ان الزوجة  
انقضت بغيرها وثبتت هذه الايمان عند الحاكم وتكون لها ان تطلق نفسها من زوجها  
طلقة واحدة وتزوج ساعته وتعلن عليها اذا لم يبرها قال القاضي قوله ولا ان الزوجة  
انقضت بغيرها الا على لعنه وقول القطان لا يمين عليها ولا على الاب في ذلك وجه له وقد  
تقدم من قول ابن القاسم وغيره ان السعنة حلف في حقها وفي سماع ابن القاسم عن مالك في سكر  
انها حلف في موضع وان الاصل بذلك والوجه في الطر عن احكام ابن مغيث قال ابن القاسم

عن قتادة بن دحية



اذا قلنا انما لم يحكم لها في ماله بنفقة وكسوة على مذهب المذنبه الا عند مطالبة  
بالدخول وبفقدته عدم ذلك وكذا خلاف رواية عيسى بن القاسم وبه قال محمد ولم  
يذكر في ذلك خلافا مع معرفته باختلاف اصحاب مالك واخيرا ابن شبيب ثم حكى ما رواه  
ابن مهدي عنه في سماع ابن القاسم من طلاق السنة سئل ما لك عن الرجل يسافر عن  
امراته ولم يدخل بها فيقيم عندها الا شهر فطلب النفقة قال اري ان تنفق عليها من  
ماله وتكون ذلك ابن رسته وقد قلنا لا نفقة لها حتى تدعوا الى البناء وهي لم تدع  
قال معنيها فاذا اطلبته وهو بالقرب كبت اليه فاما ان يدعي ثوبا ان تنفق وتزال لها  
النفقة من حين تدعو الى البناء وان كان غائبا على قريب فليس لها ان تنظره في شيء وقد  
لها في ماله وهذا القول اقل وهو ظاهر الرواية اذ لم ينفق فيها بين قرب ولا بعد وفي المقام  
لم يختلف ان غاب عن زوجته قبل دخوله بها غيبة بعيدة ان النفقة تغرم عليه فيما  
ان سالت ذلك وانما اختلف في الغيبة البعيدة القريبة وحكي في زوجة المفقود  
قلنا الباقي النفقة عليها قولان ورجحان لها النفقة **قل** هذه المسائل كلها  
على قيام اليقين في غيبة ابيها وتختلف وتطلب حتملا لانه اذا كان ذلك في حضرة فاحرى في  
غيبته ابن بونين ذكر عن ابي الحسن القاسمي فيمن غاب عن زوجته ولا مال له تنفق عليها  
قال قال بعض اصحابنا الى انها تطلق ولا اري ذلك وليس هو كالحاضر لانه قد استاصل  
الحاكم حجه والغائب عسي ان يكون له حجة وعنه اني محمد لا فرق بين الحاضر والغائب وار  
الايه في بينهما اذ لم يكن له ما تنفق عليه منه وبالناس اليوم صرور الى ذلك وذكر  
عن ابي بونين عبد الرحمن فيمن فقد عن زوجته قبل البناء وهي بكر في حجبها فطلب  
الاب الصداق والنفقة والكسوة ويصح لو ازمها في مال الزوج فقال له ان ياخذ جميع ذلك  
اذا كان يسع هذا قاله ابن القاسم ورواه اصحابه للصريون والاندلسيون عيسى بن ابي  
وقاله وانما كان لها الصداق كاملا لانه لو كان معها فاستغنى من الدخول لزمه دفع جميعه  
وكذا الغيبة اذا امتنع بسببها وهذا الاختلاف فيه وانما اختلف في امرأة المفقود  
اذا رفعت امرها الى السلطان وارادته الخروج من عصمتها فضرب لها اجل اربع سنين  
بعد الكشف واعتدت الوفاة ولزمها الاحداد فصارت حكم الميت فاجبوا لها الصداق  
فان قدم وقد تزوجت ودخل بها الثاني فعن مالك وابن القاسم وغيرهما لا رد من  
الصداق شيئا وقيل يرد نصفه لانه طلاق حقيقته وعنه ابن دينار دفع اليها نصف الصداق  
ويوقف نصفه وان حكم بموته رد اليها في هذه الوجه اختلاف وليس يدخل في هذه اما قد  
عن سحنون اذا اطلب الزوج مهرها عند دخولها بها فرائ ان مضى عليه لان ذلك عرف  
الناس ومسلكتا في اطلاق الغيبة وانقطع خبره فاذا لم يقدر على ايفاء طهره غيبته  
وقال ابن فتيون في كمال الصداق لها روايتان وروي سحنون عن بعض اصحابه لا تلحق النفقة  
الا بعد ازامها نطقا وذلك عند كساح الثاني بها على الرواية الاولى ودخولها بها على

الرواية

الرواية الثانية انظر ما فيه وفي **ح** ابن حديد ذكر مسألة قد غاب عنها زوجها  
ثلاثة اعوام واشتت موجبات الطلاق وشكت في حاله وصعوبة الوقت ولا مال لها تنفق  
عليها منه فما فعلت سعيد بن عبد ربه بانها ان اشئت شوها اخذت منه والا امرتها بالانفاق  
على نفسها فان كان في حال يسير ومن انفاقها على نفسها رجعت عليه وان كان ذا عسر لم يرجع  
عليه وان كان موصوع به من الاعذار اعذر اليه فاما انفق او طلق فقلنا السنة عن ابن زب  
قول ابن القاسم في نكاح المدونة في امرأة الغائب الذي لا مال له في موضع ما في الحاكم حتى  
يعود من لها فاذا ازم استعنه فقال لا يزول عنها وبذلك الزوج حتى يقدم وفكر ما تقدم  
فلم يقل في الرواية انها تطلق عليه وكذا روي عن مالك في امرأة الاسير لا تزوج حتى يموت  
او يتنصر ولم يقل ان ذلك اذا لم يكن له مال وكذا احا في امرأة المفقود وفي رواية ابن  
حبيب ان اذا علم عدمه في غيبته او حمل امره فلها ان تطلق نفسها وعن ابن حارث  
لا فرق بين الحاضر والغائب الطلاق عليه لعدم النفقة لعدم فعل الواجب في ذلك من  
اشياء ما يلزم اثباته مع اليقين وذكر حوزما تقدم قاله وقاسمها بعض اصحابنا على امرأة  
المفقود ولا ظن ذلك لان امرأة المفقود اذا ما تقوم لصريحته وحججه وهذه تغرم  
بغير امر الطاع النفقة وبغيره ما فرق ظاهرا هو وروى في غير ذلك من حديثه ان المولى ضرب  
له اربعة اشهر واثنين اجل سنة فان قامت بصن والنفقة قبل اجلها فلها ذلك لاسيما  
فيه والى ما ذهب اليه ذهب ابن حبيب وان بعض شيوخنا يذهب الى ان المهر ما يزوج به  
مهر جواب ابي الحسن ولعل الزوجة التي ذهب القاسمي الى عدم اخذها بالنفقة كانت  
مالية وهذه ثبتت عندها وما احتج به ابن زب من مسألة المدونة فليس بشي وانما المهر  
لم تشكك عدما وادت الخصمين لنفسها لئلا يتبطل قوله عليها وفيه وجه اخر اذا لم ترفع  
امرها الى الامام فلا يحامض به مع الغيبة وان رفعت امرها حاصصتها مع الغيبة  
ولا مفر لها في الموت فقلنا واستظهرنا بامرأة المفقود والاسير غير ظاهر لانه لا يقصد  
وجبهما بدليل انه ينفق على امرأة المفقود من ماله وعدم النفقة اشك ضررا في جواب  
ابن حارث امحوا اليه ذهب الطوفون وبه القياس وعليه الحال وفي المذهب لعبد الحق  
سالت ابا بكر بن عبد الرحمن اذا طلق على الغائب لعدم النفقة ثم اتى الغائب فاشتت غيبته  
انه ترك النفقة فقال رد اليه ومي لمجد وان دخل بها زوجها ومثلها مسألة محمد اذا  
قال غائبة طالق وقال اردت زوجتي لغايبة وله احري حاضرة تسعي عايشة ثم طهر صفة  
بعدها ان طلق وتزوجت ودخلت فارجع اليه **قل** ومثلها المنع لما زوجها ومي ان  
ياتي خبر زوجها انه مات فترجى بغير اثبات فبولق بها ابها وعن اسماعيل القاسمي في كساح  
المفقود وسبعة يفيتم من الدخول امرأة المفقود وقيل بالعقد وقيل بيقوت مطلقا  
ومن علمت بالطلاق ولم تعلم بالرجعة ومن اعتقت وزوجها غيبا فاختارت نفسها  
وتزوجت ثم جاء العلم انه غيب قبلها ومن اسلمت وزوجها غيبا وهو كافر ففرق الاسلام



بينهما ثم ثبت انه كره ومن اسلم وعنده عشرة سنوة فاختر او لعالم اثنين انهما خواتم محاربه  
 فله الحيا والنفقة في سائر ايامه بدخل من ارضه والنفقة يطبق عليه ثم تقدمت بحجة بعد الطلاق  
 وقيل الاول الحق بها وان دخل بها الثاني ومسئلة المرأة اذا تزوجها كل واحد من وليها  
 الاول الحق بها ما لم يدخل بها الثاني على المشهور ايضا وفيه ثمانية اشياء من عبد الملك  
 اذا غاب الزوج فشهدت ان موته فعقد مدبره وام ولده واعتدت امراته وتزوج  
 وبيع له ثم رجع تزوج اليه امراته وام ولده وبقي مدبره مدبره او يراد اليه بالمدبر مدبره  
 فضا السلطان بذلك قال والذي يلزم من قضاء السلطان للمرأة تقوم على زوجها وهو عديم  
 لا يجزى ما ينفي عنها فطلقت عليه ثم انكشف انه كان له ماله قبل الطلاق ولم يعلم به هذا  
 الذي يلزمه لكنه حكم من قبل السلطان ليس من قبل الزوج **قوله** حكوما وقع في  
 الثاني في كتاب الاستخفاف من المدة ونهت بينهما من كان ظاهره الحرة ثم استخفى بعد موته  
 وخبر ما حكى هنا عن ابن عبد الرحمن حكاية ابن بونين في النكاح الثاني واعرف فيها له زيادة  
 في المسئلة في كتاب العدة **وسئل** ابن رشد عن غيب عنها في الحج اكثر من ثلاثين  
 احوام ففترست بعد ما انقضت فشهد بها جماعة عادلة لمعينة وانتهى لها ما انفقت منه وبعد  
 من المهر والنفقة وان لم يبق لها شيء تنفقة على نفسها ولا غيرها ما لا يرد في فيه  
 وان ثبت هذا وطال ذلك ارضها وطلب الطلاق فضرب لها شرا وحلفت في الجامع بما يجب  
 به الخلف ثم طلق نفسها واعادت وتزوجت وبقيت مع الزوج استحوذت ثم حلفت  
 بعد ذلك بغيره وذكرت ان زوجها الغائب انقضى من حجة فقهة سبعة مثاقيل ونحوها وان  
 كانوا يعرفون ذلك اذا شهدوا ولو كنتم جهلوا ان الانقضاء باع في نفقة ما توقف الحاكم  
 الزوج عن هذه المرأة ولم تقدم الاول الى الاك فزال يقول الحاكم بينهما وباتت هذا الزوج امرا  
 واذا فرق هل يرجع لعصمة الاول بعد الاستبراء وزوجها غائب وتباع الحرة ونفقة عليها  
 منهما ثم يقوم بعد ذلك لعدم النفقة ثانية وكيف ان شهدت الاك بغيره عادلة بانقضاء  
 الحرة المذكورة غير الاولى التي قطع بها في المغيب هل ينقض الحكم وينسخ نكاح المرأة ام لا  
**جواب** الحكم الواقع بالطلاق جائز لا يرد برجوع الشهود عن شهادتهم وبعد روجها انقضت  
 ولا يردون ولا تسقط شهادتهم فيما يستقبل هذا قول ماله في المدة وغيره ما ان الحكم  
 لا يرد بعد نفوقه برجوع الشهود عن شهادتهم في الطلاق ولا في العتق ولا في الماله ويعتقدون  
 ما انقضى الشهادتهم في العتق والماله وسواشدها وبالا نفاضا الى حكمها وسواها ان الحكم  
 لا ينسخ والحكم لا ينقض **وسئل** ابن الرزدي عن امرأة اشكل امرائها هل هو جائز  
 تزوج وهي كز فقلت لا يجوز مثل نكاح البتة بزوجه المقدم بعد الاستبراء وسواشدها  
 في العقد كما في حاله الا انما لا اصل للنفقة فيه نظرية الاصح منه **وسئل** السيوطي  
 عن باع عبد امرا اقر انه كان اعتقه وشهد عليه بذلك عدلان **فاجاب** اذا اقر بعد  
 البيع انه كان اعتقه ولم يثبت عليه ذلك قبل البيع فلا يفسخ البيع ولا يقبل قوله **وسئل**

اندر

ابن رشد عن الفرق بين قول الرجل ان تزوجت فلانة في طلق وبين ان اشترى فلانة  
 شفعن كذا فقد اسقطت الشفعة **فاجاب** بان الطلاق فيه حق الله من الجانبين  
 فليس لواحد منهما اسقاطه اذا حصل موافقه والشفعة حق لادعي له الرضى والرجوع ما اقبلت  
 بوجوب ذلك ومن هذا ما في العتبية عن ماله في امرة تحت عبد اشهدت انها ملكة  
 تحت مفعلا اختارت نفسها او زوجها فليس ذلك بشي وفي كتاب ابن سحنون وغيره واما الحرة  
 المشترطة النكاح والشرى تقول اشهدوا ما في فعل زوجي فقد اختارت نفسها ونفسها  
 المعيرة لها سوا ولا شيء لهما وما تاد المسلمات التي سأل عنها الملك ما كان عن العرق بينهما  
 فقاتله العتق دار فدامة ابن بونين والعرق عند بنيهما الامة اغلب طالعها  
 اذا اعتقت والعتق لم يقع بعد فقد سلمت او اوجبت شيئا قبل وجوبه لها فلا يلزم كبرائه  
 الشفعة قبل ان يزوجها والحرة قد اوجب لها الشرط ان فعله ومالك ما كان ملكه  
 فلما ان تقي به عليه قبل ان يفعل ان فعله كما كان ذلك له ان يلزمه نفسه قبل ان يفعل  
 بشي فعله **قوله** فكانه قال هذا اجري سبب وجوبه وان لم يجب والامة لم يجب ولا  
 حوى سبب وجوبه فوا بعد ويرد السؤال على سبب ان رشد ويكون الفرق ما ذكر من حق  
 الله وحق الناس وقيل ان مالك راى عبد الملك يدار فدامة لانه شبه للصغير وللعب لهما  
 كانت يلعب فيها بالحمام وقيل شبه للبله لانه معروفة من صغيره ولم يتقدم له معرفة  
 فقال القاضي والظن في المدة ان كانت له نفس اسوة فغير محسب ماله سنة بسبب هذا الحكم  
 يدور بالشيء محسبا الامام رحمه الله محسب شيعة القاضي ابن عبد السلام حتى مات وبينما نحو  
 الثلاث سنين على ما اخبرني رحمه الله بسبب انه قد مر في الشهادة من هو وونه والسن  
 والاحتياط في اى كانه حط به عن قدر مثله وقالت عائشة ام المؤمنين صلى الله عليه وسلم  
 ان نزل الناس من اهلهم وخبره مسلم وكان يقول سببه من ولده اى انقضى كانت بينه وبينه  
 متافرة ادت الى استماع الشيخ محمد بن **قوله** وكذا ادى شيخنا الامام رحمه الله الى منع  
 كثير من الطلبة ما يستحقون بسبب ما كان يسمع عنه في حقه وكان رحمه الله يقبل ما يلقى اليه  
 من هذا المعنى فادى الامور الى هجرانهم في الساطن وبان بعضهم في الظاهر ويخبر الله بالجميع وموجب  
 هذا عدم كمال الرضى بما اراد الله وسبق في سابق علمه ان يكون من استخضر هذا واعتقده بقينا  
 ما عليه كمال الارادات فلا يكون في علم الله الاما يريد وسبق في سابق علمه ورضي الله عن الحسن  
 البصري حين سئل من اين اتى الخلق قال من قلة الرضى عن الله فقل ومن اين قل رضاهم عن الله فقال  
 من قلة المعرفة بالله **وسئل** ابن رشد عن قال كل امرأة آتت زوجها بفسطاطه طالق ولا  
 يدري هل حلفت بولادة او اثنين ولست بولدين علما وتزوج امرأة من قرطبة حينئذ ثم طلقها واولاد  
 ثم رجعا لم اعثر لها منذ اربعة احوام فخرجت من بينه وله منها اولاد فهل يلزمه فيها الطلاق لا يحل  
 تحميمه ام لا وما يلزمه منه وهل يلزمه ما احدث فيها من الطلاق ام لا وما يصنع في اولادها منها بمن  
 حلفت بعد اليقين **جواب** بانه يتكرر عليه الطلاق وكلما تزوجها فليزمره الطلاق في نكاحها الاول

في كتاب النكاح  
 في كتاب الطلاق  
 في كتاب العتق  
 في كتاب الميراث



وغيره من احصائه لما ولا يلزمه ما احصاه من الطلاق لانها باقية منه بالطلاق الاول ان يتبين انه  
 اما حلفه بطلاق واحدة فله ان يخرجها من قوليه ويترجها بغيرها ويرد ما فيسكن بها بغيره  
 واما ان سئل ان يكون حلفه بطلاقه او بكثر فلا خيارا في التورع عن العقد من غير اجاب اذ  
 ليس على يمين من الزايد عن الواحد **قلت** هذه المسئلة معزجة على الطلاق قبل  
 الملب وانما لا يلزم وان خص واحد ان تزوجا فانه يلزم وتقدم سوال المازر في ذلك  
 وما ذكر فيه من الخلاف عموميا وخصوصا وجهه الثاني بالضرورة والاسقاط فاعني عن اعادته  
 لكن ذكر شيخنا الفقيه الامام رحمه الله في هذا الفصل مسائل ذكرها ابن بونين والشيخ وابن  
 وغيرهم فاردت ان اسوق جملة منها للحاجة منها فقال شرط الطلاق المحل وهو العصة وشرطه  
 مقارنته انشاء محققا او تقدير الاستماع وجود حال دون محل فيها مع غيرها لو قال لا حنينة  
 انت طالق او طالق عند الاخصه فتزوجها قبل ان يلزمه الا ان يرد ان تزوجك وكذا  
 انت طالق ان قلت فلانا فكله بعد تزوجك وكان يتقدم لنا عنده ان في هذه المسئلة دليل  
 على ان دلالة اللزوم مبهمة في العلوم غير معلوم بها خلاف العقلية لان الطلاق من لوازم  
 العصة متى وجدت وجد اذا وقع وتقدم لنا ايضا من كلام ابن رشد هاهنا لا يتم القول في ذلك  
 قال وفيما ان تكلمك فانت طالق فتزوجا لم يلزمه طلاقا ولها نصف المسمى فان لم يصح  
 صداق واحد لمداق ونصف كتم وطى بعد حنينة ولم يعالج وفي غير هذا الموضع يلزمه كذا  
 انت به من ولد ويعاقب المستعير او يحد ومضى من المسائل التي تخرج فيها الحد وحقوق النسب  
 سماع ابن زيد كتب صاحب الشرطة لابن القاسم فيمن دخل بامرأة حلفت بطلاقها البتة ان تزوجها  
 قلت اليه لا يعرف بينهما بلعني عن ابن السيب ان رجلا قال حلفت بطلاق فلانة ان تزوجها  
 فقال تزوجها وانما في رقبتي وزعم ان الخزوي من حلف على امره مثل هذا ابن رشد مشهور بالحد  
 ان يعرف بينهما على حاله وان خلا ومراعاة ابن القاسم فيه الخلاف مشهور واذ ابرئ من ذلك  
 ابن زيد عن ابن القاسم افي ابن وهب وقال نزلت بالحزن وفي فاقاه ما لك بذلك وقاله محمد بن عبد  
 وحكي عن ابن القاسم انه توقف فيه في اجابته قال وكان حامدا لاهل المدينة لا يكونون به باسبا  
 وروى عنه عليه الصلاة والسلام في هذا القول احاديث من وجوه كثيرة الا انها لا تخلو  
 معلوله ومنهم من صح بغيره صلى الله عليه وسلم ما يحلها احسبها ما خرج قاسم قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا من بعد نكاح وروى عنه لا طلاق قبل نكاح وروى  
 لا طلاق فيما لا يملك عبد الحق عن ابي داود عنه مطر الوراق عن عدي بن شعيب عن ابيه عن جده  
 عنه صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق في الاصل المملوك ولا بيع الا فيما يملك ولا فائدة الا فيما يملك قال  
 البخاري هذا امم في الطلاق قبل النكاح وقد كرهه عن ابن ابي ذيب عن محمد بن المنكدر عن عطاء  
 ابن ابي رباح عن جابر بن عبد الله بن جعفر لا طلاق قبل النكاح حرمه ابو محمد وهكذا رويته من طريق  
 وكيع قال شيخنا ولم يتفقنا بن القطان وفي الامام الحنفى الذين عن المسورين بحرمه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لا طلاق قبل النكاح واعتق قبل الله اخبره ابن ماجه في حديث هشام بن سعد وقته

الشيخ

اخرج له مسلم النخعي في مختصره ما ليس في المختصر سأل تافع مولى ابن عاصم ما لك انك قال حلفت  
 بطلاق كذا امرأة انك بما كانت احيى حية قاموه ما لك ان تترجها قال شيخنا وهذا نص في  
 جواز استدا وكذا اخذه الباجي من رواية ابن وهب **قلت** قد مضى ان نقله الطبري  
 قال واختلفت عباراتهم في نقل رواية ابن زيد فمنهم من نقلها به عن طريق الجواز ونقله  
 الباجي وغيره على انه محض العقد فيحصل في هذه المسئلة خمسة اقوال الجواز والمنع ومضى  
 ان وقع بالعقد او بالنكاح او بغيره او تقدم انه اذا لم يلزم وتخرج الخلاف من مسئلة  
 كل تيب وكل باكر ورد بان العموم بالمعصية قوي من عموم الامر اليه قال شيخنا وهذا  
 اعترافه بتصور العموم في صورة التفصيل ولحقه ما الاول فواضح اما الثاني  
 فانه لك ضرورة عدم تناوله بعض الحبس وهو متعلق باللفظ الاول **قلت** قد تحصل  
 العموم بتعلق اللفظين وهو مستفاد من الاول والثاني ولذا احسن القول الثالث انه  
 يلزم في الاول خاصة لان ما به التقيم سقطت فاد شحنا على الاسقاط على هذه الرواية  
 ايماننا المشقة الثانية عن اللفظ العام ومضى هنا عن لفظ خاص فيل يوجب العمل كمال  
**قلت** وحده بتحصل العموم من اللفظين واختار شيخنا التقيم ان قال ذلك في فورا  
 قال ولوعلق النكاح بما سمي كذا والزم ولا تدخل الزوجة الا ان يبين ويشتمها اللفظ فيها  
 من قال كذا امرأة ان تزوجها الا من المصطط او ان لم تزوجها من المصطط كذا امرأة  
 ان تزوجها طلق فانها لم تزوجها الا من قرية كذا القوية صغيرة ليس فيها ما يترجح سقط  
 كمن استثنى يسيرا او يترجعه ولو استثنى واحدة مطلقا وسقطت ولو استثنى نسرا  
 بالثبات كانت الواحدة محالة في الحاد لا يبرئ رشده عن الماحشون وسماع حكي عن القاسم  
 ومطرف وعني الباجي الثاني لرواية المصري قال والعدد اليسير كالعشرة ونحوها او  
 قبيلة او قرية ومم قليل وروى عيسى عن ابن القاسم الاحد في ذلك والمقل هو ما ليس  
 فيه سعة النكاح وعن ابن الماحشون ان تزوجها في عدة من غيره وسبها سقطت منه  
 لم يبرئها قال شيخنا فلو نكح اخرى المحرمه ولو كانت صغيرة يبلغ هذا النكاح لما يباعه  
 غيره لم يبرئ منه باستثنائها واه عن مطرف ولو كانت حرة بما فتر وجب سقطت  
 منه قال فزاي ما لك في هذا القول لزومه لانه الواحدة تعفه وتصح من اخرى توسعا  
 لا ضرورة ويلزمه ان عم الانكاح الواحدة الا ان يضطر لاخرى قال شيخنا ويرد بان  
 العموم يمنع تعلق اليمن استدا **قلت** هذا اجاز على اصله من طرد العلم وعكسها في الصحيح  
 عدم جوازه لان الشرع قد يعالج الحكم بجلل متعددة فاذا قدمت على اخلفتها على  
 اخرى وقد تقدم هذا البحث لابن بشار معه في جملة خبر من فيه شايبة من حرية  
 فيظهر هناك قال ابن بشار ان استثنى بدلا غير متسع او قبيلة قليلة ففي لزوم كسبه  
 قوله وعلى اللزوم لو استثنى واحدة اجنبية ففي عدم لزومه ثلثها مادامت متزوجة  
 او اذا تزوجت وهذا يقتضي قوله بالضرورة في اليسير دون الواحدة خلافاً لمضى نقل



الثلاثة وفيها لوقا **كل** امرأة تزوجها الى ثلاثين سنة او اربعين ففي طالق لزمه  
ان يمكن ان يحل لها ذلك فان خشي العنت ولم يجد ما يتيسر به فله ان يتزوج ولا شيء عليه  
ولو صرب احدا يعلم انه لا يبلغه او قال الى ما في سنة لم يلزمه الباطل عن ابن الماحضون  
التي يروونها ان سمعوا عاما وطور عن ابن القاسم عشرون عاما كثر له ان يتزوج اصغر  
بعد تصبر وتعفف ابن ودي واستحب لا يتزوج في ثلاثين وان خاف العنت وعن  
مالك ان خاف وعين ابن القاسم ان قد رغبنا على الشرك فلا يتزوج وكذا النكاح اذا  
ان خاف العنت التي عن مالك في غلام لم يشرع **سنة** حلفت سنة ستين ومائة ان كل  
امراة يتزوجها الى سنة ما بين طالق يلزمه حينه والقياس ان لا شيء عليه لانه لم يشر  
العمرو وقت الشبهة التي تحتاج اليه فيه واري ان لوقا كل امرأة تزوجها بعد  
ثلاثين سنة او اربعين وهو ابن عشرين انه يلزمه لا يقا له الزمن الذي يحتاج اليه فيه  
**ول** يتا على ما اصله مسلمة مالك ولو رقبه تحية غيره ففي سقوطه قولان  
**حكمها** لوقا لاسرارة كل امرأة تزوجها عليه في حياته وبعد وفاته طالق  
ففي لزومه مدة حياتها ولغوته ثلثا بلزمه لحق الله ولو قال تزوجها غيرك ولم  
يقال ففي لزومه قولان **ولو** **كل** من تزوجها بارض الاسلام طالق فاد لم يقدر على دخول  
ارض الحرب فلا شيء عليه وان قد رقبه قولان لا بن القاسم واصبح ابن رشد كالقولين  
في استئناس قربة صغيرة زاد ابن بوش عن محمد قال اما ما ياتيه المسكون وهو متزوج  
فاليمن يلزمه وان اراد مثل افرغده ونحوه لم يلزمه **ولو** **كل** امرأة حرة تزوجها ففي  
لزومه قولان ابن القاسم لا يفي الاما قول محمد ان كان مليا على القول بالطول ابن رشد  
لم يخلف قول ابن القاسم ان لا يتكر ريبا ان تزوجت فلانة في طالق وقيل تكر عليه على  
قول مالك في مسلمة الور وورده شيئا في ان مسلمة الور فريضة تقضي النكاح خلاف  
غيره وفيها من قال لامراة كلما تزوجت فانت طالق ثلاثا عاده عليه الطلاق اذا  
كلما تزوجها ولو قال ان تزوجت ادا او اذا اومى ما فاما تحت بلول مرة الا ان سوي  
ان متى شامئلا كلما فكون مثلها **قلت** قال ابن الحاجب وفي متى ما اضطراب  
وكان يتقدم لنا انه اضطراب في النفس هل يقضي التكرار او الواحدة لا انها تختلف فيها  
اذ لم يوجد فيها خلاف منصوص وفيها ان خشي قبيله او بلد كقول كل امرأة تزوجها  
من مصر او همدان او مصر والشام في طالق فان تزوج منها طلفت عليه ويعود عليه اليها  
اذا ولو بعد ثلاث تطلقا لا يكمل حلف على عيها سخون يقول حدة افر بنية من  
طاليس الى طيبه ومي قبيله حاية وحيال طاليس وعلاها منها يقولون الى سوية مودة  
ومى اليوم مسرارة موضع فيها بقاد لها هواره ووراه بلد على مسيرة يوم يقال كنه يوتا  
منها ومن رايها اقليم سرت وقدمت وفي سماع عيسى وكذا لوقا لبات فلانة واخواته  
او اذا قاله مبهما ولم ينص اسمها من ورجعت عليه اليها ولو بعد عشرين زوج

عليك

عنه

ولت لوقا لبات فلان وعين بعضن وسكت عن البعض فصل بعد الماني ويكون  
كالميم لقوله بات فلان او يقصر على المعين ولا يكره فيخرج منه لقوله في مسلمة الو  
او الخنيس لمن ذكرهما في الطور وقال وان قال ان تزوجك واخواتك فلا تكرر المعين  
وفيها دونه اخواتها ابن رشد ووقا من بات فلان بعينه ولم يعين من ويمكن لبعضها من  
ومعرفة في رجوع اليها عليه فيهن قولان قايميات من المدونة من الوصايا الثاني  
من مسلمة الاخوال واولادهم ابن مثير قالوا ان تزوجت فلانة ابدا لا يكره عليه وعلوا  
المبايد على قصد الامتناع لا على تكرار المعين واللفظ محتمل ولا يبعد جري الخلاف  
التي اختلفت من عين امرأة وصرب احدا او سبي بلدا او قال لزوجته ان تزوجت عليك  
فقال محمد من قال لامراة ان تزوجك عشرين سنة فانت طالق طلفت مرة فقط وكذا  
ان تزوجت فلانة بمصر ابدا وقال ابن القاسم تطلق عليه كلما تزوجها بمصر وان حث  
فيها مرارا وتزوجت ازاها كقوله ان تزوجت فلانة في هذه السنة فمى طالق واول  
حقيقى يجوز بحينه في الزمان والمكان لان قابضة التمسيد باحد مما صرف يتعلق بحينه  
مغير المدلول زمن زمان ومكان ولو قال ان تزوجت فلانة على زوجي ففي لزومه قولان  
لا بن القاسم ومحمد **ولو** **كل** امرأة تزوجها طالق ففي لغوه ولزومه قولان  
لا بن القاسم ومحمد وعلى الثاني بوقف عن الاول حتى يتزوج غيرها فاحل له وكذا الثانية  
والثالثة وزاد سحنون لمن وقف عنها بعد عدم الوطى بقدرته على تزويج غيرها  
وزاد ابن الماحضون ان ماتت من وقف عنها وقصر امرته منها وان مات قبل  
تزوجها ودلوستها وان طلق بالاذلا فلا رجعة لعدم نيابة ان مات في الوقف لم  
تؤت لها نصف المهر فقط ولا عدة وفاة عليها ولا غيرها في هذه المسئلة تركه  
لطوله قال ولوقا اول امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأة بابت ولها نصف  
الصدوق **ولو** **كل** امرأة تزوجها من السابعة لا انظر اليها طالق ففيه اوجب  
تزوجها من البادية ولا من حرجت منها فسكت بعينها اربع عشرة سنة كما لو كان  
بصر اقال شيخنا الاطهر ان كان ومدة ناله من ذي حيرة بالجمال يبيع تزويجا له  
لعجزة عن نظرها **قال** **اول** مراعاة اللفظ والثاني مراعاة المقصد والعنوا  
في الرواية لان النظر يعطى من الميل لا يعطى الوصف وان كان ظاهر الحديث يشير  
له لقوله لا تبتع المرأة لو وجها حتى كانه يراها وكذا قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا لقوا  
به وللحديث تاويل ما في ان شأ الله في بيع الغاي على صفة قاله ولو قال كل امرأة  
تزوجها لا انظر اليها طالق ففي رجوعه ان لا شيء عليه وكذا حتى ينظر اليها فلان فانت فلان  
محمد ان مات فلان تزوج حتى خشي عليه وكذا حتى ينظر اليها فلان فانت فلان محمد ان مات  
فلان تزوج حتى خشي العنت ولا حد ما يتبع به امة قال شيخنا هذا اوجب لزوم الطلاق  
المعلق لعموم تزوج كل امرأة وكان يتقدم لنا اخذه من هذه اقرب من مسلمة التيب والكر



والصواب ان هذا الاتجاه من حيث نأخذه عن نظر المعلق فخره ضرب من التفریط لا من  
اليمين على اللزوم وعن ابن حبيب له ان يتزوج في قوله حتى راهها من كان راهها قبل ان يمي  
واليمين باقية عليه فمن لم يكن رأى قال شيخنا ينبغي شرط اعتبار تقدم الروية بقرب  
لاستخراجه ومنهنا **قوله** وهذا امر اعاد المعنى بالنسبة الى تغير المنظر والتميز  
وبالنسبة الى ان يحلف على روية لاحقة كظاهر اللفظ لكن اعتبر المعنى كما قلناه قال وقوله  
اليمين باقية عليه ولو قال عنه ممن رأى وهو خلاف قوله اول الاشياء عليه قال ولو قال  
من اتزوج من قوطبة او القوت وان طالق ولائته في الغاية ففي قصر على مسافة وهو الوجه  
او عدم قصر المسافة ثانيا على العربة واريا منها ورايا في حد ما لا يقصره الخارج ويمر  
عنه ومثوله وخاسرها في جميعها للشيخ عن ابن القاسم وابن حبيب مع ابن كنانة وابن  
الحاجون واصبح قال ان يتزوج بحيث اذا برز لم يقصر حتى يحاذيه لم يصح واحب الى ان  
ان يحاذي الى ما لا يجب فيه الطعة ويحتون طائلا لوروج من العلون لم يلزمه شيء ومثيها  
على نحو واحد وعشرين ميلا وابن رشد عن اصبح وابن كنانة ونقل الشيخ عن ابن كنانة  
عن ابن كنانة ان لم يكن له ميته لم يتزوج في شيء من عمل اللدونة مما يقع عليه اسم ما يبيح  
الي ما يجب فيه الاقصار وفي النوادر عن الوازية لو حلف بطلاق من يتزوج بمصر فله تزوج  
مصرية بغيرها مقيمة الا ان ينوي الا يتزوج مصرية او حلف لا يتزوج مصرية فحلت  
قال وله ان يتزوج بمصر غير مصرية يريد في هذا وفي سماع عيسى بن القاسم عن بعض أهل  
العلم من حلف ان لا يتزوج بمصر لئلا ينوي ان يتزوج بمصرية بغير مصر وان كانت مقيمة بمصر  
قال شيخنا ومثله فتوى ابن رشد وذكر المسئلة السابقة وفي سماع ابن القاسم من  
كل امرأة اتزوجها بالمدينة طالق لئلا ينوي ان يواعدها بالمدينة اذا تزوجها وعندها تكلم  
بغيرها ابن رشد لانها ليست بعقد ولا يدخلها الخلاق في المواعدة في العدة ورتب شيخنا  
بنقل النوادر عن ابن الحبيب ان المواعدة ببلد الحلف يوجب الحنث وقوله من اراد  
وسهل فيه بعض الناس ولا يجزئ له في الخلف ان لا يتزوج بالاندلس ان يتزوجها  
بغيرها الا ان يريد كراهية تشابه الخلفا بين قلا يتزوج اندلسه حيث كانت وله تكاح  
غيره بالاندلس وان لم يكن له ميته فلا يتزوج بالاندلس مصرية ولا غيرها وله تكاح بالاندلس  
بغير الاندلس ولو كانت بالاندلس لم يمنع ان يعقد تكاحا بغير الاندلس مع وليها الا  
في المبكر ولو اشهد عليها وليها غير الاب بالاندلس برضاها فالحالف لم يحرعده بغيرها  
بعد ما بين رضاها ورضى الزوج انما يجوز ما كان بقرب ذلك وفيها لو قال كل امرأة  
اتزوجها من المولى طالق وحنثه من امرأة لم تطلق عليه فان طلقها ثم تزوجها طلق عليه  
قال شيخنا يريد بخلاف الوصية **قوله** واوقلنا بوجوب الاشهاد فيها لانها ليست بابتداء  
تكاح بدليل عدم افتقاره لرضاها وعدم الصدق ومما ركبا التكاح ابن حارث انفقوا  
ان لو قال كل امرأة مسلمة اتزوجها طالق انه يلزمه بقا الكتابيات ولو تزوج كفا

فاسئل

فاسئل قبل ان يفي لزوم طلاقها فقال ابن عبد الحكم عن ابن وهب بن سبيها وعن اشيب  
لا شيء عليه قال شيخنا ولو تزوجها قبل ان يفي لم يفسخ بعد ما يفي حتى يفي قول ابن وهب بنظر الظاهر  
عنه وفي سماع عبد الملك عن اشيب بن قيس قال ان حلفت فلانا فكل امرأة اتزوجها بمصر  
طالق فتروج ثم كلف فلا شيء عليه انما عليه الحنث فيما يتزوج بعد كلامه ابن رشد هذا  
خلاف عنه الاول فحين قال ان حلفت فلانا فكل عبد امك من الصفا ليه حر ان كل عبد  
مملكه من الصفا ليه حر ان كلف الا ان يريد ان حلفت فلانا فكل عبد امك بعد حتى من الصفا  
حر فله ميته وليس احد القولين من جهة اللفظ باظهر من الآخر لساوي الاحكام **قوله**  
هذا اصل مختلف فيه هل يعتبر يوم الحلف او يوم الحنث منه قوله في اللدونة ويحتمل ان  
من حنث حلفها فيها تفصيل وفيها اذا حلف صديقا وحنث بالغا او قال اسلامه  
وحنث بعده او قال تزوجه ومملكه ثم حنث بعد ما ومي لا عتق لللدونة الا في  
ومنه اذا اوصى بعق من لدن العبد مسلم فقال يعتبر يوم الوصية او يوم الموت  
عن الاول مذهب المدونة وتعتبه التوسعي على اصل المذهب الى غير ذلك من المسائل  
ومن مسائل سبل عن الرماح حنث بطلاق بركان في ميته على يروخاف ان  
حنث قبل البناء بجزله ايدخل وكذا مسألة ارضا السود ويروها وقد تقدم هذا  
وجوار التحال فيه امر كراهته قال وفيها ان قال ان لم اتزوج من العسقاط فكل امرأة  
اتزوجها طالق لزمه الطلاق فيما يتزوج من غيرها وعن يوقها عنها كعكسها  
فيها المخرج والاول اشبه لان قصده القائل كل امرأة تتزوجها فكل ان يتزوج من العسقاط  
طالق ابن سبير مما على الخلاف هل اخذ بالاقوال او بالتركوك من حلف بطلاق من  
تزوج من موضع خاص فوكال من تزوجه دون حصر عليه فزوجه الا انه لزمه الطلاق في  
ونصف الصدق ولو نكحها عن تزوجه منها لم يلزمه النكاح وعن ابن حبيب ان ذكره  
بحال ميته فقط لزمه الطلاق ولزم الوكيل عزم نصف الصدق ابو محمد ان نكحها عن رجل  
اليمين لم يلزمه نكاح ولا طلاق عياض ان اقام على ميته واعلامه بيته لم يلزم واحد منهما  
شي ولا نكاح **قوله** ان قال ان تزوجه فلانة فزوي طالق ثم قال في قرية مي من سائر ما كل  
امرأة اتزوجها من قرية كذا البلد القرية طالق ثم تزوجها لزمه فيها طلاق عبد الحق  
قال في كونه في تزوج نصف الصدق حتى يزوج على ذلك تطليقات ابن حنبل  
ابن الموازي فيما اخف خلافة انه يلزمه نصف الصدق كلما تزوجها ولعله يريد  
في الموضع الذي يتكامل يستكمل ابن يونس عن العتبية فيمن حلف بطلاق كل امرأة  
يتزوجها مصرية حلف بطلاق كل امرأة تتزوجها بغير مصر فلا تلزم اليمين الثانية  
ولو كانت ميته اولا على غير مصر ثم حلف بطلاق من تزوج بمصر في ساقطة **قوله**  
ولا بعد ولا يفرج فيها خلاف مسألة كل نيب وكل بكرا لانه يحرم بالثاني ومن هذه المسئلة  
ما حذر الرماح اذا حرم نسائا من تزوج من بلد كذا ثم قال نسائا لانه يحرم على حرام قال لا يتزوج



من تلك البلد خاصة وله ان يشترى منها جارية يطأها **قلت** لا العزم في الاما لا يلزم  
دود الزوجات وبنا ايضا على ما مر من المسائل فقال اذا قدم بشا البلد العزم  
عليه على البلد الخوف على شيا به فان استوطن البلد كمن شيا به والا فلا وله ان يشا  
بلد كذا احرام ان تزوجته بلومه فحين كان مستوطنا وامام من لم يكن مستوطنا وانها  
امارة او فاصية حجة ان كانت مستوطنة بعينها فاستوطنها فلا شئ عليه فيها  
ووقع له ايضا اذا حرم شيا به فانه يحرم عليه من كان من الشيا مستوطن تلك البلد  
وسب الى انما من شيا تلك البلد من غير اعتبار ام ولا اب وان دخلت من تلك البلد  
واستوطنت بلد اخر جاز نكاحا ووقع ايضا اذا اخلصت ان لا تزوج من شيا بلدها  
فانفقت من تلك البلدة الى غيرها وبوت ان تقيم مستوطنة ابد ايجاز تزوج من شيا  
بوت ان تقيم شهر او شهرين وتزجج الى بلدها ولا يجوز له تزوجا **قلت** تقدم من  
الروايات ما يدل على هذا وهو انه نارة بقصد البلد خاصة كقوله ان لا تزوج  
بمصر فلا تزوج ببلد مصر ولا غيرها وتزوج من غيرها مطلقا على  
الخلاف في الساقية سواء كانت مصرية او غيرها وسكن بها الا ان تربية اعيان المصريين  
ولم يقصد البلد فلا يزوجها ولا يعيرها بها او يعيرها كما اذا اخلصت ان لا تزوج  
مصرية وحكمها على العكس كما تقدم فاذا اخلصت على البلد فلا تزوج كل من استوطنها من  
اهلها كان او من غير اهلها وتزوج كل من استوطن غيرها من اهل البلد الخوف عليه  
او غيره وذكرنا الاستيطان على الدوام وقسمنا في المذهب مسائل تدل على  
اعتبار الاستيطان على الدوام او وقتا منها **مسألة** البكر اذا عاب عنها ابوها  
فقال في المدة كمن خرج الى افرقية فاستوطنها يحل ان يبري صارت له وطنا بطول  
اقامة او قصد الاستيطان على الدوام حكى ابن رشد السابري **مسألة**  
الافاق اذا قدم مكة متعمدا وبوى الإقامة بها فقال لهدى لان هذا لا يسكن وقد  
سدد وله ومنها **مسألة** اذا حبس على مرضى قرطبة الفخر اذا بوى الاستيطان  
كانت له وطنا فقال ييم ولو بوى ان يقيم اربعة ايام فاكثر ثم فاحد ابن سهل وقرر  
انه يستحق بها الحبس **مسألة** اذا حبس على مرضى قرطبة وعن بعضهم حتى يستوطن  
سنة أشهر ومنها **مسألة** اذا اخلصت ان لا يسكن قرار او قد سرت في الايمان بها  
فيها من المسائل والخاص من هذه اذا قصد البلد فقط امتنع النكاح فيها وفعل بعينها  
ومنى قصد طابع اهل البلد فني حصلت وجب الايمان ومضى استحقاقه على عكس العادة  
والقصد من الايمان والاستيطان وغيره يرجع الى هذا المعنى الذي قررناه في نظرية  
المفنى فاحصل له عول عليه وبالله التوفيق اذا قال **قلت** تزوجته انت طالق الطلاق  
يلزمه فيلزمه طلقا ان كقولها انت طالق انت طالق الا ان بوى واحدة **قلت**  
وانظر مسائل العطف في المدة وكلام النجاشي فلا يطول به وفيه اذا قلت امراته

راسه وقالت له اتركني غشوا اهل البيت معك فقال لها ان شئت فامشي وان شئت  
فاقتردي فمشيت ثم رجعت بعد ايام فذكرت بحب وولاية له ولا لها **قلت** تقدم اذا  
حبرها فقلت فاشاها ومساها وتفتت واستنوت فان ذلك بعد رضى منها بالفراف  
وكذا الظاهر في هذه المسئلة وفي المدة اذا قالت اودا وفتح الله من صحبتك فقال  
لها انت باين او حرة فانها الثالثة وشبهها بمسئلة اذا سالت الطلاق وفتت  
ايضا اذا قالت له اخلصني بالطلاق انك تفعل لو تقول ما اقول لك فقلت كذا **قلت**  
لمطالعني او اناطالني فليخلص اني ما اردت طلاقا ولا يثبت **قلت** هذا الظاهر ان لم  
يكن هناك سياق يدل على ما قالت وان كان هناك سياق يدل على ما قالت حمل عليه  
من غالب السياقات في الايمان ومنه مسئلة المدة اذا قال لها يا زانية فقلت بك  
زانية فانها حرة العتق وان كانت على اقرار ملحدت للزنا وعن اصح لا شئ عليها انما  
هو على وجه المقابلة في الشتم ومنه مسئلة كل ما يقول باطل وحلف عليه ففان له  
حاله الا الله محمد رسول الله والصواب ان يحلف انما قصد منه غير هذا من الكلام لان  
السياق يدل عليه ومنه اذا قال طلقها منده سنة فان قامت في ذلك بينة فالعدة  
من يوم الطلاق على مذهب المدة وبوت ثبت عند القاضي على ما في غيرها **قلت**  
يريد وهو لم يحل بها قال ذلك من يوم الطلاق وتقدم اذا لم يعرف الطلاق الا من قوله  
فالعدة من يوم اقراره ولو اقرها من المراجعة واليوات وغير ذلك مما هو عليه من يوم  
الطلاق **مسألة** المارري عن حوطب في امر النكاح فقال لمن خاطبه وهو حقيق  
كالامراة تزوج في هذا العام او الثاني او الثالث او الرابع قل تزوج طالق **قلت** انما  
فانما حتى انقضت السنوات المذكورة ومضى من الخامس مدة فعد النكاح على امراة  
فحينئذ اشرفه على البناء داخله شك في العام الخامس هل اكل بحية الذي كان حلف امراة  
فوقفت عن الزوجة حتى ينظر ما يبقى له فيها **واجبا** لا يثبت بليب الا بالورع  
والاحياط يقتضى ان لا يقر هذه المرأة لانه على شك من اباحة فرجها له والاصل  
بحرم الفروج فلا يستباح شك فاما لو لم يعقد النكاح لا يقع هذه عن العقد عليها  
وهو من ان يكون عقد النكاح لا اذا لم يعقد استحب حكم الاصل الذي هو التحريم واذا  
عقد فقد صارت مباحة فيكون استصحاب اصل الاباحة نافلا عن الاصل الاول على  
طريقة بعض اهل النظر وهكذا ينظر في المسئلة من وجهها حتى لا من شك هل حلف امراة  
وقد نزل اهل الدرع على حكمه ومن حلف وشك ما الذي دخل في عينه من الاعوام اشبه  
منه لو جرد بين هاتين وقبح الشك فيما تناوله وهذه الطرف كلها تستعمل في النظر في هذه  
المسئلة وتثبت الناطر ايضا بعضا المنفقات الى كون اصل هذه البين فحملنا فيها بان  
فقها الامصار الاختلاف المشهور ولا جد هذا كله انقضت الجواب بذكر الورع والاحياط  
ولم اخرج بالجبر والفضا لاجل الالتفات الى هذه الوجوه فان امتنع المسائل ان ياحد



بالورع والاحتياط وحاول القاضي الفضا عليه بالفتاوى تأملنا الصواب في هذا الشأن  
عنه الحاكم اوسال عن تقديم الصريح عليه فانه يفتقر الى نظر طويل وقد نهت على بعض  
اصوله **قل** يريد الاصل اذا استل في الطلاق بعد ثبات العصة فالمشهور لا  
يتم بخلاف الوضوء وقيل يندرج كالموضوء ذكره التوضيح في كتاب الوضوء واما لو حقق  
وشك في الخث فالمشهور وجوب الفسخ بالقضاء وقيل باسبغائه وخرجه الحنفية للمدونة  
ويستوفى على هذا الاصل مسائل كثيرة ذكرها في المدونة وغيرها فسطر في اصوله المالكية  
**وسبغ** ايضا فقيل شاب ابد الله الفقيه الامام عنده ما بلغ الحلم وعلى مقربة من  
ذلك شك في امره بعض الناس هل بلغ التكليف امر لا يوجب حرمه من ثقات اهل  
حق ذلك او قد رام والده فعلى شيء كرهه له بعض احواله وعوت في ذلك فلم يفعل  
فاخرج من عاتقه على ذلك بالولد المستقدم ذكره وقال له علينا في والده لم نعلم على  
صده عن شيء بل يقرب به فاحتشم وقال والله يا عم ما سرت ذلك فقال له ما يحل هذه  
المسئلة الا انت بان تفعل ما اقول لك قال الولد نعم فاملى عليه صديق ابيه وكتب  
الصبي خطه يقول فلان منى فعلى والذى كذا فقال امرأة تزوجا من حياية او من  
اهل حياية بذلك الكاتب الا ان حرام هذا انصر ما املى عليه ولما بلغ ذلك والده في اليوم  
عظم عليه وقال اشهدوا اني منكم غيري منكم لانك لو ولد كذا لكان لا يفهم ما قال له ولا  
يعرفه وانما املى عليه فكتب ولا تعرفه له ليعقد اليمين على الصفة التي وقعت من  
تعيين البلوغ والعقد بالحرام وكل عرض من الحلي من ذلك انه والده لا يفعل ما كره منه  
بعد معرفته بما وحل ولده فبقيت مسأله وقال ولدي انما خلعت اني مني فخلعت واسا  
اروجه قبل ان افعل ما ينبغي اليمين بفعله ان كانت مستعدة ولما شب الصبي وما  
عز عليه ما انتسب فيه وكتب ما جرى ليوقف الفقيه عليه وبجوابه هل ينعقد اليمين  
على الولد وهو كما ذكر في سيرة ولا يحسن عقد اليمين بل املى عليه فكتب ومع ذلك فهو  
طلاق قبل الملك وهل يفتوى الاحد في هذه المسئلة بما انصاف اليها محايين وثوب  
وهل يشيع لهذا الصبي كاح حاسية بغير حياية وما الجواب عما كان الوالد رآه من عقد  
نكاح وتقدم ذلك قال الفاعل الذي خلف عليه ولده ثم تفعل ذلك والده هل يلزم  
شي امر لان كانت اليمين لازمة في هذا الاصل **فاجاب** وصف هذا السائل عن  
يمين هذا الشاب في حال بلوغه ثم اذكر في ذلك ما علمه الانسان من نفسه حين  
تيمنه وكان الظاهر من هذا الخبر التي وصف يوم سقوط اليمين والظاهر في هذه  
الالفاظ من صفة حاله انه ممن ينعقد عليه اليمين ويعضد هذا او يوبده ما حققه  
ثقة اهل علمهم ومم اعلم باطن اسره واذا انعقدت اليمين لم يسقط عنه بانكار  
ابيه وتغييره وكذا لا يجوز له ايضا في اسقاط ما عقده على نفسه بحكم اليمين  
وما يحل بحكم اليمين وما يلزمه من موجب لفظه فيها اذا كانت عليه بنية واختلاف

اذ لم

اذ لم يكن عليه بنية هل يجوز له دعواه حال ما عنده امر لا ولا حسن في قول قوله اذا قام  
على صفة دليل من قواين احواله في توره وبعد فتمه وجود طبعه والاولا ان  
العالم من الناس وان كان في هذا السن العلم بالنعقاد اليمين وان لم يعلموا بغيره  
وعدم الجمل به لك فلا يصدق اذ لم يقد دليل كما وصفنا واما الاستناد الى الخلاف  
في الطلاق قبل الملك فضعيف لان المشهور خلافه وعليه التعويل عندنا وعند من  
تقدم من شيوخنا وقد تقدم لبعضهم الفقيهات بسبيل ذلك عندنا زلة لغرض تقدم  
له فيها من قواين احواله لغيره عن اخذ به فيها ثم يراه او يصرح بذلك ولا يظبط  
نفسه بطريق واما من تزوج كل امرأة بكافة داخله في ميمه وسوا تزوجا في حياية  
او غيرها وسوا كانت من اهلها او غريبة ساكنة بها الا ان يكون له فيه في اهلها  
دون غريم ممن سكن بها فيكون له بنية وسوا كانت ميمه من حياية او من اهل حياية  
وحدق الادل كالصريح الا ان يكون له بنية كما وصفنا في الادل دون الساكنين بها واما  
تزوجها قبل فقال لا ب ما ينبغي به اليمين فالاشهر ان لا شيء عليه فيها كان عقد  
عليه قبل فقال ابيه مما ينبغي به اليمين **قل** قوله لا فرق بين قوله من حياية  
او من اهلها لانه يريد من اهلها عزوله وقوله لا تزوج مصرية او من مصر خلاف قوله  
لا تزوج مصر او بقر طرية لان الاخير يقتضي المكان لا اهل ولا اولاد على اهل  
لا عليه وتقدمت احكامه واما ما اشار اليه في اخر كلامه فقد تقدمت الاشارة اليه  
في حصة المصالح واما الزام الشاب هذه اليمين في حياية على الاصل وان قلنا انه  
يجوز حراره بلوغه لان ايمان السعيه لازمة ثم قال اما هذه المسئلة فالحل في  
فيها من وجوه شتى من العلماء الماضين والمتأخرين واحد وجوهها مما اختلف فيه  
الصحابة رضي الله عنهم وهو يخرج الزوجة وكذا اختلف فيها الامصار في الطلاق اذا  
عقد قبل النكاح معلنا وقوعه بشرط النكاح فاختلاف فقها الامصار فيه مشهور  
وفي المذهب قول شاذ مسطور فيه وروى عن مالك ان من حله بطلاق من يزوج وعين  
مكانا وذكر صنف من النصارى انه ان تزوج فان النكاح لا ينعقد واشهر منه من الخلف  
في المذهب قول من قاله بغير ما ادخل ولا ينعقد لكن كذا وان كان مسطورا واضربا  
عن ذكر ما هو اكدم منه فلما جرت عادة سماج الناس على المذهب المشهور عن مالك  
وامحائه ولا شك ان المشهور عندهم الزام هذه اليمين على الجملة لكن سالت عن  
فعل الاسءه اقبل ان تزوج ولده فانه نوع اخر كما فقه في المذهب اسطراب  
فيه وهو المتأدي على التزوج هل هو كاستد التزوج ولا ينعقد ها هنا الولد المتزوج  
ثم يفعل ابوه ما ذكرت وان قلنا ليس المتأدي عليه كاستد ابيه اليمين هنا لا يلزم  
في هذه الزوجة اذا تزوجها قبل فعل ابيه ما ذكرت قلست الاشارة الى هذه  
الجملة فتقدمت قبل هذه **وسبغ** اهلها بعد النكاح كل طلاق وانما هذه المسئلة



**فاجاب** انما يريد من الثلاث فترجع على استدعامة ولا يعدم الطلقين ولا الطلقة وإذا  
كان على ذلك قبل رجوعها عليه منى وانما الخلاف في ذلك بعض فقهاء الامصار لعملة ليس هذا  
موضع ذكرها **وسب** عن رجل من اثنا عشرين تزوج لعنه فزانية بعد ذلك  
فلما كان بعد التزويج تذكر ان عليه خمسا فكل امرأة يتزوجها الى عشرين ان دخلت  
دار اسماها ودخلها وحش في مئته وخمسة قبل التزويج ولم يذكر ذلك الا بعد زواجه  
وتحدث في ذلك مع رجل عدل من اهل العلم فقال له انت حانت ولكن استفتي اهل  
العلم فتوفي في الحال الدخول وكان بين تزويجه وتذكره في مئته وخمسة ووفاته خمسين يوما  
فقام بعض ورثته بشهادة الشاهد انه اعترف عنده ان عليه خمسا بكل امرأة تزوجها  
الى عشرين ان دخلت دار اسماها وانتهى لمرتبته كذا لا بعد التزويج فقال الفقيه  
فقال لبيت سألني عن يمين وقعت مئة في الطلاق ولا تحقق كيف كانت وهل تخاف  
فيها القام بشهادة الشاهد مع مئته حق في اسقاط نصف صداق الزوجة مع ميراثها  
**الجواب** تقدم الجواب عن هذه المسئلة مبينا وهذه مسئلة فيها اختلاف  
من جهة امضاء النكاح المعقود بعد تقدم يمين بما ذكرت حيث فيها اذا امكن ان يعين  
الخلاف الى مقدمه او الاحال وذكر ان ابن عشرين وهذا مما يمكن ان يعين اليه  
وللمشهور من المذهب انها اذا ثبتت بشهادة عدلين ان النكاح يفسخ قبل الدخول  
وتسقط الميراث عند اثر الرواه ومن راعى الخلاف لم يسقط الميراث وكذا قال اليماني  
مع شهادة الشاهد الواحد بالطلاق فالحصول امر الشهادة ثبوت ما لا يستغربه  
فيه اختلاف من المذهب فان توى الخلاف في هذه المسئلة من جهة الزام هذه  
اليمين ومن جهة ثابته انها اذا التحقت ولو ثبت هل توجب الفسخ على كل حال او على  
تفصيل فان وجب الفسخ هل يقع الميراث مراعاة للخلاف او يسقط باعلا ما  
المذهب واذا افترق من هذه المسئلة اختلاف اخر وهو قبول الشاهد واليماني  
مثال هذه المسئلة انما هي الخلاف في هذه المسئلة جميعا في المذهب مشهور  
فقال الخنيزي يصطليحان لاجل هذه الاختلاف لان المسئلة في هذه الاشكالات  
استثقله ووقف بعض من يعزى الى العلم على هذا الجواب فقال ما في هذه المسئلة  
خلاف بين الامة ولو كانت بشاهدين وهذه مسئلة مجمع عليها ولا خلاف فيها بين الامة  
فكتب اليه سوا الاثنان بكلام هذا الفقيه فكتب هذه مسئلة ما اتفق فيما علت على  
من كثر المراجع سوا العلم ما اتفق على فيها وقد تكرر هذا السؤال من الخنيزي جميعا  
وكتب لكل واحد من الخنيزي ان الصلح في هذا اول وان كره التعليل فيها تكون المسئلة  
يلتفت الخلاف فيها من اربعة احوال احدها هل الطلاق قبل النكاح وفيه اختلاف هل يقع  
ام لا والخلاف المشهور في ذلك مطلقا بين فقهاء الامصار والمذهب ولا حاجة بنا فيه وكذا  
لو حكم بانعقاده وفيه اختلاف ايضا هل يفوت الفسخ بالعدول ام لا ولا المرفعت

في

وقم الفسخ بعد الموت وفيه اختلاف هل يقع فيه التوارث ام لا لاجل الاختلاف في اصل  
النكاح ام شهادة رجل واحد على ما ليس بالمال والمقصود منه في فيه اختلاف ولا يكره من  
غير المذهب وفي الاشباح الاية كان هكذا كان يد رينا ايتنا وذكره في كتبهم ذكر  
مطلقا لا ذكره وتوقعه منهم من الاستقضاء بعد دها وبها وباشهر وما وقع فيه  
النصر على سواه من سائر هذا الباب وقد وقع النص للمقدمين في شاهد واحد من غير  
خلاف يقال عن واحد من الامة المتقدمي هم وكذا في الطلاق ايضا لا يثبت بشاهد  
واحد فتجوز به العدة مع الحياة لكن بعد الموت لا يثبت من الشهادة حتى يتم فوج ولا  
تحليله ولا شيء من حقوق الله سبحانه وحدوده المتعلقة بالنكاح والطلاق الذي لاجل  
هذا التعلق الذي استرنا اليه لم يقض فيها بالشاهد واليمين حتى اذا لم توتر الشهادة  
في حق من حقوق الله سبحانه وانما خصت في اثبات ما لا يستغربه حسن الاختلاف  
في ذلك في النكاح للبدن اسخ قبولها ومن التفت الى المال اجاز ذلك في الجمع وهذا  
السؤال لم يرد فيه السائل على ما تكرر وجواب لكل واحد من الجنتين اكثر من ان يد  
ادعي الاعاظم في هذا وقد ذكرت الاختلاف في هذا الكل واحد من الخصمان تكرر  
لم يتردد ا فلا معنى ان يسئل هل هذا الاجماع صحيح ان كان قد ما قدمته او لا من ذلك  
الخلاف في هذا وببيت وقوي فيه وان اردت معنى توسعة القول في هذه الوجه وان  
من يكذب فما اخطا في هذا ولا امره منزلة الى نفسي مع احد من اثنا الزمان ولكن  
من ادعى الاجماع طلب منه ان يحمد المالك او الشافعي ولا في حيفه نصافي عن هذه  
المسئلة انها لا تقبل فاذا وجد ذلك عنده وحش في سائر نصفا تم فليحد عنهم خلا  
طلب من ان ينقله عن الثوري والاوزاعي وابن حنبل وداود ومحمد والحسن وابن  
حزير بن السعدي والنفعي ويوجد معه في هذا العدد الى لا يكاد يحى وان اشار الى  
عمر واحد فطلب ذلك منه نقلا في كتاب موثوق به عن جميع علماء ذلك العصر وان  
له بذلك ولا يجد من المسكين ابنا وان لم يجد اصله قيل ان الاجماع حجة الله سبحانه  
في ارضه والكذب عليه والشهادة نقله مثل الشاهد في النقل عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قوله لا يقبل وهذا عظيم في الدين وابن هون انكار بعض من تقدم ان يصور  
الاعتقاد الاجماع مع كثر العلماء وخفا بعضهم واستشاره عن العرف او عن المذاهب  
والندريس والانتصاب قالوا واذا كان هذا يجوز لم يعمورا اعتقاد اجماع هذا وان  
يمكن حقا هذه العلماء فاما ذكرناه اسبعا واسبعا لا لمن سهل فيه ولو سئل في اثبات  
الاجماع لطريقه اخرى في اساليب طرق الاموليين انه ينقل ذلك عن بعض ائمة عصر  
وينقل ان اخرين لم يكره واعلم لطلب هذا ايضا واجده ولا يصح له نقله ولا تراه مستطوع  
في كتاب بولكا شاهدنا في هذا ائمة مقيمين خافين من ائمة ساجدة ومن خبرته في هذا  
السرع حتى ناكنا في من الصبار وما يحسن في نفوسنا ان ذلك ضرب من الوسواس تعلمنا



منه واخذنا نفوسنا بغير خوفهم وقد هلت يوما للشيخ في القاسم بن القاسم وهو امام  
الاصوليين في عصره وسمعت الشيخ ابا الحسن الخليلي عليه وعلى بقائه في الموضع والذ  
الاجماع على كذا وكذا ووقع في نفسي ان ذلك مما لا يكره على فسكت عن فقلت له اصل  
الله مالك لا يخفى عن الذي ذكرت فاخذ بيدي وجمعني اليه وقال لي يا بني انت  
اذا قلت الاجماع على كذا لم تسأل انا عنك واذا قلت ان الاجماع على كذا انما انت  
عن قصارى حجة الله سبحانه في امره فثبتت بيني وبينك وجوب علي المجلس ما يطول عليه  
من تعليظ حكاية الاجماع من غير تحقيق ومضبط كالحج وبالله التوفيق ما ذكر  
الشيخ من اصول التي اشار اليها وان الخلاف فيها مشهور معلوم في المذهب لا ينكرها  
الاجماع كاصل الجمل ولعل الشيخ لم يسمع من دعوى هذا الاجماع انكار هذا الخلاف  
في المسائل التي اشار اليها وكثر اخاؤه عليه فكن قوله هذه المدعى لم يكن في هذه المسئلة  
خلاف فلعله في الصورة المعروضة ولعمري انه لا يقرب كلامه فيها على من ذكر من  
الحال في السوال اذ حاله يقتضي ثبوت النكاح بما ثبتت به الاثمة وما وقع من دعوى  
انه سبقت منه بمن قبل النكاح الى الاجل المذكور وانتهى ونزوح ولم يخال ذلك  
يقبض شي منه ولا يثبت احد لا يقرح ولا يتركح ولا يتركح ولا يتركح ولا يتركح  
خفيل من كلامه ما يجوز عليه بوجه من الوجوه فلم يحصل شهادة البتة وليس في الشيا  
ما يدل على انتساف من المشهود وغيره قال الامر الى انه نكاح صحيح لم يغير من له  
ما يمتعه من لواحقه من الميراث والصدوق وغير ذلك من جميع لوازمه فصدق قوله  
انه لا يعرف في خلاف اي في المسئلة المعروضة واما قوله ولو ثبت بشاورد بن ابي  
لانا دعوى فنادي فثبت جميع ما كان عليه من حقوق الزوجية وبطل كل ما كان له  
اذا اقيده دعواه كما تقدم اذا اعترف انه كان ظفعا منه ومن سابق يقبض خرم  
العدة فيه فثبتت العدة من يوم اقراره ونزوح ما كان لها من حق وبطل كل ما هو  
في حصة من رجعة وميراث وغير ذلك من الحقوق التي ثبتت له لولا هذه الاقرار  
وهذا اوجوه والله اعلم الذي اوجب كثرة السوال فيها عليه واختلف الارواح  
انها لم تصرف ولعل الشيخ عند رايه فتمه من سياق تكويرها عليه والا فهو من اهل  
العلم والاحتياط والدين والحفظ وقد نقل القاضي عياض في بعض نواحيه انه لم يكن  
للمالكية مثله في زمانه لا في شرق الارض ولا غورها ونقل بعض من عرف به انه حاز  
الطريقة القروية والتمرد اديه في الحفظ والتنظير والمناظره والابتداء والعمارة  
لذلك وكتبه دالة على كمال علمه ودينه وحفظه وانصافه وطوله عمره وخدمته العلم  
الاصولي والفقهي والديني وغير ذلك من العلوم من الهندسة والطب وغير ذلك  
وليس في المذهب بعد المتقدم من ان تصف بتمية الامام غيره وكانت فيه من  
وليين جانب وانخفاض ونواضع مع كل من يعبره والافعة وعدم الانكار على احد

من الناس

من الناس لسمعة علمه فباخذ العذر في كل ما يراه من حوسا فقل عنه لغير المنكر حتى قال  
الامام المهرري وهو راسل الموحدين وورد ورد عليه من المشرف انه كان امام هدي كجرا في  
العلوم ولكنه لم يكن بغير منكر او ادركه قبل موته لثقل به كذا امام لا ينبغي نقله عنه لان  
المهرري كان عالما قايما بتغيير المنكر والامر بالمعروف والعلال اللفظة انما وقعت منه تساو  
السبب الطريق التي قام بها الا انه يري حقيقة ما وان ارادها في سبيل طريقة حفظ المازري  
ولعله امي اشيع العلم قال الانكا رومي صاف كثر الاعتراض في الوافعات وقصة هشام  
مع عمر بن القزاة دليل على ذل والوجود يصدره والله الموفق للصواب وفي سماع اصبح  
عن ابن القاسم من افي في محين بامر الله بان قد بانت منه فقال له لها وللناس ما انت  
مسي في علي بان لا شيء عليه لا ينفرد ويانت منه ابن رشد ولا شيب مثله ولا بن حبيب  
عن مالك لا شيء عليه وقال سمعون ان قاله على وجه الاحكام بما قيل له لا شيء عليه وان قاله  
يروي به الطلاق طلقت عليه والذي اقله ان كان ما افي به بخلاف الاجماع لا وجه له  
في الاحتياط فلا شيء عليه وان كان قول قائل اوله وجبه في الاجتهاد ومقتضى من اهل الاجتهاد  
حزمه طلاقه لان اخباره به التوام له في هذا الاختلاف الى هذا وكذا انه انما يستفتيا  
ولو حضرته البينة في قوله بانت مسي ثم قال انما قلته لا في افيك به لم يقبل الابنية افي  
افي به فيصدق مع مينة وما وقع في سवाल المازري لو ثبت فانه لا يقول عليه  
لانه لم يحكم له به وانما اخبره اولاً ثم قال له سأل عن مسلكك فلم يقطع بشي ولا يخبر هو الا  
ما يوجب طلب الجواب فاذا كان جواب من له خلاف اخبار الاول فلا يرويه شي بخلاف  
فحدثت العسيف في كتاب الصلح يشهد لهذا المعنى في سماع علي بن القاسم من اقول  
انه ما رى امر الله ثم زعم انه كان ما رى في سائر وانكرت مسي ان تكون بارتة ان شهد عليه  
ياوراه بانت منه بواحدة ولا رجعة له عليها الا نكاح جديد وان مات احد هما في عدتها  
ورثته ولم يورثها ابن رشد قوله في الميراث لا يصح بوجه لقوله اذا شهد عليه باقراره بانت  
منه بواحدة ولا رجعة له عليها يدل ان الشهادة كانت عليه في حياته بانها بانت منه  
وجب الاميراث بينهما ولو كانت الشهادة عليه بعد موته لوجب علي ما تقدم من سماع  
ابن القاسم ان زنده ولا يورثها وفي المدونة اذا اراد ان يلفظ يا حرق الطلاق فلفظ  
بغيرها على قوله انت حرة واخرجني ونفني او كل ولا شيء عليه حتى ينوي بها الطلاق ابن شاس  
قوله لم رجعة التي اسمها طالق يا طالق فلا شيء عليه ولو كان اسمها طارق فقال ذلك لسا في  
فذلك وفي سماع اصبح لابن القاسم من قال امراته يا مطلقه ولم يرد طلاقها انما اراد انها  
في كثر الكلام كالمطلقة اصبح او على وجه التفسير لها او انها طلقت مرة ولو كان فيها خبر  
ما طلقت ابن رشد ان كان لشي من ذلك فلا اشكال وان قاله امته او لا سبب ولا يثبت له  
ففي هذه افي الكتاب احقوال والظاهر منه لزوم الطلاق ولو قال اردت الكذب لا الطلاق لم  
يلزمه ولو كانت عليه بنية فقلت في المدونة ان قال لصديقه انت حرة اليوم من هذا العمل



وقال انما اردت عتقه من العمل ولم ارد الخرية صدق في ذلك مع مبيته ومن عجب من عمل عبد  
او من شئ رآه منه فقال له ما انت اخبر او قال فقال يا حر ولم يرد شيئا من الخربة انما اراد  
ان يعصيني يا اي كافر فلا شئ عليه في الدنيا ولا في الآخرة وعين مالك في عبد طبع لسره  
فاعبه طبعه فقال انه حر وقامت عليه بنية بذلك انه لا شئ عليه لا معنى قوله انت حر لا فقال  
وان قال لها السلي بامره او ما انت لي بامره او لم اتزوجك او قال له رجل انك امرأه  
فقال لا فلا شئ عليه في ذلك وان قال له لا تكاح بيني وبينك او لا ملك لي عليك او لا سبيل لي  
عليك فلا شئ عليه اذ اكابر الكلام عابا الا ان سوى بقوله هذا الطلاق في ان شهاب وان  
قال لها انت سايه او من عتقته او ليس بيني وبينك حلال ولا حر ام في خلاف ما اراد بذلك  
طلاقا وبدين فان تكلم وزعم انه اراد به لولا كان ما اراد من الطلاق ويخلف على ذلك  
ويشكل من قال مثل هذا عتوبة موجبة لانه ليس على نفسه وعلى حكام المسلمين ولا على امرائه  
المجوزة المسائل استأثر ان لم فيها احكاما والاظهر للزوم وفي النوادر عن الموازية  
من قال لامرأته كئت طلقك البتة ولعبد كئت اعتقك ولم يكن فعل فقال ابو  
الزناد لا شئ عليه في الدنيا وقال مالك يلزمه كمن قال انت طالق او انت حر لا يبطل  
ولا عتقا وقاله وسبعه وابن شهاب مالك الا ان ياتي بعد ريق مالك ومن اعترض  
في شئ سئل فيه بانه حلف بطلاق او عتق ولم يخلف فلا شئ عليه في الدنيا ولا في الآخرة  
اذ قال الانسان حلفت في شئ حلفت بلخرج الا افعاله ولم يكن حلفت ولا نوى بقوله حلفت  
بمساواة ما هو كاذب فلا شئ عليه وان اسرته ابينة لزمه حكم المين ولو قال عتدا زوجي  
فاعتدا ولم يطلق فلا شئ عليه هذا ابن علي ان الوعد لا يقع في العتبات وعلى  
القول بالعتابة فيه نظرها ولو قال لها ان فعلت كذا كان خروجك عليك ففعلت فان  
نوى بقوله كان خروجك عليك الطلاق فهو طلاق وان لم يكن له نية في العود فهي واحدة  
وان لم يرد بقوله فلا شئ عليه وان لم يكن له نية فقد تقدم في المجمل ما يدل  
على ذلك ومزحكي من غيره بالبتة فقال امرأتى طالق البتة وانما اراد ان يقول قال فلان  
فان ذكر ذلك نسفا فلا شئ عليه وفي سماع اصبح قال اشهد اذا قال لامرأته قد شأ الله  
ان اطلقك او لعبد ان اعتقك فلا شئ عليه الا ان يرد به عتقا او طلاقا هذا من الكذا  
بين على الله ولو قال قد شأ الله انك طالق كانت لها الشاوي في الطرد عن الاستعانة ونحوه  
عن ابن محرز اذا قال انت طالق امس والسهر الماضي لم يقع عليه طلاق لانه كذب ومحال  
الا ان يكونا راد بذلك اخبارها ان كان طلقا وظاهر كلام ابن الحاجب انه حائث لانه  
قال في قوله ان لم يكن هذا الانسان انسانا فانت طالق فلا شئ عليه ولو قال انت طالق ان لم  
يكن هذا الانسان انسانا فانت حائث كقوله انت طالق امس قال شيخنا الامام الاطري انه  
كقوله ان شأ هذا الحر والحي في قوله انت طالق ان شأ هذا العبد مثله وفي النوادر تقييد  
الطلاق بالماضي كاطلاقه فهو كقول ابن الحاجب ابن شاس من قال ان طلقك فانت

هذا هو  
المراد  
بأنه  
لو قال  
للمرأة  
انت طالق  
فان  
كان  
الطلاق  
مطلقا  
فلا شئ  
عليه  
ولو قال  
للمرأة  
انت طالق  
فان  
كان  
الطلاق  
مطلقا  
فلا شئ  
عليه

طلاق

طالق قوله ثلاثا فانه تنفي لقطعة قوله ان طلقك لزمه تمام الثلاث وهذا هو قول ابن الحاجب  
الطوطوسي ومن المرحمة بالسريجة قال الشافعية لا يقع عليه طلاق ابد او هو قول ابن سريج  
وعن طائفة منهم يقع المضرخون المعلق منهم للروى وغيره وعن طائفة يقع مع المجر  
تمام الثلاث من المعلق قاله ابو حنيفة ومن الشافعية ابو نصر السباع وغيره قال  
وهو الذي حناره قال وليس لصحابا في هذه المسئلة ما يقول عليه ولما لم يبدل على  
بصحها وهو عدم قبوله شهادة عدلين على من اعترف بها انه عتبه لمن ادعاهما لان  
ثبوته يودي الى ثبوتها وعدم قبول شهادتهما يوجب بطلان عتقهما وشك  
فوق ابن رشد اذا حرم من عدله لا يقبل منه لان ثبوته يودي الى ثبوتها وكذا ان قال النجاشي  
عن عبد الملك اذا اخذت المرأة زوجها العبد فصد عنها قبل النكاح لان ثبوته يودي  
نفيه وهذا اصل فيه مسائل كثيرة منها اذا كذب الامتال الفرج في باب الشهادة ونقل  
الاحبار الى غير ذلك فالطوطوسي وضع له ما يدل على خلافه وهو ثبوت ما يودي  
الى نفيه منه قوله من اعترف ولده او والد في مرضه بسلامة عتقه وورثته مع ان ارثه  
يودي الى نفيه لان العتية في المرض كالوصية لا يصح لو ارث وثبوت ارثه يبطل العتية  
وبطلان العتية يبطل حرته وبطلان الحرية يبطل ارثه وفي النوادر من شرط امرأه  
ان كله امرأه متزوجا حلالا طالق فزوج احري وشوطها ان كل امرأة له طالق فقال  
محمد واصبح تطلقا ن عليه وعن ابن النسيم لا تطلق الثانية الطوطوسي هذه المسئلة  
السريجة وهذا اصل بيني عليه مسائل وهو جعل الموقوف مستقبلا سببا في طلاق مبيته  
بمن ماض عنه هل يلزم اعتبار اوقت العتق او لا اعتبار اوقت حصول السبب في سماع  
عيسى بن النسيم من قال لامرأته انت طالق اليوم ان دخل فلان عند الحمام فلا شئ عليه حتى  
يرحل ولا يسها ابن رشد في البطلان وشك في ثبوته من قال لامرأته اليوم انت طالق ان دخل  
فلان عند الحمام وحملها ابو محمد على ظاهرها ولا يجوز عن ابن النسيم من قال لامرأته ان دخلت  
البار فانت طالق امس دخولك لزمه الطلاق ولا بد للمكان ان قال انت طالق اليوم ان  
حلفت فلانا عتدا فكله ولا شئ عليه ابو محمد هذا خلاف اصل مالك يلزمه الطلاق لا منه  
لا يعاقب بزم من يحصل في هذا الاصل طريقان هل يلزم الزمان ام لا ولا خلاف ان ايقاع  
الطلاق هو لا يلزم وفي النوادر عن ابن النسيم من قال لامرأته وقد وليت امرتك ان شأ الله  
فقلت فارقتك ان شأ الله وصلا عيان لا يوجب ان طلق فلا شئ عليه ويخلف وان اراد الطلاق  
على العبد لزمه جلب هذه المسائل يقتضي ان مسألة الشاب الذي امل عليه  
فكتب ما قال له صدقني ابيد دليل على انه لا يلزمه كما اشأ والسنة المازري وان كان من اجل  
البه فانه من لفظه وكناية عن نية طلاق والله اعلم وفيما ذكرناه من هذا الباب كناية  
سبحنا العبد يعني عن قال لامرأته انا ابعث الى ابيك تحسبك او قال لرجل يا فلان  
امس بها الى ابيها فانها لم تحسن عشرتها معي ما يلزمه اذا لم يرد بقوله







يقولون ان لا يسل على عتق او اذ هي مذكورة او لا يخلو في او احكام المتشدد او انت  
سابقة او متى عتقه او ليس بين وبينك حلاله وحرام او يامطلقه او اعزوني او تاحي  
عني او اتقني او الحق باهله او انت حرة او حرة او تفتني او اخراكم الله او كلى او  
اشترى او كذا ما ليس من المأط الطلاق فلا شيء عليه الا ان يريد بذلك الطلاق فيلزمه  
ما نوى من واحدة فكثر ابن يونس عن عبد الوهاب وقيل لا يكون طلاقا وان نوى فليزمن  
كقوله الطلاق ووجه الثاني الاتفاق على انه لو من بها او مسها بيده وقال اردت الطلاق  
ولا يكون طلاقا اذ ليس بصريح ولا كناية عنه فكذا هذا لو حكي المحكي عن اصبح ان نوى الطلاق  
ولم يتوعد اخرى تلك حتى ينوي اقل قلت كان شيئا الا انهم رجعوا عنه فيقول فيه نظري  
لانه ان دل على الثلاث بداهة لم يفتقر لنية الطلاق فالنية كاللفظ وهو يوجب مطلقا  
الطلاق وهو واحدة حتى ينوي اكثر فذلك هذا وبه كان يفتي رحمه الله الى ان توفي  
الواقع في هذا الجواب وعن ابن الماجشون اذا قال لها اذيني فقد حلت عقداك فهي  
النية وقد تمت لفظه الاقالة وفي النوادر عن الواضحة اذا قال لامرأته انت حرة  
او لا منه انت طالق غلطا فلا شيء حتى ينوي ان يملك ذلك اللفظ طالق وحرة قال شيخنا  
مفتي غلطا ومفهوم حتى ينوي مائة ومائة والمعتبر الثاني قلت هو ظاهر المدونة  
وعن ابن الماجشون لو قال لامرأته انت حرة ولا منه انت مائة طالق او طالق لوجه ابيه  
فامرأته طالق وامنه حرة ولا يسأل عن نيته نقله في التنبهات عن ثمانية  
الى يزيد وجعله خلاف ظاهر المذهب وسبب الخلاف اذا تعارضت الحقيقة المرجوحة  
والجاز الزايع هل يغلب هذا او الوقف وأشار الى هذا في العالم الرماح فيمن دعى امرأته  
للمنفرة فابت فقامت ان كسرت كرهين فانت عتقة وقصد الطلاق فالت لا كرهين  
ففي خبره على الطلاق او الامر به خلاف مشهور الا انه يغلب على الظن انما يكرهه فيجب  
على الطلاق وهو ثلاث قلت تدرمت هذه المسائل اذا اجابته بما لا يعلم الاستا والما  
بالموافق او المباين فاعني عن اعادته وفي جماع ابن القاسم اذا خبرت الزوجة قبل  
النبا والميلوع فاختارت نفسها فوطلاق وان بلغت من بلوغ من بوطا وان لم تبلغ وكذا  
من يعقل فعن ما لا يحد ذلك وهو قول سمعون ولا بن القاسم خلافة وان لم يعقل استمر  
ربما حتى لعقل معناه وخرج المحكي في الخلاف واما ابنة سبعين او ثلثين فكيف تخرج  
بين الظاهر كان اذا لم يتصور عرف ان يلزم شي كالبسعة تلزم متى اذ لم يتصور  
فيها عرف او عرف الاستعمال انها رقيقة فذلك لا يساهل فيها الا ان يريد الرقيقة  
تسمى السهالة التاول في العرف فيرجع الى الجارية بالله تعالى لانه الذي يكره مؤاخذة المسلمين  
لكمال العزيم فيرجع الى ما قاله اذا حلفت في دهرام ان زوجته اخذتها فابت ان  
اخذها غيرها فان تحنت خلاف اذ اوجدها لم ياخذها احد وتقرير الكلام ان امرت  
فما اخذها الا بميل لئلا يفسد هذه اعلى اعتبار المعنى وظاهر اللفظ المعنى فزمن لغير

المبين الذي لا يقدر في غير المبين بالله تعالى قولك زوجته قلت لي حرام عليك ان تصدقها  
حرمت عليه وان كذبها قلتم وان شئت امر ولم يجزه طلاق الناس ان ثبت لزومه  
والا فلا بد من نام من حلف ان لا ينزل من العرفة الا على طهره فلا يبرأ الا بحلف على فعله  
سرا السرية البينة ام لا من قبل له تزوج فلانة فقال لها الزمان لا تزوجها لا يحرم عليه  
بذلك فان اراد ما الزمان ذمه الله تعالى وفيه عين فيكون على نفسه اذا تزوجها وان اراد  
ذمة الناس التي تحرك على السنتهم فليس له يمين من حلف ان لا ياكل لغيره طعاما  
فاكله ولم يعلم اذ اعطاه غيره قرب لا سوا او بعد فلاحته عليه ح حرم على ان يكذب  
المظلوم المظالم لرفع المظلمة عن المظلوم وجب له ان اكرهه على الجاني ان كان يطلب  
منه يضربه قلت هذا احد الاقوال اعرف بين الصرد وعنده وقيل اكراه  
مطلقا وقيل لا اذا قال الحرام يلزمه لا فعلت كذا او فعله يلزمه المالك  
هي كقوله الحرام يلزمي لا فعلت يلزمه الثلاث اما بالبينة او بالعادة قلت  
اختصها في المدونة سواء الا وجوابا لاجل انها تصور لما يلزم او لا يلزم وهي قوله  
قال علي حرام قال لا يكون الحرام في شيء الا ان يحرم زوجته ومن موضع اخر اذا قال الحرام  
يلزم مني وعادة البلد انها عنه ميم ثلاث فهي كذلك وان لم تكن عادة فان حرج من  
القبيل يخرج الجاني في لزمة وبعد من ان العزلة ان اللفظ المحرم منها لا يتم وغيره  
حلت بالطلاق ان وجدت عندا من يشترى مني كذا لا بيعته وقوع البيع في عدد  
دونه غيره فيخرج من ذلك الخلف عليه على الناس ويعطيه لدل لا يادى عليه اليوم  
كاه فان قوط في ذلك فانه بحث من طلب بسلط او عارية فحلف ما ذل عند  
وكان هذا الشيء ما يفسر بالانسان ويعلم انه لا يردده عليه ولا شيء عليه  
لانه حينئذ ليس بسلط ولا عارية فيصير قمينه كذا اذا حلف بالخلا عليه حرام  
على ان يردوه الى الشرع فتأخرو وقال نوبت التأخير فله نيته في القضا والفتيا قلت  
وان اطلق المشهور ان ذلك على التواضع فيل على الفور وقد مر ذلك في الايمان كذا  
اذ احلف لغيره بالطلاق على حقة به اذ ياخذها فحرف لم على قدر حقه فاخذها مبركا  
في يمينه ان لم يؤمن عليه قلت فلو او من عليه من يحير له اخذه فذلك ومن لم يبع  
فلا ومن يخرجه ففي يده بذلك نظرا اذا قال كل ما يحرم على المسلمين يحرم عليه لا شيء عليه  
وهو واحد منهم الا ان يقصد بذلك زوجته من حلف ان لا يلتقي ابدا في قصة  
وقال نوبت هذه المعيشة او منما ما قبل قوله في الفسالة من باب تخصيص العموم  
بوصفها او بوقت وخصوص من لا يجوز شهادته كعدم قلت هذا ان كان مما يفتي عليه  
فيه والا فكل قوله مطلقا في الفسالة والنسأ الا ان يكون على حق فهو على نية المستحلف على  
المشهور وقيل على نية الخلف وقد مر ذلك اذ اقال جميع الايمان في علي فظهر خلاف  
ما يعلم فلا بحث عليه مثلها اذا حلف بالطلاق ان ماله ماله وقد مر ذلك



وما لم يعم به تحت الا ان ينوي ان يجعله فاذا انطق به فهو احرى ان يجعل به فحلفان لا  
يعطى اطلاق كذا فاذا عطا له بعض اصحابه اذا قام واستزده حتى علم ولا حث ه اذا  
حلف الله العرف على شئ فاحذره منه ونزده اليه فيما يطلب به ان لم يكن ذلك شرط ولا  
ولا عادة لم حث ه اذا حلف على نفسه الا يضي فلاحث مما ضحى به اولاده وان كان من  
المقاومة وياكل من اضحيهم لانه لم يصح بشئ الا ان يكون اولاده واحدهم  
ادخله في اضحية والماله مقاومة فانه حث لان اضحيهم اضحية في الوجه الذي يصح  
حصوله معهم ولو لم يكن الماله مقاومة ففيه نظر اذ ليس ملك الا الثواب دون طلب  
حصوله لهم ولوحلف ان لا يضي اولاده قصي احتضنوا من ماله المقاومة لولا  
الا ان يكون له نية فيضار اليها وياكل مما اضحيه ايضا ه اذا حلف ان لا يدخل داره  
سلعة فادخلها اخوه بعير اذنه فلا شئ على الخالفة اذ الم يقامه على اخرجها ه اذا  
حلف ان لا يعقد نكاح ابنته البكر فلا يعقد غيره ولا يجبر حتى يثبت عند القاضي  
ضربه وعمله فيزوجها القاضى ولا حث على الاب وان جعل الاب من اجزائه حث  
حلف ان لا يجمع معها حث سقت حتى تاتي بقبال راسه ومما في وجهه فان لم يخرج  
واحد منهما في الفور فقد حث فان خرج احد منهما فلا يدخل حتى تاتي بقبال راسه  
وكذا لو كانا خارجا عن المسقف فلا يجمعهما حتى يفعل ما حلف عليه ولا يشترط الفور  
اذا كانا مجتمعين تحت السقف اذا حلف ان لا يبال من هذه البقرة الاما تال اليه  
ولم يكن له نية في السحق وحده فهو محمول على كل شئ منها فاذا اخذ شيئا منها فمته بينه  
وبين امه بالسوبة ولو بيعت البقرة ه حلف ان لا يبيع احد في احد مسلم ولا يبيعه  
على احد منهم ه حلف ان لا يتزوج حتى يكتب له ابوه الدار فكيف له فلا يصح له رد  
المية بالمقرب ظاهر كلام ابن رشد لا يرد ما اليه مطلقا فاما ما ه اذا  
لا بعد ن داوي من دارك وقال نوب عند الزوج قال قوله في الفتيا لا في المضاف له  
لا اكله حتى يكلم قبرى وقبرك محمول على الابد باي ميم كان لا يكتب الطلاق حتى يثبت  
النكاح قلت مم اليوم على العكس يكون الطلاق فاذا اراد الرجعة طلب باثبات  
النكاح وهو احوط في قول الخالف كذا كذا ايلزم من يلزم فيه في جميع الايمان  
اللازمة قلت ان تقوى وتعادة منه فوافقه والاما يقتضيه المعنى ان قال كذا كذا  
بالاضافة فهو واحد عشر لان المركب من العدد من احد عشر الى تسعة عشر وان قال كذا  
كذا ايمنا فهو واحد وعشرون ايمنا لان العطفون من واحد وعشرين الى تسعة وسبعين  
وان قال كذا ايمان فادومه ثلاثة لان اضافة اليان بالجمع من ثلاثة الى تسعة وان قال  
كذا ايمان فادومه مائة لان الجمع بالمفرد وهو مفرد مائة والف وغير ذلك وكذا  
كتابة عن العدد وهو محسوب بالخير والذين حكوا هذا في باب الايمان جعلوها كقنارات  
ادخلت فيهما من التعليل ما تنور في الايمان اللازمة وكذا اليوم في باب الافراد

قوله الخالف كذا كذا ايلزم



لفاعله تصدق بمنته ان شئت والا فتركه ان لم يكن امراته دارعد لا بد ان يكون  
 حلف وحلف بالشيء الى مكة الا يوم لم يجد وتعلقت الجماعة بسببه بحلفه ان يؤمهم  
 ويسكن في بيوتهم ولو لم يجد في ذلك الجماعة مسجد اخر من قرية او غيرها فلا حلف  
 وحلف على اخيه في الايام الا يقوم به الا احد مما فلا يعينه الاخر تاجر ولا غيره وحلف  
 ان لا يقسم مع اخيه لما قسم مع اخرو ولا في الاخر سهمه بل لا يخلف بهما تفصلا فلا شيء على  
 الخالف حلفه ان لا يعطي لطايفة حقة فوله لا يدخل في حقه ان كان من ذلك الطائفة  
 الا ان يحاسبه حلفا اذا حلف لزوجته ليعطيها نصف دينار فلا بد من الحيازة ومعاينة  
 البينة والكذب حلف ليس يمكن للقائد فمال يبر بالشكوى خاصة دون استيفائها  
 والغالب من مقاصد الناس انما يريدون استيفائها التي وهذه اسلم تكن له حقة فان كانت  
 صير اليها واذا دفعه غيره وقال الرسول ولا يبر الا ان يرجع للقائد بعد ذلك فيجوز على  
 ما تقدم قلنا في اللفظ ان نفس الشكوى تحرق ولا يجب عليه الاستيفاء وبدراب  
 العمل يتولى الدلالة بحلفه على السيرة من المفاد لا يشترط لغيره وان اخرج فلا شيء  
 عليه حلفه ان لا يدخل له ولد له دار ولا شيء عليه حتى يحقق الدخول فان شك امره ولا  
 يجزى رجل قال الطلاق في لازم في يمين فقال له اخروا ما على يمينك وان اردت ان  
 الطلاق لزمه قول المرأة وحق ذلك اليمين الرخصة فلا يجب هذا القول عليها  
 يمينا لا يمين ولا الرخصة حتى يحلف به واما ان قالت اليمين الرخصة لم يمتني فان  
 جرت العادة ان النساء يستعمل هذا اللفظ في صوم سنة فكون حلفا لزمه  
 الصايغ عن حلف لزوجته بالطلاق لا نسخ معك في هذه الشقة عيونك فاجزىه نسوة  
 انها حلفت معها من نسخ تلك الشقة وكذا لو انكوت امراته ذلك واقر بجموعه ولم  
 يعاينه ولم يشهد به عدول ولكن نسوة من الجيران اذا وقع له العلم خبر  
 من اخبره فارادها وان شك او عليه ظن اسحب له المخارقة واجاب الخلف نحو  
 هذا السؤال ارك ان يعزل زوجته ولا يفوتها ان كانت تحب بالثلاث وان كانت بواحدة  
 اسلمه على وجهه فان صدق اخذ ما لا حوط وان كذب فلا يضرك وجهه  
 الخلف عن قسار مع زوجته فقال لها نقلت داري الى دار ابيك وتكلى الطعام والمأكول  
 الى ابويك فبلغ والده هذا فحلف بالحل لا عليه حرام لا اكلت له طعاما ولا دخل  
 داري له طعام الى بعد الاصح في رخصة مدة لسيرة ذكرت زوجة الخالف ان ابنتها  
 زوجة الخالف على طعامه حات اليها في الدار يد بقي ما قولا وانها اكلت ذلك الدقيق  
 وخال الخالف فاجزىه بذلك وهو ممن يصدقها ولا يثبتها في هذا الكلام فاعزل زوجته  
 خشية الحث وسأل عن ذلك فاجاب ارك ان يلزمه الحث لان مقصد الخالف  
 بما علقه من الام وما اظن فيما تقدم الذي ياتي به الآية تسلمه الى ربه وانما كان  
 بذلك الشيء الى الامر ايضا فمن صالح عن ابنته التي بياست باسقاط بعض

صدوقه

صدق ادنا او ممن البينة ان طلبته وكبت في الصدق انه طلق طلاقا واحدا ما ينة ملكك  
 بها امر نفسها فمثل باينة هنا يورث الثلاث او من طلقه الخلف لا يحرم  
 الزوجه على زوجها ولا يلزمه سوى طلقه الخلف والمراد بقوله طلقه باينة اي الخلف يوم  
 طلقه باينة ابن ابي الدنا عن شهيد عليه شاهد انه حلف بالطلاق  
 ثلاثا في يمين غزيرة حلفه الى اجل كذا او شهيد اخر انه حلف كذا الا انه شك هل  
 كانت حقة بالطلاق الثلاث او لا يان الا لزمه وتحقق ان احد اللفظين صدق ربه  
 وانكر المشروط عليه الشهادتين وزعم انه حلف بالطلاق واحدا فنصنا نصا قال فيها  
 زوجي ولم يمسح احين اليمين وعينها بعد ذلك ولهم زوجان من شهادة هذا الشاهد  
 ساقطة لانه لم يودها كما عظمها ولا على وجهها او يقال انها صححة لمطابقة الشاهد  
 الاول في احد الوجهين وفي الوجه الثاني مثل الاول وزيادة وشهد بذلك بعد ان رد  
 عليها قوله قلنا وما شهدنا الا بما علمنا وقوله ذلك ادنى ان ياتوا بالشهادة على  
 وجهها وما وقع في الكتب الصحيحة من نقل الرواية ومع ذلك فنقلها مع الشك فيها  
 وتثبت الاحكام المشكوك فيها او نطرح المشكوك ويعمل على المحقق منها  
 بان قال شهادة الشاهدين لا تنفق في هذه القضية لان احدهما شهد بشي والاخر  
 بخلافه مع ان شهادة احدهما غير محمولة بالتردد فيها والشاهد لا يقبل شهادته  
 الا اذا قطع بما شهد فيه وقد وقع الاطلاق من مالك وغيره ان من شك في شهادته  
 فلا يقبل ذلك ووقع لا بن القاسم ان مرشده عليه ان قال ان فعلت كذا فامر  
 الخالق ولم يعينها وقال شاهد ثان قال ان فعلت كذا فاحد امواتي طالق قال  
 لا تنفق شهادة تملوك ذلك روى عنها ايضا ان من شهد عليه انه طلق امراته وحلف  
 وشهد الاخر انه قد طلقها طلقه خفية خفية انه ايضا لا تنفق شهادتهما فذلك لك  
 هذه السائلة المسئلة عنها والاستدلال بالامية على ان الشهادة لا تكون الا بالعلم وقوله  
 وما شهدنا الا بما علمنا لا يصح بل يدل على خلاف ذلك اوضحه والسرقة ما كانت ولا وقعت  
 فليف يعملون ما لم ينع وانما كان ظنا وهو ضد العلم ولو سلم الحال لما كان فيه حجة لا يتم  
 خبرون عما وقع بينهم والشهادة الى الحديث فيها ما يتوقف عليه الحكم ولو كانت شهادة  
 تغاير بها الحكم لكان شرع من قبلنا واما انك ذكرت ادنى ان ياتوا بالشهادة على وجهها  
 فليس فيها دليل ايضا لما ذكرتم لا بمعنى ياتوا بها على وجهها من غير حلف ولا زيادة  
 على نحو ما علموا ولا يشترط ايضا في كل شهادة العلم من تلك الشهادة بفقر من طهر فقوله  
 وشهادة السماع ايضا وما لا يتوصل فيه الى العلم فاجزى ان يشهد فيه بغلبة الظن للضرورة  
 واما الاحاديث التي وقع الشك من الرواية فيها فلا يصح ان يعمل بذلك اذا شك الراوي  
 في الحكم هل يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال والحرام في شيء واحد واما حديث العريضة  
 التي شك داود في التقدير وعمل به فخرج مسلم من ثلاث طرق طريقا لا يغير شك اخر منها



فيه التقدير بالتحلة والتخلين وهو حديث بشير بن يسار وحديث زيد بن ثابت مطلق  
ليس فيه نقد بر وحديث ابي هريرة فيه شك داود وحزبه ابو داود وعنه اربعة  
اوسق بعد هذا فختلف العلماء في العمل بمقتضى من لم يعمل به للشك ومنهم من عمل  
بالحديث الذي ورد بعينه شك ولو روي في داود بعينه شك ايضا وقيل عمل به في  
الجارى بالمدينة لا يخفى انما كانوا يعرفون ذلك العدد خمسة اوسق فاسقطوا شك وعمل  
بالعرف مع رواية بشير بن يسار بالتحلة والتخلين من عيسى بن ابي اذ روى الراوى  
ما لا يتعلق به حكم شك في تقدم شي او تأخيره مما لا يتعلق به حكم في ذلك فقد اجمع ليس  
فيه ما يغير من الشهادة ولطاب ابن زبون فقال شهادة هذا الشاهد الثاني لتردد  
فيها وبالله التوفيق تقدم تليفق الشهادة قبل هذا في موضعين فتقدم  
لله شيرى اذا شهد احد مما بالحلان عليه حرام والاخر بالثلاث فانها تليفق وتقدم  
انه يوجب من المدونة من قوله اذا شهد احد مما بالثلاثة والاخر بقوله انت على حرام او  
بالمثلث لزمه الثلاث وكذا لو شهد بيمينه واخر بيمينه او يمينه واخر بيمينه او يمينه  
وكان المعنى واحد اكانت شهادة واحدة وكان يتقدم لنا الاخذ من هذا العموم  
اذا شهد احد مما بالايمان اللازمة والاخر بالحلان عليه حرام انها تليفق وكان الجارى  
على هذا الاصل ان يلقى هذه الشهادة اذ لا اختلاف فيها الا من جهة اللفظ والعموم  
والخصوص وهذا لا يفتح في ضم الشهادات كما تقدمت واما ابطال الشهادة من حيث  
الشك فيها واستدلاله بعموم قول مالك انما هذا من جهة اذا اوجب ذلك سكا  
في القلة والكثرة او الزيادة والنقصان كما اذا شك في العدد او يؤخذ ذلك لان شك  
في اثبات جملة حق او انقص منه ولهذا روي مطرف انه يستعمل الى ما لا شك فيه  
ويعمل بشهادته واختاره المحققون ائني به ابن رشد في بوازيه واما اذا اختلف  
اللفظ واتفق المعنى مثل ان يشهد رجل انه سلفه ثلثة عشر دينارا او ثلاثين  
دينارا شك اي اللفظين وقع من المعنى فلا علم في ذلك خلافا انه يلزمه ثلاثون  
لاختلاف اللفظ والمعنى واحد وقد تقدم انه يلحق في التليفق مما تقدم وان كان  
وقع ليحتمل الامام رحمه الله اذا شك الشاهد ان هل حلت في الايمان الله زعماء  
بالحلان عليه حرام انه يفتح في الشهادة فان هذا شك وقع في شهادة الشاهدين  
وان كان الصواب لزومه لقول سحنون اذا اوجب المعنى حكما فالصواب امضا شهادتهما  
فيه وقال فيما حكى ابن رشد عنه اذا جرح الشاهد رجلان كل واحد بمعنى غير الآخر  
قال في جرحه لاحتمالهما على الجرح انه رجل سو وقال ايضا لا يخرج حتى يجمع على ان  
على معنى واحد اما كذا ب او شارك جنوا وكل حرام وهذه المسئلة قطع احد  
الشاهدين بالثلاث والاخر شك هل وقع الثلاث او الايمان اللازمة فحقى احد  
السفديين فالشهادة مملقة لفظا ومعنى وفي التفسير الثاني معنى دون لفظ

وهو

وهو على كل حال والزوج تحاط لها كما تقدم واما ما استدرك به مما وقع لابن القاسم فانه يودي  
الى الشك في الحل هل اراد هذه المرأة وهذه اوشاقة واحد على احدى امواتيه والاخر  
على الاخرى واللفظ محتمل للجميع فليحتمل على محل واحد محقق واما ما استدرك به من طلق  
الطبع والمطلق بعدم الثقة لانهما شهادة على قول الاخرى على فعل فلا يلفق على المشهور  
وفي العتق الثاني اخره اذا شهد احد مما انه عبده وانه اعتقه وشهد اخر انه عبده وشهد  
كاتبه فقد اختلفوا في العتق والكاتب فلا يمين في واحد منهما وبنت ملكه واما رده الاستد  
ما في سورة يوسف بانه ظن لم يزوج بل واعتقا جازمه اوجبه قولهم جوابا لقوله فما حراما  
الكنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد في رحله فطابقهم على هذا الاعتقاد وسبق يوسف  
معهم فيه وحكمه على نفسه هذا اوجب لهم العلم بالحكم عليه بما قالوا واما قوله شرع من قبلنا  
فليس شرعا لنا فله منع هذا اذا لم يرد حكم في عين النازلة يوقعه سلطانا ذلك فلا يفسخ الله ليس  
شرع لنا لان عندنا الشهادة في بعض الاحوال يمين فيها على كلمة الظن كما ذكره وكذلك الشهادة  
عنه نال بالفرع على احد الاقوال وبالجملة فالظاهر في هذا النازلة تليفق الشهادة على ظاهر  
المدونة من قوله اذا اختلفت اللفظ لا يفتق المعاني وما تقدم مما ذكرناه وبالله التوفيق  
ابن ابي الدنيا عن طلق امراته بالثلاث وشهد بذلك عدلان وذكر انه محال  
محنة وطوع ثم نوى المطلق بغير العشرين يوما وكما في مقام المصلحة وذكر ان المطلق  
كان من مضايقة الدم واقامت من الناس شهداء بذلك وذكر منهم شاهد فيل يختلف مع  
شاهد هاورث اذا شهدا بشهود الطلاق انهم راواه مسمى ويصرف في شهادتهم مع قوله  
بما قاله الثاني هذا الذي اجاب به الشيخ هو منه ب ابن القاسم نظره في الشهادات من المواد  
فمن اوصى او فعل فعلة او اقر وشهد انه حين ذلك العقد صحيح العقد وشهد اخرون  
انه حبيبه موسوس فشهدا دقا فحتما ولي قلنا في الجملة وكتاب ابن الموارث تقدم  
الحلاف في هذه المسئلة هذه شهادة الصبي او شهادة المردق او تطلب التجميع وظاهر  
المدونة ان التصرف للمرجع دليل الصحة والرقاد دليل المردق من قوله رب مفلوج باليسر الشق  
الى اخره عن محضر محضته قال شهوده اعترف بمحضرا سالم بن بولس التيمي المحلف  
بالايمان بآدمه وانه حلت فيها وبيتم الرسم بآدمه وشهدت بآدمه فلان وفلان وفلان  
وكتب رسم محضته قال شهوده عند من له الشطر الاحكام الشرعية بسوسة وحضر سالم بن بولس  
المدكور وحضر محمد بن عبد الله الازدي فشهدا عليه باعترافه المذكور اعلاه وقد ذكر سالم  
انه حلف بالايمان بالزومة على رجل ليفوز معه فقام معي ومشيئا وورث من لم يميني فمثل  
فيما شهد به عليه الشاهد وما وقع من قبول الشهادة وكذا به المشهور بما ذكر  
ان كان الشاهد غير موقوف فلا يلزم الحلف قلت ظاهرا ولا يمين فان كان ظاهرا المرحمة فواضح  
واما الجمهور للحال فظاهر كلام التوسلي اية بوجوب اليمين كشهادة النساء في هذا وهو ظاهر  
كتاب الايمان وبالله التوفيق عمل كان عليه دين فشهد عليه صاحب الحق فحلف



بالإسلام عليه حرام ليقع منه حقه فيما بينه وبينه عشر أيام ثم سجن الحالف فأقام حتى انقضت  
العشر أيام ولم يقض فلهما عليه من حشره بانه حنث في زوجته كانوا يعرفون له زوجته  
لها منه أولاد وكثيره وكان زوجها ملكها نفسها وطلعا فاعلى ان ترك له بعد صدمتها بعد  
حجة أشهر جراحته الموطون وليست له في عصمة لامى ولا غيرها من النساء ثم أراد من اجرتها  
فهل ذلك امر لا  
اذ لم تكن الزوجة في عصمة حين الحلف فله ان يزوجها  
عن رجل تزوجته ثم أراد الخ طهره بذلك وبأنه ملك زوجته فلا ينفق في نفسها ان كانت افايت  
وان كانت طلفت نفسها دون مطالعة حاكم وخبرها في ذلك خير بانما لو جعل لها التلويح  
لا يقطع تلويحها خير وانما سا فرجحة المشرق من تلكه أشهر فأرادت المرأة الطلاق بايقاع الطلاق  
لستزوج غيره فله ان يزوجها من غيره فله المأذون في ذلك او الخبير فتعفى بالثلاث ولا مأذون  
له وان نكحت باقل سقط ما يبرها والعقد فله المأذون على ما زاد على الواحدة وهل يمكنها  
من نفسها مسقط لما جعل لها ان كان من باب الخبير او الخليل واذا كان مسقطا بغير  
اعتراضها فلا يستطير عليها باليمين انما لم يمكن من نفسها او فزسية الحال تدعى انه وكيل  
مع وجود السفر فلا يكون التمكن مؤذنا بالاسقاط ونوقع واحدة تزول بها حصر الاستعداد  
وهل تكون هذه الطلقة باينة مع انها لم تصحبه فدا امر لا  
واحدة وان اوقعت اكثر من ذلك فلهما كثرها والظاهر انه ليست طهر عليها باليمين انها  
ما اسقطت لانها ما مكنته من نفسها هذا الجواب عليها  
لزوجته بالطلاق فلا ثلثا ان طهرها على كذب ان كانت له باسراة ابد افان بعد ذلك الى يوم  
مقبولين الشهادة فاحذر مما انه اطلع لها على كذب واستغنى الفقيه فافاته انها تطلق  
طلقة فائين به فزوا حوط له ثم وقع الى القاضي انه مقيم مع زوجته فسأله عن ذلك فاجابه  
انه الكذب الذي اطلع عليه غير صحيح وانه اطلع على صدمتها واعترف باقامته معها  
اذا ثبت عليه الاعتراف بانه اطلع على كذب زوجته ثم حنث بذلك لم يقبل حنثه ولا دعواه الغلظ  
في كذبها باعترافه فان فعل ما امرته من اقامتها معه فقد اصاب وجوبها لغيره  
من غير عود نكاح خطا فيفسخ منه ما ويتطرق فيه فان ادعى الجمالة وظهر ان مثله محال مثل  
هذا اسقط عنه الحد اذا وطئها من غير استيفاف نكاح ولكنه يزجر ويؤوب بذكر الاجتهاد  
وان لم يطالع الفقيه فله ما امر به باينة ولم يذكر الفقيه الحكم اذا نادى ولم يطق ولم ينفق  
السؤال  
ذكرت في الجواب انه اذا نادى على الموطي بماله منه ووطن ان قوله يقبل في  
دعواه الغلظ فانه يسقط عنه الغلظ الحد وهذا وان لم يصرح به الجواب فهو مشارا اليه  
بالقول فان ادعاه بعد ذلك غلطامنه فليسئل عن هذا فان قال امره الفقيه بان ابينها  
ولكني لم افعل لا في اطلعت على صدمتها وانى غلظت الذي ذكرت للشهود وطنت ان ذلك  
يقبل امي فانما يحلف على صحة هذا العذر اذا كان الظاهر انه لم يطلعه وسقط عنه الحد  
ولما ثبت بعد الاجتهاد على تركه السؤال عن هذا الامر الثاني وان اعترف انه مملوك على

قد

امساكها

امساكها ووطئها من غير غلظ منه ولا عذر والذي قلناه نظريه واعيد السؤال حتى تكمل  
عليه فان فيه تفصيلا من ذلك اختلفت العلى في المطلقة طلقة رجعية هل تحرم على الزوج  
حتى يبعث الرجعية او تبقى على الخليل حتى يبعثها ذهب العدة هي هذا بيني الخلاف في قوله  
لا يكون بالامراة ولهذا اشرت على السائل ان الاحوط له ان يخالفها لاسيما والعرف  
في الغالب انما يوادها بالبينونة مع التطريق وطى المزوج المطلقة الرجعية بغيره الزوجة  
وهذا كله حكم عليه ان لم يعذر الرجل بما قلناه وفي رخصة اخرى اذا ثبت عدها انها  
كذبت وفرضت بانه لا يبرأ من ميسه الا بان طلقها طلاقا لا تكون له باسراة فليطلقها  
طلاقا ثانيا به عني تخلف انها خرجت عن كونها امرأته فزوا حوط له وهذا اذا كان حسيه  
بالمرح الذي هو الطلاق الثلاث  
السيوري عن حرك بينه وبين زوجته  
كلام خلف بالامان اللازمة لا دخلت دار ابيها حتى تطيب نفسي فقامت له زوجته انما  
قلت لا دخلت دار ابي حتى يضع حالي ومي طامل فقد رآه ان الزوج شرب الخمر وسكو  
وهو لا يصبره الخلو فليطلقها بالامان اللازمة زلت من هذه الدار حتى تدخل على  
بها زوجها حتى الخلو لها فليطلقها حلفت ان لا يدخلها حتى تلبس فقال اما حلفت حتى  
تطيب نفسي وقد طابت فافوت منه زوجته ببعض صدمتها قبل الدخول ثم دخلت  
عليه في الدار قبل خروجه فهل ينفقه هذا او لا وهل الفوك قوله فان الغايه حتى تطيب  
نفسه ام لا وما يصنع في تعيينه معا  
اذا كان لعقل الفدا وما جرى  
فيه فقد برئت منه وكان لها محرجا والمقوله قوله ان الغايه حتى تطيب نفسه وله نكاحها  
بما زوج حديد وصد اق بلغت ستة أشهر واكثر اقل هذا الذي اخذ به وهو قول  
الفحاشا والقوله انها اذا بلغت ستة أشهر فهي كالمريضة ليس يصحح  
الكلام في الحمال وسوال المازري فيه وما حكاه عن الداودي وغيره فاعني عن اعادته  
**مسائل في البيوع** قال شيخنا الفقيه الامام البيهقي رحمه الله  
معاوضه على غير ما فاع ولا مسمحة له فدخل الاجارة والكرا والتملك ودرخل فيه  
التواب والصرف والمراطة والسلم والغالب عرفا اخص منه بزيادة دو مكاسبه احد  
عوضيه غير ذهاب ولا فتنه معاني غير المعاني فيه فخرج الاربعة ودفع عوضه في معاوض  
قد رغب مسكوك ذهب او فضة لاجل سلم لبيع لاجل لانه لو اسكن لم يفسخ بيعه وحسن  
عارض ما جيل عوضه العين وروية عوضيه غير العين حين عقده وبته وترتيب ثمنه  
على ثمن سابق ومحمية ومقابل كل منهما بعد دملوجل ونقد وحاضر وغايبت وحيا و  
ومراخنة وغيرها وصحة وفساد كل منهما ما بين لما قبله واعمن غيره من وجه وقال ابن  
عبد السلام معرفة حقيقة ضرورية حتى الحسبان وعرفه بعض بانه دفع عوضه فمعه  
فدخل الفاسد وخصص معهم بخلاف الحقائق الشرعية فصحها لانه المقصود بالذات  
ومعرفته تستلزم معرفة الفاسد او اكثر فقال نقل الملك ليعوض لا يفتاده ان الفاسد لا

مسائل  
البيوع

11



المدل لا يشبهه وذكر لفظ العوض وإنما حلت لأنه لا يعرف إلا بعد معرفة البيع أو ما يؤول  
له فقال شيخنا المعام ضرورة وجوده عند وقوعه كغيره لا يبرم منه علم حقيقة  
حسبما تقدم في الح والعرى الأول لا بد نقلي الخبي البيع المتعاقب والتقاب والتقاب  
والصقل وقصد التعقب عليهما بما ذكره يوديان الأول لا بد ولا يصح المعاطاة وبان  
الشيء لا يتناول شيئا من البيع لأن نقل المدل لازم للبيع امره وكونه بعوض مخصصه بالبيع  
عن ملك المبيع والصدقة ولا يصير نفس البيع ويدخل فيه المكاح والاحارة وفي كتاب  
العوض من هذا قال ابن ابيون سكتي دارى سنة فهدا غلط من المخطوطة وهذا كراحي  
وقوله العوض لخص من البيع يوديانا من ثبوته في المكاح وغيره فقد مر من البيع  
المكاح عقد على العوض بعوض وقال ابن سيرة العوض والبدل ونحوه قوله الزبيرى  
اصيب منه العوض وقوله النجاة التوبين أقسام أحدها توبين العوض والاصل  
عدم النقل قلنت ظاهر هذه الاعتراضات واحوبتها تدل على طلب حقيقة الشيء  
وماهية في هذا الباب وغيره وحقايق الاشياء لا يعلمها الا الله وهو المحيط بهامن جميع  
الجهات فهو العالم بما يحصلها والمطلوب في معرفة الحقايق الشرعية وغيرها غامض  
من حيث الجملة حتى يشا ر كما في بعض حقايقها حتى يخرج عنها ما يسرى الى النفس دخوله  
مثلا ان يقال ما الانسان فيقال منسوب القامة فيحصل له خبره عن بقية الحيوانات  
التي يسرع الى النفس دخولها لخل حقيقة غيره لأنه يدخل عليه المحيط والعود وكل  
منسوب القامة لكن لما كان غير مقصود في هذا الكلام لم يقع الاحتراز منه قال بعض  
حذائق بعض المنطقيين وهذه المعنى كثير ما يقع من حكماء المتقدمين فقدمم التنبية  
على ما يحصل التميز في النفس ولو ما دى خاصة فيعترض من علمهم المتأخرون لا يفتادهم  
انهم ما يولون الحقايق التي تشمل على جميع الذاتيات وهم لا يقصدون ذلك لأنه لا يعلم  
حقايق الاشياء الا الله سبحانه وكان الاشارة الى البناء في رفع الحجاب في بعض رسوم المنطق  
له قال انما قصدت الى انه تبين عما يقع في النفس خاصة حتى لا يعترض عليه معارض  
كما هو الواقع فكل من عرف البيع بما عرفة به انما هو تصور معرفته من حيث الجملة  
لا يحصل معرفته لجميع الذاتيات فالاعتراض على علمهم ضعيف اذ قصدهم مطلق الشعور  
خاصة المحصل لمعرفة الماهية من حيث الجملة لا من جميع جهاتها والله اعلم وابره  
ابن الحاجب مع تعرضه لمعرفة الحقايق اما لانه ضروري كما قال الشيخ او استغنى  
بذكر اركانها عن رسمه اذ لا معنى للحقيقة الا ذكر اركانها كما اشار اليه ابن عبد السلام  
عنه في المكاح وتقدم رد شيخنا له بان الاركان التي يحصل بها الماهية انما هي المعنوية  
لا الحسية لأنها لا تحمل عليه في جواب ما هو وتقدم ذكر ذلك في المكاح وما اشار اليه  
الشيخ من تقسيم البياعات ما حتمت ذكره ابن سيرة وغيره فقال الملو لا تجلوا  
ان يكون منافع او عينا ويعنى بذلك ذات مشار اليها كالدور وسائر العوضات

والفقه

والفقه والطعام فاما المتافع فان كانت اصناع لتساوى المعطاة عليها فكما وان كانت غيره  
سمى على الاطلاق اجارة وبان يات بها وتتمسك بها يعني ان كانت متافع لمن لا يعقل سمي كراويا  
من يعقل ان كانت لتساوى متافعها ظهرا وان كان غير ذلك سمي اجارة وعرفا الفقهاء قالوا  
والاعيان اما ان تكون عينا بعين ونفى بها هنا الذهب والفضة او عرضا بعرض وهو سواها  
او عينا بعين او عكسه ولا يجوز ان يكونا لغيره والمفتون معا نقرا اولى اجل او احد مما نقلا  
والاخر الى اجل واما العين بالعين اما ان يكونا نوعا واحدا او نوعين فان كان نوعا واحدا فشرط  
فيه وجهان المتماثل والمساوي ومن نوعين كذهب بفضة فيشترط فيه التماثل فقط  
لكن بيع العين مثله ان كان بالميزان سمي مراطلة وان كان بالعدد سمي مبادلة وبيع النوع  
خلافه ليس صرفا ويطلق بالمناجزة بيع الطعام بالطعام فحكمه حكم العين كما تقدم ثم ان كان  
المبيعت نقد اسميت ببيعة نقد والتماثل فيها مما لا يجمع ثلثة الدين بالدين المسمى عند ان  
كان احدهما نقدا والثاني الى اجل فيصح في العرض بالعرض والعين بالعرض فان تقدم  
العين وتاخر العرض سمي سطلا وان كان على العكس سمي ببيعة اجل ولها احكام خصها واما  
بمكح فالمواز على الجملة بالكتاب والسنة والجماع الامة وقال ابن يوسف الاجماع على  
جواز السلم وبيع الشيء الحاضر واختلف في بيع الغائب على الفضة حتى يخبره ومنع منه  
الشافعي في الكتاب وقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله تعالى اذ انتم ابنتهم  
الا بد فمال ابن عباس هذا مع الدين كله حتى السلم ووجه العموم فيها انها ذكرت في سيا  
الشرط فتم كما اذا كانت في سياق النقي عبد الوهاب في معنى قوله تعالى واحل الله البيع فقيل  
من غير الجمل وقيل من غير العموم واختلف من قال هذا فقال بعضهم انه من قبيل ما يرد  
التخصيص ونوع على ظاهره وعمومه الا ما قيام الدليل على نفي وجهه منه كقوله تعالى اقلوا المشركين  
وسائر الظواهر وهذا اكثر مذهب الفقهاء وقيل هو من قبيل ما لا يدخل التخصيص  
وقيل غير هذا يريد انه مطلق فيصدد في بصورة من صور ما وردت  
اباحته وبقي بقية الصور فتقوله دليل قاله الاول انه محمول على ظاهره الا ما قام الدليل  
على نفي وجهه منه وان تخصيص بعضه ليس بما نزع من التعلق بظاهره ولا موجبا لاجاله  
قلت اشارة الى ان العام اذا تخصص وهو صورة على بعض مسمياته لا يمتنع  
التعلق به فيما قصر عليه وبين الاصوليين فيه خلاف كثير ذكره ابن المكاني وغيره  
قالوا الدليل عليه ان البيع معقوله في اللغة وهو نقل الملاك على وجه العوض وقد ورد  
الظاهر باباحته مطلقا غير مفيد مقرونا باللام الداخلة للجس واللمه فاذا لم  
يكن مبرودا حمل على الجس وامكن التعلق بظاهره في المسئلة المذكورة عند  
الاصوليين المفردة اذ احل بالالف واللام هل يحصل له العموم ام لا وعند الفخر السمعاني  
لاحصله واختلف بعد التوك انه لا يحصله اذا دخلت على الجمع هل يحصل العموم ام لا كقوله  
اقلوا المشركين والصحيح انه يعم ولا يحل الفخر غيره واما السنة فوردت احاديث واتار



كثيرة في السلم وغيره ففي السلم انه قد ورد المعينة فوجدتم سبل فون في الثمار فقال عليه السلام  
سئلوا في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم واستوى عليه السلام مع عبد الله بن مسعود  
وباع على جملة بعث من بعثوا الى اجل واشترى ابن عمر اربعة اربعة الى اجل  
وهي عليه السلام عن بيع ما ليس عندك وارخص في السلم ابن مسعود وهي اكثر من ان تحصى  
ونافي في محالها واختلف في قوله وحرم الربا على ثلاثة اشكال ذكرها الشيخ وغيره  
فصل الزيادة مطلقا ولكن قصد الشرح بحكم الزيادة في الروايات وقيل اسم لما كانت  
الجاهلية بفعاله من قوله اما ان يفتى وتري وقيل لكل بيع محرم وقدم المازي في هذا في السلم  
فأورد في اليوم حسنة تقتضي كمال تحصيله في العلم وكما ان نصرافه فيه وادراكه ما لم يدرك  
كثير من الفقهاء في زمانه ولهذا سمعت في المجالس انه اخبر المجتهدين وسمعت مرة اخرى  
هذا الكلام في غير الدين ولعل الاولى في المالكية والثاني في الشافعية ومما جدير ان  
يقال ذلك فيهما من طالع كلامهما ونوايهما قال الامام الاحاديث الواقعة في اليوم  
ها هنا كثيرة ونحن تقدم فصلا حسنا نثبت على عقد جديد ويطلع منه على اسرار الشريعة  
فاعلم ان الحرب للاعتدما وحكمها وحرصها على تادية المعاني الى الافهام بادر في صرح  
الكلام تحس كل معنى بجبارة وان كان مشاركا للآخر في الكثرة فلهذا كانت الامثلة  
تنتقل عن اريك ما لكها بعوض وبغير عوض هو المنقول بعوض بغير حقيقة البيع  
مثل المثل بعوض لكن المعاوضة ان كانت على الوفاء خصوصها بتسمية البيع وان كانت  
على المنافع خصوصها بتسمية الاجارة الا ان يكون المنافع منافع الفروع خصوصها ايضا بتسمية  
نكاحا واذا علمت حقيقة البيع ومعاني هذه التسميات فاعلم ان المبيع يفتقر الى اربعة  
اركان احدها متعاقبة ان او من ميعاها وقولنا اوفى بمعناها احراز ان اب  
عقد على ولد به او وصي على يتيمة والثاني معقود به والثالث معقود عليه والرابع  
العقد في نفسه فاما المتعاقبة فانه متى حتم ان يكونا مطلقين اليه والاختيار فقولنا الاول  
احراز ان المبيع عليه ومم اربعة اصناف احدها من حجب عليه لحق نفسه وهو السفينة  
وبدرج فيه المحبون والصغير والعاقلة البالغ الذي لا يميز امور دنياه والثاني من حجب  
عليه لحق غيره ممن يملك اعيان ما في يده كالميراث من حجب عليه من حجب عليه لمن  
تخاف ان يملك اعيان ما في يده كالميراث من حجب عليه لحق من يملك ما في ذمته كالميراث من حجب عليه  
والمرتد مع المسلمين والرابع من حجب عليه لحق من يملك ما في ذمته كالميراث من حجب عليه  
لحق من يملك ما في ذمته كالميراث من حجب عليه لحق من يملك ما في ذمته كالميراث من حجب عليه  
راسا وكذلك العبد اذا شأسته وكذا ذلك المرتد والميراث اذا ضرب على ايديهما  
والمرتدين والروحية منعتان اذا احبا بالحياة تزيد على ثلثهما وعندنا اختلاف في السفينة  
اذا كان مملالا ففصل معنى بيعه ان كان ظاهر السفينة وتحت ان كان خفية  
وكان المحققون من شيوخنا حجازيون الزيدية السفينة المحجورة عليه يرد بعد اتفاقا وكذا

المحققون

المحققين واوان الرمن فيمنع السفينة وزدوا افعال الممل وراى بعض اصحاب مالك الرد  
من مقتضى الجور فاحلوا افعالهم اذ لا يجوز عليه والاصح عنده شيوخنا انه من مقتضى المسعة  
لان الجور كان على السفينة ولم يكن السفينة الجور اذ كان الجور عن السفينة من مقتضاه وحيث ان  
يكون الرد في السفينة المحجورة عليه لاجل السفينة لا لاجل الجور وكان ينبغي حمله الله يقول بان السفينة  
علة في رد افعالها بليل الانفاق على رد فعله ولا اذا كان في الجور اذ انبت رشد السفينة وجب  
وعشرين عاما فان الانفاق على رد فعله ولا اذا كان في الجور اذ انبت رشد السفينة وجب  
بشأنه ماله اليه فذلك دليل على ان العلة وجود السفينة والعلة حيث ما وجدت انقضت  
حكمها هذا المعنى الذي كان يشر اليه وكذلك اختلف المذهب في الجور عليه اذ ارشد ولم  
يفك الجور عليه هل تمضي افعاله وهو عكس السفينة الممل والنظر عند شيخنا يقتضي جواز  
افعاله لوجود علة الجواز وهي الرشد والارتفاع علة الرد وهي السفينة وهكذا يجوز للحاكم  
في الميراث اذ ابلغ قبل ان يحجر عليه فيا سأل السفينة الممل والرشد عندنا المطلق فها هنا  
في تدبير الدنيا واصلاحها في صلاح الدين وقد قال بعض اصحابنا املا حيا جميعا  
وابد اولها ذاك ان الفاسق مسك المالة ستماله لا يملكه في المعاصي ولا عظم فسقها من الكفر  
وسقته لم يوجب رد ميعاها نذا انما حكر المياد وقد بلغ على الصحة من مسلم وقد وجد النبي صلى الله  
عليه وسلم الزناة وقطع السراق وضرب في شرب الخمر ولم ينقل اليها انه صلى الله عليه وسلم  
حجر عليهم وهذا هو الصواب في هذه الفتناء ولغيره وامامنا مطلق الاختيار فلا ان المكرة  
القاصرة اختيارا لا يلزم عقده لان الله سبحانه اباح الظهار كله الكفر للذكر فلهذا على ان  
الاكراه يصير المكرة كغير القاصد ومن لا قصد له لا يلزم بيعه وقد الرزبه الخائف طلاقه  
وعقده وهذا التعليق يرد قوله ويرده ايضا قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي خطاها  
وسبيلها وما استكرهوا عليه **والسكرا** فان السكرا ان كان للحد وتدرجه وقد حكم بعض الناس  
الاجماع على انه اذا قل قتل وقد قال بعض الناس انما طارق المحبون في ذلك لانه معتد  
في شرب ما زال عقله ومكسب لما ادى الى ذلك كانت افعاله كالفعل المكسب القاصد  
وقال بعضهم فان وقع التكليف عن المحبون رخصة وتخفيف وهذا اعاص بشره والعمي  
لا يرضى له واما عقوده فان كان طلاقا او عتقا فالمرء ورعه فالزوم ذلك لان ذلك من  
ناحية الحد وقد فالحق بها في الحكم وقد رويت عندنا رواية شاذة في طلاقه انه لا يلزم  
قياسا على المحبون وسلم بعض اصحابنا انه لو صب في حلقه الخمر حتى ذهب عقله ان طلاقه  
لا يلزم حينئذ لانه غير معتد في الشرب واما بايعائه فمما عندنا قولنا ان جمهور اصحابنا على  
انه لا يلزم لانه مكره يقتصر مكره في معرفته بالمصالح عن السفينة والسفينة لا يلزم بيعه وان  
كان يقيم الحد عليه كما يقيم على السكرا وذهب بعض اصحابنا الى انه يلزم بيعا عانة كالزنية  
الحد ودوامها انه يفتقر على العولين في بيعا عاته هذا احكم اركان وهو المتفق ان  
واما المعقود به والمعقود عليه فكلما لم يوجد له احسين التقيس اذ الى افرادها في الذكور

13



والأكل معقود به معقود عليه فجب أن يعلم أن ما لا منفعة فيه أصله لا يجوز العقد به ولا  
عليه لأن ذلك يكون من أكل المال بالباطل ولم يقصد باذنا ما يتفقد به إلى الجنة فيجوز له  
وهذا الذي لا منفعة فيه أصلا لا يصح ماله إذا كان ما بين الشراء عن ملكه كالميتة والدم وطعم  
الحزير والخزالات الخ إذا أجزأها فلهما فقد سلبا في المسألة بالتحليل لبعض أصحابنا وأما  
ما فيه منفعة مقصودة فلا يجوز من ثلاثة أقسام أحدها أن تكون سائر منافع محرمه  
صار هو القسم الأول الذي لا منفعة فيه كالحزير والميتة وإن كانت سائر منافع محله جاز  
ببيعها أجماعا كالنوب والعبدة والعقار والثمار وغير ذلك من ضرب الأموال وإن كانت  
منافع مختلفة فلهذا المواضع المشكلات في الأقسام ومثله الأول وهو أنه يرى العكس فيكون  
وأما اكتشف عن سبب أن شاء الله لم يوافق عليه اختلافهم فيه فاعلم أنه قد تقدم في أصل  
جواز البيع عند تحليل سائر المنافع وتحريمه عند تحريم جميعها فإن اختلفت عليك فانظر  
فإن كان محل المنافع والمقصود منها محرما حتى صار التحليل من المنافع كالمطرح فإن البيع موقوف  
وواضح الخاف هذا إذا كان الأصلين المتفق عليهما أن المطرح من المنافع كالعدم وإذا كان  
كالعدم صار كان الجميع محرما وإن كان الجميع بعكس ذلك كان الحكم بعكسه وهو أن يكون المحلل  
من المنافع وحدها مباحا والمطرح محرما في المقصود فتوضح الخاف هذا بأصل الثاني وهو  
ما حل سائر منافعها وأشكال من هذا القسم أن تكون فيه منفعة محرمة مقصودة مرادة  
وسائر منافعها سواها محلال مقصود فإن هذا ينبغي أن يلحق فيه بالقسم الممنوع لأن كونه  
تكون هذه المنفعة المحرمة مقصودة يؤيد أن لها حصنة من الثمن وأما العقد استعمل  
عليها كما استعمل على سائر المنافع سواها وهو عقد واحد على الثمن وأنا العقد استعمل  
على شيء واحد لا سبيل إلى تنقيصه والتعارض على المحرم منه ممنوع فتحق الكمال لا سبيل  
التميز وإن الباقى من المنافع المباحة يصير بمنزلة مجهول لا يؤيد جواز أن يرد به بالتعارض  
ويعاين من هذا النوع مسائل تشكل على العالم فيخلق المسئلة بعين فكره فيرى المنفعة  
المحرمة بالمتساوية أمها هل هي مقصودة أم لا فيبقى لها هذا المورد ويتساوى هل آخر  
فيقول بالكرهية ولا يمنع ولا يحرم ولكنه يكره لأجل الالتباس فاحتفظ بهذا الأصل فإنه  
من مذهبنا العلم ومن قبله علمه أن عليه جميع مسائل الخلاف الواردة في هذا الباب  
واقفي وهو على بصيرة في دين الله تعالى وكيفيات مسائل هذا الباب على النساء وكثيرا  
ما وقع لأصحابنا من اختلاف في بيع كلب الصيد فإنه لم يسمع فيه حديثا بالذي عن بيعه  
واستعمل هذا الأصل حرم له حكمه منه فيقول في الكلب من المنافع كذا وكذا ويورد دسار  
منافع ثم ينظر هل جميعها محرم فيمنع البيع أو يحلل فيجوز البيع أو يختلف فينظر هل المقصود  
الحرم أو التحلل ويحتمل الحكم للعلل على ما يسلطناه أو تكون منفعة واحدة محرمة خاصة  
وهي مقصودة فيمنع على ما بينا أو يفسر كونه مقصودة فيمنع أو يكره على ما بينا والعرض  
على هذا الأصل سبب اضطراب أصحابنا فيه وكذا في بيع الخجاسات ليزيل بها الداءات بما وضع

فيه والمدة وفي الموازية ولأن القاسم واستهت على هذا الأصل بعرض منه لعرف الحق  
فيه وقسمة على الله عليه وسلم بأحسن عبارة وأقرب اختصار على هذا المعنى الذي سطرنا  
بقوله صلى الله عليه وسلم في الخمر أن الذي حرم شرها حرم بيعها ومن كلامه صلى الله عليه وسلم  
هذا اقتضاه هذا الذي هو الأصل العظيم وذلك أنه أشار إلى أن المنفعة المقصودة  
من الخمر هو الشرب لا الخمر فلا بد حرمت المعاوضة لا من الشراء منعه الشراء من الانتفاع  
بها فإذا بدل ماله وهو مطيع للمشرع في أنه لا ينتفع بها فقد سلفه وصل وشده وصار  
من أكل المال بالباطل وهذا أيضا به على هذا في الحديث الآخر الذي لعن فيه اليهود لما  
حرم عليهم الشتم فلما رآوا كونه لأن الشتم المقصود منه الأكل فإذا حرم حرم الثمن  
وهذا أمر وضوحه كله يلحق بالعقليات لهذا قاله لعن الله اليهود حرمت عليهم الشتم  
الحديث وقد ثبت على الله عليه وسلم على القسم الآخر المشكل لأنه لما قيل له في شتم الميتة  
يا رسول الله أنا نطلي به السفن فأورد ما ذكر على المنع من البيع ولم يرد به ذلك  
ولا أباح البيع لا علة لهم له إلا أنهم اليه في بعض المنافع هذه على طريقة من يحل استعمال  
ذلك في مثال هذه المواضع فتكون بعض المنافع محالة ولكن المقصود الذي هو الأكل  
محرم فلم يخصص في البيع لذلك ولحق هذا المعنى ببياعات العرض لأنه قد يحصل البيع  
فتم المعاوضة على غير منفعة به ولحق بالقسم الأول الذي هو المعاوضة على ما لا  
منفعة فيه أصلا وقد تقدم أمثاله ولكن يكون ذلك عدم المنفعة فيه فنقد يراو جوبه  
وأما العقد فمن شأنه أن يخلص عن الشبهات كلها وهي مخصوصة فيما تقدم وفيما بعده  
منه مما يرجع إلى أصول أخرى لا ينبغي عن العقد عند صلاة الجمعة إلى غير هذا مما ننبه  
عليه أن شاء الله عند ورود في الأحاديث **قلت** ما ذكره الإمام أشار إليه القاضي  
في التبيينات في أدلة البيوع الفاسدة ورسمها باختصار هو ما اختل شرط مقته أو قارن عقده  
قال القاضي وعلة كثره وسأله وصورة القاب فاستما عروقه وتجرأ سنة أنواع خمسة  
مما يفسد في نفسه والسادس ما يفسد من غيره فلا ولما كان قارا ومخاطرة واستعمال على بيع  
العزور والاحتة والملاقيع والمضامين وحبال الحيلة وبيع الحمامة والمثابرة واللامسة  
والمزانية والمخابرة والمغير السارد والعبدة الأبق وما فيه خصوصية والطيرة في الهواء  
والخوت في الماء وبيع ما ليس عندك وبيع الرطب باليابس وبيع المربض المدنف والحاميل  
المقرب وتعبين فيبيعة وبيع العربان وبيع الميتة على حية السلعة أو على استوى  
ولأن أو يارضيت من الثمن وبيع الثوب في حرابه وشراب الصواعين وغوص الغايص  
ويعين مجهول وبيع الثمار قبل الزهر والزرع قبل أن ينضج وإلى أجل غير محدد وبيع  
المعينات بقبض إلى أجل بعين وأشياء هذا كله مما يكون العزور بالمجالة في البيع أماني  
نفسه أو وصفته الثاني ربا الفضل وذلك في الطعام النفقات المدخر للعيش غالباً



والفئة والذهب فقد كان ذلك اولى اجل والنفاصل مع الاجل في الجنس الواحد في جميع  
الاشياء **الثالث** الربا في النسيئة والناحية في العين كخبر واجناس المطعومات كلما كانت  
واحدة أو مختلفة **الرابع** ما لا يمنع بيعه قبل استيفائه وذلك يخص بالطعام فقد  
الاربعة اصول في البيوع الفاسدة لعقودها وانفسها واصلها لابن الماجنون  
لما يستطانه ونوع خاص لا يسهه وهو ما منع بيعه اما حرسته كالحرام والولد والذئبة  
والمنقوع الى اجل والمقصود والمسلم من الكافر على احد القولين او لحسته وعدم منفعه  
شراعا كالحاسات والحيات والحذر والدم والاضمار والصور والخرير والكلب والفرد  
والآب الناطل او لكونه مما لا يتنع به عادة او شرعا كالديدين والجهل والما حرج  
عن هذه الوجوه فهو جائز الا ان يفتقر به قوانين فساد خارجة عن نفسه وعنده  
وهو النوع السادس وهو اربعة على علة بوقت الاجز فيه البيع كوقت الاذان والصلوة  
يوم الجمعة وعلة في المتعاقدين كالسنة والضرر والحيون والرف والسد واحد الشران  
الا ان العقد ما يوقف لاجازة من ينظر وليس بفاسد شرعا وعلة شرط فان البيع كالس  
وغيره من الشروط الموقوفة من العقد او النكاح والقرض وخمسة علة تعلق حق العاير  
بالمبيع كالفرقة وبيع مال العير بغير امره وبيع الحاضر للباد والبيع على بيع اخيه  
وتلفي السلم والكرهون وقد يصح دخول هذا في باب العير اذ علة منع قبض المعين  
ناجز او العزوف ذلك وفيه هل يملك المبيع ويصح البيع او يجوز عن فله فيلزم عدم  
اخر ينظر الى اركان المعاوضة وهي ثلثة عقد ومتعاقدان ومعقود به وعلة  
وهو الثمن والمعمون فاذا سلم العقد من وقوعه وقت الثمن وهو ما تقدم او من شرط  
ما لا يجوز معه مما ذكرنا او قريبة بقصد كحايين وسلم المتعاقدان من علة الحيا والعقد  
على بيع ما لا يملك ولا يجازي في الامور وسلم المتعقود به او عليه من الجملة تحقيقه ولو  
او ماله او وقت قبضه ومن كونه ممن لا يصح بيعه حرسته او خصه او كونه مما لا يتنع  
به عادة او شرعا على ما سطرناه او من لعنه تسليم المشتري حيا كالسارد والظير  
الهووي او شرعا كالموهون او شرك كالمعين ليشروط قبضه الى اجل بعينه يتعريفه  
فان عرى عن ذلك صح البيع وسلم من العلة عقد **آخر** الفساد في البيع يتر  
الى ثلثة اشياء ربا وعور واكل المال بالمأكل هذه جملة يفسرها العقد الاول  
عقد **آخر** على معنى كلام ابن عبيد وسر وهو ان البياعات الفاسدة على ثمان  
ما لا يغلب على فسخه وما يغلب على فسخه الاول ما وقع بشرط فاذا رضى المشتري فسخا  
صح البيع والثاني نوعان ما فساده في عقده كبيع وقت صلوة الجمعة وبيع القرقة  
وبيع المدين فهذا اذا فاق مضى بالثمن وما فساده في ثمنه فهذا اذا فاق مضى بالثمن  
عقد **آخر** كل عقد جمع من الجنس ما لا يجوز فيه النفاصل منها او مع احد منها

ما خلفه في القيمة من حبه او من غير حبه فلا يجوز كرهه في وثوبه ديني او مدني شعير  
وعبد او دمه وثوب بدمه وعبد او بدمه وعبد والشروط اربعة اقسام  
منها ما يقتضيه العقد ولم يذكر فلا يفرض ذكره كشرط ان يقتصر المشتري على ثمنه مكانه  
او يبيع الثمن مكانه في الحاضر المقبوض او على انه لا يبيع حق المبيع في المبيع الثاني اشترى  
ما هو من مصالح البيع كشرط الاحل فيما يجوز فيه او الرهن او الخيل او الاسهاد او الزامضا  
العياب فلهذا ايضا جابر لزم اذا اشترط الثالث ما يخرج عن هذين القسمين كاشترط  
تجيرا المرفق فيه مثلا لا يبيع ولا يملك ولا يشارك بالعبد او الاتحاد الامة ام ولد او ان  
يعتقها الى اجل او يبيع النسيئة او يبيتر شرطه عند اخر خلاف مقصد البيع وجمعه  
كالعروض مع البيع او التكاثر او السلف او الشركة او الصرف فلهذا كلها شروط تبطل البيع  
واختلفت اذا اشترط مشروطا بشرطه هل يبيع المبيع امر لا يبيع على كل حال السوانع  
من الشروط ما يجب فكه ابتداء فاذا وقع سقط وضع البيع لقوله ان لم يات بالثمن الى  
اجل كذا والا فلا يبيع بيننا على مشهور المذهب وبشرط البتة من الحاجة عقد  
الشرطين حوز من اد في الشروط هي على ثلاثة اقسام قسم اباحة الكتاب فيكتب  
المشروط والعقد وقسم منعه فلهذا تبطل العقود والشرط وقسم منعه حتى العتق وهو  
موقوف على لاجزء صاحبه وفيما ذكرناه كفاية ابن الحاج اذا اشترط دار او اشترط  
دارا واشترط عليه ان لا يرجع له في حجب ولا من ان وقع استحقاق فالمبيع فاسد وان  
كان في العيب يطوع فهو جائز فالحال لم يستعمل الاثار كلها في الشرط خلاف مذهب  
ابن سبويه وابن ابي ليلى في البيع بما لا يشترط ثلاثة اقوال للعلماء قول جواز البيع  
وابطال الشرط وقول باطلهما وقول جوارهما وقول ماله فيما يتنوع وتخصيصه  
ان يكون الشرط حلالا او حراما فالاول يعينه به البيع والثاني ان كان له تأثير في العقد  
الثمن فسد البيع به ايضا كبيع الثياب وقد خالف قوله فيه فلهذا مسألة بيع الامة  
على اتحادها امر ولد او على ان لا يبيعها ويحذركا واما الحلال غير المؤثر النقض في الثمن  
فيجوز فيه البيع والشرط **فصل** ما لا يبيتر من العيوب غير المعروفة في الدور  
فالمشهور ان العمد قائمة والبيع ماض وفيه خلاف مذلول ومذلول غير هذا واما على عدم  
الرجوع اذا وقع استحقاق في الثمن فلهذا اشترط مناقض للعقد فيجوز الفساد فيه على  
حسب ما تقدم وظهره اذا اشترط خلاص الساعة في المدونة لا يجوز ذلك ويبيتر  
البيع الا ان يربيه كمال التوثيق لا حقيقة خلوصها فيمضي البيع ويبطل العمد واما ما حكى  
من الاقوال الثلاثة في العيب منها المسائل سال ثلاثة اربعة مشهورين فافوه  
بافاويل يختلفون ثم انه سال المنع عن ذلك في كل امام مسك حديث وصحة من معطل  
قوله المستوف عند شرطهم وقوله اشترط ليهم الولاء فلهذا كل شرط ليس في كتاب الله



هو باطل ويجوز ذلك ورد ما ملك الى المعاني مختلفة فيخرج له جميع الاحاديث قال ابن الحاج  
 ابن الماحي يقول ان جيتي بالتمن الى وقت كذا ولا فلا بيع بيني وبينك بيع حيا  
 بغير شرط او اجله وعن ابن القاسم جاز البيع ويقتضيه ويقتضي الشطوط وان قال ان لم يأت  
 بالتمن لم يشر فلا بيع بل يبيح بغير شرط او اجله ويبيح البيع ويبيح التمّن اخر الشرائع في التبيها  
 حمل بعضهم قول ابن القاسم في اول الكتاب واخره على انه يقتضي بالتمن عاجلا فاجوز  
 فيه وحمل اكثرهم الكلامين على امضاء البيع ويقتضيه التمّن اذا حل الاجل وقبل يوقف  
 المشتري فان نفذ من قبل الادب وقيل البيع مفسوخ من قبل المالك في ذل ذلك فلو كان  
 فسخ البيع وامضاؤه وبطلان الشطوط وسرعة تام وفوق في الدماطية بان قوله ان جيتي  
 بالتمن وبنيام ويقتضي الشطوط ويقتضي بالنقد وكانه راء بيعا تاما وان قال ان لم يجي  
 بالتمن فكانه لم ينعقد بينهما بيع الا ان ياتي بالتمن فاجوز على النقد الا في الاجل  
 وعن النخعي ان قال ان جيتي فلو شرط فاسد وفيه ان لم يجي فلو كبيع الحيا ويجوز فيه  
 من الاجل ما يجوز في الحيا ومضمونه قبل العقد وبعد من المبيع وعليه حمل ابن القاسم  
 المسئلة وقال ابو نعيم خيار ويضرب فيه من الاجل اذا لم يبيع ما يشرع من احوال الحيا  
 قال وروي ابن وهب انه كان ينفذه الى اخر اليوم ففما بها من المشرى والى عشر  
 ايام ففما بها من المبيع وسرعة اطلق ذلك ولم يقل في الامر وعن ابن القاسم سبيل  
 البيع الفاسد قبل القبض من المبيع وبعد من المبتاع **قلت** فيحصل فيها بعد  
 التاويلات اقوال اخوة الشعة اقوال فالقول ان يشرط ديد وعلى سعة الدود  
 كلام يطول عليه ابن الحاج اذا انعقد ما البيع انه متى فوث النار المبيعة فالتمن عليه  
 فسخ البيع به الجمل في الاجل لاحتمال بيع الدار بعد يوم او شهر او سنة وان انعقد على الفسخ  
 قاله كان في نفس العقد فهو كالشطوط وان كان بعد العقد او في نفس العقد او شرط  
 فيه ولو اختلفا فادعى المبيع انه تطوع بعد العقد وقال اخر شرط في اصله قاله  
 قوله ولو ادعى الفساد لشهادة العرف له لقول ابن القاسم في المغارسة في العبيد مثله  
 لو اشترط انه متى اعترض منه السلطان انفسح البيع بشرط في العقد او تطوع  
 به فيه او بعد **قلت** مثله يقع اليوم بقوله لا يودي شيئا حتى تنحل في البيع  
 والشر او لا تطلب حتى يبيع ويقع اليوم نظيره من بيعا ببيع المبتاع والمتقاض  
 يقول له عند العقد ساهل على في التقاضي حتى ينحل فسلعتك او يجري عرف اذا  
 طلبه يوم سألته وجرى عرف بعد ان لا تطلب حتى يراه باعها فحينئذ يتقاضاه فيها  
 ويخونه اذا اشهد به شاهدان عرف او شرط فانه يفسد به البيع ويبيح اذا اشترط  
 خلف في القميص وقد بلغ الربح جاز فان غلب الحب وقد روي راسه او ما قل او كذا يوم ماري  
 ما بقي قاله سمعون يوم الصقة يري على ان يبيع في اوقاته انظر ما ذكره في ما يبيح

ابن العطار

ابن العطار وفيها في الطر عن ابن العطار من اشترى خلفة فضيل فلم يخل من قلة المطر  
 او ما استبه ذلك راجع المبتاع قد ردد ابن رشد في التعقيب من ليس يصح ان الخلفة  
 بيع **قلت** اختلافهما يجري على مسئلة الا اذا كان مع الاقامة اذا تعذر وتختلف فيها  
 المذاكرون واختار ابن خنوزاه فيسقط من التمّن مبدوها واحتمل هذه المسئلة فقال  
 من اشترى زرعاً واشترط خلفته فاستغن عن البيع في الخلفة الحاجة اوحت لكان لها  
 فسط من التمّن ثم جلب نظائر مسائل حلية السيف وماله العبد واشترط الاضطر مع  
 التمّن وفوق بينهما ابن خنوزاه في الصلاة ابن خنوزاه ولم يزل يترى حجة اذا احتب  
 الحبال كما هو في الاستحقاق والعيوب وهي اصل في حوز المزار اذا اجتمع منها والتمنه  
 الباقي محتملة من التمّن وعن ماله ولو يجب بعض الراس كالحج الى مكة واستغن عن البيع  
 في مشابهة خلفته مثال السيف والربيع ونحو ذلك الا ان يختلف بالجوذة والرداة ولو يجب  
 بعض الراس وهو مختلط لفسخ في الجميع وفي المدونة لو اشترى الراس ثم الخلفة لكان جائزا  
 معناه مالم يحل الراس لا بد من هذا الى انقضاء ما بالبيع كمال العبد وشوا التمّن قبل  
 فهو ما بعد شرائه الاصل ابو حفص ولو اوجبت هذه الخلفة بالحب يسقط عنها بغير تمّن  
 لان تمثها معروف **وسئل** ابن رشد عن باع عوس شجر واشترط على المشتري  
 الا يبعثه الا بعد عام وليس فيه الا ان يهرل عوز ذلك فاسا على شرا الارض والدار وروى  
 البعض الى هذا القدر وامر الحديث التمّن هنا **فاجاب** بان يجرى على الخلاف  
 في المستثنى هل هو يبيح على ماله المبيع فيجوز او يشتري من المشتري فلا يجوز لا من  
 بيع التمّن ولا ان يخل او يرمي **قلت** قال كثير من المتأخرين ان اهل المذهب لم يفتوا  
 على قاعدة في مسائل منها هذه والظاهر بيع الجارية واستنساخيتها وان كان بعض اهل المذ  
 التزمه اذا لم ينفذ والا فانه هل في حله بيع او مع منتهى الردا لعيب هل هو يفسخ  
 او لا وبيع الحيا وهل هو على الالتزام او لا ابن الحاج فحين ذان رجلا على ان يعطيه الدين  
 من عصفير كرمه فاحلف او تاخر فلا يلزمه اعطاه من غيره وذلك نفس المدة ومنه  
**قلت** انظر هل اخذ ذلك من نفس المصنع اذا استلف على ماله ليمحق حتى يبيع عرو  
 فقال ان قصر ذلك المالك بما استلف يتبعه بالثابت وكذلك اللقيط وكذا اوجدته مفقود  
 على هذه المسئلة في كذا في قال السطلي اخذ منه ان من استلف على مال ففقد ذلك المالك انه  
 لا يلزمه من غيره وفوق بينهما بان المستلف من هذا له ذمة والمجور لا ذمة له بدليل  
 لو سلف على ما يكون له فالمشهور لا يتبعه ونقل مسئلة السلطان عن شرح الباجي المدونة  
 وقد يكون اخذ ذلك من مسئلة اذا استلف في ثبوت فريه بجسمها صغيره او حايط بعينه  
 فاحلف او ذهب فانه يلزم الفسخ ولا يلزم لعينه ذلك لكن هذه يرجع في اصل المسئلة فكذا  
 يلزم في هذه المسئلة وفي احكام ابن سهل اخبرني ابو مروان بن ماله ان انسانا من  
 اهل تافونه استلف من رجل سلما وقال او دي اليك من مالي ما يكونه ففسخ من ماله وحل

انظر من اشترى من  
 ففسخه في حقه من المدة

انظر من اشترى من  
 على ان يعطيه الدين  
 عصفير كرمه



وحيل بينه وبينه وقام المسلم يطلبه بدينه فافق صاحب المظالم ابو عبد الله بن عبد الوهيد  
 وابو محمد بن السقياف وابو محمد بن دحون وغيرهم انه يلزمه اداء دينه وان حيل بينه  
 وبين ماله الذي ذكره وافق القاضي ابو المطرف عبد الرحمن بن جرجس انه لا يلزمه اداء دينه  
 الا من ماله يتاكد منه قالوا فخر في جوابه هذا على المعنى المذكور من فراوة صوابا ورجوعا  
 اليه ويركوا جوابهم الاول واجب جوابه بما رواه اشتهب اشهب وابن تافع عن مالك في الرجل  
 يفتن من عطائه فيحبس العطاء وله مال فيه وقاما عليه من تلك المعينة قيل لمالك ابو حنيفة  
 ذلك من ماله قال لا اري ذلك وذكرت هذه الناذلة لابي عبد الله بن عتاب فقال ليست  
 اذكر انما جرت عندنا وبينني ان لا يجوز كما قال ابن القاسم فبين انما سلعة بدينا  
 له معينة غالية يريد ان يفتن السلعة ولا يفتن طهنت الدنيا ان صاعنا على ما في كتاب  
 الرواحل من الهدية وفي سماع عيسى بن العتيبة قال لي وليت مسألة المظالم من ذلك  
 لان العطاء كان ما مونا واخلى نواه في الغلب وذكر ابن جيب في كتابه عن اشتهب  
 قال سئل عن باع رزقة الذي يخرج له بالخارج ستمائة ثم مات فقام العليم على الورقة  
 من ذلك اكون ذلك عليه حالا قال نعم ذلك له عليه حال من ماله الميت يعطونه في حال  
 مثل الفخ الذي باعه من رزقة وعلى صفته ولذلك الذي يبيع عطائه لم يمت بوجه  
 ذلك من ميراثه وقال فضل هذا يدل على انه ان قطعه السلطان عنه بعد ما باعه  
 فعلى البايع ان يحضر مثله عند الاجل ابن سهل في البيوع الفاسدة من المدونة عن ابن  
 عمر انه كان يبيع البيع ويشترط على صاحبه ان يعطيه اذا خرجت غلته والى عطائه  
 ابن رشد وهو في جامع البيوع من سماع اشتهب اختلف في البيع على شرط الثبوت اذا وقع  
 فقبله هو فاسد وكا تباع وسلف فيمنع ما لم يفت بما يفت به الما البيع الفاسد ويكون  
 الغلة للبايع بالضمن وهو قول ابن القاسم وقيل انما هو سلف جرم متعة وهو قول  
 سحنون في الهدية وابن الماحجسول وغيره فعليه تكون الغلة للبايع بالضمن لانه  
 من السلف فني عليه حرام ابن عبد الوهيد في قوله ان بيع الثبوت اذا وقع في الصفقة  
 مردود ابا فاسا او يفت لانه حرام وهو باب من ابواب الربا ترد فيه البياعات والهدايا  
 والاحباس فان وقع الى اجل كان فيه الكراهة كالموهون وبه كان يفتي ابن وهب وعن  
 يحيى بن يحيى اذا وقع الى غير اجل كان فيه الكراهة ايضا لانه كان له ان يفت بدينه اراد  
 اليك مالك وقال ذلك ابن الماحجسول وغيره وفي الماحجسول اذا لم يقبضه المبيع وتركه  
 عند البايع فهو كالرهن اذا لم يقبض وهو اسوة الغرماء اذا قبض واقرض لم يفت  
 وبيع في الحق ان لم يكن معه ما يودي اليه وهو قول شيوخ الفتوى عندهم واذا وقع الى  
 اجل فلا كراهية وهو قول كثير من ثقات العلماء من اصحاب مالك وغيرهم وقول مالك  
 وابن القاسم لا كراهية كان لاجل اولادهم يبيع فاسد عندهم وبه العمل وعن احمد  
 ابن محبت اختلف في بيع الثبوت اذا وقع بشرط فقال الشافعي حكم ذلك ان البيع قبل

البيع على شرط  
الثبوت

انقضا

انقضا الثبوت محمول على حكم البيوع العتيقة والغلة في ذلك للبايع كالموهون ويكون حكمه  
 بعد انقضا الاجل حكم البيوع الفاسدة ومثله عن ابن شبلون وقال غيرهما يفسخ ما لم يفت  
 فان فات مع بالقيمة قلت اولئك كالبسج والسلف وفيه عن ابن تليد ان قال بعد  
 ان اوجب المبيع متى حقت بالثمن فهو مورد ود عليه لزومه ذلك فان مات لزوم ورثته  
 اذا اعطوا الثمن وبه الاستعانة ان كان هو الطوع بحري الهبات فهي هبة لم تقصص قلت  
 اخذ من المدونة جوازها وانما يورث وانما لا تكون الا باجل وصلة كتاب الحياض  
 اذا جعل احد من المصاحبة الحياض بغير تمام البيع فذلك يلزمها اذا كان يجوز في مثله  
 الحياض وهو يبيع موقوف على بيع الحياض لها من اجنبي واختلفت الشيوخ اذا جعل  
 المتطوع بها هبة يطل الثبوت او لا يتبعها على انها هبة او بيع ويلزم عليه ايضا ان يكون الا  
 كاجل الحياض اذا لم يوفت فان زاد على ذلك بطلت الثبوت وذكر القاضي في ذلك رواية  
 فانظره وفي الطريق عن بعض اصحابنا ان لم يات البايع بالثمن حتى لا يجل لم يلزم ذلك  
 وقيل له من الاجل بعد زيادة الايام في الهبة وبقيتها وعن بعض اصحابنا اليوم  
**وسئل** المازري عن باع ارضه ثم استغاله فاقاله على انه مئبها عما كان احق  
 بها بالثمن الاول فباعها فاراد المئب الاول ففسخ هذا البيع واحد بشرطه **فاجاب**  
 اختلف المذهب في المئب اذا قال البايع من ارضه واشترط عليه في الاقالة ان ياتي بها  
 فهو احق بها بالثمن الاول هل يفت بشرطه موقوف او لا يكون له شرطه والاقالة  
 فاسدة والبيع فوفت لها ففي العتيقة اثبات الشرط للحال عند حدوث البيع في الاقالة  
 لانها معروف والمفسود من المذهب فسادا ملما في ذلك من التحريم ومي يبيع من البيوع فان  
 نزل ضمن الاقالة وان طال ذلك وفات الارض بالبيع محال البيع وفات الاقالة لانه  
 صحيح **وسئل** ابن رشد اذا انقضت الثبوت على الطوع الى اجل مسمى قبل المبيع  
 في اداء قبل الاجل بدينه فاقاله قيمته منقوصا لثبوتيه وكذلك اذا باع البايع في دار بيعت  
 على ان المبيع بالخيار وقيل انقضا امد الحياض او ثبوت المبيع وقيل انقضا امد الحياض والبايع  
 قلت يريد ولو بنا من له الخيار لكان رد ان كان البايع واختيارا ان كان المبيع  
 وفي الطريق من ادعى منهما ان ذلك كان في اصل الصفقة حلما وفسخ البيع لما قد جرى من  
 عرف الناس بذلك وبه الفضا عندنا وفي الحد يريه قال ابو صالح ايوب بن سليمان ان  
 المبيع من اهل البيت والعمال هذا او ما يشبهه فالقول قول البايع مع ثبوتيه وان لم تكن هذه  
 صفته فالقول قول المبيع مع ثبوتيه وقال يريه من الشيوخ وهو قول سحنون القول قول  
 المبيع ولا يمين عليه الا ان يكون منهما مثل هذا وقال آخرون لا يمين في هذا على المبيع  
 وبه يقطع اليمين والذي حكم عليه الشيوخ في الحديث انما هو اذا ادعى ان ذلك كان  
 رهنا وجعل لا يمين في الخيار والكذب المبيع ولا يصح في جامع البيوع ان كان المبيع  
 جارية لم يجر الطوع بالثبوت لانه من عارية المروء الا ان يكون له احد الاستدراك

انما يفتن بالثمن  
بالثمن

انما يفتن بالثمن  
بالثمن

انما يفتن بالثمن  
بالثمن



ابن سهل عن سبيل ابن زوب من اشباع شيئا وذكره عقد اشباعه انه طاع البائع ان انا  
ما لفتن العام او مرة ذكرها فالمبيع عليه كحفا تصرف المدة ولم يات البائع بالثمن فانه  
المشاع تلك ذنب وقطع ما التزمه البائع ان لم يات به بالثمن للمدة فقال له البائع ان كان  
اربعانا وعقدناه شيئا خيلا في اسقاط الحيازة التي لا يسمي الرهن الا بما اري اليه من ثمن البائع  
ان اشباعه كان صحيحا وانما طاع بالثمن بعد العقد فان تكال عن اليمين حلت البائع وادي  
اليه الثمن ورجع فيما باعه قال ومثل ذلك الذي يمتاع المال الموصف ويعقد بالوصف  
بما ذكر فيه انه يبيع اليه بعد العقد صفقة المشاع بشيئا وادعى احد ما انما على  
بالوصف فكل البائع ويدعوا الي طعن صاحبه فان اليمين واجبة في مثل هذا وان كان  
بينه على ما شهد به على انفسهما من الشئ بعد العقد فانه وانما وجبت اليمين في المشتري  
للعرف انهم يتخلون في الاربعان بالثمن ومعرفة المشاع بانه لا يمتاع ماله حتى يعرف  
من الوصف قلت له فيل توك لوثق بطلع على معرفتها بالوصف قبل العقد البائع  
قلت ان يعقد لهما عقد المشاع والسبوك قال لا وسئلة التثنية وقعت في احوال الدونة  
وسماع المتولين وابن خالده وسحنون وبوازل اصبح من العتبية **قلت** قوله هل  
تري لوثق الي اخيه هو مثل ما لابن رشد فيما يكتب على الطوع والعادة نفسى شرطه  
ان الحكم للمرفق ولا يبنى فعلة وجعل ان الحاج الحكم للشرط فعليه يجوز كنه وسئلة المدونة  
جارية على فتوى ابن رشد ومحملة للجواز والمنع وسئلة الحالة ان للناس يتكلمون  
في وثائق الاشربة الي اخيه ابن سهل عن ابن زمين كان فقها ونا لا يجيزون ان يشاع الارض  
المحرمة بشرط ان يتخلل المشاع معنوما واصلهم ما رواه سحنون عن ابن القاسم في  
اهل الصلح يبيع احدهم ارضه ويشترط خراجا على المشاع ان ذلك لا يجوز وعن الشيب  
لا بأس ان تشترى ارضا الصلح على ان يتخلل المشاع معنوما واداسل للبائع سقط الخراج  
عن المشاع وروى ابن زمين ومنع عن سحنون انه كان يقول لا اري ببيع ارض العتور باسا  
والعتور على المشرك وعن سحنون كنت اكرهه ثم رأيت خفيقا وفي وثائق ابن العطار  
وعنه بلزمه واصلها لابن القاسم واشرب في التجار لارض الحرب **قلت** فالمقتل  
من كلامه ان في شرط الوصف ثلاثة اقوال الجواز لا شرب والمنع لابن القاسم وابن  
فتوح وغيره وبه الفتا والكراهة لسحنون وظاهر كلامه ايضا يقتضي ان الحكم  
في هذه يخرج على ارض الصلح ومحملة التجارة بارض الحرب وظاهر لفظ ابن فتوح  
والحسنى انه نص لا شرب في النار له وظاهر يقال ابن الهندي انه نص عن ابن القاسم  
ايضا وفي الشفعة منها لا يجوز بيع ارض الصلح على ان الخراج على المشتري ولا يبنى احوال  
ان يبيع من رجل ارضا على ان على المشاع كل عام شيئا يدفعه فظاهر هذا القول  
ارض الوصف فيما قال شيخنا الامام رحمه الله لما ذكر الباجي قول ابن القاسم واشرب  
في ارض الصلح قال الحق اهل بلد نابت لكما التزم ارضه للاسلام من وصايف الظلم

هذا هو المشاع  
بشرط ان يتخلل المشاع  
معنوما واصلهم ما رواه  
سحنون عن ابن القاسم في  
اهل الصلح يبيع احدهم ارضه  
ويشترط خراجا على المشاع  
ان ذلك لا يجوز وعن الشيب  
لا بأس ان تشترى ارضا الصلح  
على ان يتخلل المشاع معنوما  
واداسل للبائع سقط الخراج  
عن المشاع وروى ابن زمين  
ومنع عن سحنون انه كان يقول  
لا اري ببيع ارض العتور باسا  
والعتور على المشرك وعن  
سحنون كنت اكرهه ثم رأيت  
خفيقا وفي وثائق ابن العطار  
وعنه بلزمه واصلها لابن  
القاسم واشرب في التجار لارض  
الحرب قلت فالمقتل من كلامه  
ان في شرط الوصف ثلاثة اقوال  
الجواز لا شرب والمنع لابن  
القاسم وابن فتوح وغيره وبه  
الفتا والكراهة لسحنون وظاهر  
كلامه ايضا يقتضي ان الحكم  
في هذه يخرج على ارض الصلح  
ومحملة التجارة بارض الحرب  
وظاهر لفظ ابن فتوح والحسنى  
انه نص لا شرب في النار له  
وظاهر يقال ابن الهندي انه نص  
عن ابن القاسم ايضا وفي الشفعة  
منها لا يجوز بيع ارض الصلح  
على ان الخراج على المشتري ولا  
يبنى احوال ان يبيع من رجل ارضا  
على ان على المشاع كل عام شيئا  
يدفعه فظاهر هذا القول ارض  
الوصف فيما قال شيخنا الامام  
رحمه الله لما ذكر الباجي قول  
ابن القاسم واشرب في ارض الصلح  
قال الحق اهل بلد نابت لكما  
التزم ارضه للاسلام من وصايف  
الظلم

هذا هو المشاع  
بشرط ان يتخلل المشاع  
معنوما واصلهم ما رواه  
سحنون عن ابن القاسم في  
اهل الصلح يبيع احدهم ارضه  
ويشترط خراجا على المشاع  
ان ذلك لا يجوز وعن الشيب  
لا بأس ان تشترى ارضا الصلح  
على ان يتخلل المشاع معنوما  
واداسل للبائع سقط الخراج  
عن المشاع وروى ابن زمين  
ومنع عن سحنون انه كان يقول  
لا اري ببيع ارض العتور باسا  
والعتور على المشرك وعن  
سحنون كنت اكرهه ثم رأيت  
خفيقا وفي وثائق ابن العطار  
وعنه بلزمه واصلها لابن  
القاسم واشرب في التجار لارض  
الحرب قلت فالمقتل من كلامه  
ان في شرط الوصف ثلاثة اقوال  
الجواز لا شرب والمنع لابن  
القاسم وابن فتوح وغيره وبه  
الفتا والكراهة لسحنون وظاهر  
كلامه ايضا يقتضي ان الحكم  
في هذه يخرج على ارض الصلح  
ومحملة التجارة بارض الحرب  
وظاهر لفظ ابن فتوح والحسنى  
انه نص لا شرب في النار له  
وظاهر يقال ابن الهندي انه نص  
عن ابن القاسم ايضا وفي الشفعة  
منها لا يجوز بيع ارض الصلح  
على ان الخراج على المشتري ولا  
يبنى احوال ان يبيع من رجل ارضا  
على ان على المشاع كل عام شيئا  
يدفعه فظاهر هذا القول ارض  
الوصف فيما قال شيخنا الامام  
رحمه الله لما ذكر الباجي قول  
ابن القاسم واشرب في ارض الصلح  
قال الحق اهل بلد نابت لكما  
التزم ارضه للاسلام من وصايف  
الظلم

للسلاطين

للسلاطين وهو غير صحيح لانها مظنة لبيت حتى ثابت ومن امكنه دلتها عن نفسه لم  
يأثم وخارج ارض الصلح لا يحل ومثل المظالم الموصفة مثل اشباع الثياب في بلد يلزم البتة  
المكسرة كل ما يمتاع منه فلا يمنع ذلك صحة الشايع فيما قال شيخنا وهذا القياس غير  
صحيح لان المعنوم على الثياب ونحوها معلوم غير مجهول ولا حاشي بل منقطع والوصف  
مجهول مجهول مدونه **قلت** قوله في المكوس ان امكنه دفعها لم يأثم ظاهر وانما تطلب  
للمشرك وفي احكام الشعبي انها ترجع الي البائع لانها بعض ثمن سلعة ومثل الظاهر  
الاول اقول في كتاب النوال فيما يتخلل باسقاط المظالم عن نفسه ومبي يعود  
الي غيره قاله جوز له ذلك وروى عن سحنون غير هذا والظاهر الاول لقوله تعالى انما  
السبيل على الذين يظلمون الناس وهذا المظالم ثم اخرج بحسلة الساعي في كتاب الركا  
الثاني ادا العتدي فاخذ شاة ممن لا يجب عليه انها مظنة عليه ونقل ابو عروان  
في التعاليف انه يكون له ان يستد بذكره ويرده على بنية الناس فان لم يفعل فلا  
باس بذكره وتقدم ايضا ان مثل هذه المسئلة ما عليه العرف عندنا اذ دخل العرف  
غلبة تؤنس تدخل الماشية رسم وحل فيه فعه جاره فان كان هو الفاعل فلا يجوز له  
ذلك وفي مظلة عليها لان حرمة مال حارم كرمه ماله وان قال ارضها اعدل عني واخرج  
عني المجلد او لا في مسئلة العتدي وان تركها لنفسها فلا خلاف ان لا يصح له فيها  
ويقع في هذه الزمان ايضا اذ ورد المراد على موضع فيصير له صفة عنه فان كان ماله دخوله  
فله ذلك ولو كان موضع جاره كالماشية ايضا وان خصص في موضعها فان تركه على سبيله  
فهو جائز كالدول وان اراد صرفه ما فعل جاره فان امكن عدوله عن جاره فلا يجوز له  
كالدول وان لم يمكنه ويعلم انه لا بد ان يبلغ اليه فيكون في صفة له نظر ليصرفه جاره  
ايضا عن نفسه او يتركه حتى يخرج اليه ويبقى جاره ان يعينه في امرائه وكذا الآخر  
ومبي يخرج على مسئلة الجنات وحيا ربا يحاط بها جميعا ومبي اذ امكن يتوصل اهل  
الفساد الي وسطها بعد اخذ ما يلى الاطراف ونص عليها الفخ ونافى في باب رفع المضرك  
والصواب في هذه الزكيات اخف المضركين على ما ياتي في الارز وغيره لحدك في الاصغر  
للاكثر واما ما تقدم من التخيلاهم يكتبون الوصف على الطوع هل يجوز وينفع او لا  
ينفع ولا ينبغي وزاد ابن فتوح وهو كذب ولو اخذ بقول الشيب لكان الحسن الخوج  
من الكذب ان العطار وتكلمت غير مرة مع محمد بن زرب قبل ولايته فكان يختار قول  
الشيب فيما ولي القضاء قلت له لا يمكنك الاخذ بقول الشيب قبل ذلك وقال لا يستطيع  
صرف الناس عما جروا عليه قال شيخنا نقضى انه عنده ليس بمحبة اجها مستعمل  
عن تقليد ولو كان كذلك ما جاز له العمدول قال ولا ينبغي رشده في تعقبه على ابن العطار  
هذه المقام ظلم يجوز ان سيرا بها في نفس الصفة كسائر العيوب ولو لا ذلك ما جاز  
بيع الاصول الموظفة المشاوير البائع على الوظيف جاز وليس يعيب يرجع به علم اوله

هذا هو المشاع  
بشرط ان يتخلل المشاع  
معنوما واصلهم ما رواه  
سحنون عن ابن القاسم في  
اهل الصلح يبيع احدهم ارضه  
ويشترط خراجا على المشاع  
ان ذلك لا يجوز وعن الشيب  
لا بأس ان تشترى ارضا الصلح  
على ان يتخلل المشاع معنوما  
واداسل للبائع سقط الخراج  
عن المشاع وروى ابن زمين  
ومنع عن سحنون انه كان يقول  
لا اري ببيع ارض العتور باسا  
والعتور على المشرك وعن  
سحنون كنت اكرهه ثم رأيت  
خفيقا وفي وثائق ابن العطار  
وعنه بلزمه واصلها لابن  
القاسم واشرب في التجار لارض  
الحرب قلت فالمقتل من كلامه  
ان في شرط الوصف ثلاثة اقوال  
الجواز لا شرب والمنع لابن  
القاسم وابن فتوح وغيره وبه  
الفتا والكراهة لسحنون وظاهر  
كلامه ايضا يقتضي ان الحكم  
في هذه يخرج على ارض الصلح  
ومحملة التجارة بارض الحرب  
وظاهر لفظ ابن فتوح والحسنى  
انه نص لا شرب في النار له  
وظاهر يقال ابن الهندي انه نص  
عن ابن القاسم ايضا وفي الشفعة  
منها لا يجوز بيع ارض الصلح  
على ان الخراج على المشتري ولا  
يبنى احوال ان يبيع من رجل ارضا  
على ان على المشاع كل عام شيئا  
يدفعه فظاهر هذا القول ارض  
الوصف فيما قال شيخنا الامام  
رحمه الله لما ذكر الباجي قول  
ابن القاسم واشرب في ارض الصلح  
قال الحق اهل بلد نابت لكما  
التزم ارضه للاسلام من وصايف  
الظلم



في الجوز

بما ان اصل المتعارف طبع او قضا العمل **فقد** يكون قولنا اننا ليس بعين للفرقة  
به وكونه ظاهرا هو قول الناجي **قلت** ان كان يقسم من العمل فهو طبع محض وان كان  
اصله لغويا وقع بالان ليس فاحد نوه للاعانة على الجهاد فقد يؤتم في الزكاة نحوه  
المسند ليوسف بن تاشفين المولى الصنهاجي في نظر هنالك **وا** ارض الجوز اعبدنا  
بؤس وهو ستر الارض بشرط ادايه وقد معلوم علميا في كل مدة معلومة ان كان بؤس  
عليها حتى احياء في شجرتها هو جاز لا ينبغي ان يختلف فيه وهو ما استقر عليه العمل لما  
يتولى من ثمرتها في سنة في الارض السماء بالجر او نقل بعض شيوخنا في مجلس تدريس  
ان بعض من ادركه من الشيوخ كان عرض ملكه ويضعفه وانه كان لا يشهد في تكاح مائة  
ما هو من هذه الارض اذا كان لا عرس بها وهو مودود يعمل الشيوخ العلماء الخلة الذين  
يعززونهم كالشيخ الصالح الفقيه ابي العباس بن عجلان والشيخ الفقيه الصالح السريبي  
حسن الزبيدي وغيرهما واحضاج بعضهم له بان الجوز المأخوذ عن الارض ان جعل كرا او  
فاسد لعدم الاجل وان جعل ثمارا فهو بيع فاسد لجل قدره وهو مودود طبع حرم فيها  
بال ما وضع خراج على الارض قبل احيائها لغوها من العروان اذ لا يجوز فيه احياء دون ادق  
الامام حجة ما هو مستقر في حريم الميرور وموجب وضعه حاجة الناس العامة للاحياء  
والعراصة منقضا للحاجة لما يؤتم به امور الناس وصونهم عن ذوق الفساد من اصل الخراب  
وعيونهم وتخصيص هذه المصلحة الكلية واضعطين على وجوب تخصيص الصالح الكلية  
ما تقر به اصول الفقه الجزئية كسبالة التوس في الجهاد وتخصيص الصانع ومسألة  
الروي من السفن عند الهول وما ذكره بعض شيوخنا عن بعضهم فعمله عند في الارض  
المسماة بارض الحكمومي ارض على قدر المرجع منها من الخراج اقل مما على المرجع  
من ارض الجوز والعادة فيها ان من مي في يده لا يصرف فيها باحد اثار عرس الخال  
واذا اراد ذلك يتركها لارض الجوز يدفع قدر معلوم عندهم عاحلة والخاف قد رخص اجزا  
بعده وخراج الجوز **واما** شتر الارض بشرط ادايتها مستقر حادث الوضع بعد احيائها  
فهذا اعتراف عندنا ومي الارض العبر عندنا عنها في كتب الوثائق والادلة ليس بارض  
الطقل والموضوعة **قلت** وتقدم الخلاف فيها وفي ان اراضي تونس في كتاب الزكاة ارض  
ظهير لا مد في رقبها وانما فيها الانتفاع خاصة ولا يجوز بيعها ولا قسمها الا بان الامام  
فيكون اقطاع مطلق ولا شفعة فيها حسب ما تقدم وكلا التعديت الملوك وحبب كذا  
لمن مي في يدها يتفق بها الامم جدت له وتخص بها من كتبت له لا يدخلها عليهم ولا  
تورث وعليه اتفاقا رحمه الله عما حارب من الدلالة التي اعطاها السلطان وحبب لهم بالظهير  
اخذ حكرها وعشرها فاذن من له الظهير في السكنى والعمارة في الارض بالسواقي والبعال  
وربما يسكن الرجل من الرعية السراين المخطاولة حتى يملك او يعمر عن العمل فيها في غيره  
يو بيا العمل فيها فيمنعه الاول لحيا زنة قبله فبال له منع امر لا وا دخلت البلاد بوجه من

دجوه

وجوه نقدرا العمارة فيا في اناس يريدون عمارتها بعد ذهاب اهلهما ولم يبق بها الا ن سوي  
ما لا قيمة له فلهذا الذين كانوا يهاهم قال من منع المحدثين بها الا في امر لا فاجا **قلت** ليس  
للهول بخروج حوزة منع غيره اذا اذن له من بيده الظهير واما قوله هل الذين كانوا يها الي  
اخوه جوابه ما بلغني ممن اتق به عن شيخنا ابن عبد السلام كان يقول مثل ما ذكر من ارض  
تساحل افريقية لا حتى لهم في ذلك حال ويجعل له بانه لم يتصور لجاز ما عليه الملك ولا سبب  
والذي يظهر ان سطره ذلك وسبب من حال متقدم جاز بها هل كانت تعرف بالاشرة  
من بعضهم لبعض امر لا فان تقدم ثبوت اشريه وسياغات في ملك لهم ولهم منع غيرهم  
منها مطلقا وذلك ثبت ذلك فلا حق لهم في منعها وارض حكم وقياس وحكم ما تقدم  
ويؤخذ الزكاة من حاديتها غير الوصية التي عليها وارض سقا ومي ارض سرامها  
وتفرد من عليها من الوصية اكثر من ارض الحكم ولا يعرض من لعشرها واذا اراد من مي يده  
اعمارها بالشجر لا بد ان يدفع شيئا ويزاد في جزاها ويبيع على حسب ما مي عليه وفي اعطائها  
في مهور النساء نظرا وارض الجوز المتقدم ذكرها وارض الحرة ومي التي لا يملكها الا الزكاة  
ان حصل فيها ما يوجب الزكاة وان زرع ما لا زكاة فيه او عرس كذلك فلا يلزمه شيء كرض  
الحريه يتولى ونحوها فهذه مما تملك اجماعا ويعني على من يها من يقول يتولى ليست  
بعنوة او عنوة واقطع السلطات اقطاع مطلق كما قاله النجاشي ان رفع الخلاف لانه حكم  
وان كان ابن رشد ذكر انه عاقل لرواية العتبية في كرا الدور من الشرح وبقيت دباع  
ارباب يتولى كيتون في وثائق الاشريه ان المبيع الا نقاض فظاهره ان الارض غير مملوكة  
وكان شيخنا الامام رحمه الله يحكي التوقف عن بعض شياحه في اعطائه في مهور النساء  
ان لم يكن في نقاضها مقدار ربع دينار او لم يترك بواحا ووجب هذا التوقف في ذلك  
منها واما جعل مسجد ارض يثبت ان الامام اذن فيه واما اختصار احكام ابن سبيل  
لا يجوز بيع الانقاض بغير قاعة به مي العمل والقول بجواز بيعها موقوف وقيل اذا شرط  
فلهذا جازيها وقيل اذا علم مستقرا المادة ان عرس الحرة جازيها ابقاها لم يجوز ذلك  
وقد حكم بفتح البيع فيها في ذلك **قلت** هذا الخلاف ماجري به العرف عند باقي بيع  
الا نقاض في الديار الجزاة **ابن الحاج** بيع الانقاض المطيلة جازيها اذا عورض في مدين  
ولا موقوف قاله ابن رشد ومنعه اثنى ابن عتاب وابن القطان واصبح المجد وانظر  
مسألة الشفعة من ابن يونس ولا يجوز الشفعة في قول اشيب وسحبون فلو شرط البيع  
على الحرة في سكنى مهور او كرس في الانقاض فلا يجوز على القول بجواز البيع لا يبيع معان  
ساحر فيمنه **قلت** انظر مسألة العارية اذا استخار عرسه بينها وبينها وسكن لها  
عشر سنين ثم يرد لها بينا فقال ان كان ما مونا جاز واحد ابن رشد منها ومن قول ابن  
شهاب في كرا الدور وبيع الدور على ان يقبل الى عشر سنين ويا في الخلاف فيها  
ففي هذا الجوز استثناء ما الرمن من المذكور لان يقال ان النقص مما يبيع اليه



التي بخلاف اذا كان من بوطام الارض وفي هذا انظر كذا الخوف لابن الحاح لا يجوز بيع الغرس  
على ان يعلم الى شهر ومضى من هذا المعنى الذي تقدم ووقت مسئلة وهو ان رجلا  
عقد لبعض محض مسجد وادخله في حبة له فقام عليه محاسب وخصمه زمانا طويلا ثم شك  
عن المسئلة ولم يحصل فيها حكم لا يقطع ولا خلية ومضى جارية على هذا الاصل الذي قد مر  
ومضى بيع المناصفة بالرخص كالافران والخوانيت والكوش وغر ذلك هل يقال  
انهم يملكون نصه وبيت المال نصه والى هذا ال امور في هذا الزمان لكنهم يظنون بحسب  
انهم لا يبنون معهم او يوزعون على القاعة يشبه اجرة ما يعطيه على كل حال وليس بالكثر  
وهذا الذي كان في زمن الاول قبل هذه المدة وهو الصواب الجاري على الاموال انه ليس لهم  
الاكثر القاعة خاصة لا القاعة با نقضها وهو قد ام مستمرة كل من ملأ تلك الارض  
ومضى ما يقع في ارض الحبس بقسط اجرة وسطر المحر وانهم يتركونها الى سنيين معلومة  
فيأخذون عليها شيئا عاجلا وشيئا متجرا كل عام حتى تنقضي المدة فاما ان يحدوا انزلها والا  
خروج عنها ويعطاه فتمت الغرض مقاولا كما ذكرى اذا عرس في المكركي ومثل ذلك على المشهور  
لان حرت العادة في هذا الوقت اما ان يحدوا انزال او تنصير على نصيبين ففعل الحبس  
ونصف للمارس وهذا ان كان حتما يكون بمنزلة كتاب العارية اذا كان اخر المدة يكون  
الارض بينهما لكن البناء هنا يمكن حصص ومعرفة وماله غالبا والغرس لا يعلم ماله غالبا  
لطول المدة وكان بعضهم يجرها من حيث طول المدة ايضا لانها تكون الى خمسين سنة  
واكثر وللشهور منع الكراهة المدة وفما ذكرناه كفاية واقتصرنا التنبه على هذا الوقت  
فيجوز على الاموال ابن عبد الغفور واما الجواز الذي على الدور التي يحدوا لسلو البلد  
وكا نثبتنا يقول انها كانت نصيبا حيا فلما قاموا على بني عبد المؤمن حكوا عليهم فقال منهم  
بنو عبد المؤمن من حكوا عليه واراد ابد موته وخربوا منازلهم ثم انزلت بعد ذلك  
عليها الجواز المورع لا يشترى ما هذه صفته داخل للدولة والله اعلم وفي الطرر  
عن ابن عبد الغفور حكى لي بعض المتصاه فيمن باع ارضا عليها وصيف فالزمه المبيع  
لم يجز المبيع وصار كانه الزم الوصيف ذمته فان مات احبب الى توقيت ماله بسببه وكذا  
ان باع بعض ملكه والزم ما لم يزمه من الوصيف وفيه فيل لا ين ذرب فيمن باع حقل  
من ارضه الموصوفة على الحرص وروى جميع الوصيف على ما بقي من ارضه فقال هذا الجواز  
الا ان يلزم المبيع من الوصيف بقدر الحقل من الارض الموصوفة قال ولقد نزلت بقسطه  
ليحيى بن عبد الله بن ابي عيسى ابتاع من رجل من اهل الوصيف بعض ارضه الموصوفة على الحرص  
فتمت عنها فقلت نعمت المبيع لان الوصيف الذي على الارض الموصوفة في نفس  
الارض ولو جاز بيع ذلك على الحرص او جب ان توفد ارضه وحال بيته وبنيها ولم يورث  
عنه فكون وقته ابد الوصيف الذي عليها قال لنا واراض الصلح خلاف هذه اذا سلم  
الصالح سقفا الوصيف عن ارضه وقال لنا احمد بن عبد الملك يجوز للرجل من اهل الوصيف

الذي يبيع

الذي يبيع بعض ارضه على الحرص من الوصيف الذي ارماها فاما ما ورد في قوله نظيره اليوم  
عنه ثابتين وصيغة الارض التي تكون من مظالم القوي غير الجواز فانها من الظلم الحادث فاذا  
باع بعض ارضه التي عليها وصيفة البلاد ونقي وصيفته على بيعها فلا يصح هذا فيما  
لا يملك بياضه ولا امة لا يملك بياضه ولا يملك بياضه ولا يملك بياضه ولا يملك بياضه  
خلاف الجواز فانها لا يملك بياضه ولا يملك بياضه ولا يملك بياضه ولا يملك بياضه  
البائع ويقدر بها لان البلاد تناف فلان في الرد وسبب البائع ان كان البائع لم يشترط على  
المتبائع ان يملكه او التزم من الوصيف التزم ما يوجب الملك فقال ان كان البائع لم يشترط على  
المتبائع ان يملكه من لوازم القوية ما يوجب الزايد الذي التزمه على ما يوجب المبيع ولا  
فالبائع جاز ولا يلزم المتبائع الا ما يلزم المبيع واذا اشترط عليه ان يملكه ما يوجب الزايد  
فالبائع فاسد ان وقع المبيع على ذلك بشرط بين المتبايعين وان انعقد ذلك في عقد المتبايع  
على الطوع حسبما جرت به عادة كتاب العقود وادعى احد ما ان البيع انعقد منهما على  
الشرط ولذبه الآخر فالقول قول من ادعى الشرط منهما مع تيمنه بشهادة العرف له وليس  
المبيع وان اتفقا جميعا على ان المتبائع طاع بذلك بعد انعقاد البيع بينهما على غير شرط  
صح البيع ولزم المتبائع ما طاع به الى الامداد الذي يزعم انه نواه مع تيمنه وان مات سقط  
عنه ما طاع به من ذلك **قلت** هكذا نقلها في الطور وادعاهم كلام ابن رشد  
هذا انه يجوز للبائع من ذلك اصل البيع ونقلها في نوازله على وجه ابراهيم من هذا الذي فيه  
عند يبيع الاصل نقض فقلتها على حسب ما نقلها في الطور وفيه ايضا سؤال ابن زيد  
عن بيع ضيعته وعليها العشر ومبيع في اوله العام وفي اوله الزريعة او غير اوها فاجاب  
هذه المسئلة فيها وجوه كثيرة اختلف الناس فيها والذي به الفتيا والقضا بيدنا  
وبه كان ابن بابويه يفتي في الرجل يبيع ملكه وسبوا الى البائع بالعتق وكان ذلك  
في اول الزريعة فالعشر واجب على المشتري وان ابتاع وقد مضى وان الزريعة  
والشروط العشر على المشتري فالعشر على البائع وان اشترى المتبائع للبلاد بالربع  
واشترط فالعشر عليه لانه هو الذي عظم وان ابتاع في اوان الزريعة وصيغ ولم  
يزرع حتى مضى وقت الزراعة فالعشر على المشتري لانه صيغ الزراعة ولو شرا الزرع عليه  
العشر الشرجي من اشترى ارضا عليها وصيفة لا يجب على المتبائع الا من يوم الشرا  
خاصة مما ابعده لا قبل ذلك قال شيخنا وعليه يجري لو وقع بيع ارض الجواز بطل فامع  
المسئلة عن يكون عليه جواها عام المبيع فان كان قبل موته وقت ذمته فهو على المتبائع  
والا فهو على البائع وان اختلفا فمن شرط عليه تحالفوا وتما سحا ان لم يفت المبيع والا  
فالقول قول من قال قوله في حال السكت مع تيمنه **قلت** ويشبه انه يكون مثلهما عند  
ارض حرب المتعلقة وما حو لها فان عليها وصيفة عظم طعام ودرهم تسمى عشر او يورثها



على كل حال الا ان نزل السلفان في هذا الوقت وصيره ارض جزا فلا يبعد ان يكون مثلهما  
 ابن سبيل في احكام ابن زياد الشبان في العصور بعد الصفة براءة ولا يتم حتى يبين فيه  
 من شعره وابن يورد وعن وكيف فانه قد بعوا عن قليل فحذف المونة ويعوز عن عدد  
 كثير فكون ضررا او ذل عيب يوجب الرد قال قال السباع انه بين ذلك والكون خفية  
 حلف المنكر الا ان يقوم عليه بينة وله رد البعير قاله ابن بابة وغيره زاد الحديث عن  
 ابن زرب ان ادعى احدهما انما علم الوصف قبل البيع ودعى الى البيع صاحبه وجب عليه  
 وان قامت بينة بان يبينهما كان بعد العقد للعرف ان المتبايع لا يتبايع ملكا حتى يعرف  
 ما عليه من الوصف قال ولا يري لمن اطلع على معرفتهما بالوصف في العقد البيع ان يعقد  
 لهما عقد البيع والشري **قلت** قال شيخنا هذه امع ما تقدم له من العرف **جواب**  
 ان لا يعقد لهما عقد البيع والشري مطلقا ابن سبيل وقعت **قلت** ومن كثير ما يتبع به  
 وينعقد ما يقيم عليها بيع الرجل نصف عقده التي عدتها كذا امكن مبلغه كذا امكن  
 على المتبايع احواما بعد كرونها يودي من ذلك المتبايع كل نحو كذا حتى يتم المدة من المدة  
 ويقول في العقد وفيه المتبايع فلان جميع الغنم المذكورة وصارت بيده على ان عليه  
 استيفار واعيدوا النظر فيما يعود من لهما وصورتها وغير ذلك من مصالحها وبيع  
 مراعي الخصب بها في الاعوام المذكورة وعلى البايع خلفه ما ساع من نصيبه من هذه  
 الغنم ومات والتزم فلان طابعا من غير شرط للبايع فلان انه متى راد فتمت هذه الغنم  
 ودعى الى ذلك فاليمين او ما بقي منه حال عليه حينئذ يودي الى البايع في ذلك الوقت  
 الى اخر العقد فوعدت صفقة هذه او مضت العقد مدة ثم دعي البايع الى المقاسمة واما  
 المتبايع وطلب البايع حينئذ قبض باقي الثمن الموجه لارسال الحاكم رسولا معهما فادنى ابن  
 عتاب وابن العطار ان المتبايع المقاسمة ويودي المتبايع اليه الثمن معجلا عن نصيبه من  
 الغنم يريها او من غيرها فان دوت ذلك من جوارها ونحلت فيه مع ابن مالك فقال يلزم  
 المتبايع بيمين الثمن ويبقى عليه الى اجل اذا لم يردع هو الى المقاسمة وهذا الذي رايت  
 انا فيها ثم وقعت ابن عتاب على جوابه المنقول عنه فذكره وقال لا يلزم المتبايع بيمين  
 الثمن الا ان كان هو الذي دعي الى القسمة على ما كان التزمه ووافقت ابن القطان  
 على جوابه فالتمه وثبت عليه **قلت** في جواز هذا البيع نظرا لان ما ذكره من الطوع  
 ذكره عند من عرفوا والعرف كالشرط على ما تقدم فتا في فيه الجملة في الاجل الثاني  
 ان هذا ضرب من التجزئة في عدم القسمة لانه رتب على وجود القسمة حكما ويجوز الثمن  
 اما من الجانبين كما قال ابن مالك او من احد منهما كما رجح السيد ابن عتاب واذا ثبت التجزئة  
 في القسمة عند البيع كما الفساد الثالث انها اجارة على رعاية نصف الغنم ولم يردعها  
 هي متخلفة ولا على قول العزوب والله الوفيق **وسه** نواز **ابن** الذي زيد الوجه الذي  
 يجوز فيه الشركة في الغنم ان يبيع منه بعضها بيمين معلوم اما حال او الى اجل معلوم

على ان يقوم بالنصف الاخر اجملا معلوما فلهذا اجابوا بشرط على مذهب ابن القاسم ان يبا  
 ذلك منها فعليه خلف حصته فيما ملك وعلى مذهب غيره الحكم بوجبه واما ان جعل الثمن  
 لا يوجبه الا من غلبها وجعل الرعاية الى غير غاية ما دامت الغنم بينهما فذلك لا يجوز  
 فان فتح وقد تغيرت الغنم او سوتها وقبضها المشتري فعليه نصف قيمتها يوم قبضها  
 حالة وله فيما دعي من حظ شركه قيمة لرعايته **ابن** الحاج اذا اشترى نصف كروم بشرط  
 ان يعير من المشتري حبيبه ويجعل عليه حايطا نصفه ويزربا كذا فلا يجوز هذا البيع  
 لانها مغارسة وهي من ناحية الجعل فادى بها بيع فلا يجوز اجتماع جعل وبيع وكذلك  
 كل عقد من خصص احد مما من الاحكام بما لا يختص به الاخر كاجتماع المكيل والجزأف  
 والكناح والمساقاة فان قامت المسئلة وجب تخصيصها بالقيمة في نصف الكرم يوم القبض  
 على المتبايع وعرضه له والمتبايع قيمة العرس في النصف الاخر على البايع فالجواب الحكم  
 على حاله **قلت** العقد الذي اشار اليه ذكره المتوسل وادخل فيه بقية العرود  
 الستة ومنه اجتماع الخيار والبت والسلم وبيعة النقد والاجارة والبيع على قول  
 في المذهب وهو مذهب الشافعي الى غير ذلك ونحو على هذا ان يجوز هذه **الحكمة**  
 على قول اشبه فيها لا يخالف ابن القاسم في هذه العرود وفي **قلت** تعالى فيها فذكرها  
 هنا لك فائدة فعدم اجتماع البيع والصرف لاربعة اوجه احدها الاستسقاء اذا  
 استحققت السلعة لمجرد التماسك بالعرف والوجه الثاني لا يجوز الخيار والصرف ويجوز  
 في البيوع الثالث يجوز التصديق في البيع ولا يجوز في الصرف والرابع جواز النقد والثاني  
 في البيع ذلك الصرف ومنع الكناح مع لاربعة اوجه يجوز الخيار في البيع دون الكناح واصل  
 الكناح المكارمة والبيع المكاسية ويجوز الكناح على ان لا يدخله بالمواه الى ستة  
 لموجب من صغر او تمم اهلها بها ولا يجوز هذا التأخير في السلعة المحسنة المستفيدة لها  
 ويجوز في البيع التقنين والصمان ولا يجوز في الكناح الا التقنين واما عدم اجتماعه  
 مع الشركة فلو جوه منها ان الشركة على الامانة والبيع ليس كذلك والبيع يجوز فيه  
 لاجل دون الشركة والشركة لا يلزم بالقول دون المبيع والتخاطب بينهما فيما يطرا  
 عليها وعدم اجتماعه مع القراض لوجوه منها ان القراض على الامانة والبيع على المكاسية  
 ولا ينفق بالقول دون البيع وجواز العزوب في القراض دون البيع والقراض من فرع  
 مستخرج من اصل المجهول والبيع اصل في نفسه من الكتاب والسنة والمساقاة مع  
 البيع لوجوه منها ان المساقاة على الامانة بخلاف البيع وجواز العزوب في المساقاة دون  
 البيع والمساقاة مستثناة من الاجارة المجهولة والبيع اصل في نفسه والمساقاة فيها  
 مع المنة قبل الطبع بخلاف البيع واما الجعل معه فلو جوه احدها الجعل المعلوم بالقول  
 دون البيع ولا يكون في الجعل اجل بخلاف البيع والجعل على الامانة بخلاف البيع والجعل يجوز  
 فيه العزب المنفردة ولا يجوز هذه اية البيع ووجه الجواز لما جاز كل عقد على انفراد جاز



مجموع العدل الاول سافر الاحكام لسافر المعاد في مجمع بعضهم المعقول المشهور فكذا

- يبيع وصرف لا يجوز اجتماعهما • بوجه واحد كذا لا يبيع
- كذا لا يبيع ايضا يبيع كذا • حقيقة كذا عقد النكاح على البيع
- كذا كذا فراض مع بيع كذا • فلا يطرعن الزموا يصاح في الجمع
- ولا مساقاة كذا • يبيع ويوفى وهذا امر العدة في الوضع
- وعدها مسرعة فوق نظرها • ينزله فله طاب في العدة والشهر

ومعها بعضهم فقال

- يجب عقود اسفحة فوكها • مدد له عند لا يجوز بيع
- نكاح وقدر من اوفراض وشركة • وصرف وجعل والمساقاة في البيع

وجعل بعضهم في كلين فقال حسن منقش وقال الاخر نفس سافر اذ في النظم الثاني القرض وهو ما حظ عقد الا افسده وزاد في الكلام الثاني المهر وجعلها بعضهم الاقالة في الطلاق قال فبعضه مع البيع لا يارخصة واما اجتماع هذه الاحكام لعضها مع بعض ممنع على قول ابن القاسم ويختلف النظم على اصل اشبه فمنه من منع بناء على انه متى اجتمعت الرخص كثر العزور ومنهم من رخص بناء على اصله ان ما جاز منفردا جاز مجتمعا وفيه في الشركة على المنع ونص عليه ابو حفص ليعطاهما ان هذا كله اذا استقلت الشركة عن البيع ولو كانت داخلة في البيع فهي جائزة نص على ذلك سحنون وهو ظاهر المدونة

**مسألة**

ابن رشد عن رسم مضمونه ان مغارسة في موضع معين وقعت فاسدة ففسخها الفسادها وعادتها الجنة كلها لو بها وانقطعت علة الغارسة عن رب الجنة وبرئ كل منهما من صاحبه واسقطا الساعة في جميع المغارسة ثم باع رب الجنة للخازن نصف الجنة المذكورة مستاعبا بدينار معلومة مقدرة في جميع الجنة المذكورة كلما انقضى علم ذهب بدينار من الدينار المذكورة شرط عليه بقا الجنة المذكورة مستاعبا غير مقسومة والنزوم الغارسة على الطوع انه متى دعا الى القسمة فتقسمه صدقة على المساكين وعرفا فله هذا الاتفاق وحجلاه فاطعا للخلق ونظا فيه جميع ما تقدم من الاعمال الصحيحة والفسادة وعقد الاستهاد ثم ذهب الى ان الغارسة لا تملك في الطلب حقوقه فيما تقدم هذا العقد من الاعمال فتعده رب الارض وقال اسقطت على كل شيء ما تقدم من رسم التقاسم وفيما ذكره في اخر عقدا لا جارة فقال في ذلك مقال امره **فالجواب** بان الاجارة في النصف على بقاها مستاعبا غير مقسوم فاسدة وخبر رب الارض بين اسقاط هذا الشرط ومضى البيع او فسخ البيع والقول قوله مع يمينه في منقطع الحق انه لم يبق له عليه حتى يحمله من وقت نزوله الارض الى وقت هذه المعاملة اذ ليس هناك خلاف في العقدة كمال المياراه فلا بد ان استظهر يمينه **مسألة** ايضا عن بيع الاملاك المنزل عليها **فالجواب** بان بيع الاموال التي قد نزلت على اربابها فيها ومخواتها يبيع

فاسد يمينه ما يثبت البيع الفاسد ونص عليه في الواضحة وقوله مالك وجميع اصحابه لا خلاف بينهم فيه فان كانت الاملاك المبيع منها القطيع فيه من منع منها اربابها ومنع عليها وان ثبت المبيع عرس القطيع قبل قيام البائع عليه ففسخ البيع فالقول قول البائع فيما اقر به منه بعد ما ياتهم لان المبيع مدعي عليه في الزايد وصح البيع بالقيمة يوم الفسخ بعد دفع الاكل لقنونه بالمغارسة وان لم يثبت المبيع المغارسة قبل قيام البائع عليه ففسخ البيع فيه ويبيخ في خط الايام فاما اول بيت ان كانت قيمته يوم البيع اكثر من الثمن المبيع به عمالا يتعابن الناس فيه واما البيع دون حاجة فلا تثار له اذا كانت العدة الاشتراك ومن قال في هذه المسئلة بفسخ البيع بكل حال يرد للبائع بعينه فاما اول بيت على مذمب مالك فخطاؤه ظاهر غير مطر على اصل مالك وهو احمد بن خالد مما اعين الناس التطور على اصل مالك واصحابه فمنع بيع العدة الا ببيع البيع فيه يوفى بالقيمة ويوفى بحالة الاسواق فانفوق كالمبيع الفاسد ولا فرق بين المستعملين لمن تامل لا سواهما في العدة وهو بيع ما لا يقدر على تسليمه للمبيع ليقنع به فدخل العزور فيه واحدا فاذا كانت الا ببيع القيمة والقوات وكذا الاموال المنزلة عليها من باب اخرى لان الا ببيع بحال الصفة والمنزلة عليها معلومة القيمة وبعض شيئا بحال البيع وبقية من كتاب الصرف والغصب منها وان كان لا يرضيه لكنه يدرك على فساد قول من جعله اشهد من البيع الفاسد وما احب من يمينه عليه السلام عن بيع ما لم يملك ولا ينعقد فيه بيع فلا حجة فيه لانه عليه السلام نهى عن استيا كثره واقسامها ثلاثة فمنها ما يفسخ مع القيام ويصح بالقيمة مع القوات وهو بيع العزور واضاف في الثمن او الموقوف كالقنونة في كل الزموا وحال الحيلة وشبهه ومنها ما يفسخ في فساد عقده لمطابقة الثمن كبيع وقت الجمعة والحاضر للبادي والنفلي وشبهه مما لا عذر فيه ولا فساد في ثمنه او مستوفيه ومنه ما يفسخ بكل حال كبيع الخروام الولد وحلوه المينة وطور الامساكي وشبه ذلك ومنه عليه السلام عن بيع ما لا يملك تحقيقا ان يكون ما لا يتصور عليه ملك كالخروام الولد وما لا يملك فلا يصح الاحتجاج به ويحتمل ان يريد ما لا يملك في الحال وملكه باقي عليه في الحلة كبيع المنصوب في بيها لخاصة المبتاع به وبيع الابن والمشار وشبهه فان اراد هذا فيكون الذي لما يدخله من النور اذ لا يدرك متى يرجع اليه او تزول يد الغصب عنه وهذا الاول من قول ابن القاسم الذي يفسخ مع القيام ويصح بالقيمة مع القوات وهو باجماع من مالنا واصحابه ولا يخفى ما وقع لمالك يرد الحرام الممنوع فان لم يثبت لانه نص في المدونة وعندها ان البيع الحرام اذا كانت تزداد المسايعة ان القيمة بينهما ولا تزداد المسعة وليس هو الاختلاف من قوله عند احاد من اهل النظر بل تاويله على ما تقدم وانه ان لم يثبت رد البيع وان كانت ردت قيمته ومجربيه اذ لو رجعت عنده لكان ظملا لاحد المسايعة من فقهاء المال فلكم رؤس اموالكم وهذه احكام الفاسد كالزباوي يكون الفساد من ثمن او مستوفيه والمذكور



العلماء في جوازها ما يكره بدأ فان وقع مخرج منه ما يفسخ ما لم يفسخ ومنه ما يفسخ ما لم يفسخ  
 يفت ففهم بالحق وسند بيعات الشروط كالتيها وحيز مشترك بينهما الاستقاط والحق  
 او المقتضى فيفسخ وهذا هو المعنى في قول من ذهب الى ان الحرام يفسخ عند ما لا يفسخ وان  
 فات وان المذكور الذي تكلم عليه في البيوع الفاسدة **قلت** كان سيؤيد لما في قول مالك  
 يورد الحرام البين الي اخره ان المخرج عليه لا يفتوت فيه البياعات وهو قول سيبويه والشافعي  
 فيه اذا كانت مخرجي بالقيمة وحكي ابن رشد بعد هذا من رواية ابن زيد ان الفاسد يرد  
 مطلقا ولا يرجع فيه بيعات ولا يفسخ ملكا وصحانه من البايح اذا قامت بينه لهلاكه  
 وحكمه ايضا في كتاب السلطان من شرحه واظن ان المخرجي في قول مالك الفاسد مخرجي  
 بالقيمة ولا يفسخ فيحصل في مطلق البيوع الفاسدة اربعة اقوال المخرجي بنفسه ليعقد  
 او لا يفسخ فيه بيعات ويرد مطلقا والعزق بين المخرج عليه فيرد مطلقا والمختلف  
 فيه يورد الا ان يفتوت في مخرجي بالقيمة واختلفت في قول مالك هل هو قول سيبويه والشافعي  
 فيه عنده يفتوت فيرد فيه القيمة او قول مالك الحرام يرد الا ان يفتوت في مخرجي بالقيمة  
 والثاني المذكور وتقدم هل يفتوت بنفس العقد او بالقبض او بالفوات مثل ان يفسد الثمرة  
 بعد بدو صلاحها على الكيل ويبقى حتى يفسد ويخوذ ذلك والله اعلم وفي احكام  
 ابن حديد قال احمد بن خالد الذي نقول به ان فسخ البيوع ورده الى مالكه صواب  
 وليس بشبه البيوع الفاسدة لان البيوع الفاسدة انما تكون في البياع للمبتاع وبني ملكه  
 فما فواته المبتاع فالبايع اباح له ذلك فلما كانت العقد الفاسدة وجب فسخها اذا  
 لم يفت فان فات فتم المبتاع فتمت لانها كانت في ضمانها ولم يرد البياع اخذ القيمة لتصح  
 البيوع ولا حجة له في الرد لان المبيع ذلك للمبتاع وسلطه عليه والاخر لم يكن يرد ما لا  
 ملكا فيبيعه للمبتاع فلا يلزمه لانه لم يملكه شيئا كان يرد ملكا ولا يفتوت عليه شيء وعن  
 محمد بن ابراهيم ما كتبت اري ان احد اعني ابي عبد الله لا يفسخ البيوع ولا يرد عليه شيء  
 رتب في صحة هذا الجواب لقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الآية وقال عليه  
 السلام ليس لعروق ظالم حتى فكيف يخرق في توي على مسلم وطلبه على ما لا يملكه دونه ثم  
 اتباعه منه كمن باع بغير اخذ العلم في صحته وفساده وقد اجمع المسلمون لو ان رجلا  
 بنا مسجدا ثم استحق انه يهدم ولو غصب رجلا امة واولدها وقوا الفزان وفتقه في الد  
 ثم قام سيد امة واستحقها انه يبيعها واولدها مملوكين في الاسواق لو استحقها مستحق  
 بغير اسم الغصب انه يبيع قيمته ولدها واختلفوا في رقة الامة او قيمتها واعوذ بالله  
 من الجن والانس واعوذ بالله من الشيطان الرجيم **وسئل** ابن رشد عن رجل املك  
 منزلة في ايام ابن عماد فوهبها ولد لها وبيعها بمائة دينار ومن جميع منافعها وكان في الموضع  
 ممنوعا منها زمانا والمنزلة هو الذي يملكها ثم باعها الموهوب منه ثم بعد ذلك انقضت  
 دولة ابن عماد فقام الولد الموهوب بطلب فسخ البيوع اذ لم يكن يمكن منه زمن البيوع باعته

كذلك

كذلك فما وصده المشتري بان الموهوب كان على علة الاصل لا عليه وقد باع الى المصالح  
 هل يفسخ هذا البيوع **اولا فجاب** البيوع فاسد ويجب رده كان الموهوب على علة او على  
 اصل الماله ويرد الى الموهوب ان كانت الواهب حية فان مات قبل القبض بطلت الهبة  
 وصار المالك مورثا عنها بين جميع ورثتها على النقل ونقل ابن رشد **قلت** نقل ابن  
 في الشرح **وسئل** عن له مقارعة حنة لا يردى ماله اذ لم يملك منه وبقي في رجل  
 كبير من قرابته اريد من عشرين عاما بعينه وكان خاف سطوته انقام عليه ثم عمدا كره  
 بده فاشترى اياه من صاحبه بمئة دينار بطل حنة من القيام عليه ثم قام الآن صاحب  
 المالك يريد فسخ البيوع لعدم تمكنه منه وقت المبيع وعدم معرفته بمبلغه هل له ذلك  
 ام لا وهو قول القائل بطله مذكور **فجاب** ان ثبت المقام ان البيوع وقع و  
 بطل المبتاع على وجه الغصب وانه غير قادر على اخراجه من يده حينئذ لغصبه وسلطته  
 تسخ البيوع وردا الى المقام وردا اليها اخذ منه من الثمن وانه اشترى اياه منه بعد ان زال  
 جاهله وانقضت سطوته ويحكم عليه الاحكام ولا يفسخ من الحق قابضه منه ويحكم  
 جازي وان لم يخرج المهر من يده هذا الذي اخذوا وتقدمه وافق به مما قيل فيه وهو  
 لقول البياع انه لم يعرفه قد رما باع غير مقبول الا ان يحجب له اليه على المبتاع ان ادعى  
 انه يعلم انه محله **واجاب** ابن حديد ان ما باعه بعد ان امكده منه ولم يكن ثم مانع منه  
 فيبيعه حزين ولا يفسخ الا ان يكون قد رما باع بجاهله فيفسخ البيوع **وسئل** عن غصب  
 السلطان دارا وارضا فاعطاها رجلا كوث وميكاني فاراد الممطي ان يتخلل من صاحبها  
 بان يعطيه مالا او غير مال الى يسوع ذلك له **فجاب** بانه لا يحل له فعله ولا  
 يجوز ان يقال واستقال نفس صاحبه ماله او غيره طيبة بفسده بل لا معنى للتخلل في الديار الاخرى  
 ويجب عليه التوبة فيما مضى وعدم الاقدام فيما ياتي لانه عاصى في اقامته على الحرث والسكنى  
 بمنزلة الغاصب **ابن الحجاج** افى ابن رزق بان بيع المعصوبين من غاصبه جائز اقامة  
 من صرف المدونة من مسألة الجارية ومن كتاب الغصب ان باع الغاصب المعصوب شعر  
 اشترى اياه من غصب قاله بطل فيبيعه وتبدل هذه المسئلة ان يبيعه من غير من غصبه جازي  
 ايضا واما ان باع الغاصب فلا يجوز بيعه ولا يفسخ ذكره ابن حديد عن ابن خالد وموافقه  
 عنده من البيوع الفاسدة لا يفسخ بالقيمة وبيع الغاصب يفسخ ابرا **قلت** انظر في  
 المسئلة على هذا النقل ونقل ابن رشد وحصل شر الغاصب ما غصبه وما يبيعه قال ان  
 منع ربه منه ان لم يبيعه له فانه يفسد وان كان يمكنه منه ان لم يبيعه فيبيعه جازي ولا نقول ان  
 لظاهر الموقوف والغصب الموقود ورواية ابن زياد بالمنع وقال به جماعة وللناس على  
 مسئلة الصرف كلام يطول جلبه ذكره ابن بولس وكذا اعوض ما في كتاب الغصب بما في  
 آخر العزراذ العدي فباع مائة عنده ودعيه ثم مات فورثته عنه فله رده وزاد ان الغاصب  
 عن ابن القاسم البيوع تام فيهما وللناس فيها فرؤف انظرها في محله واما ان باع ربه من

ابن رشد  
 في البيوع  
 الفاسدة  
 وبيع  
 الغاصب



